الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صفاقس

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس



أطروحة مقدمة لنيل شهادة *الدكتوراه*

في العلوم الاقتصادية

بعنوان

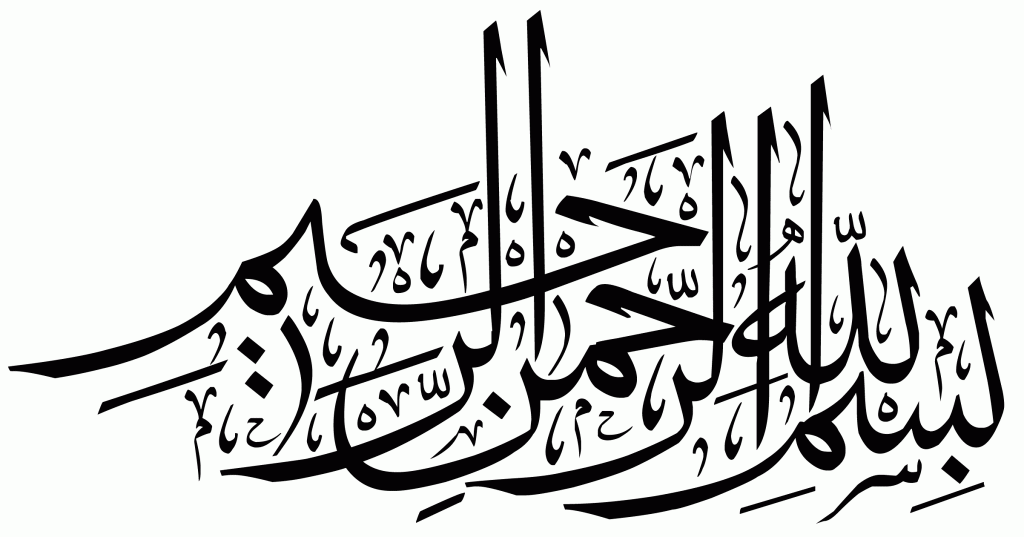
دور التعاون الاقتصادي " الجزائري - التونسي "

في تفعيل التكامل الاقتصادي بين البلدين

إعداد الطالب: ثامر محسن

إشراف الدكتور: زهير عبيدة

السنة الجامعية: 2023-2024م



الإهداء

إلى كلّ مجتهد ومحب للعلم

إلى والدي الغاليين حفظهما الله

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة

إلى ثمرة فؤادي وأنس حياتي بناتي كل باسمها وولدي عثمان

إلى كل أهلي كل باسمه

أهدي هذا العمل المتواضع.

ثامر محسن

شكـــــر وتقدير

نحمد الله ونحن نقدم هذا الجهد المتواضع ونشكره على منّه وفضلة بأن وفقنا للوصول إلى هذه المرحلة الفارقة. كما أود أن أعبر عن امتناني وشكري لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور، وعلى رأس هؤلاء الأستاذ المشرف الدكتور "زهير عبيدة " لقد كان لملاحظاته القيّمة وتوجيهاته المفيدة الأثر الكبير في تحديد ملامح موضوع الدراسة كما كان له الدور الأكبر في إثراء هذا العمل وتوجيهي نحو الاستمرار والمثابرة كما أشكر والديّ الكريمين اللذين شدا من أزري، وكان دعاؤهما لي مصباحا أنار لي دربي.

ولا أنسى أن أتقدم بشكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع. كما أقدر عاليا تفضلهم بالاطلاع على البحث وتقديم آرائهم وملاحظاتهم القيّمة، الأمر الذي يعكس اهتمامهم ودعمهم لمجهودي المبذول.

وأخيرا وليس آخرا وددت التعبير عن شكري الجزيل لكل من قدم لي يد العون سواء كانوا قريبين أو بعيدين في إنجاز هذا العمل وتقديمه بأفضل شكل ممكن وأخص بالذكر الأستاذين الكرمين الدكتور "**عزي خليفة**" والدكتور "**بوشول السعيد**".

# ملخص

تركز هذه الدراسة على إبراز أهمية التعاون الاقتصادي، ولا سيما التجارة البينية في دعم اقتصاد الدول المتعاونة، لتصبح القوة الدافعة التي تقودها نحو تحقيق تكامل اقتصادي ناجح واندماج كامل بين الدول الأعضاء، ولذا هدفت هذه الدراسة لتحليل التجارة البينية لدول المغرب العربي بصفة خاصة والتجارة البينية بين تونس والجزائر بصفة أخص، وهل لهذه الأخيرة دور في تحقيق تكامل اقتصادي بين البلدين؟ ومن ثم استعرض أهم المحاولات والجهود التي بذلت من طرف البلدين في هذا الإطار، في نفس السياق تم التطرق أيضا إلى الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل هذا التبادل آخذين بعين الاعتبار واقع التبادل التجاري والمطبق وفقا لاتفاقية التفاضل الجزائرية التونسية.

ومن أجل معرفة مدى نجاح هذا التعاون الاقتصادي بين البلدين، تم القيام بإجراء دراسة قياسية لتوضيح أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في ( التجارة البينية والتضخم والانفاق الحكومي والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب) على المتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة الممتدة بين (2002-2021)، وللوصول إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع قمنا ببناء نموذج الدراسة عن طريق الاستعانة برنامج 12.Eviews

وتوصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية منها أن من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والعمل المشترك بين الجزائر وتونس هو وجود الوحدة اللغوية والدينية والمذهبية التي تجمع بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك يلعب القرب الجغرافي والتنوع المناخي دورا هاما في نجاح هذا التعاون ولقد تطورت العلاقات بين الجزائر وتونس على مر السنين وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات متعددة مثل النقل والطاقة والسياحة، وعلى الرغم من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين ولا سيما بعد تنفيذ اتفاقية التفاضل في عام 2014 إلا أن هذا التعاون لم يصل إلى مستوى تطلعات الشعوب في المنطقة والتي تسعى إلى تحقيق تكامل حقيقي بين البلدين.

**الكلمات المفتاحية**: التكامل الاقتصادي، التعاون الدولي، التجارة البينية، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الانفاق الحكومي، الاستقرار السياسي.

**تصنيفات JEL :** F15،F14، F43،E31، H50

**Abstract:**

This study focuses on the importance of economic cooperation, particularly intra-trade, in supporting the economies of cooperating countries and acting as a driving force towards achieving successful economic integration and potentially full integration. Therefore, this study aims to analyse the intra-trade of the Maghreb countries in general, the intra-trade between Tunisia and Algeria in particular, and the possibility of achieving economic integration between the two countries. It also examines the efforts made by the two countries in this regard and the factors that could lead to its failure, considering the reality of trade exchange under the umbrella of the Algerian-Tunisian preferential agreement.

To assess the success of this economic cooperation between the two countries, a quantitative study was conducted to clarify the impact of macroeconomic variables, namely intra-trade, inflation, government spending, political stability, and the absence of violence and terrorism, on the dependent variable (GDP growth) during the period 2002-2021. To achieve a quantitative analysis that is as close to reality as possible, the study model was built using the Eviews 12 program.

The study reached several conclusions, the most important of which are: that the most important factors for establishing joint action and economic cooperation between the Maghreb countries, and specifically between Algeria and Tunisia, are the linguistic, religious, and sectarian unity that unites these countries, in addition to the geographical proximity and climatic diversity that contributes to the success of this cooperation. Relations between Algeria and Tunisia have developed over the years, with the signing of numerous agreements in various fields such as transportation, energy, and tourism. Despite the high volume of trade exchange between the two countries, especially after the implementation of the preferential agreement in 2014, this cooperation remains below the aspirations of the people of the region, who aspire to achieve full integration between the two countries.

**Keywords:** Economic integration, international cooperation, intra-trade, economic growth, inflation rate, government spending, political stability.

**Jel Classification Codes:** F15, F14, F43, E31, H50

# فهرس المحتويات

[الإهداء](#_Toc170063353)

[شكـــــر وتقدير](#_Toc170063354)

[ملخص](#_Toc170063355)

[فهرس المحتويات](#_Toc170063356)

[فهرس الجداول](#_Toc170063357)

[فهرس الأشكال](#_Toc170063358)

[قائمة المصطلحات](#_Toc170063359)

[مقدمة](#_Toc170063360) 1

[الفصل الأول:](#_Toc170063365) [المفاهيم العامة والنظريات المفسرة للتعاون والتكامل الاقتصادي](#_Toc170063366)

[تمهيد 21](#_Toc170063367)

[المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التعاون الدولي والتعاون الاقتصادي 22](#_Toc170063368)

[المطلب الأول: التعاون الدولي؛ مفهومه ونشأة 22](#_Toc170063369)

[الفرع الأول: مفهوم التعاون الدولي 22](#_Toc170063370)

[1- تعريف التعاون الدولي لغة: 22](#_Toc170063371)

[2- تعريف التعاون الدولي اصطلاحا: 22](#_Toc170063372)

[3- التعريف الاقتصادي للتعاون الدولي: 23](#_Toc170063373)

[الفرع الثاني: نشأة وتطور الظاهرة التعاونية (صخري ، 2019) 23](#_Toc170063374)

[الفرع الثالث: التعاون الدولي في ظل العولمة (صخري ، 2019) 23](#_Toc170063375)

[المطلب الثاني: التعاون الدولي؛ شروطه، أهدافه وأهميته 25](#_Toc170063376)

[الفرع الأول: شروط التعاون الدولي 25](#_Toc170063377)

[الفرع الثاني: أهداف التعاون الدولي 26](#_Toc170063378)

[الفرع الثالث: اهمية ومزايا التعاون الدولي 28](#_Toc170063379)

[المطلب الثالث: التعاون الدولي؛ أنواعه وأسسه القانونية 29](#_Toc170063380)

[الفرع الأول: أنواع التعاون الدولي 29](#_Toc170063381)

[1/ التعاون في المجال العلمي 29](#_Toc170063382)

[2/ التعاون على الصعيد السياسي 29](#_Toc170063383)

[3/ التعاون في المجال القضائي 29](#_Toc170063384)

[4/ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي 29](#_Toc170063385)

[5/ التعاون الدولي في المجال العسكري 30](#_Toc170063386)

[الفرع الثاني: الأسس القانونية للتعاون الدولي 30](#_Toc170063387)

[المطلب الرابع: التعاون الاقتصادي؛ مفهومه وأهميته وأهدافه 32](#_Toc170063388)

[الفرع الأول: تعريف التعاون الاقتصادي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي 32](#_Toc170063389)

[1- تعريف التعاون الاقتصادي 32](#_Toc170063390)

[2- علاقة التعاون الاقتصادي بالتكامل الاقتصادي 33](#_Toc170063391)

[الفرع الثاني: أهداف التعاون الاقتصادي وأهمية 34](#_Toc170063392)

[1- أهداف التعاون الاقتصادي 34](#_Toc170063393)

[2- أهمية التعاون الاقتصادي 34](#_Toc170063394)

[2-1- اتساع نطاق السوق: 34](#_Toc170063395)

[2-2- الرفع من مستوى قوة التفاوض: 35](#_Toc170063396)

[2-3- اتجاه حركة الصادرات نحو الاستقرار: 35](#_Toc170063397)

[2-4- ارتفاع معدل النمو: 35](#_Toc170063398)

[2-5- توفير مواطن الشغل: 35](#_Toc170063399)

[2-6- زيادة القدرة على المنافسة والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية: 35](#_Toc170063400)

[المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي 36](#_Toc170063401)

[المطلب الأول: التكامل الاقتصادي؛ مقاربة ومفاهيم 36](#_Toc170063402)

[الفرع الأول: التعريف اللغوي للتكامل الاقتصادي 36](#_Toc170063403)

[الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتكامل 37](#_Toc170063404)

[الفرع الثالث: التعريف الإجرائي للتكامل الاقتصادي: 38](#_Toc170063405)

[الفرع الرابع: التعريف السياسي للتكامل الاقتصادي 38](#_Toc170063406)

[المطلب الثاني: دوافع وشروط قيام مشاريع تكاملية 39](#_Toc170063407)

[الفرع الأول: دوافع قيام مشاريع تكاملية 39](#_Toc170063408)

[1/ الرّوابط التاريخية والتقارب الجغرافي 39](#_Toc170063409)

[2/ الدوافع السياسية: 39](#_Toc170063410)

[3/ الدوافع الاقتصادية: 40](#_Toc170063411)

[1- الشروط الاقتصادية 41](#_Toc170063412)

[2- الشروط السياسية 42](#_Toc170063413)

[المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي والمشاكل التي يمكن أن يواجهها 42](#_Toc170063414)

[الفرع الأّول: مقومات التكامل الاقتصادي 42](#_Toc170063415)

[1- المقومات الاجتماعية 42](#_Toc170063416)

[2- المقومات الجغرافية 43](#_Toc170063417)

[3- المقومات الاقتصادية 43](#_Toc170063418)

[3-1/ وجود الفوائض والنواقص: 43](#_Toc170063419)

[3-2/ توفر العوامل الأساسية للإنتاج: 43](#_Toc170063420)

[3-3/ توفّر طرق ووسائل النقل والاتصال: 44](#_Toc170063421)

[3-4/ التوافق في السياسات الاقتصادية 44](#_Toc170063422)

[الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي 44](#_Toc170063423)

[1/ تنافس اقتصاديات الدول الراغبة في التكامل والتشابه السلعي بينها: 45](#_Toc170063424)

[2/ مشاكل تطبيق اتفاقيات التكامل الاقتصادي: 45](#_Toc170063425)

[3/ معضلة توزيع الإيرادات المحصّلة على الدول الأعضاء: 45](#_Toc170063426)

[4/ اختلاف معدلات النمو الاقتصادي وأنماط التنمية والسياسات الاقتصادية المعتمدة: 46](#_Toc170063427)

[5/ قلة الدراسات ونقص الإحصائيات التي توضح أعباء ومكاسب التكامل وطرق توزيعها: 46](#_Toc170063428)

[6/ المشاكل الداخلية لكل بلد ونقص الوعي بمزايا التكامل: 46](#_Toc170063429)

[7/ عدم وجود إدارة سياسية: 47](#_Toc170063430)

[8/ ضعف البنية التحتّية لبعض الدول: 47](#_Toc170063431)

[9/ اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية المتبعة في هذه الدول: 47](#_Toc170063432)

[المطلب الرابع: المزايا والآثار المترتبة عن قيام مشاريع تكاملية 48](#_Toc170063433)

[الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي 48](#_Toc170063434)

[1/ توسيع نطاق السوق وتنفيذ مشاريع إنتاجية ضخمة 48](#_Toc170063435)

[2/ تعظيم نسبة النمو الاقتصادي: 48](#_Toc170063436)

[3/ تحسين شروط المبادلات التجارية: 49](#_Toc170063437)

[4/ حرية انتقال رأس المال والعمل: 49](#_Toc170063438)

[الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن التكامل الاقتصادي 50](#_Toc170063439)

[1- الآثار الساكنة أو قصيرة الأجل 50](#_Toc170063440)

[2- الآثار الديناميكية (آثار طويلة الأجل) 51](#_Toc170063441)

[2-1/ الآثار الديناميكية ايجابية: 51](#_Toc170063443)

[2-2/ الآثار الديناميكية السلبية: 52](#_Toc170063444)

[المبحث الثالث: صور التعاون والتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة لهما 52](#_Toc170063445)

[المطلب الأول: صور التعاون الدولي 52](#_Toc170063446)

[1/ التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان 52](#_Toc170063447)

[2/ التعاون الدولي في المجال العسكري: 53](#_Toc170063448)

[3/ التعاون الدولي في المجال القضائي: 54](#_Toc170063449)

[4/ التعاون الدولي في المجال الشرطي: 54](#_Toc170063450)

[5/ التعاون الدولي في المجال السياسي: 55](#_Toc170063454)

[6/ التعاون الدولي في المجال الصحي: 55](#_Toc170063455)

[7/ التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب: 56](#_Toc170063456)

[8/ التعاون الدولي المالي: 57](#_Toc170063458)

[المطلب الثاني: صور التكامل الاقتصادي 57](#_Toc170063459)

[الصورة الأولى: الاتفاقية التفاضلية 58](#_Toc170063460)

[الصورة الثانية: منطقة التجارة الحرة 58](#_Toc170063461)

[الصورة الثالثة: الاتحاد الجمركي 59](#_Toc170063462)

[الصورة الرابعة: السوق المشتركة 59](#_Toc170063463)

[الصورة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي 60](#_Toc170063464)

[الصورة السادسة: الاندماج الاقتصادي 60](#_Toc170063465)

[المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتعاون الدولي 60](#_Toc170063466)

[الفرع الأول: النظرية الواقعية: 61](#_Toc170063467)

[الفرع الثاني: النظرية الليبرالية 63](#_Toc170063468)

[الفرع الثالث: النظرية البنائية 65](#_Toc170063469)

[المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 68](#_Toc170063470)

[الفرع الأول: النظرية الفيدرالية 68](#_Toc170063471)

[الفرع الثاني: النظرية التعددية 69](#_Toc170063472)

[الفرع الثالث: النظرية الوظيفية 70](#_Toc170063473)

[الفرع الرابع: النظرية الوظيفية الجديدة 72](#_Toc170063474)

[المبحث الرابع: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم 73](#_Toc170063475)

[المطلب الأول: تجربة التكامل الأوربي (UE) 73](#_Toc170063476)

[الفرع الأول: النشأة والتطور 73](#_Toc170063477)

[الفرع الثاني: اتفاقية ماستريخت 74](#_Toc170063478)

[الفرع الثالث: التجارة البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوربي 75](#_Toc170063479)

[المطلب الثاني: تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) 76](#_Toc170063480)

[الفرع الأول: نشأتها 76](#_Toc170063481)

[الفرع الثاني: أهدافها 77](#_Toc170063482)

[الفرع الثالث: مساهمة تكتل النافتا في تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء 77](#_Toc170063483)

[المطلب الثالث: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان) ASEAN 79](#_Toc170063486)

[الفرع الأول: نشأة الآسيان 79](#_Toc170063487)

[الفرع الثاني: أهداف الآسيان 81](#_Toc170063488)

[الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان (الغرايبية، 2018) 82](#_Toc170063489)

[المطلب الرابع: تجربة التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي 83](#_Toc170063490)

[الفرع الأول: نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (یحي، 1983) 83](#_Toc170063491)

[الفرع الثاني: أهداف مجلس التعاون 85](#_Toc170063492)

[الفرع الثالث: معيقات التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي 85](#_Toc170063493)

[1- المعيقات الداخلية 86](#_Toc170063494)

[1-1/ تأثير العمالة الأجنبية على قوة العمل المحلية في دول المجلس 86](#_Toc170063495)

[1-2/ عوائق تعيق تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية: 86](#_Toc170063496)

[1-3/ المشاكل الحدودية: 87](#_Toc170063497)

[1-4/ الاعتماد المفرط على قطاع النفط: 87](#_Toc170063498)

[1-5/ التبعية الاقتصادية: 88](#_Toc170063499)

[2- المعوقات الخارجية 88](#_Toc170063500)

[2-1/ مشروع الشرق الأوسط الكبير: 88](#_Toc170063501)

[2-2/ تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: 89](#_Toc170063502)

[الفرع الرابع: واقع التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصاوي، 2021) 90](#_Toc170063503)

[خلاصة الفصل الأول: 91](#_Toc170063504)

[الفصل الثاني: واقع التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي في ظل تعاون اقتصادي مغاربي](#_Toc170063505)

[تمهيد: 94](#_Toc170063506)

[المبحث الأول: أسس قيام اتّحاد المغرب العربي 95](#_Toc170063507)

[المطلب الأول: نشأة اتّحاد المغرب العربي وأهداف قيامه 95](#_Toc170063508)

[الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس اتحاد المغرب العربي (الأمانة العامة لاتّحاد المغرب العربي، 2010) 95](#_Toc170063509)

[أولا: الاجتماع التمهيدي للإعلان عن ميلاد الاتّحاد المغاربي 95](#_Toc170063510)

[ثانيا: الميلاد الرسمي لاتّحاد المغرب العربي 95](#_Toc170063511)

[ثالثا: الهيكلّ التنظيمي لاتّحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه 96](#_Toc170063512)

[1.الأجهزة:........................................................................................................................................ 96](#_Toc170063513)

[1.1. مجلس الرئاسة: 96](#_Toc170063514)

[2.1. مجلس وزراء الخارجية: 96](#_Toc170063515)

[3.1. لجنة المتابعة: 97](#_Toc170063516)

[4.1. اللجآن الوزارّية المتخّصصة: (بوابة اتحاد دول المغرب العربي، د.ت) 97](#_Toc170063517)

[2. المؤسسات:](#_Toc170063518) 98

[1.2. الأمانة العامة: 98](#_Toc170063519)

[2.2. مجلس الشورى: 98](#_Toc170063520)

[3. الهيئة القضائيّة 99](#_Toc170063521)

[الفرع الثاني: أهداف إقامة اتّحاد المغرب العربي 99](#_Toc170063522)

[أولا: الأهداف السياسية 99](#_Toc170063523)

[ثانيا: الأهداف الأمنية الدفاعّية 99](#_Toc170063524)

[ثالثا: الأهداف الاقتصاديّة 100](#_Toc170063525)

[المطلب الثاني: دوافع ومقومات قيام اتّحاد المغرب العربي 101](#_Toc170063526)

[الفرع الأول: دوافع قيام اتّحاد المغرب العربي 101](#_Toc170063527)

[أولا: الدّوافع السياسية: 101](#_Toc170063528)

[1/ تراجع النظم السياسية: 101](#_Toc170063529)

[2/ التحرّر من التبعية: 102](#_Toc170063530)

[3/ الظّروف الدولية والتنافس الدّولي على المنطقة: (بن مشري، 2013)](#_Toc170063531) 102

[ثالثا: الدوافع الاقتصاديّة: 103](#_Toc170063532)

[1/ الأوضاع الاقتصاديّة لدول المغرب العربي: 103](#_Toc170063533)

[2/ ظهور التكتلات الإقليمية: 103](#_Toc170063534)

[3/ تأثر الاقتصاد المغاربي بالسوق الدولية: 103](#_Toc170063535)

[4/ التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي: 104](#_Toc170063536)

[الفرع الثاني: مقوّمات قيام اتّحاد المغرب العربي 105](#_Toc170063537)

[أولا: المقومات الجيوستراتيجية 105](#_Toc170063538)

[ثانيا: المقومات الاقتصاديّة 106](#_Toc170063539)

[ثالثا: المقومات البشرية 107](#_Toc170063540)

[رابعا: المقومات الثقافية والحضارية 107](#_Toc170063541)

[1/اللغة:](#_Toc170063542) .......................................................................................................................................108

[2/الدين:.........................................................................................................................................108](#_Toc170063543)

[3/ التاريخ المشترك: 108](#_Toc170063544)

[4/ المصالح المشتركة: 108](#_Toc170063545)

[المطلب الثالث: اهم الإنّجازات والاتفاقيات المبرمة في إطار اتّحاد المغرب العربي 109](#_Toc170063546)

[الفرع الأول: أهم إنّجازات الاتّحاد 109](#_Toc170063547)

[الفرع الثاني: الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتّحاد المغاربي 110](#_Toc170063548)

[المطلب الرابع: التّحديات الّتي واجهت قيام اتّحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها 110](#_Toc170063549)

[الفرع الأول: التّحديات الّتي واجهت قيام اتّحاد المغرب العربي 111](#_Toc170063550)

[أولا: التّحديات السياسية 111](#_Toc170063551)

[1. التّحديات الداخلية 111](#_Toc170063552)

[2. التّحديات الخارجية 112](#_Toc170063553)

[ثانيا: التّحديات الاقتصاديّة 112](#_Toc170063554)

[1. التبعية الاقتصاديّة للدول الغربية: 112](#_Toc170063555)

[2. الاختلال الهيكلّي في الاقتصاد المغاربي: 113](#_Toc170063556)

[3. عدم التّنسيق في السياسات الصناعية: 113](#_Toc170063557)

[الفرع الثاني: سبل تجاوز تحديات قيام اتّحاد مغاربي 114](#_Toc170063558)

[1. سبل تجاوز هده التّحديات سياسيا : 114](#_Toc170063559)

[2. سبل تجاوز هذه التّحديات اقتصاديا (لعجال، 2010): 115](#_Toc170063560)

[3. سبل تجاوز هده التّحديات منهجّيا: 116](#_Toc170063561)

[المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي 116](#_Toc170063562)

[المطلب الأول: الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي 116](#_Toc170063563)

[الفرع الأول: معدلات النّمو الاقتصادي في دول المغرب العربي 116](#_Toc170063564)

[الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر 117](#_Toc170063565)

[الفرع الثالث: السياسات الاقتصاديّة المتبعة في دول المغرب العربي 117](#_Toc170063566)

[المطلب الثاني: الخصائص الاقتصاديّة لدول المغرب العربي 119](#_Toc170063567)

[الفرع الثاني: خصائص اقتصاد تونس 119](#_Toc170063568)

[الفرع الثالث: خصائص اقتصاد المملكة المغربية 120](#_Toc170063569)

[الفرع الرابع: خصائص اقتصاد الجزائر 121](#_Toc170063570)

[الفرع الخامس: خصائص اقتصاد موريتانيا 123](#_Toc170063571)

[المطلب الثالث: واقع التجارة خارج الإقليم لدول اتّحاد المغرب العربي 126](#_Toc170063572)

[المطلب الرابع: هيكلّ الصادرات والواردات لدول المنطقة المغاربيّة 130](#_Toc170063573)

[المبحث الثالث: واقع التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي 133](#_Toc170063574)

[المطلب الأول: اهمية التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي (كعبور، 2014) 133](#_Toc170063575)

[المطلب الثاني: حجم الصادرات والواردات السلعية البينية لدول الاتّحاد المغربي 135](#_Toc170063576)

[المطلب الثالث: اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية لدول الاتّحاد المغربي في الفترة (2010-2016) 137](#_Toc170063577)

[1. التجارة الخارجية للجزائر من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010- 2016) 137](#_Toc170063578)

[2. التجارة الخارجية لتونس من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016) 139](#_Toc170063579)

[3. التجارة الخارجية لليبيا من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016) 140](#_Toc170063580)

[4. التجارة الخارجية للمغرب من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016) 142](#_Toc170063581)

[5. التجارة الخارجية لموريتانيا من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016) 143](#_Toc170063582)

[المطلب الرابع: تطور حجم التبادل التجاري البيني لدول اتّحاد المغرب العربي 144](#_Toc170063583)

[1. نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي: 144](#_Toc170063584)

[2. تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2019) 145](#_Toc170063585)

[3. تطور نسب الصادرات والواردات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018) 147](#_Toc170063586)

[المبحث الرابع: التجارة البينية المغاربيّة؛ المعّوقات ودوافع النّمو 148](#_Toc170063587)

[المطلب الأول: معوقات التجارة البينية المغاربيّة 149](#_Toc170063588)

[1. المعّوقات السياسية: 149](#_Toc170063589)

[2. المعّوقات الجمركية: 149](#_Toc170063590)

[3. المعّوقات غير الجمركيّة: 150](#_Toc170063591)

[4. ضعف قطاع النقل والمواصلات 150](#_Toc170063592)

[5. بعض المعّوقات الاقتصاديّة الأخرى: 151](#_Toc170063593)

[6. المعّوقات القانونية: 152](#_Toc170063594)

[المطلب الثاني: سبل مواجهة معوقات التجارة البينية المغاربيّة 152](#_Toc170063595)

[المطلب الثالث: الدّوافع الرئيسية لتطوير التجارة البينية المغاربيّة 155](#_Toc170063596)

[المطلب الرابع: الدّوافع المساعدة في تطوير التجارة البينية المغاربيّة 157](#_Toc170063597)

[1. أثر إجراءات التصحيح الاقتصادي على التجارة البينية: 157](#_Toc170063598)

[2. إصلاح الهياكلّ الإنتاجية وتطوير القدرة التنافسية في ظل المستجدات العالمية 157](#_Toc170063599)

[3. تحرير التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي 158](#_Toc170063600)

[خلاصة الفصل: 159](#_Toc170063601)

[الفصل الثالث: تحليل إمكانيات وأدوات ومجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس](#_Toc170063602)

[تمهيد: 161](#_Toc170063603)

[المبحث الأول: الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية للجزائر 162](#_Toc170063604)

[المطلب الأول: الجزائر؛ الموقع والتضاريس 162](#_Toc170063605)

[الفرع الأول: الموقع 162](#_Toc170063606)

[الفرع الثاني: التضاريس 162](#_Toc170063607)

[1. الجبال (لعروق، 2013): 162](#_Toc170063608)

[2. الهضاب العليا: 163](#_Toc170063609)

[3. السهول: 163](#_Toc170063610)

[المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البشرية 164](#_Toc170063611)

[المطلب الثالث: الثروات الطبيعية للجزائر 166](#_Toc170063612)

[الفرع الأول: الثروة المائية: 166](#_Toc170063613)

[1. الموارد المائية الطبيعية: 166](#_Toc170063614)

[أ‌- المياه الناتجة عن الأمطار: 166](#_Toc170063615)

[ب‌- المياه الجوفية: 167](#_Toc170063616)

[ج- المياه السطحية: 167](#_Toc170063617)

[2. الموارد المائية غير الطبيعية: 168](#_Toc170063618)

[أ‌- تحلية مياه البحر: 168](#_Toc170063619)

[ب‌- معالجة المياه المستعملة: 168](#_Toc170063620)

[الفرع الثاني: الثروات المعدنية: 169](#_Toc170063621)

[أ- الثروة النفطيّة: 169](#_Toc170063622)

[ب- ثروة الغاز الطبيعي: 169](#_Toc170063623)

[ت- غاز الهليوم: 170](#_Toc170063624)

[ث- خام الحديد: 170](#_Toc170063625)

[ج- الذهب: 171](#_Toc170063626)

[الفرع الثالث: الثروة الحيوانية 171](#_Toc170063627)

[المطلب الرابع: الإمكانيات الفلاحية والسياحية للجزائر: 172](#_Toc170063628)

[الفرع الأول: الإمكانيات الفلاحية للجزائر 172](#_Toc170063629)

[الفرع الثاني: الإمكانيات السياحية للجزائر: 175](#_Toc170063630)

[المبحث الثاني: الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية لتونس 177](#_Toc170063631)

[المطلب الأول: تونس؛ الموقع والتضاريس 177](#_Toc170063632)

[الفرع الأول: الموقع 177](#_Toc170063633)

[الفرع الثاني: التضاريس 178](#_Toc170063634)

[أ- المنطقةُ الشماليةُ: 178](#_Toc170063635)

[ب- المنطقةُ الجنوبيةُ: 178](#_Toc170063636)

[المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية لتونس 178](#_Toc170063637)

[المطلب الثالث: الثروات الطبيعية لتونس 179](#_Toc170063638)

[الفرع الأول: الثروة المائية 179](#_Toc170063639)

[1.الموارد المائية الطبيعية: 180](#_Toc170063640)

[أ- مياه الأمطار: 180](#_Toc170063641)

[ب- المياه السطحية: 180](#_Toc170063642)

[ت- المياه الجوفية: 181](#_Toc170063643)

[2. الموارد المائية غير الطبيعية: 182](#_Toc170063644)

[أ- تحلية مياه البحر: 182](#_Toc170063645)

[ب- معالجة المياه المستخدمة: 183](#_Toc170063646)

[الفرع الثاني: الثروات المعدنية 184](#_Toc170063647)

[1- الثروة النفطيّة: 184](#_Toc170063648)

[2- ثروة الغاز الطبيعي: 185](#_Toc170063649)

[3- ثروة الفسفات: 186](#_Toc170063650)

[الفرع الثالث: الثروة الحيوانية 187](#_Toc170063651)

[1- الأغنام:](#_Toc170063652) 187

[2- الأبقار: 188](#_Toc170063653)

[3- الماعز: 188](#_Toc170063654)

[4- الإبل: 188](#_Toc170063655)

[الفرع الرابع: الثروة السمكية: 189](#_Toc170063656)

[المطلب الرابع: الإمكانيات الفلاحية والسياحية لتونس 189](#_Toc170063657)

[الفرع الأول: الإمكانيات الفلاحية لتونس: 189](#_Toc170063658)

[أولا: المحاصيل الزراعية 190](#_Toc170063659)

[1- الحبوب:](#_Toc170063660)  190

[2- الأشجار المثمرة: 190](#_Toc170063662)

[3- محاصيل العلف: 191](#_Toc170063663)

[4- الخضراوات: 191](#_Toc170063664)

[5- البقوليات:](#_Toc170063665) 191

[الفرع الثاني: الامكانيات السياحية لتونس 192](#_Toc170063666)

[أولا: أنواع السياحة في تونس 192](#_Toc170063667)

[1- سياحة الشواطئ: 192](#_Toc170063668)

[2- السياحة العلاجية: 192](#_Toc170063669)

[3- السياحة الثقافية: 192](#_Toc170063670)

[4- السياحة البيئية: 193](#_Toc170063671)

[5- السياحة الرياضية: 193](#_Toc170063672)

[6- السياحة الصحراوية: 193](#_Toc170063673)

[ثانيا: المكانة التي تحتلها السياحة في تونس 193](#_Toc170063674)

[ثالثا: حجم الإيرادات السياحية: 194](#_Toc170063675)

[رابعا: عوامل نجاح السياحة بتونس 194](#_Toc170063676)

[المبحث الثالث: أدوات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس 195](#_Toc170063677)

[المطلب الأوّل: الاتفاق التفاضلي التجاري بين الجزائر وتونس 195](#_Toc170063678)

[الفرع الاول: مفهومه وأهدافه ونظامه التعريفي للمبادلات 195](#_Toc170063679)

[أولا: مفهوم الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي 195](#_Toc170063680)

[1- للتصدير: 195](#_Toc170063681)

[2- للاستيراد: 195](#_Toc170063682)

[ثانيا: بعض التعاريف الخاصة بالاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي (المرسوم الرئاسي رقم 10-12) 195](#_Toc170063683)

[ثالثا: الأهداف والنظام التعريفي للمبادلات: 196](#_Toc170063684)

[الفرع الثاني: التدابير الخاصة بالمنافسة السليمة وإجراءات التجارة الخارجية 197](#_Toc170063685)

[أولا: التدابير الخاصة بالمنافسة السليمة والإجراءات الوقائية (المرسوم الرئاسي رقم 10-12) 197](#_Toc170063686)

[ثالثا: تنفيذ الاتفاق ومتابعته: (المرسوم الرئاسي رقم 10-12) 199](#_Toc170063687)

[ثالثا: أحكام ختامية 200](#_Toc170063688)

[الفرع الثالث: تأثير الاتفاق التفاضلي الجزائري-التونسي على حجم التجارة بين البلدين: 200](#_Toc170063689)

[أولا: دراسة حجم الصادرات الجزائرية باتجاه دولة تونس 200](#_Toc170063690)

[أ/ حجم الصادرات قبل التصديق على الاتفاقية التفاضلية (2006 -2009): 200](#_Toc170063691)

[ب/ حجم الصادرات بعد التصديق على الاتفاقية التفاضلية خلال الفترة (2010 -2015): 202](#_Toc170063692)

[المطلب الثاني: الاستثمارات المشتركة بين الجانب الجزائري والتونسي 207](#_Toc170063693)

[أولا: شروط قيام مشروعات مشتركة بين تونس والجزائر: 208](#_Toc170063694)

[ثانيا: أهم المشاريع المشتركة بين الجزائر وتونس: 209](#_Toc170063695)

[المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية 211](#_Toc170063696)

[الفرع الأول: مفهوم ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية 211](#_Toc170063697)

[أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية: 211](#_Toc170063698)

[ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية (عزوز، 2022) 212](#_Toc170063699)

[1.الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: 212](#_Toc170063700)

[3.الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية 213](#_Toc170063701)

[الفرع الثاني : أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي 213](#_Toc170063702)

[المطلب الرابع: تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس 216](#_Toc170063703)

[الفرع الأول: استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر 217](#_Toc170063704)

[الفرع الثاني: استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في تونس 218](#_Toc170063705)

[المبحث الرابع: مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس 220](#_Toc170063706)

[المطلب الأول: التعاون في المجال الثقافي والسياحي والصحي 220](#_Toc170063707)

[أولا: التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي 220](#_Toc170063708)

[ثانيا: التعاون في المجال السياحي 221](#_Toc170063709)

[ثالثا: التعاون في المجال الصحي 222](#_Toc170063710)

[المطلب الثاني: التعاون في المجال الفلاحي 222](#_Toc170063711)

[المطلب الثالث: التعاون في المجال التجاري 224](#_Toc170063712)

[1. الإعفاء الكلي: 224](#_Toc170063713)

[2. التخفيضات: 224](#_Toc170063714)

[المطلب الرابع: التعاون في المجال الصناعي 225](#_Toc170063715)

[خلاصة الفصل: 226](#_Toc170063716)

[الفصل الرابع: التعاون الاقتصادي "الجزائري– التونسي" التحديات وفرص الاندماج الممكنة](#_Toc170063717)

[تمهيد 228](#_Toc170063718)

[المبحث الأول: مقومات وأهم تحديات التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي وسبل معالجتها 229](#_Toc170063719)

[المطلب الأول: مقومات التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي 229](#_Toc170063720)

[1. المقومات التاريخية والحضرية: 229](#_Toc170063721)

[أ- وحدة اللغة والدين: 229](#_Toc170063722)

[ب- وحدة التركيبة الاجتماعية: 229](#_Toc170063723)

[2. المقومات الطبيعية: 230](#_Toc170063724)

[أ- الأراضي الفلاحية: 230](#_Toc170063725)

[ب- المواد الخام: 230](#_Toc170063726)

[3. المقومات الاقتصادية: 231](#_Toc170063727)

[أ- وجود رأس المال: 231](#_Toc170063728)

[ب- السوق المشتركة: 231](#_Toc170063729)

[ت- وفرة الأيادي العاملة: 231](#_Toc170063730)

[المطلب الثاني: تأثير الجانب الأمني على التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس 232](#_Toc170063731)

[الفرع الأول: واقع التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر وتونس 232](#_Toc170063732)

[الفرع الثاني: التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري 232](#_Toc170063733)

[الفرع الثالث: أمن وتنمية المناطق الحدودية بين البلدين 233](#_Toc170063734)

[المطلب الثالث: أهم تحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي 234](#_Toc170063735)

[1. الارتفاع الكبير في التعريفة الجمركية: 234](#_Toc170063736)

[2. ارتفاع تكاليف التصدير: 235](#_Toc170063737)

[3. ضعف البنية التحتية لوسائل النقل: 235](#_Toc170063738)

[4. القيود المفروضة على تدفق رأس المال: 235](#_Toc170063739)

[المطلب الرابع: سبل مواجهة تحديات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس 236](#_Toc170063740)

[المبحث الثاني: فرص التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس 237](#_Toc170063741)

[المطلب الأول: فرصة التجارة البينية بين الجزائر وتونس 237](#_Toc170063742)

[المطلب الثاني: فرصة الاستثمار المشتركة بين الجزائر وتونس 238](#_Toc170063743)

[المطلب الثالث: فرصة التعاون في المجال السياحي 239](#_Toc170063744)

[المطلب الرابع: فرصة التعاون في القطاعات الاقتصادية 240](#_Toc170063745)

[المبحث الثالث: الأداء الاقتصادي للجزائر وتونس 241](#_Toc170063746)

[المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 241](#_Toc170063747)

[المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس 246](#_Toc170063748)

[المطلب الثالث: الأداء الاقتصادي للجزائر 250](#_Toc170063749)

[1. الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: 250](#_Toc170063750)

[2. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 252](#_Toc170063751)

[3. معدلات البطالة في الجزائر: 256](#_Toc170063752)

[المطلب الرابع: الأداء الاقتصادي للجمهورية التونسية 258](#_Toc170063753)

[1. الناتج المحلي الإجمالي لتونس : 258](#_Toc170063754)

[2. الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس 261](#_Toc170063755)

[3-معدلات البطالة في تونس: 264](#_Toc170063756)

[المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي للجزائر وتونس 266](#_Toc170063757)

[المطلب الأول: مفاهيم عامة حول متغيرات الدراسة: 266](#_Toc170063758)

[أولا: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (Growth): 266](#_Toc170063759)

[ثانيا: التجارة البينية (INTRA): 267](#_Toc170063760)

[ثالثا: نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (GC): 267](#_Toc170063761)

[رابعا: التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (INF): 268](#_Toc170063762)

[1/ تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. 268](#_Toc170063763)

[2/ تعريف التضخم على أساس خصائصه. 269](#_Toc170063764)

[خامسا: الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (STAB): 269](#_Toc170063765)

[المطلب الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية 270](#_Toc170063766)

[الفرع الأول: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية 271](#_Toc170063767)

[أولاً- اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller (ADF): 271](#_Toc170063768)

[ثانياً- اختبار فيليبس - بيرون Phillips – Perron Test (PP): 273](#_Toc170063769)

[الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك 274](#_Toc170063770)

[أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر: 275](#_Toc170063771)

[ثانياً- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansen: 276](#_Toc170063772)

[ثالثاً- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL: 277](#_Toc170063773)

[المطلب الثالث: دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في تونس 278](#_Toc170063774)

[الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة واختبار استقرارية المتغيرات 279](#_Toc170063775)

[الفرع الثاني: اختبار النموذج وتحديد فترات الإبطاء واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL: 280](#_Toc170063776)

[أولا- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL: 281](#_Toc170063777)

[ثانيا- تحديد فترات الابطاء المثلى: 282](#_Toc170063778)

[ثالثا- اختبار التكامل المشترك: 283](#_Toc170063779)

[الفرع الثالث: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير 283](#_Toc170063780)

[الفرع الرابع: اختبارات استقرارية النموذج 285](#_Toc170063781)

[أولا- الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير: 285](#_Toc170063782)

[ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: 286](#_Toc170063783)

[ثالثا- اختبار استقرار النموذج (Stability Test): 287](#_Toc170063784)

[الفرع الخامس: تحليل النتائج ودراستها 288](#_Toc170063785)

[المطلب الرابع: دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر 291](#_Toc170063786)

[الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة واختبار استقرارية المتغيرات 291](#_Toc170063787)

[الفرع الثاني: اختبار النموذج وتحديد فترات الإبطاء واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL: 293](#_Toc170063788)

[أولا- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL: 293](#_Toc170063789)

[ثانيا- تحديد فترات الابطاء المثلى: 294](#_Toc170063790)

[ثالثا- اختبار التكامل المشترك: 295](#_Toc170063791)

[الفرع الثالث: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير 295](#_Toc170063792)

[الفرع الرابع: اختبارات استقرارية النموذج 297](#_Toc170063793)

[أولا- الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير: 297](#_Toc170063794)

[ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: 298](#_Toc170063795)

[ثالثا- اختبار استقرار النموذج (Stability Test): 298](#_Toc170063796)

[الفرع الخامس: تحليل النتائج ودراستها 299](#_Toc170063797)

[خلاصة الفصل 302](#_Toc170063798)

[الخاتمة 303](#_Toc170063799)

[قائمة المصادر والمراجع 312](#_Toc170063808)

# فهرس الجداول

[الجدول رقم (01) أهم مراحل التكامل الاقتصادي 57](#_Toc170071378)

[الجدول رقم (02) النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 72](#_Toc170071379)

[الجدول رقم (03) التجارة الإجمالية لدول الاتحاد الأوربي (البينية والخارجية) لسنة 2009 75](#_Toc170071380)

[الجدول رقم (04): صادرات وواردات السلع والخدمات للنافتا من وإلى العالم في الفترة 2000 - 2016 78](#_Toc170071381)

[الجدول رقم (05) الناتج المحلي الاجمالي للآسيان لسنة 2016 82](#_Toc170071382)

[الجدول رقم (06) الناتج القومي للصين واليابان ودول رابطة الآسيان 82](#_Toc170071383)

[الجدول رقم (07): يوضح العلاقات التجارية المغاربيّة مع الاتّحاد الأوروبي وباقي دول العالم 113](#_Toc170071384)

[الجدول رقم (08): تطور معدلات النّمو الاقتصادي في الدول المغاربيّة بين سنتي 1992 و2016 117](#_Toc170071385)

[الجدول رقم (09) حجم الصادرات البينية لدول المغرب العربي مقارنة مع تجمعات اقتصاديّة اخرى سنة 2015 118](#_Toc170071386)

[الجدول رقم (10) يبين احتياطي النفط الخام لدول الاتّحاد المغربي الفترة ( 2015- 2019 ) 125](#_Toc170071387)

[الجدول رقم (11) احتياطي الغاز الطبيعي لدول الاتّحاد المغربي الفترة ( 2015- 2019 ) 126](#_Toc170071388)

[الجدول رقم (12): تطوير اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية للدول المغاربية في منتصف 2017 127](#_Toc170071389)

[الجدول رقم (13): صادرات الدول المغاربيّة نحو باقي الدول العربية ( سنة 2016) 129](#_Toc170071390)

[الجدول رقم (14): المبادلات التجارية للدول المغاربيّة مع أوربا وأمريكا ( 2016) 129](#_Toc170071391)

[الجدول رقم (15)حجم الصادرات والواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي (2010– 2018 ) 137](#_Toc170071392)

[الجدول رقم (16) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات للجزائر مع دول المغرب العربي (2010-2018) 138](#_Toc170071393)

[الجدول رقم (17) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لتونس مع دول المغرب العربي(2010-2018 ) . 140](#_Toc170071394)

[الجدول رقم (18) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لليبيا مع دول المغرب العربي (2010-2018) 141](#_Toc170071395)

[الجدول رقم (19) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات للمملكة المغربية مع دول الاتّحاد (2010-2018) 142](#_Toc170071396)

[الجدول رقم (20) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لموريتانيا مع الدول المغاربيّة خلال الفترة (2010-2018) 143](#_Toc170071397)

[الجدول رقم (21): نسبة إجمالي التجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي 145](#_Toc170071398)

[الجدول رقم (22): يوضح تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2019) 146](#_Toc170071399)

[الجدول رقم (23) يبين معدلات تساقط الأمطار حسب الجهات والمناطق في الجزائر 166](#_Toc170071400)

[الجدول رقم (24) يبين أعداد الثروة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر في الفترة ( 2017 – 2019 ) 172](#_Toc170071401)

[الجدول رقم (25) يوضح تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر للفترة ( 2009 – 2018 ) 173](#_Toc170071402)

[الجدول رقم (26) يوضح الأراضي المستعملة وغير المستعملة في الجزائر خلال سنة 2014 174](#_Toc170071403)

[الجدول رقم (27) يبين تطور عدد السكان في الفترة (2017 – 2022 ) 179](#_Toc170071404)

[الجدول رقم (28): يوضح كميات المياه العذبة التي تتحصل عليها تونس خلال السنة 180](#_Toc170071405)

[الجدول رقم (29) يبين إجمالي رؤوس المواشي في تونس للفترة (2010 – 2018) 187](#_Toc170071406)

[الجدول رقم (30) يبين الايرادات الناتجة عن السياحة في تونس خلال الفترة (2010– 2017) 194](#_Toc170071407)

[الجدول رقم (31): يبين قيمة صادرات الجزائر نحو تونس خلال الفترة (2006 – 2009) 201](#_Toc170071408)

[الجدول رقم (32): يبين قيمة صادرات الجزائر نحو تونس خلال الفترة (2010 – 2015) 203](#_Toc170071409)

[الجدول رقم (33): يبين مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015) 205](#_Toc170071410)

[الجدول رقم (34): يوضح مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015) 206](#_Toc170071411)

[الجدول رقم (35): يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة (2016-2019) 244](#_Toc170071412)

[الجدول رقم (36): يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاعات النشاط للفترة (2018- 2019) 245](#_Toc170071413)

[الجدول رقم (37): يبين تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال المدة (2018- 2019) 245](#_Toc170071414)

[جدول رقم (38): يبين التحويلات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية إلى الخارج 247](#_Toc170071415)

[الجدول رقم (39): يبين معدلات ومجالات الدعم التونسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتدويل 248](#_Toc170071416)

[الجدول رقم (40): مجالات عمليات التدويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية 2017 249](#_Toc170071417)

[الجدول رقم (41): يبين مردودية نشاطات التدويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية في (2017 ) 249](#_Toc170071418)

[الجدول رقم (42): يوضح الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بالأسعار الجارية (2000 – 2021 ) (الوحدة بالمليار دولار) 251](#_Toc170071419)

[الجدول رقم (43): يبين التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر (2013-2015) 251](#_Toc170071420)

[الجدول رقم (44): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021) 253](#_Toc170071421)

[الجدول رقم (45): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2020 ) 256](#_Toc170071422)

[الجدول رقم (46): يبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة ( 2000 – 2021 ) 259](#_Toc170071423)

[الجدول رقم (47): يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس بالأسعار الجارية للفترة (2000-2020) 263](#_Toc170071424)

[الجدول رقم (48): يبين نسبة إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في تونس للفترة (2000– 2020 ) 265](#_Toc170071425)

[الجدول رقم (49): مصادر متغيرات الدراسة ووحدة قياسها 279](#_Toc170071426)

[الجدول رقم (50): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة 280](#_Toc170071427)

[الجدول رقم (51): اختبار أنموذج ARDL الخاص بتونس 281](#_Toc170071428)

[الجدول رقم (52): نتائج اختيار درجات الإبطاء الزمني 283](#_Toc170071429)

[الجدول رقم (53): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) 283](#_Toc170071430)

[الجدول رقم (54): تقدير العلاقة طویلة الأجل لنموذج ARDL 284](#_Toc170071431)

[الجدول رقم (55) نتائج التقدير في الأجل القصير: 284](#_Toc170071432)

[الجدول رقم (56): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج 285](#_Toc170071433)

[الجدول رقم (57): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج 286](#_Toc170071434)

[الجدول رقم (58): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة 292](#_Toc170071435)

[الجدول رقم (59): اختبار أنموذج ARDL الخاص بالجزائر 293](#_Toc170071436)

[الجدول رقم (60): نتائج اختيار درجات الإبطاء الزمني 295](#_Toc170071437)

[الجدول رقم (61): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) 295](#_Toc170071438)

[الجدول رقم (62): تقدير العلاقة طویلة الأجل لنموذج ARDL 296](#_Toc170071439)

[الجدول رقم (63): تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL 296](#_Toc170071440)

[الجدول رقم (64): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج 297](#_Toc170071441)

[الجدول رقم (65): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج 297](#_Toc170071442)

# فهرس الأشكال

[الشكّل رقم (01) عدد رؤوس الماشية في الجزائر للفترتين ( 2000-2009) و( 2010- 2017) 123](#_Toc170071540)

[الشكّل رقم (02) يبين نصيب دول الاتّحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام مقارنة مع دول الخليج، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014 124](#_Toc170071541)

[الشكّل رقم (03) يبين نصيب دول الاتّحاد المغاربي من إنتاج الغاز الطبيعي مقارنة مع دول الخليج، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014 125](#_Toc170071542)

[الشكّل رقم (04): تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2019) 146](#_Toc170071543)

[الشكّل رقم (05): تطور نسب الصادرات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018) 147](#_Toc170071544)

[الشكّل رقم (06): تطور نسب الواردات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018) 148](#_Toc170071545)

[الشكل رقم (07) يوضح التغير الحادث في النمو الديمغرافي في الجزائر ما بين 1970 و2017 (% ) 165](#_Toc170071546)

[الشكل رقم (08) يبين أهم الأسواق الأوربية المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري خلال سنة 2021 170](#_Toc170071547)

[الشكل رقم (09) يوضح تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر الفترة ( 2009 – 2018) 173](#_Toc170071548)

[الشكل رقم (10): يوضح تباين المياه السطحية في الفترة ما بين (1984- 2016) 181](#_Toc170071549)

[الشكل رقم (11): يوضح تعبئة المياه الجوفية وتطويرها في الفترة (1980-2015) 182](#_Toc170071550)

[لشكل رقم (12): يوضح توزيع الطاقة الإجمالية لتحلية المياه في تونس حسب القطاعات لعام 2016 183](#_Toc170071551)

[الشكل رقم (13): يبين توزيع إنتاج النفط لسنة 2019 حسب الحقول داخل التراب التونسي 185](#_Toc170071552)

[الشكل رقم (14): يوضح توزيع انتاج الغاز الطبيعي حسب الحقول لسنة 2019 داخل التراب التونسي 186](#_Toc170071553)

[الشكل رقم (15) يوضح توزيع المواشي عبر التراب التونسي للموسم 2015 – 2016 188](#_Toc170071554)

[الشكل رقم (16): يبين مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015) 205](#_Toc170071555)

[الشكل رقم (17) يوضح تطور حجم الصادرات التونسية نحو الجزائر خلال فترة الدراسة (2006-2015) 207](#_Toc170071556)

[الشكل رقم (18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021) 254](#_Toc170071557)

[الشكل رقم (19): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2020 ) 257](#_Toc170071558)

[الشكل رقم (20): يبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة ( 2000 – 2020 ) 259](#_Toc170071559)

[الشكل رقم (21): يبين متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة ( 2008 – 2018 ) 260](#_Toc170071560)

[الشكل رقم (22): يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس بالأسعار الجارية للفترة (2000-2020) 264](#_Toc170071561)

[الشكل رقم (23): يبين نسبة إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في تونس للفترة (2000 – 2020) 265](#_Toc170071562)

[الشكل رقم (24): فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike لدولة تونس 282](#_Toc170071563)

[الشكل رقم (25): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي النموذج 286](#_Toc170071564)

[الشكل رقم (26): اختبار CUSUM 287](#_Toc170071565)

[الشكل رقم (27): اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة اختبار CUSUM of Squares 288](#_Toc170071566)

[الشكل رقم (28): فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike لدولة الجزائر 294](#_Toc170071567)

[الشكل رقم (29): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي النموذج 298](#_Toc170071568)

[الشكل رقم (30): اختبار CUSUM 298](#_Toc170071569)

[الشكل رقم (31): اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة اختبار CUSUM of Squares 299](#_Toc170071570)

# قائمة المصطلحات

|  |  |
| --- | --- |
| **التعيين** | **الرمز** |
| مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية | **MENAC** |
| منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي | **APEC** |
| التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا | **CEDEAO** |
| السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي | **COMESA** |
| اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية | **NAFTA** |
| رابطة دول جنوب شرق آسيا | **ASEAN** |
| الاتحاد الأفريقي | **AU** |
| الاتحاد الأوروبي | **UE** |
| منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول | **OAPEC** |
| معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية | **TICE** |
| المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة | **ECOSOC** |
| محكمة العدل الدولية | **ICJ** |
| منظمة الأغذية والزراعة | **FAO** |
| مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية | **UNCTAD** |
| الوكالة الدولية للطاقة الذرية | **IAEA** |
| المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية الانتربول | **INTRPOL** |
| منظمة الملكية الفكرية الدولية | **WIPO** |
| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | **OECD** |
| منظمة أطباء بلا حدود | **MSF** |
| منظمة السلام الأخضر | **Greenpeace** |
| منظمة العفو الدولية | **AMNESTY** |
| الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الجزائر) | **ANSEJ** |
| الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجزائر) | **CNAC** |
| الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(الجزائر) | **ANDI** |
| والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني (الجزائر) | **APSI** |
| وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (تونس) | **FIPA** |
| شركة خدمات أنابيب الغاز العابر للبلاد التونسية | **SOTUGAT** |
| الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت ومشتقاته | **SOTACID** |
| منظمة التجارة العالمية | **OMC** |
| حلف شمال الأطلسي | **NATO** |
| عملية يقوم بها الإنتربول للعثور على فارّين مطلوبين على الصعيد الدولي | **INFRA** |
| مجلس التعاون لدول الخليج العربي | **GCC** |
| الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة | **GATT** |
| اتحاد دول المغرب العربي | **UMA** |
| شبكة أوروبا للمؤسسات | **EEN** |

مقدمة

توطئة:

اتسم النصف الأخير من القرن الماضي بالتوجه نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية أو تعزيز تكتلات كانت قائمة سلفا، مما جعل هذه الظاهرة سمة أساسية من السمات التي تطبع العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويرجع إنشاء هذه التجمعات الاقتصادية إلى عدة دوافع تدفع بدولة ما ‏أو تجمع بعض الدول إلى بناء تكتل اقتصادي أو دخول تكتل موجود سابقا، من أجل تحقيق أهداف تتعلق في المقام الأول بالأمن والتنمية وتحقيق المصالح المشتركة.

ومن بين أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية الموجودة حاليا على الصعيد الدولي، الاتحاد الأوروبي الذي تم استكمال تأسيسه في بداية عام 1993 والذي أصبح واحدًا من أكبر التكتلات التي لها تأثير كبير على التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك هناك التكتل الاقتصادي لمجموعة دول أمريكا الشمالية والذي يعرف بالنافتا (NAFTA)، حيث تأسس في عام 1989، ويضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهناك أيضًا تكتل آخر يدعى رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان ASEAN) والتي أنشئت بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 08 أوت 1967، والتي يتألف من عشر دول هي: سنغافورة وبروناي وماليزيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وفيتنام وكمبوديا وميانمار ولاوس ، بالإضافة إلى ذلك هناك منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي تأسس في عام 1989 ويضم كل من: (أستراليا، بروناي، كندا، إندونيسيا ،اليابان ،كوريا الجنوبية ،ماليزيا ،نيوزيلندا ،الفلبين ،سنغافورة ، تايلاند ،الولايات المتحدة الأمريكية ، تايوان ،هونغ كونغ ،الصين ،المكسيك ،بابوا غينيا الجديدة ،تشيلي ،البيرو ،روسيا ،فيتنام) ، بالإضافة إلى أعضاء الأسيان.، ومن أجل ذلك أصبح تشكيل التكتلات الاقتصادية الجديدة وتعزيز القائم منها من أهم سمات الفترة الحالية، ويُمكن الاستشهاد بدراسة أُعِدت من قبل صندوق النقد الدولي في عام 1995 لإبراز هذه النقطة بالذات، بحيث ُتظهر هذه الدراسة وجود حوالي 45 تكتلًا اقتصاديًا عبر خمس قارات، وتتباين في أشكالها ومراحلها، وتشمل حوالي 75% من دول العالم ونحو 80% من سكانها، وتسيطر على نحو 85% من التجارة الدولية، وفي ضوء التغيرات والتطورات والمخاطر التي تواجهها الدول في العالم الحديث، أصبحت التكتلات الاقتصادية هدفًا تسعى إليه الدول المتقدمة قبل الدول النامية. كون التكتلات الاقتصادية وسيلة فاعلة تمكّن الدول من تعزيز استقرارها في هذا العالم المتغير، وتتعاون الدول داخل التكتل الواحد لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد تكون صعبة المواجهة بالنسبة للدول الفردية. وقد أدى هذا الواقع إلى انضمام الدول العربية إلى هذا السياق، محاكاةً لدول العالم الأخرى وفي القلب منها دولتا الجزائر وتونس اللتان‏ توجد بينهما علاقات اقتصادية قديمة ومتينة وقابلة للتوسع، غير أنها ما تزال لليوم عرضة لبعض الصعوبات، ‏‏وقد انطلق البلدان منذ سنة 2008 في بعث منطقة للتبادل الحر من خلال إمضاء اتفاق تجاري(الاتفاق التفاضلي) لم تتم المصادقة عليه ‏إلاّ في ‏سنة 2010. وبمقتضى هذا الاتفاق فإن عدة منتجات أصبحت تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخولها تراب البلدين. وبدأ سريان مفعول تلك الاتفاقية التجارية التفاضلية في شهر مارس 2014.

حيث ينصّ هذا الاتفاق على امتيازات للبلدين في مجال المبادلات التجارية أكثر أهمية من الامتيازات التي يتضمنها اتفاق التبادل الحر متعدد الأطراف الممضى في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

وبعد التقييم الذي قامت به اللجنة التونسية الجزائرية المشتركة حول الشراكة التجارية، من المتوقع أن تتطور هذه الاتفاقية الثنائية المتمايزة في اتجاه اتفاق للتبادل الحر، وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي.

1- إشكالية البحث:

يعد التعاون الدولي إحدى أهم وسائل إقامة علاقات دولية، وبناء على ذلك تتجه معظم الدول نحو بناء علاقات تعاون مع دول أخرى، سواء من خلال المنظمات الدولية أو المجموعات الإقليمية، وذلك في مختلف المجالات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، ومن هذا المنظور جاءت الإشكالية على النحو التالي:

* **كيف يمكن للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس أن يساهم في خلق تكامل اقتصادي بين البلدين؟**

كما يقودنا هذا التساؤل إلى طرح أسئلة فرعية أخرى هي كالتالية:

* ما هي المواد المنصوص عليها في الاتفاق التفاضلي بين الجزائر وتونس والتي يمكن أن تساهم في خلق تكامل اقتصادي؟
* ما هي التحديات التي يمكن أن تواجهها المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس؟
* ما هي شروط ومجالات تطبيق المشروعات المشتركة، وأهم المشروعات التي ساهمت بقسط كبير في تحقيق هذا التبادل بين البلدين؟
* ما هي الخطوات اللازمة لتجسيد تكامل اقتصادي تام؟
* وماهي العوامل المعرقلة لخلق تكامل اقتصادي؟ وكيف يمكن معالجتها؟
* وهل التبادل التجاري والمتمثل في التجارة البينية بين البلديين يصب في مصلحة النمو الاقتصادي لكل من الدولتين؟

2- الفرضيات:

وبناءً على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية

* **الفرضية الأولى**: من أهم عوامل ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس وعدم جعلها قوة إقليمية لها القدرة على مواجهة التكتلات الإقليمية والعالمية الأخرى، هو افتقارها إلى الإمكانيات الاقتصادية الكافية لتحقيق هذا الهدف المنشود؛
* **الفرضية الثانية**: إن الاتفاق التفاضلي بين الجزائر وتونس ينصّ على امتيازات للبلدين في مجال المبادلات التجارية، لكن هناك العديد من التحديات التي تقف في طريق نجاح التبادل التجاري بين كل من تونس والجزائر؛
* **الفرضية الثالثة**: إن من اهم خطوات التكامل الاقتصادي: الإطار القانوني والإطار المؤسسي، والاستثمارات المشتركة، والتجارة البينية؛
* **الفرضية الرابعة**: يمكن تحقيق تكامل اقتصادي في ظلّ اختلاف الثروات وتفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة؛
* **الفرضية الخامسة**: تتركز معظم المعوقات التي تعترض التكامل الاقتصادي في وجود العديد من الاختلافات، فبعضها ذو طبيعة اقتصادية، والبعض الأخر ذو طبيعة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية أو تنظيمية؛
* **الفرضية السادسة**: إن للتبادل التجاري بين الجزائر وتونس دور مهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

إن من بين الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه، العناصر التالية:

1. كون الموضوع يتعلق بالتخصص.
2. خدمة للبلدين وذلك بتحريك ‏و تذكير المسؤولين في كلا الدولتين بأهمية وأولوية التكامل الاقتصادي.
3. اعتقاد الباحث أن التعاون الاقتصادي وخاصة في إطار التبادل التجاري المتمثل في صورة الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي من أنجح المداخل لتحقيق التكامل بين الدولتين، وأنها الأداة المثلى التي تفرض نفسها في حل المعضلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه الدولتين.
4. أهمية الدراسة:

يعد التعاون الاقتصادي سواء في مفهومه العام أو من خلال التجارة البينية من العوامل الرئيسة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يعتبر التعاون الاقتصادي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، وله تأثير ملموس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، وبالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي للتبادل التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس، فهذا الاتفاق من شأنه أن يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، ويدفع بهما نحو مزيد من التقدم والاستقرار الاقتصادي، كما أنه قد يكون السبيل الأنجح لتحقيق تكامل اقتصادي أشمل بينهما.

5- أهداف البحث:

إنّ الغرض من هذه الدراسة هو تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهمية التجارة البينية بين البلدين ومدى مساهمتها في انجاح التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس.
2. تحديد أهم مقومات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس وإبراز أهم المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود الدولتين في إنجاح هذا التعاون.
3. إظهار أن من خلال هذه الاتفاق والمتمثل في التبادل التجاري يمكن أن يحقق تعاونا اقتصاديا حقيقي مما يجعله جسرا للعبور نحو تكامل اقتصادي تام.

6- حدود الدراسة:

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم تحديد إطارين، إطار زماني وإطار مكاني للدراسة:

* **الإطار الزماني**: يتمثل في حصر الدراسة في الفترة الزمنية من 2002- 2021 والأخذ بتقلباتها ومجريات الأحداث الواقعة في الفترة المذكورة.
* **الإطار المكاني**: دراسة التعاون الاقتصادي والذي جُسّد من خلال الاتفاق التفاضلي بين الجزائر وتونس، والتركيز في الجانب التطبيقي للدراسة على تحليل تأثير تدفقات التجارة البينية ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام والتضخم والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب على إجمالي الناتج المحلي لكل من الجزائر وتونس.

7- تحديات تنفيذ الدراسة:

لا بد أن يواجه إنجاز أي دراسة تحديات متعددة وصعوبات متفاوتة، إلا أن تلك التحديات لم تكن بالحجم الذي يثني الباحث عن بلوغ أهدافه، ولعل من أهم هذه التحديات ما يلي:

* عدم وجود مراجع كافية تتحدث عن التكامل الاقتصادي بين دولتي الجزائر وتونس؛
* أحيانًا يكون مصدر البيانات الإحصائية مختلفًا باختلاف مصادرها، وأحيانًا أخرى يكون الاختلاف في نفس المرجع ؛
* هناك نقص في البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات، ولا سيما فيما يتعلق بالتبادل التجاري لدول المغرب العربي عامة ، و الجزائر وتونس خاصة.
* تشعب الموضوع وتعقيده يجعل من الصعب تحديد جميع جوانبه، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتجربة التكامل الاقتصادي بين بلدين عربيين ألا وهما الجزائر وتونس.

8- المنهج العلمي المتبع والأدوات المستخدمة:

**المنهج المتبع:** لقد تم استخدام عدة مناهج للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، فأول منهجا تم اعتماده هو المنهج التاريخي لدراسة الماضي وتتبع التطور التاريخي للتعاون الدولي والتكامل الاقتصادي بشكل عام، والتعاون الاقتصادي بين تونس والجزائر والمراحل التي مرت بها هذه العلاقة بشكل أخص، أما المنهج الوصفي فقد تمت الاستعانة به من أجل وصف تحليل اقتصاديات البلدين من خلال تعاونها الاقتصادي، كما تم استخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحليل دور المؤشرات الاقتصادية في التأثير على النمو الاقتصادي للبلدين، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج 12E-Views.

**الأدوات المستخدمة:** ومن أجل إنجاز هذا البحث أيضا قمنا باستخدام عدة أدوات من أجل تعزيز جودة هذه الدراسة والوصول بها إلى نتائج دقيقة وموثوقة، ومن بين هذه الأدوات:

* تم الاعتماد على مراجع متنوعة مثل الكتب، المجلات، الأطروحات، التقارير والملتقيات الوطنية والدولية.
* التواصل مع الأساتذة الجامعيين والأكاديميين المختصين في هذا المجال من أجل طلب الاستشارة والتوجيه.
* الاستعانة بمصادر الإحصائيات والتقارير ذات صلة بموضوع بحثنا، منها المصالح والهيئات الرسمية في الجزائر وتونس، وكذلك المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد العربي، وغيرها من المؤسسات الدولية.

9- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تحدث عن التكتلات الاقتصادية، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو متعددة الأطراف، كما تم الاطلاع على بعض الدراسة القياسية التي لامست بعض متغيرات دراستنا الحالية، وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث المنهجيات المستخدمة والطرق التحليلية المطبقة وكذا النتائج التي تم الوصول لها. وسنستعرض فيما يلي بعض أبرز الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها:

**1/ دراسة (سناء شيخ زوالي،2002)،** بعنوان: "عملية التكامل التجاري بين أوروبا والبحر المتوسط: تقييم حالة تونس"، أطروحة دكتوراه، جامعة نيس فرنسا، وتركز هذه الدراسة على حالة اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وتونس. والسؤال الرئيسي الذي طرح هو هل اتفاقيات التجارة الحرة بين منطقة صناعية مثل أوروبا وبلد صغير مثل تونس قادرة على زيادة التجارة بينهما وبالتالي تحسين التجارة في تونس؟ ومن أجل الإجابة على هذا السؤال حاولت الدراسة تقييم التأثيرين المقترنين بالتكامل الإقليمي: " تأثير الإنشاء وتأثير تحويل التجارة". وقد توصلت الباحثة الى نتيجتين رئيسيتين: - النتيجة الأولى هي أن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي لم تولد أثرا لخلق التجارة بين الدول الأعضاء بعد مرور خمس سنوات على توقيعها. والنتيجة الثانية التي تحصلت عليها تبين أن الاتفاق التفضيلي المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتونس أدى إلى تأثير تحويل التجارة.

**2/ دراسة (عبد الوهاب رميدي،2007):** والتي جاءت بعنوان: " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه، قدمت في جامعة الجزائر، وتدور إشكاليتها الرئيسية حول أهمية التكتل الاقتصادي للدول النامية من أجل مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، ومن ضمن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة زيادة اهتمام الدول المتقدمة بالتكتلات الاقتصادية، والحرص على التواجد داخل أكبر عدد ممكن منها، ولكن بعد تعزيزها من قبل منظمة التجارة العالمية، تم اعتبار هذه التكتلات على أنها أداة فعالة لتحقيق تحرير التجارة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، كما انتهت هذه الدراسة إلى استنتاج آخر يفيد بأن معظم نماذج التنمية التي تم تجربتها في الدول النامية فشلت بسبب عدم تنسيق وتجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

**3/ دراسة ( Menon, 2007):** تركز هذه الدراسة والتي هي بعنوان: اتفاقيات التجارة الثنائية (Bilateral Trade Agreements**)** على الاتجاه المتزايد والمطرد نحو (الاتفاقيات التجارية الثنائية) من طرف أغلب دول العالم، ودورها في التأثير على الاتفاقيات المتعددة الأطراف ونظام التجارة العالمية الجديد، وتحاول أن تحدد العوامل العامة والخاصة التي تعمل على دفع عجلة نمو في إطار هذه الاتفاقيات، وكيفية هيكلتها، وذكرت هذه الدراسة أنّ هناك العديد من البلدان قد نجحت في المضي قدمًا في إبرام هذه الاتفاقيات، كدولتي اليابان وكوريا على سبيل المثال، كما بيّن الباحث أن جل الاتفاقيات متعددة الأطراف القائمة اليوم هي وليدة اتفاقيات ثنائية. وفي ختام الدراسة توصل الباحث إلى العديد من النتائج، من بينها الزيادة المطردة في عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية وهذا بسبب الفوائد التي تنتج عنها، بدءًا من المرونة المتاحة للدول المنخرطة في هكذا اتفاقيات، والثقة في دورها المهم في تطوير وتنمية الاقتصادات الوطنية.

**4/ تقرير الحكومة الاسترالية (Australian government, 2010):** بعنوان: الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وكان الهدف الرئيسي من هذا التقرير المنشور عن الحكومة الأسترالية، هو دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية، وتقييم أثرها بشكل أساسي على القطاع الاقتصادي للوصول إلى نتائج تعمل على ترقية السياسات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع على الأمد البعيد. ويتضمن هذا التقرير التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية وأنواعها، كما يتعرض لمراحل تطور هذه الاتفاقيات، ومن ثمّ التأثير الاقتصادية لها والدور الذي تلعبه هذه الاتفاقيات في تخفيف الحواجز التجارية والاستثمارية، ومساعدة النظام العالمي الجديد ومنظمة التجارة العالمية في تعزيز التكامل الإقليمي، وتقييم أثرها على الأداء الاقتصادي والتدفقات التجارية للدولتين الموقعين على الاتفاقية.

وفي آخر التقرير تم التوصل إلى العديد من النتائج منها ما يلي:

* للاتفاقيات الثنائية دور مهم في إزالة الحواجز التجارية، وتخفيض التكاليف بين الدولتين الداخلتين في الاتفاقية.
* نمو الدخل القومي لكل من الدولتين الموقعتين عن الاتفاقية.
* تعمل الاتفاقيات الثنائية على زيادة الإنتاج وحسن استعمال الموارد الداخلة في الاقتصاد، كما تعمل على زيادة القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتمت الإشارة في هذا التقرير إلى أنّ الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقيات عكس الدول النامية.

**5/ دراسة (Brownsell, 2012)** بعنوان: الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية (Bilateral And Regional Trade Agreements) تتناول هذه الدراسة التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وكيفية عمل هذه الاتفاقيات في ظل نظام التجارة العالمي، ومن ثم الحديث عن تاريخ منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وناقشت وضع الاتفاقيات الثنائية من حيث تزايد عددها في الفترة الأخيرة على الرغم من وجود منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وأثر هذه الاتفاقيات على التجارة العالمية. وأخذت مجموعة دول NAFTAوعلاقاتها التجارية مع العديد من بلدان العالم بوصفها حالة دراسية.

وتوصلت إلى العديد من النتائج منها ما يلي:

* فسرت التزايد الكبير في عدد الاتفاقيات الثنائية بأن منظمة التجارة العالمية أصبحت بطيئة نسبيا وغير فعالة بوصفها وسيلة لإنشاء نظام تجارة حرة بين البلدان.
* تعتبر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية أسهل وأكثر جاذبية للبلدان النامية من الدخول في منظمة التجارة العالمية، لأنها تعمل على تحرير التجارة بشكل أسرع. وهذا ما يدعو إلى القلق لأن اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية هي عبارة عن نظام معقد من التداخل والترتيبات التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الدول النامية، لأنه لم يتم تجهيزها للتعامل مع هذه الدرجة العالية من التعقيد، ومن الممكن أن تعمل هذه الاتفاقيات على مضاعفة الوقت، والخوف من أن البلدان النامية غير قادرة على التعامل مع هذه الدرجة من التعقيد مما يجعلها عرضة للفشل على المدى الطويل.

**6/ دراسة (بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، 2014)** وجاءت هذه الدراسة بعنوان: " تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي"، وقد صاغا الباحثان اشكالية الدراسة على شكل التالي: كيفية تفعيل التجارة البنية للدول الخليجية من أجل تحقيق تكامل اقتصادي بين هذه الدول، ومن أهدف هذه الدراسة توضيح دور التجارة البينية في خلق تكامل اقتصادي بين الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مع الاشارة إلى الجهود التي بذلت من أجل بناء تكامل اقتصادي خليجي، كما كانت حدود الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2012، وقد اتبع الباحثان الأسلوب التحليلي الذي يمزج بين المنهج الاستدلالي في الدراسة النظرية والمنهج الاستقرائي في استخراج النتائج بعد تحليل البيانات.

وقد وصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي:

* تعتبر التجربة التكاملية لدول منطقة الخليج من بين التجارب المهمة كونها تتميز عن باقي التجارب العربية بالواقعية كما أنها تحاكي بعض التجارب العالمية الرائدة؛
* يعتبر إنشاء مجلس التعاون الخليجي من مكاسب وانجازات دول الخليج العربي، وهو مكمل للعمل العربي المشترك؛
* من أحسن الطرق في موجهة الإكراهات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية هو الانخراط في تكامل اقتصادي إقليمي،
* ساهمة التجارة البينية في جهود دول المجلس نحو تحقيق تكامل اقتصادي، حيث بلغت نسبة الواردات المتبادلة حوالي 52 % وهذا خلال الفترة التي اعقبت قيام الاتحاد أي ما بين 2003 و2004، مقارنة بتجارة دول الخليج مع العالم الخارجي حيث لم تتجاوز 26 % لنفس الفترة؛
* لقد مثلت التجارة البينية لدول الخليج ما نسبته 8 % من إجمالي التجارة العالمية لهذه الدول، ويعود انخفاضها لعدة عوامل هي:
* إضافة رسوم جمركية في بعض دول الاتحاد.
* إعادة تثمين السلعة المتوجهة لأحدى الدول الأعضاء.
* وجود اختلاف بين المنافذ الحدودية في تسعير بعض البضائع.
* بعض دول المجلس تفرض رسوم مرور إضافية زيادة عن الرسوم الجمركية المفروض عند المنافذ الحدودية.
* وجود عوائق إدارية بين دول الاتحاد كطلب شهادات ومستندات إضافية.

**7/ دراسة (سلمان عثمان وزينو محمد، 2015): و**كانت بعنوان " دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية السورية – الروسية **"**، وتأخذ هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاتفاقيات الثنائية، والدور الذي تلعبه في تنمية التجارة الخارجية، كما تهدف هذه الدراسة إلى:

* إبراز مفهوم الاتفاقيات التجارية الثنائية ومدى أهميتها وأهدافها؛
* التعريف بالاتفاق التجاري السوري الروسي؛
* التأكيد على دور الذي تلعبه الاتفاقيات الثنائية في تعزيز وتمتين العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا؛

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

* لا تستطيع أية دولة النأي بنفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من دون وجود علاقات تجمعها ببقية دول العالم؛
* تعتمد معظم الدول في تنظيم علاقاتها التجارية مع بعضها البعض في إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وذلك من أجل تطوير والارتقاء بتجارتها الخارجية ؛
* تجمع بين سوريا وروسيا علاقات اقتصادية وتجارية متينة وقوية، تمثلّت في عقد العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات كالنقل والطاقة والسياحة وغيرها ؛
* أظهر الميزان التجاري السوري الروسي انخفاض نسبة التبادل بين البلدين، مع وجود تذبذب كبير في حركة الصادرارت والواردات بينهما قياساً بالعلاقات السياسية القوية التي كانت تجمعهما سابقا، كما لوحظ قلة عدد الاتفاقيات الثنائية في مجال التجارة الخارجية بين البلدين, بالإضافة إلى عدم تفعيل الكثير من الاتفاقيات الموقعة سلفا, وعدم قدرة الاتفاقيات المفعلة على تأدية الغرض المأمول منها برفع مستوى التبادل التجاري بين الدولتين بالشكل الأمثل.

**8/ دراسة ( TALEB FATMA , 2016):** أطروحة دكتوراه بعنوان " Le projet d’intégration régional" maghrébine: impact sur l’Algerie" نوقشت بجامعة بوبكر بلقايد تلمسان سنة 2016، وركزت هذه الدراسة على التكامل الاقتصادي الإقليمي في المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب). حيث هدفت إلى تحديد الأثر الاقتصادي لمشروع التكامل الاقتصادي المغاربي في إطار تحرير التجارة البينية على الجزائر. لهذا تم قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية المغاربية، حيث استخدم الباحث نموذج الجاذبية المطور المطبق على بيانات البانل (Panel) للفترة الزمنية الممتدة بين 1995 و2010، واظهرت النتائج عدم إمكانية زيادة حجم التجارة البينية للدول المغرب العربي التي شملتها الدراسة، بمعنى آخر أنّ التكامل الاقتصادي لم يكن له أثر يذكر على ارتفاع حجم التجارة البينية للدول الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس)

**9/ دراسة (يعقوبي محمد وزيدان محمد، 2016)** دراسة بعنوان: " التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، تعمل هذه الدراسة على إبراز أهمية ومكانة تعاون دول الجنوب في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث قسّما الباحثين هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام، فخصصا القسم الأول لإعطاء خلفية نظرية للتعاون بين بلدان الجنوب، وفي القسم الثاني قاما بإبراز أهم سمات النمط الجغرافي الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما القسم الأخير فقد كان لدراسة تطور وأهمية التعاون بين هذه الدول في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الكلية.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى نتيجة مفادها أن التعاون الاقتصادي بين دول جنوب - جنوب أصبح يسيطر على جزء مهم من العلاقات الاقتصادية للدول النامية، كما يغطى حصة لا بأس بها من مجموع العلاقات الاقتصادية الدولية.

**10/ دراسة (وحيد انعام غلام، 2017):** وهي بعنوان " تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط "،ولقد وضع الباحث اشكالية لهذه الدراسة تمثلت في السؤال التالي: ماهي الدوافع وراء التنافس التركي – الروسي في الشرق الاوسط؟ وما مدى تأثير التحولات الجيوبوليتيكية التي تعصف بالمنطقة على طبيعة العلاقات بين موسكو وانقرة.

وتبرز أهمية الدراسة في محاولة التعرف على مدى متانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ومدى استفاد الجانبين من هذه العلاقات وهل تحقق لهما أهداف اقتصادية أم لا. ومن بين النتائج التي خرج بها الباحث النتائج التالية:

* تشكيل المضايق التركية التي تربط البحر المتوسط بالبحر الاسود لبؤرة نزاع بين تركيا وروسيا.
* وجود العديد من المبادلات التجارية بين البلدين خاصة في مجال البناء، وفي مجال تصدير الغاز الطبيعي عن طريق قناة (بلو ستريم ) مما دفع بالبلدين إلى التقارب أكثر، كما ازداد ريتم هذا التبادل بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.
* وصل التعاون الاقتصادي والسياسي بين روسيا وتركيا ذروته بعد اعتلاء كل من الرئيسين رجب طيب اردوغان وفلاديمير بوتن سدة الحكم.
* بالرغم من تباين الموقف خاصة في مجال الطاقة إلا أنّ البلدين يتبادلان الاحترام والثقة بينهما، ولا أدل على ذلك من كون روسيا تعتبر المورّد الرئيسي للطاقة لتركيا.
* وتعتبر انقرة سابع أكبر شريك اقتصادي لموسكو، وثاني أكبر شريك تجاري، كما تعد أكبر ثاني سوق للصادرات بالنسبة لشركة غاز بروم الروسية.
* من أقوى المحركات للعلاقات الروسية التركية حاليا هو النفط والغاز، فروسيا توفر حوالي (55 إلى 60%) من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى كونها من بين الموردين الثلاثة الأوائل للنفط لتركيا.

**11/ دراسة (بوقاعة زينب، 2018)**اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد"، وقد سعت الباحثة في هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

* الإحاطة بأغلب جوانب التكامل الاقتصادي وذلك بسرد أسسه النظرية وإظهار مزاياه وآثاره ومدى استفادة الدول المتكاملة من هذه المزايا؛
* التعرض لبعض التجارب التكاملية الناجحة عبر العالم ومدى امكانية استفادة دول المغرب العربي منها؛
* إظهار الأهمية الملحة التي تفرضها المتغيرات العالمية لبناء تكامل اقتصادي مغاربي؛
* مدى إمكانية تجسيد تكامل بين دول المغرب العربي مع تحديد عوامل النجاح؛
* تحديد مختلف المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف أمام مسار التكامل الاقتصادي المغاربي، والعمل على وضع آليات لتنشيطه وإخراجه من حالة الجمود التي هو فيها الآن.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* من خلال تتبع مسيرة الدول المغاربية في التكامل الاقتصادي من منذ اقتراحه كمشروع إلى يومنا هذا لم تتحقق أي صورة من صور التكامل الاقتصادي المتعارف عليه عالميا؛
* إنّ التجربة التكاملية لدول المغرب العربي اثبتت فشلها، حيث لم تتمكن من تجسيد منطقة التبادل الحر التي تم إقرارها داخل هياكل الاتحاد، ومن ثم تعطلت بقية المراحل الأخرى؛
* إن إعادة احياء فكرة اتحاد مغاربي حتى يتمكن باللحاق بركب التكتلات القائمة تتطلب إعادة النظر في المنطلقات التي اعتمدتها الدول المغاربية في تكاملها والتفكير في ايجاد آليات مناسبة تدفع إلى نجاح هذه التجربة.

**12/ دراسة ( منصوري الحاج العربي وخليفة خالدي،2019):** جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: " دور الاتفاقية التفاضلية الجزائرية - التونسية في زيادة التبادل التجاري للفترة (2006-2015)"، ومن بين الأهداف التي وضعها الباحثان لهذه الدراسة ما يلي:

* التعرف على تفاصيل الاتفاقية التفاضلية المبرمة بين الجزائر وجارتها الشرقية تونس، وما مدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك بين هذه الدولتين.
* الكشف عن حجم المبادلات التجارية بين الطرفين في إطار هذه الاتفاقية.
* البحث عن أسباب نجاح أو إخفاق الاتفاقية التفاضلية.

وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

* التأكيد على أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس في تزايد خاصة بعد دخول الاتفاقية التفاضلية حيز التنفيذ في 01 مارس 2014.
* تعدّ السوق الجزائرية الأولى إفريقيا وعربيا بالنسبة لتونس والرابعة عالميا ما يجعلها ذات أهمية قصوى .
* تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي

**13/ دراسة (حازم حسانين وآخرون، 2019): و**التي جاءتتحت عنوان" آليات ومداخل تعزيز التعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا ومصر باستخدام منهجية سوات"، وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار واقع ومستوى تطور التعاون الاقتصادي بين الجمهورية المصرية وكوريا الجنوبية، مع توضيح أهم نقاط القوة وأهم نقاط الضعف التي تهدد تنمية هذه العلاقات، كما حاول الباحثون في هذه الدراسة التعريف بالوضع الاقتصادي لكل من مصر وكوريا خلال المدة (1990 – 2017).

ومن خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على الوضع الاقتصادي لكليهما، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* بلوغ الاقتصاد الكوري إلى مرحلة التوظيف الكامل، ويتجلى في وجود معدل نمو متوسط قدره 4.1 % ومعدل منخفض نسبيا للبطالة بلغ حدود 3.5 % واستقرار معدل التضخم في حدود 3.7% على الرغم من عدم امتلاك هذه الأخيرة للموارد الطبيعية التي تمتلكها جل الدول النامية، وعلى العكس من ذلك تماما، فقد أثبتت الدراسة أن الاقتصادي المصري لم يصل مرحلة الاستقرار الاقتصادي المرجوة، إذ لم يحقق الأداء الذي كان عليه أن يحققه في طريق التنمية مسجلا معدلات نمو وبطالة وتضخم مرتفعة نسبيا مقارنة بما هو عليه الاقتصاد الكوري فقد قدرت هذه النسب بحوالي 4.26 % و10.32 % و10.12 % على التوالي.
* كما بينت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين كوريا ومصر بالرغم أنها علاقة ضاربة في القدم حيث بدأت منذ ما يزيد عن نصف قرن، إلا أن حجم التعاون فيما بينهما لم يصل إلى المكانة التي يجب أنّ يصل إليها وبقي دون حاجز 4 مليارات دولار، وهذا على الرغم من جود عديد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية وغيرها من الشراكات بين الطرفين، وبالنظر إلى حالة المزيان التجاري يتضح وجود عجز كبير في هذا الميزان لصالح دولة كوريا ما يقارب 2.4 مليار دولار.
* وجود فرص ونقاط قوة يمكن أن تساعد في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا، بينما تقابلها نقاط ضعف وعدد من التهديدات التي يمكن أن تقف حائلا دون نجاح هذه العلاقات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل الجهود أكثر من أجل تعزيز وتمتين هذه العلاقات بين البلدين انطلاقا من حاجة كل دولة إلى الدولة الأخرى، حيث تُعد كوريا من بين الدول القلائل التي حققت تفرة اقتصادية وحالة من الاستقرار الاقتصادي رغم عدم امتلاكها للموارد الطبيعية، كما تعتبر مصر من بين الأسواق الواعدة والصاعدة إذا ما تم استغلال ما لديها من موارد وطاقات. كما قدم الباحثون عددا من الطرق والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمتين العلاقات وتعزيزها.

**14/دراسة (بن سليمان ، 2019)،**والتي عنونها صاحبها بالعنوان التالي: " قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة Ardl Bound Testing"" خلال الفترة 1980-2014"، كما هدفت هذه الورقة لدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق اختبار النظرية الكنزية انطلاقا من بيانات البنك الدولي وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1980 وسنة 2014.

وفي هذه الورقة التي تدرس العلاقة بين المتغيرات استخدم الباحث نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL) واستعمال منهج الحدود.

حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.وهو ما توافق مع النظرية الكينزية، حيث كانت المرونة في الأجل القصير سالبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير عكسي، أما في الأجل الطويل فكانت مرونة الحكومي موجبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

**15/دراسة (سي جيلالي و مختاري ، 2020)**، والتي جاءت تحت عنوان "أثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL" وصاغ لها الإشكالية التي تطرح التساؤل التالي: **كيف يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟** حيث حاول الباحث في هذه الورقة دراسة مدى تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة الممتدة بين سنة 1996 وسنة 2017، واستخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج ARDL، ووصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عدم الاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أيضا أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وتبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**16/ دراسة (مديحة عواد الفضلي، 2020):** دراسة بعنوان " العلاقات التجارية بيـن دولة الکويت وجمهورية الصيـن في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح (2006-2020م)"، وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور العلاقة التجارية التي تربط دولة الکويت بالجمهورية الصينية، خاصة في ظل مبادرة الحـزام والطريـق الصـينية التي تم اقتراحها من طرف الصين سنة 2013 وأثرهـا وأهميتهـا کمشروع القرن على الکويت. أما اشكالية الدراسة فتطرح سؤالا حول دور أمير دولة الكويت خلال الفترة (2006-2020) في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ومفهوم ودور مبادرة الحـزام والطريق الصينية وأثرها وأهميتها في تحقيق رؤية الدولة بجعل الکويت قطبا تجاريا وماليا عالميا في آفاق سنة 2035. وفي الاخير توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة الاستمرار في التعاون الاقتصادي بين البلدين لتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما. کما اختتمت الدراسة بصياغة مجموعة من التوصيات المهمة لتعزيز التعاون بين البلدين على المدى البعيد، وبما يعود بالنفع على الكويت خاصة وعلى دول الخليج بصفة عامة.

**17/ دراسة (عوار عائشة وآخرون، 2022)** بعنوان: " قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2001-2018"، حاولت هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التي وضعها الباحثون والتي جاءت في شكل السؤال التالي: ما مدى مساهمة التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان المغاربية الثلاث) الجزائر وتونس والمغرب (؟

للإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل تغطية موضوع البحث وجمع وتحليل وتفسير بعض البيانات والمعلومات المرتبطة به والمنهج القياسي لدراسة أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي ولقد هدفت هذه الدراسة لقياس مدى تأثر النمو الاقتصادي بالتجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي الثلاث وذلك خلال المدة الزمنية 2001 – 2018، ولمعرفة هذا الأثر أستعمل الباحث منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ( ARDL) لتقدير العلاقة بين كل من الصادرات والواردات البينية مع المغير التابع والذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومنه فإنّ الدراسة قد وصلت إلى وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين التجارة البينية والناتج المحلي، غير أنّ لا وجود لتأثير يذكر للصادرات والواردات البينية على النمو الاقتصادي لهذه الدول، بمعنى آخر أن التجارة البينية ليست لها مساهمة فعالة في دعم وتطوير النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والمغرب وتونس خلال مدة الدراسة، وأرجع الباحثون ذلك إلى انخفاض نسبة التبادل التجاري البيني بين هذه الدول مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى، كما أن هذه الاقتصاديات تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، ما يزيد من تعرضها لتقلبات الأسواق الدولية، خاصةً أن الجزء الأكبر من تجارتها يتم مع الاتحاد الأوروبي إضافةً إلى ضعف التنوع في هياكل اقتصاديات هذه البلدان.

**18/ دراسة (ﻣﺒﺎﺭﻛﻲ ﻋﺒﺪ ﺍﻹﻟﻪ، ﻣﺨﺘﺎﺭﻱ ﻓﻴﺼﻞ، 2022)،** دراسة تحت عنوان: أثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الاندماج الإقليمي الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وتتم ذلك من خلال قياس آثار الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات اقتصادية في عينة من الدول المغاربية، وتحديداً الجزائر والمغرب وتونس، خلال الفترة من 1990 إلى 2017 باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وقد أظهرت النتائج وجود آثار إيجابية لمختلف المؤشرات المستخدمة في الدراسة، وهذا يؤيد الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية تعزيز الاندماج الإقليمي وتوحيد السياسات التجارية للاستفادة من مزايا هذا التكتل.

**19/** **دراسة (جريبيع وأيت حبوش ، 2023)،** توضح أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2021-1962 )**،** وذلك من خلال الإجابة على إشكالية التي جاء على شكل السؤال التالي: **ما هو أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الجديدة؟ و**من أجل تقدير نموذج الدراسة استخدام الباحث 10Eviews لتحليل هذه الظاهرة، كما تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية من أجل اختبار قوة هذا النموذج قياسيا واقتصاديا خاصة ما تعلق منها في توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات والتحليل الديناميكي لمكونات التباين ودوالالاستجابة الفورية.

وجاءت النتائج الدراسة على النحو التالي: حيث فسر الإنفاق الحكومي ما نسبته 8 % من التقلبات الحاصلة في النمو الاقتصادي على المدى القصير، أما بالنسبة للمدى الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبته 14 %من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي، وفي الأخير توصل الباحث إلى أن الصدمات السياسة المالية تلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

**20/دراسةNurjannah & al, 2023) ) :**وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان :" التجارة الإقليمية والنمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا ذات الدخل المتوسط والمنخفض: هل مكافحة الفساد ومؤشر التنمية البشرية مهمان؟" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتكامل في منطقة الآسيان، وتم في هذه الورقة دراسة تأثير كل من التجارة البينية الإقليمية،ورأس المال والعمالة وتنمية الموارد البشرية، والفساد في ستة بلدان من الشريحة الدنيا خلال الفترة (1996-2019) ،وباستعمال تحليلات دريسكول وكراي، ونيووي آند ويست، ودوميتريسكو وهورلينز، كتحليل سببي، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي : أن رأس المال كان له تأثير بنسبة 0.248%، والعمالة كان لها تأثير 0.467%، والتنمية البشرية 3.010%، والتجارة البينية كان لها تأثير 0.014%، ومكافحة الفساد 0.260%. إحصائيا، جميع المتغيرات لها تأثير كبير باستثناء التضخم، علاوة على ذلك هناك اتجاه ثنائي بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفساد، والتجارة البينية، وتم العثور على اتجاه أحادي بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة والتنمية البشرية، وفي الوقت نفسه وجدت علاقة محايدة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

10- علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:

لقد شهدت الدراسات السابقة اهتمامًا بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ولكن قد يكون هناك جوانب محددة لم تتم مناقشتها بشكل كافٍ في هذا السياق، وهو ما يمكن أن نتناوله في الدراسة التي بين أيدينا.

فلقد ركزة هذه الدراسة على إمكانية بناء تكامل اقتصادي بين بلدين عربيين ألا وهما الجزائر وتونس، وبينت العوامل المساعدة في تحقيق ذلك، وكذا التحديات التي يمكن أن تعترض هذا التكامل.

ولتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، يجب توفر عدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ومن بين العوامل الداخلية نجد توحيد السياسات الاقتصادية والتشريعات، وتطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية المشتركة، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص في البلدين،

أما بالنسبة للعوامل الخارجية فتتمثل في توفير الدعم اللازم من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يمكن للاتفاقية التفاضلية التجارية أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز عملية التبادل التجاري وتحفيز البلدين على الوصول إلى شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

وقد تناولت الدراسة المعوقات والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التكامل الاقتصادي، سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي، ومن ابرز هذه التحديات القضايا السياسية والأمنية، والاختلافات في النظم القانونية والتشريعات، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي يمكن أن تؤثر على عملية التكامل.

كما عملت هذه الدراسة على تحليل هذه العوامل والتحديات بشكل شامل وتقديم توصيات واقتراحات لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الجزائر وتونس. وأظهرت أن التعاون الاقتصادي بين البلدين يمكن أن يؤول إلى تكامل اقتصادي، كما يمكن أن يوفر فرص عمل جديد للشعبيين الشقيقين، كما يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة.

11- فصول الأطروحة:

تم تقسيم الأطروحة إلى أربع فصول، وفقاً للخطة التالية:

**الفصل الأول:** حيث تم فيه استعراض المفاهيم العامة والنظريات المفسرة للتعاون والتكامل الاقتصادي، تكوّن هذا الفصل من أربعة مباحث رئيسة، في المبحث الأول تم تناول المفاهيم العامة للتعاون الدولي والتعاون الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تم التركيز على المفاهيم العامة للتكامل الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى أنماط التعاون والتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة لكل منها، وفي المبحث الأخير تم استعراض بعض النماذج الناجحة لتجارب التكامل الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم**.**

**الفصل الثاني:** جاء بعنوان " واقع التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي في ظل تعاون اقتصادي مغاربي"

وتم تقسيمه إلى ما يلي: المبحث الأول تطرقنا فيه لأسس قيام اتّحاد المغرب العربي، ثم في المبحث الثاني تم التطرق فيه لواقع التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي، أما في المبحث الثالث فكان لواقع التجارة البنية لدول اتّحاد المغرب العربي، وختاما تحدثنا في المبحث الأخير عن معّوقات ودوافع نمو التجارة البينية المغاربيّة.

**الفصل الثالث**: كانت تحت عنوان "التعاون الاقتصادي التونسي الجزائري ؛الإمكانيات والأدوات والمجالات"، ووزع على اربع مباحث أيضا، المبحث الأول تطرقنا فيه للإمكانيات البشرية والطبيعية للجزائر كموقع البلد وتضاريسه وكذلك لتعداد السكاني مع ذكر أهم ما تمتلك الجزائر من ثروات طبيعية ومعدنية كالبترول والغاز، وفي آخر المبحث عرجنا عن الإمكانيات الفلاحية والسياحية التي تزخر بها الدولة، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تعرضنا فيه للإمكانات البشرية والطبيعية لتونس كموقع البلد وتضاريسه وكذلك لتعداد السكاني مع ذكر أهم ما تمتلك تونس من ثروات طبيعية، وفي آخر المبحث عرجنا عن الإمكانات الفلاحية والسياحية التي يزخر بها هذا البلد، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد كان للأدوات التي يمكن أن تساهم في إنجاح التعاون بين البلدين، أما آخر مبحث فتحدثنا فيه عن المجالات التي يمكن أن تكون ركائز ترفع من حجم التعاون بين القطرين الشقيقين .

وأخيرا جاء **الفصل الرابع** بعنوان " التعاون الاقتصادي "الجزائري– التونسي" التحديات وفرص الاندماج الممكنة" وقسّم بدوره إلى أربعة مباحث، تكلمنا في المبحث الأول عن أهم المقومات التي تعزز من أسس التعاون بين البلدين وكذا التحديات التي يمكن أن تعترض طريق هذا التعاون مع اقتراح بعض الطرق التي يمكن أن تقف في وجه هذه التحديات أو على الأقل تحد منها، كما تم التطرق في المبحث الثاني لبعض الفرص التي يمكن أن تتاح للبلدين من خلال هذا التعاون، أما المبحث الثالث فقد جاء لتحليل الأداء الاقتصادي للجزائر وتونس ومعرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين، كما تكلم هذا المبحث بشيء من التفصيل على الأداء الاقتصادي للجزائر وتونس، أما في المبحث الرابع فقد تمت الاستعانة بدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية ( التجارة البينة، ومعدل التضخم، نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب) على النمو الاقتصادي والمتمثل في نمو إجمالي الناتج المحلي.

الفصل الأول:

المفاهيم العامة والنظريات المفسرة للتعاون والتكامل الاقتصادي

## تمهيد

اتسم العصر الحالي ببروز ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثلت في جنوح أغلب الدول إن لم نقل كلها نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، أو الدخول في تكتلات قائمة سلفا، حيث تجاوزت هذه التكتلات مرحلة تحرير التجارة لتتعداها إلى تغطية عدة جوانب أخرى من جوانب الحياة المعاصرة.

في ضوء التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاقتصادية العالمية اليوم برزت ما يسمى بظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أجبرت أغلب الدّول سواء كانت من الدّول المتطورة أو النامية للاتجاه نحو بناء تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية مبنية على التعاون، وذلك لحماية نفسها من استفراد القوى العظمى بها، وكذا لزيادة الترابط والتشابك بين الاقتصاديات العالمية، الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة تحتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، وبالنظر إلى المنافسة الشرسة واندماج الأسوق يعد التكامل الاقتصادي ضرورة اقتصادية لبلدان المنضوية تحت لوائه، حتى تتمكن كل دولة عضو من زيادة حجم إنتاجها، وبالتالي تحقيق الوفرة الاقتصادية

وزيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال إشباع حاجات شعوبها.

ومن أجل فهم هذه الظاهرة الاقتصادية من الناحية النظرية، خصصنا هذا الفصل للتطرق للمفاهيم العامة للتعاون والتكامل الاقتصاديين، حيث تعرضنا فيه للإطار المفاهيمي والنظريات المفسرة لكل منهما.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التعاون الدولي والتعاون الاقتصادي

### المطلب الأول: التعاون الدولي؛ مفهومه ونشأة

للتعاون أسس عميقة ضاربة في أعماق التاريخ البشري وتتضح أشكاله الأولى من مجرد التفاهم والتشاور إلى توثيق العلاقات بين الدول، فلا تستطيع أي دولة بقطع النظر عن إمكانياتها وقدراتها الذاتية، أن تعيش بمعزل عن البلدان الأخرى، فالطبيعة البشرية والتضامن وتشابك المصالح يجبرها على إقامة علاقات متنوعة وتقوية روابطها وتنمية أواصر التكامل البشري بينها الأمر الذي يمكن تسميته بالتعاون الدولي. (عبد الرحيم، 2002).

#### الفرع الأول: مفهوم التعاون الدولي

##### 1- تعريف التعاون الدولي لغة:

التعاون هو العون والظهير ويقصد به تبادل المساعدة كما يقصد به العون المتبادل لتحقيق هدف معين ويقصد به أيضا تظافر الجهد المشترك بين شخصين أو دولتين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك. (بوكورو ، 2023)

##### 2- تعريف التعاون الدولي اصطلاحا:

لقد عرّفته الدكتورة حنان نايف ملاعب بأنه: " كل عمل مشترك ومنسق لمنظمتين أو دولتين أو أكثر في مجال معين لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة بين الأطراف المتعاونة لمواجهة كل التحديات التي قد تعترض طريقها سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو أمنية، وضمان نفس الحقوق لكل الدول المتعاونة ". ( ملاعب، 2015)

كما يقوم التعاون الدولي على مبادئ أساسية لتسيير العمل التعاوني بين الدول المتعاونة كالعدالة والمساواة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة لها، وعدم خرق أو انتهاك أي نوع من الالتزامات الدولية أو الاعتداء عليها أو تجاوزها. (شحاتة، 2000)

من خلال كل ما سبق ذكره يمكن تعريف التعاون الدولي بأنه العمل الجماعي المتبادل لتحقيق المصالح المشتركة لمنظمتين أو أكثر أو لدوليتين أو أكثر سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الصحي أو الثقافي أو العسكري أو المالي، أو في إطار مكافحة الجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب، كما يمكن أن يتجسد التعاون الدولي من خلال الصناديق الدولية كالصندوق الدولي للتضامن، أو من خلال البرامج الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي وبرنامج الغذاء اضافة الى الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية كالبنك الدولي في تعزيز أواصر التعاون الدولي باعتباره أحد أكبر مصادر التمويل للدول النامية.

##### 3- التعريف الاقتصادي للتعاون الدولي:

يُمكن وصف مصطلح "التعاون الاقتصادي الدولي" International Economic Cooperation: على أنه مجمل الجهود والعلاقات الاقتصادية بين الدول والمنظمات الدولية التي تنظم تدفق البضائع والخدمات، وتنقل رأس المال وعناصر الإنتاج، فضلا عن تبادل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة بين الدول، التي تفضي كلها إلى معدل نمو مرتفع ومستدام للدول المتعاونة. (الحوراني، 2011)

#### الفرع الثاني: نشأة وتطور الظاهرة التعاونية (صخري ، 2019)

تتفق معظم الدراسات على أن التعاون الدولي نشأ في ظروف اتسمت بالنضال ضد الاستعمار الذي كان يسيطر على أغلب دول العالم الثالث، فعندما تحققت عملية دحر الاستعمار انتهت سيطرة الدول المستعمرة على الدول المستعمرة، مما ينتج عن ذلك فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية التي أدت إلى نهب خيرات وثروات المستعمرات القديمة والأمثلة في ذلك كثيرة، وغالبًا ما كان التعاون وفقًا لهذا التطور قائمًا على أساس الحفاظ على المواقع الاستراتيجية التقليدية حيث تحافظ فيه الشركات المتعددة الجنسيات على نفوذها بطرق جديدة. حيث يعتبر التعاون الدولي في ظل هذه الظروف مجرد استمرار للاستعمار في ثوب جديد هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن معطيات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي قد أعادت تشكيل العلاقات الدولية من جديد، حيث يتم فيها ضم أكبر قدرا ممكنا من الحلفاء ومراكز النفوذ الإقليمية، واعتبرت التعاون الدولي كأحد أساليب تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل من المعسكرين مما أدى بهذا التعاون إلى الانحراف عن قيمه النبيلة، حيث يتم فيها ضم أكبر قدرا ممكنا من الحلفاء ومراكز النفوذ الإقليمية وظهور علاقات اقتصادية جديدة.

لذلك يمكننا أن نستنتج أن التعاون أصبح تحدده الخيارات الاستراتيجية التي تعمق درجت تبعية الدول النامية، والتي تمليها استراتيجيات التنمية والنظريات المستمدة من الأفكار الاقتصادية الاشتراكية أو الليبرالية. وغالبًا ما تكون نماذج هذه التنمية غير متوافقة مع الواقع وتتعارض مع حالة البلدان النامية.

#### الفرع الثالث: التعاون الدولي في ظل العولمة (صخري ، 2019)

تميز العقد الأخير من القرن العشرين بانهيار الثنائية القطبية، مما أدى إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي وترسيخ الأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرض نفسها كقوة عظمى تهيمن على العالم. وهو ما كان واضحًا في تعزيز السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية كالنفط والغاز الطبيعي من خلال شن حرب الخليج الثانية، وفي ظل تشكل هذا النظام العالمي الجديد احتكرت الولايات المتحدة السيادة في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والتمويل والتجارة.

ففي سياق هذه الأحداث ظهر مفهوم العولمة في توحيد القيم وكسر الحواجز الحدودية، وتقليص السيادة الوطنية. حيث أصبح المال والتكنولوجيا والسلطة وسائل لتوحيد الثقافات والمفاهيم الأيديولوجية، مما ينبئ بظهور حضارة تضم جميع دول العالم. ومع ذلك يعتبر هذا المفهوم للعولمة صورة نمطية واحدة ونظرة واحدة للإنسان والحياة، حيث يتجلى مظهر السيد المنتصر الذي يسيطر على العالم باسمه ومن أجل مصلحته.

إن هذا الخطر الوشيك الذي أصبح يهدد وجود الدول التي تفضل البقاء منعزلة في عالم يتجه بسرعة نحو التكتل والتوحد في منظمات وتجمعات سياسية واقتصادية، دفع بالعديد من الباحثين والمفكرين والسياسيين إلى تشجيع إنشاء فضاءات جديدة تتشكل فيها معالم عالم جديد كنتيجة لظهور ملامح تشكيل تكتلات إقليمية جديدة كاليابان والاتحاد الأوروبي واللذان يحاولان فرض نفسيهما كقطبين جديدين، فضلا عن ظهور عدة تكتلات أخرى من المتوقع أن تلعب دورًا بارزًا في تحديد ملامح النظام العالمي الجديد، وبسبب هامش الحركة والمبادرة المبنية على الموقف الجماعي، أصبحت الظاهرة الإقليمية ذات أهمية قصوى في تلبية احتياجات الدول الأعضاء ومعالجة مشاكلها، حيث يعجز الموقف الأحادي لدولة واحدة عن فعل ذلك. فمن خلال هذه المعطيات نشأ التعاون متعدد الأطراف كنتيجة للتفاعل بين المجموعات الإقليمية وغير الإقليمية.

فإذا كان التعاون الدولي قد اعتمد بشكل رئيسي على المعونات في الماضي، فإن الوضع الحالي يجب أن يعطي الأولوية للتجارة المتعددة الأطراف والتعاون المالي، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يتطلب إعادة بناء مؤسسات حكومية تعمل على الإشراف على التعاون وتطويره، إذ لا تعتمد فقط على مدى الصلاحيات الممنوحة للمجموعات الإقليمية، بل يعتمد أكثر على إرادة واستعداد الدول الأعضاء في توسيع عملية التعاون والارتقاء بها إلى جميع جوانب الحياة (الاقتصاد والثقافة...إلخ). ووفقًا لهذا التحليل فإن سعي الدول المتقدمة إلى إنشاء تجمعات خاصة بها يحتم على البلدان النامية بذل كل جهدها لإنشاء مثل هذه التجمعات الاقتصادية.

### 

### المطلب الثاني: التعاون الدولي؛ شروطه، أهدافه وأهميته

#### الفرع الأول: شروط التعاون الدولي

أدى تطور مفهوم التعاون الدولي إلى تغيير أنماط التنمية في البلدان النامية وتوجيهها نحو الاستجابة للبيانات الدولية الجديدة، والجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن التعاون كمبادرة دولية أصبح منسجما مع الواقع الحالي، وبالتالي ربطت الدول المتقدمة التعاون مع بقية الدول بشروط نذكر منها ما يلي: (جلطي وبن منصور، 2014):

* الحاجة إلى وجود إرادة سياسية حقيقية بين الدول المنخرطة في العملية التعاونية، فمن خلال وجود إرادة سياسية قوية وصادقة يمكن تحقيق تقدم ملموس في جهود التعاون، وتتضمن هذه الإرادة التزاما حقيقيا بتعزيز التعاون والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة، كما يجب أن تنعكس هذه الإرادة في السياسات والقرارات التي تتخذها وتتبناها الدول، مع وجوب أن تكون هذه الإرادة واضحة في تعامل الدول وتوجهاتها، الأمر الذي يساهم في بناء ثقافة متبادلة بين الأطراف المعنية، فبدون إرادة سياسية قوية قد يكون من الصعب تحقيق التعاون الفعال الذي يسعى إليه الجميع.
* توفير العديد من الوسائل والإمكانات اللازمة بما في ذلك القوى البشرية والتكنولوجية والمعدات، كما يجب أن تكون هذه الوسائل متاحة وملاءمة ومنسقة بشكل جيد بين الأطراف المتعاونة، مما يسهم في بناء قواعد قوية للتعاون الناجح وتحقيق الأهداف المشتركة.
* ضرورة وجود تشابك للمصالح بين البلدان المتعاونة يعتبر أمرا حيويا لتحقيق المصالح المشتركة، مع مراعاة أن تكون هذه العلاقات المتشابكة مبنية على المساواة والعدالة، وتعزز التفاهم والتعاون المستدام بين البلدان، كما تحقق التقدم الشامل والمستدام للجميع.
* توفير مناخ ديمقراطي داخل الدول المتعاونة لضمان تداول على السلطة سلس، حيث تكون حكومات هذه الدول تحت الرقابة الشعبية مما يضمن الاستقرار السياسي والأمني.
* حفظ كرامة البشر في جميع جوانب الحياة المختلفة وذلك من خلال الالتزام بحقوق الإنسان، ويتضمن ذلك الحق في الحياة والحرية الشخصية ومنع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كما يشمل الحق في المساواة وعدم التمييز بناء على العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية، مع توفير بيئة تشجع على التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية.
* ضرورة إنشاء مؤسسات فعالة ذات صلاحيات واسعة وأدوات رقابة فاعلة، مهمتها ضبط ومراقبة استخدام الأموال ومنع الفساد والتلاعب بالأموال العامة، وذلك من خلال تطبيق إجراءات صارمة للمراقبة تحقق الشفافية والمساءلة.
* ينبغي على الدول التي ترغب في بناء هيكل تعاوني جديد، أن تضع خطط محددة لتكيف هيكلها الاقتصادي مع الظروف الجديدة، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي الأساسي وذلك تحت رعاية صندوق النقد الدولي.
* تمكين تسهيل دخول البضائع المستوردة إلى الأسواق المحلية لأن ذلك يوفر لهذه الأسواق منتجات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية ولتحقيق ذلك تحتاج إلى وجود سياسات وإجراءات تجارية ملاءمة تسمح بدخول البضائع بطريقة قانونية ومنظمة، مع الحفاظ على المعايير الصحية والبيئية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السماح بدخول البضائع المستوردة يمكن أن يعزز التجارة الدولية، مع إعطاء فرص أكبر للشركات في توسيع نطاق أعمالها وللمستهلكين للاستفادة من تنوع المنتجات المتاحة.
* تشجيع القطاع الخاص وتوفير بيئة ملاءمة للاستثمار الأجنبي لأن ذلك يعد أمرا حيويا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك دعم وتمكين الشركات الخاصة المحلية والأجنبية من التوسع والنمو، ولا يتأتى ذلك إلا بتهيئة بيئة الاستثمار في البلد المستقبل، ولنجاح هذا الأمر يجب وضع سياسات استثمارية مناسبة وتسهيل إجراءات التأسيس والحصول على التراخيص، فضلا عن تقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين الأجانب، مع تطوير البنية التحتية وتعزيز التنافسية، وتنمية مهارات العمالة المحلية، وضمان استقرار السياسة الاقتصادية وتوفير الأمن العام.

#### الفرع الثاني: أهداف التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي ركيزة العلاقات الدولية ومحركها الاساسي ، حيث يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

* يهدف التعاون الدولي لتعزيز الاستثمار والتجارة الدولية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافس الاقتصادي والمتمثل في تقديم منتج عالي الجودة وبأسعار منخفضة وحجم إنتاج كبير.
* يعتبر التعاون الدولي أداة فعالة لتحقيق العيش الكريم لشعوب الدول النامية ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجميع أشكالها.
* توفير الأمن والسلم الاجتماعي من خلال محاربة الجريمة المنظمة.
* وضع حد للاقتصاد غير الرسمي والأسواق الموازية، ومحاربة تجارة المخدرات وتبييض الأموال.
* المساهمة في حماية البيئة من خلال تطوير البرامج التي تقلل من مستويات التلوث.
* يهدف التعاون الدولي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين والعادلين لكل بلدان العالم على حد السواء، وإعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية على حساب النزاعات الاثنية والعرقية والدينية للحد من الحروب الطاحنة والنزاعات ولتغليب لغة القانون بدل لغة السلاح.
* تعزيز وتطوير العلاقات الودية بين دول العالم.
* يهدف التعاون الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من خلال التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان على المستوى العالمي.
* إيجاد الوسائل القانونية والمؤسساتية الفعالة والداعمة لفرص التعاون الدولي وذلك في شتى المجالات.
* يمكن للتعاون الدولي سد الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية والرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية من خلال إفساح المجال للتعاون في مختلف المجالات.
* تعزيز التنمية الاقتصادية بزيادة حجم الاستثمارات وخلق مواطن الشغل في البلدان النامية.
* الالتزام بتحقيق التوازن بين المنافع والمصالح المشتركة للدول المتعاونة.
* العمل على إنشاء هيئات قضائية دولية تحمي مصالح الدول المتعاونة من أي اعتداء على المصالح المشتركة درءا لنشوب الحروب بين دول العالم في المستقبل.

وبناءً على الشروط والأهداف المذكورة أعلاه، يمكننا أن نرى بوضوح أن التعاون الدولي قد يتجاوز الحدود التقليدية كالدعم المالي والنقدي، فيمتد إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال الاستثمار المباشر والذي يساعد البلدان الأعضاء في تطوير وتحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات التكنولوجية وتحسين الممارسات الصناعية، علاوة على ذلك يساهم الاستثمار المباشر في تعزيز التساوي في الحقوق والواجبات بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة . وبصفة عامة يعمل التعاون الدولي بمختلف أشكاله بما في ذلك المساعدة النقدية والمالية والاستثمار المباشر على تعزيز التنمية والتوازن الاقتصادي وتحقيق التقدم الشامل للشعوب، ولكي يحقق التعاون الدولي الأهداف المرجوة منه يجب أن يكون مقترنا بالجهود الذاتية للبلدان المعنية بالعملية التعاونية، ووفقًا للهيئات الدولية لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تحملت البلدان النامية المسؤولية بنفسها حتى وإن اضطرت لمشاركة الدول المتقدمة في هذا المسار، بيد أن جلب التكنولوجيا وتحويل الأموال نحو الدول النامية يبقى الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

#### الفرع الثالث: اهمية ومزايا التعاون الدولي

يقوم التعاون بين الدول على أساس وجود عمل مشترك بين مجموعة من الشركاء المستقلين والغرض من هذا التعاون هو جعل الشركاء يلتزمون بالأهداف المشتركة لهذا الأخير، بينما يحافظ كل طرف على أهدافه ومصالحه الخاصة بما يتماشى مع مصالح الدول الأخرى ويصون السيادة الوطنية، فالتعاون هو الحد الأدنى للعلاقات بين الدول ، وقد شكلت هذه التكتلات سواء كانت دولية أو إقليمية أحد المظاهر الرئيسية للعلاقات الدولية، ونظراً لتشابك المصالح وترابطها المطرد بات مفهوم التعاون الإقليمي إحدى أدوات التصدي للتهديدات الخارجية التي تعيق التنمية الوطنية للدول من خلال رؤية موحدة، كما يعد التعاون الدولي من أبرز الظواهر المهمة على المستوى العالمي والإقليمي مما جعله يطغى على أغلب خطابات الساسة والصناع القرار في العالم لأن التحكم في المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية بشكل منفرد أصبح أمرا صعبا، لذلك اضطرت أغلب دول العالم للانخراط في عمليات تعاونية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. ولهذا فإن التحولات التي يشهده العالم لم تكن لتحدث لولا حصول التطورات التي وقعت نتيجة تشابك المصالح بين الدول وتداخل ما هو وطني بما هو دولي والتي لم يعد للدولة القومية القدرة الكافية على مواجهة هذه التطورات ( Philip, 2001).

كما أن للتعاون الدولي عدة مزايا تعود بالفائدة على الدول النامية قبل الدول المتقدمة، ومن بين هذه المزايا نذكر منها ما يلي: ( قعدان، 2022):

* يعزز التعاون الدول مبدأ التعاون التجاري بين الدول المتعاونة وذلك من خلال تطوير وتنشيط التجارة البينية؛
* مد جسور التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال معرفة احتياجات أسواق هذه الأخير وتغطيت النقص الحاصل فيها؛
* بناء علاقات ودية بين الدول المتعاونة لتمهيد الطريق أمام دخول الاستثمارات الاجنبية للدول النامية من أجل تنشط العجلة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل جديدة؛
* الحد من التميز العنصر بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة اقتصاديا؛
* مساعدة الدول النامية على حل مشاكلها بنفسها وذلك بالاعتماد على قدراتها الذاتية؛
* وضع استراتيجيات وخطط تنموية تساعدها الدول النامية على تمتين علاقاتها الاقتصادية مع باقي الدول؛
* تشجيع الدول النامية على تبادل الخبرات مع بعضها البعض لتهيئتها للمرور نحو تكامل اقتصادي ناجح؛
* التواصل الجيد بين الدول النامية من اجل التعرف على مشاكلها بشكل أوضح والعمل على علاجها؛
* نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية من الدول المتقدمة نحو الدول النامية.

### المطلب الثالث: التعاون الدولي؛ أنواعه وأسسه القانونية

#### الفرع الأول: أنواع التعاون الدولي

لعل من أبرز انواع التعاون على المستوى الإقليمي أو الدولي ما يلي: ( الصمادي، 2020):

##### 1/ التعاون في المجال العلمي

ويهدف هذا التعاون إلى تقديم حلول للمشكلات العلمية وذلك من خلال دعم الجهود العلمية للعلماء والمؤسسات العلمية المختصة (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) معنويا وماديا. ويعد المجال الطبي من أبرز مجالات التعاون العلمي الدولي، حيث تتعاون الدول مع المنظمات المختصة كمنظمة الصحة العالمية والمخابر العالمية في مكافحة مختلف الأمراض وخاصة المعدية منها، وتوفير لقاحات لمواجهة الجوائح كجائحة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم سنة 2020.

##### 2/ التعاون على الصعيد السياسي

ويقصد به على وجه التحديد أن مجموعة من الدول تتعاون مع بعضها البعض في مجالات مختلفة لها علاقة مباشرة أو غير مباشر بالشؤون السياسية، مثل إبرام المعاهدات الدولية أو تكاتف القوى الدولية للتعامل مع أي خطر وشيك يهدد السلم والأمن العالميين.

##### 3/ التعاون في المجال القضائي

ويتمثل هذا التعاون في إبرام اتفاقيات قضائية بين مختلف الأجهزة القضائية التابعة لدول العالم، وتشتمل هذه الاتفاقيات على تسهيل إجراءات تسليم المطلوبين للعدالة الدولية أو لعدالة بلدهم الأم وتبادل المعلومات فيما يخص مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية فضلا عن المساعدة القانونية في مجال التحقيقات المتعلقة بجرائم الفساد والتي تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد.

##### 4/ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي

وهو من أهم أشكال التعاون الدولي حيث يشمل هذا النوع من التعاون العلاقات الاقتصادية الدولية الشاملة ويضمن تبادل السلع والخدمات بين الدول المتعاونة، كما يسمح بمرور رؤوس الأموال عبر الحدود، وتوقيع الاتفاقيات والحصول على القروض والهبات والدفعات المالية إضافة إلى تحرير التجارة ورفع الحواجز الجمركية وتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب والجريمة الاقتصادية، كما هو وسيلة من وسائل التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي والتي تحقق في النهاية التنمية الاقتصادية لأغلب أقطار العالم من خلال إجراءات مشتركة وموحدة.

##### 5/ التعاون الدولي في المجال العسكري

يشار إلى التعاون العسكري على أنه كل شكل من أشكال التعاون المتعلق بالقوات المسلحة، مثل توقيع معاهدات أو اتفاقيات في شراء الأسلحة أو المعدات العسكرية المختلفة من أجل تطوير معدات الجيوش بأحدث التقنيات العسكرية الحديثة، كما أن هناك مجالات أخرى للتعاون العسكري تشمل إجراء تدريبات عسكرية مشتركة أو دخول في تحالفات عسكرية مع بعض الدول المتقدمة لإنتاج معدات عسكرية مشتركة.

#### الفرع الثاني: الأسس القانونية للتعاون الدولي

يعتبر مبدأ التعاون الدولي أحد المبادئ القانونية الدولية والتي تصنف في خانة المبادئ العامة للقانون والواردة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الأمر الذي يبرز أهمية هذا المبدأ في معظم مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك في جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية وعلى رأس ذلك ميثاق الأمم المتحدة والذي صنف مبدأ التعاون الدولي ضمن أهم مقاصد وأهداف المنظمة والذي تم التنصيص عليه من خلال المادة 1 الفصل 3من الميثاق، حيث تنص هذه المادة على أن" التعاون الدولي يعمل على حل المسائل الدولية العالقة الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كما يعمل هذا المبدأ على تعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع البشر دون تفريق بين الرجال والنساء أو بين الاديان أو اللغات " ومن ثم تم التأكيد على أهمية الالتزام بمبدأ التعاون الدولي على جميع الأصعدة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها التعاون الدولي، فقد تم وضع أحكام في مواضع أخرى من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك المادة 13 التي تنص إلى الدور الهام للجمعية العامة في ترقية التعاون الدولي في شتى المجالات خاصة في المجال السياسي، كما تشجع على تطوير القانون الدولي وتدوينه وتعزيز التعاون الدولي في باقي المجالات كالاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة، والعمل على تثبيت مبدأ احترام الجنس البشري والحريات العامة لجميع الناس دون تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين، كما يدل على دور هذه الهيئة التشريعي والتعاوني باعتبارها البرلمان العالمي حيث تلتقي فيه معظم حكومات العالم لمناقشة الاهتمامات الدولية المشتركة.

وفي موضع آخر نصت المادة 55 من الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة على التأكيد على أهمية التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي والتي جاءت بالصيغة التالية: " رغبة من هيئة الأمم المتحدة توفير جو من الامن والسلم الاجتماعي والرفاهية الضرورية لمد جسور المودة والمحبة بين شعوب العالم ضمن مبدأ احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها".

كما تسعى هذه الهيئة على تحقيق ما يلي:

* تحسين مستويات المعيشة وتزويد الجميع بأسباب التطور، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم.
* يعمل التعاون الدولي على تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في المجال الثقافي والتعليمي.
* أن تسود في جميع أرجاء العالم مبادئ احترام حقوق الإنسان والحريات بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين دون أي تمييز.

وفي نفس السياق تنص المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة على أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بشكل فردي أو جماعي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وفقًا لقرارات وإعلانات الجمعية العامة من أجل تطوير علاقات الود بين الدول، كتبني مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين البلدان الأعضاء والذي يحث كل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على إلزامية التعاون فيما بينها بما يتماشى ونصوص ميثاق هذه الهيئة، حتى يتسنى لها بلوغ هدف تعزيز الأمن والسلم الجماعيين والمضي قدما في تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتجارية دون المساس بالسيادة الوطنية، وقد تم اعتماد هذا القانون بتاريخ 24 أكتوبر 1970.

وفي الأخير يمكن القول إنّ هيئة الأمم المتحدة أدركت جيدا دور وأهمية التعاون الدولي في عدة مجالات خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة ويبسط الأمن والسلم الاجتماعيين على الصعيد الدولي.

أما على مستوى جامعة الدول العربية التي تأسست عام 1945، فقد نص ميثاقها على ضرورة تعزيز التعاون الدولي بينها وذلك من أجل خدمة المصالح العربية المشتركة.

وفي هذا السياق تؤكد المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية أن الغرض من إنشاء هذه المؤسسة هو تعزيز علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسيات الخاصة بها من أجل حماية استقلالها والحفاظ على سيادتها فضلا على التعاون في عدة مجالات نذكر منها ما يلي:

* التعاون في المجال الاقتصادي والمالي بما في ذلك التبادل التجاري والتعريفات الجمركية وتبادل العملات، وكذلك التعاون في مجال الشؤون الفلاحية والصناعية
* التعاون في مجال البنية التحتية كالطرق والسكك الحديدية والملاحة البحرية والجوية والموصلات والبريد...إلخ.
* التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي والصحي.
* التعاون في مجال شؤون الجنسية وجوازات السفر وتأشيرات الحدود.
* التعاون في المجال القضائي خاصة فيما يخص تنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين الدول العربية.

أما على صعيد الاتحاد الأفريقي فقد نصت المادة 22 من ميثاق حقوق الإنسان لسنة 1981 على أن لكل شعوب القارة الأفريقية الحق في التنمية والعيش في كنف الحرية والمساواة واحترام التراث البشري المشترك، والتزام الدول سواء فرادى أو بالتعاون مع الدول الأخرى في ضمان حق التنمية في إطار التعاون بينها في شتى المجالات.

### المطلب الرابع: التعاون الاقتصادي؛ مفهومه وأهميته وأهدافه

#### الفرع الأول: تعريف التعاون الاقتصادي وعلاقته بالتكامل الاقتصادي

##### 1- تعريف التعاون الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالتعاون الاقتصادي على النحو التالي:

يعرّف التعاون الاقتصادي على أنه إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اتفاقيات تجارية وإجراءات تنسيقية بين الدول في مختلف مجالات التنمية والاستثمار في المشروعات المشتركة وتفعيل دور المؤسسات المالية والتعاون بين أسواق الأوراق المالية وسوق العمل (عليان، 2009).

كما يعرف التعاون الاقتصادي بأنه محاولة ترتيب سياسات الدول الاقتصادية بطريقة لا تؤدي لإقامة نوع من البناء المؤسسي، وإنما تؤدي إلى تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليس بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى. (عبد الرحيم، 2002).

وكخلاصة للتعريفين السابقين يمكن القول أن التعاون الاقتصادي هو مجموعة التفاعلات والاتصالات المكثفة بين عدة أطراف من أجل بلوغ أهداف محددة، وذلك بإزالة بعض العقبات التي تقف أمام العلاقات الاقتصادية العالمية.

بينما التكامل الاقتصادي ينتهي في نهاية المطاف إلى إقامة هيكل مؤسساتي يسهر على ضبط القوانين التي تحكم العلاقات بين الدول المتكاملة، أي أنه يسير في إطار ممنهج ومنظم.

##### 2- علاقة التعاون الاقتصادي بالتكامل الاقتصادي

لا تستطيع أيّ دولة أنّ تحقق تنمية اقتصادية أو اجتماعية بمعزل عن باقي الدول خاصة المجاورة لها، لأن الطبيعة البشرية وتشابك المصالح يجبرها إلى نسج العديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية، وفي ظل تطور هذه العلاقات أصبح النظام الاقتصادي العالمي يعتمد بشكل متزايد على التعاون الدولي، كما تتميز هذه العلاقات بوضوح تام حيث يتم تعزيز حرية التجارة وتحقيق الشفافية في المجتمع الدولي(رضوان، 2002).

يعتبر التعاون أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في إطار إقليمي أو دولي، كما يتخذ شكل تنظيم إقليمي كصيغة بديلة للتكامل الإقليمي، خاصة في التجمعات التي تؤكّد على الحفاظ على استقلال أعضاءها، على نحو ما يقوم بين دول جنوب شرق آسيا "الآسيان". والتعاون يجري من خلال ترتيبات مؤقتة أو دائمة، تنصب على مجالات أو قطاعات معينة، أو على مواجهة مشاكل محددة تهم مجموعة معينة من الدول بصورة متماثلة أو متباينة تستهدف من ترتيبات التعاون إما لتعظيم قدراتها على مواجهة تلك المشاكل، أو تعظيم المنافع العائدة عليها بتحقيق منافع أفضل ممّا يحققه التعامل معها بشكل منفرد. (الإمام م، 2000).

فإذا كان هدف التّعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي والتخفيف من آثار المعوقات والعقبات الناشئة عن بناء العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أعمق من ذلك بإزالة هذه المعوقات التي تعيق سيرورة العلاقات بين الدول والعمل على تقويتها، فضلا عن كونه مرتبط بتحقيق تغيرات هيكلية في اقتصاد كل دولة عضو في العملية التكاملية، على عكس التعاون الذي لا تربطه علاقة لا بما يستهدفه ولا بما يترتب عليه من آثار، وإن أحدث تغيرات فليس لها نفسة الدرجة من التغيير على الطابع الهيكلي من حيث العمق ولا الشمول وبعد النظر في العلاقات بين الأعضاء. ( محمد مبروك، 2006)

ولا يشترط التعاون الاقتصادي التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضاءه كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يهدف إلى بلوغ وحدة اقتصادية أو سياسية كهدف نهائي، حتى وان سعت تلك الدول إلى تعظيم منافع لها وتقليص احتمالات النزاع فيما بينها (الإمام، 2000).

ومنه يمكن القول إن الفرق بين التكامل والتعاون يتعلق بعمق التغيرات والآثار التي تتركها حالة من الحالتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو المتكاملة، يضاف إلى هذا وذاك أن التعاون الاقتصادي لا يمكن أن يكون بين مجموعة من الدول أو بين دولتين فقط ولكن يمكن أن يكون عالميا وبأهداف متعددة (مقروس، 2013).

#### الفرع الثاني: أهداف التعاون الاقتصادي وأهمية

تتطابق أهمية التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات مع الأهداف المراد تحقيقها والتي نلخصها على النحو التالي:

##### 1- أهداف التعاون الاقتصادي

تسعى الدول المتعاونة من خلال الدخول في تكتل مشترك إلى تحقيق الأهداف التالية: (الصادق، 2010)

* تهدف العملية التعاونية إلى إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وفعالة، لجميع الدول المنخرطة في هاته العملية؛
* إن إنشاء أي نوع من التخصص والتعاون الإنتاجي بين الدول المتعاونة سيؤدي بالضرورة إلى تعميق تقسيم العمل وتحقيق تقارب تدريجي في مستوى التنمية الاقتصادية، بمعنى أن كل دولة ستتخصص في مجالاتها المتميزة وتستفيد من التعاون مع الدول الأخرى في المجالات التي تتمتع بخبرة وموارد قوية فيها، كما سيساهم هذا التخصص في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن بين الدول المشاركة؛
* كما يهدف التعاون الاقتصادي إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الكفاءة الاقتصادية في عمليات الإنتاج والتحسين المستمر في عمليات التبادل التجاري؛
* ويهدف أيضا إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية كإزالة الرسوم الجمركية والقيود التنظيمية والتقنية والمعوقات غير التجارية، من أجل تعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات والموارد الإنتاجية، وزيادة حجم التجارة وتوسيع الفرص التجارية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المشاركة في العملية التعاونية، فضلا عن تحقيق توازن أكبر في التجارة العالمية وتقليل الاختلافات الاقتصادية بين الدول.

##### 2- أهمية التعاون الاقتصادي

لا شك فيه أن للتعاون الاقتصادي بين الدول أهمية بالغة تتجلى أهميته في المزايا التي تحصل عليها الدول المتعاونة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المزايا التالية:

###### 2-1- اتساع نطاق السوق:

يعتمد حجم السوق في أي دولة في العالم على عاملين مهمين هما عدد السكان والدخل الفردي، حيث يمكن أن يؤدي تحسين القدرة الشرائية الحقيقية داخل بلد ما إلى زيادة حجم السوق، ويتطلب تحقيق هذا الأمر إلى انتهاج سياسات تنموية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، ومن عوامل زيادة حجم السوق أيضا اتساع مساحة الأرض التي يقع عليها تبادل المنتجات لذا؛ يعد التعاون الاقتصادي وسيلة مهمة وفعالة للمساهمة في توسيع نطاق السوق.

###### 2-2- الرفع من مستوى قوة التفاوض:

يسمح التعاون بين الدول إلى زيادة نسبة سيطرتها على التجارة العالمية أكثر من سيطرتها عليها فيما لو كانت بمفردها، وبالتالي تعزيز مكانتها في السوق العالمية سواء من حيث أسعار السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية، حيث إن أسلوب الحوار وحده لا يكفي لجعل الدول المتقدمة تراعي مصالح الدول النامية.

###### 2-3- اتجاه حركة الصادرات نحو الاستقرار:

يتأثر حجم صادرات بلد ما على المدى القصير ببعض الصدمات والتي تعود في الأصل للتقلبات التي تصيب بعض اقتصاديات الدول المتقدمة، فالتعاون الاقتصادي يسمح بتنويع الاتجاه الجغرافي للتجارة الخارجية لبعض الدول، والذي سيؤدي حتما على المدى المتوسط إلى استقرار حصيلة صادراتها فضلا عن ارتفاع حجم هذه الأخيرة وذلك نتيجة لتنويع الهيكل الإنتاجي والاستفادة المثلى من جميع الثروات المتاحة.

###### 2-4- ارتفاع معدل النمو:

إن تحقيق معدل نمو عال يتطلب زيادة رغبة الأفراد والحكومات في الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل وارتفاع الطلب على المنتجات، فعندما يشعر الأفراد والشركات بثقة في الاقتصاد ويرون فرصا استثمارية جذابة ومجزية في هذه السوق يتوجهون مباشرة للاستثمار، ومن ثم يتم تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو الاقتصادي المرجو.

###### 2-5- توفير مواطن الشغل:

يعمل التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاونة إلى توحيد السياسات المتعلقة بالتشغيل وتطوير خطط استراتيجية تتوافق مع سياسة كل بلد في مجال التوظيف، كما يعمل التعاون الاقتصادي على تعزيز العمل المشترك بين الدول للتغلب على مشكلة البطالة التي قد تواجهها بشكل منفرد.

###### 2-6- زيادة القدرة على المنافسة والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية:

إن أحد أهم الأسباب الرئيسية لقلة المنافسة وانخفاض كفاءة الإنتاج هو وجود ظاهرة الاحتكار الناتجة عن ضيق نطاق السوق، لذا فإنه من الطبيعي أن يؤدي التعاون الاقتصادي بين الدول إلى توسيع حجم السوق والقضاء على الاحتكارات وبذلك ستكون مشاريع الدول المتعاونة قادرة على منافسة المشاريع المماثلة، وبالتالي تحسين الكفاءة الإنتاجية لمشاريعها.

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي

### المطلب الأول: التكامل الاقتصادي؛ مقاربة ومفاهيم

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد التّعابير الغامضة في علم الاقتصاد الحديث على الرغم من كثرة استعماله، وقد استعمل الاقتصاديون هذا التعبير لوصف التطورات التي حدثت في الاقتصاد الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية (بوبوش، 2016).

أما بالنسبة للأدبيات الاقتصادية فقد ظل تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي محل خلاف بين الاقتصاديين، إذ نجد البعض يدخله في سياق التعاون الدولي، كما يعتقد البعض الآخر أيضًا أن إقامة علاقات تجارية بين بعض الاقتصادات الوطنية المختلفة تتضمن في الواقع "تكاملًا اقتصاديًا" يربط هذه الاقتصادات بعضها ببعض من الناحية الاقتصادية، بينما مفهوم التكامل الاقتصادي أشمل وأوسع من ذلك بكثير. (حسين عمر، 1998)

#### الفرع الأول: التعريف اللغوي للتكامل الاقتصادي

إن مصطلح" التكامل "من النّاحية اللّغوية جاء بمعنى التّكميل أو التّمام أو الكّل التّمام ( السيد علي، 2008). ومن الواضح أن الفعل الخماسي " تكامل " على وزن تفاعل الذي يمثل أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض للوصول للكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء (الجوهري، 1987).

التّكامل في اللغة معناها وضع جزء بجانب الجزء الآخر فيكمل بعضهما البعض ويصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أنّ هذين العاملين متكاملان وكان كلّ منهما يقوم بعملية إنتاجيّة معيّنة فإنّ مجهود العامل الأوّل لا يكون ذي جدوى بدون وجود العامل الثّاني (قريصة والعقاد، 1983).

فمعنى التكامل هو التلازم والتقابل والتبادل بين الوحدات التي يشملها هذا الفعل، حيث أنه لا يمكن أن تعمل واحدة في غياب الأخرة (القزويني، 2004).

وتجدر الإشارة هنا إلى التنوع في مفاهيم التكامل حيث يُستخدم هذا المصطلح في اللغة العربية كمرادف للتبادل والاندماج بدون تمييز واضح بينهما، وأحيانا تستخدم كلمة الاندماج في التعبير عن أعلى درجات ومستويات التكامل بما في ذلك الاتّحاد أو الاندماج الكامل، ففي بعض الحالات يلصق مصطلح الاندماج بمصطلح الوحدة للزيادة في قوّة التعبير، كأن يقال وحدة اندماجية، فلربما يعني هذا المصطلح الانضمام إلى تكتل تكاملي واحد في المعنى الذي سبق ذكره آنفًا (رحماني، 2005).

#### الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتكامل

لقد اهتم العديد من الباحثين في شتى المجالات سواءً في مجال العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية بموضوع التكامل، الأمر الذي ولّد الكثير من النظريات والتعريفات والفرضيات التي تدور كلها في فلك التكامل، وبناءً على طبيعة الموضوع سنركز في تعريفنا الاصطلاحي للتكامل على الجانب الاقتصادي.

حيث يعود أصل كلمة التكامل (intégration) إلى اللّاتينية والتي استعملت لأول مرّة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد. وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدلّ على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كلاًّ واحد (محمد مبروك، 2006).

والمقصود بالتكامل الاقتصادي هنا هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة تاريخياً وثقافياً وحضارياً واقتصادياً وجغرافياً على إلغاء كافة القيود المفروضة على انسياب السلع وحركة الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية من أجل القضاء على التمييز الناشئ عن التباين في هذه السياسات. (الليثي، 2002). وفيما يلي سنتطرق لمجموعة من التعاريف لأبرز علماء الاقتصاد:

فالأستاذ "بيلا بلاسا"» «Balassaيعرف التكامل الاقتصادي على أنه إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر، باتجاه تحقيق الاندماج بينهما وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة. (خوني وحساني، 2005) والملاحظ من التعريف أن بيلا بلاسا يعرف التكامل على أنه عملية وحالة في آن واحد فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه بالإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (بلاسا، 1964).

ووفقاً للاقتصادي "ماخلوب« Machlup» " فإن التعريف الأكثر ملاءمة للتكامل الاقتصادي التام يعني الاستفادة الكاملة من جميع الفرص المتاحة عن طريق تقسيم العمل بشكل فعال، وفي هذا السياق، يشير ماخلوب إلى أن التكامل الاقتصادي يستند إلى فكرة تقسيم العمل وتخصص الدول بما يتناسب مع قدراتها ومواردها الخاصة. وعندما تستفيد الدول بشكل كامل من هذا التقسيم الفعال للعمل، فإنها تتمكن من استثمار الفرص المختلفة التي توفرها الاقتصادات المختلفة وتعزيز الإنتاجية والكفاءة. (عفيفي حاتم، 2003).

أمّا بالنسبة للاقتصادي "جونار ميردال" «J-Myrdal» فيرى أنه يجب أن يتضمن مفهوم التكامل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية داخل التكتل الاقتصادي المشكل، وذلك من خلال توفير فرص اقتصادية متساوية لجميع الأعضاء بغض النظر عن سياساتهم الاقتصادية (خواجكية، 1976).

ويميز الهولندي "جان تنبرجن " » «Tinbergen بين نوعين من التكامل، السلبي والإيجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية لتعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الاّتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم. (الإمام م، 2000)

#### الفرع الثالث: التعريف الإجرائي للتكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي هو عملية تدريجية يتم من خلالها تخفيض الحواجز التجارية وتسهيل الحركة الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة بين الدول المشاركة فيه، كما يشمل أيضا التنسيق في السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والتقنيات والمعايير الصناعية، ويهدف التكامل الاقتصادي إلى تعزيز التبادل التجاري وتحسين الفرص الاقتصادية وزيادة التوافق بين الأنظمة الاقتصادية للدول المشاركة ويمكن أيضًا أن يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستثمارات والابتكار وتحسين القدرة التنافسية للدول المشاركة في الأسواق العالمية ( Krugman, Maurice, & Melitz, 2022).

#### الفرع الرابع: التعريف السياسي للتكامل الاقتصادي

يرى ليون ليندبرغ Leon Lindberg أن "التكامل هو وضع لا تستطيع معه الدول إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية بعيدًا عن بعضها البعض، وبدلاً من ذلك تعمل في شراكة مع هذه البلدان التي تتفق معها على اتخاذ قرارات مشتركة سواء كانت اقتصادية أو سياسية، أو تفويض قيادتها إلى مؤسسة جديدة منبثقة عن هذا التكامل" (دورتي وبالستغراف، 1985).

أمّا أميتاي أتزيوني" Amtai Atzioni "يعتبر أ ن التكامل هو تلك الحالة التي ترمي إلى تحقيق الوحدة السياسية الذي تلي التكامل مباشرة في حين يعتبر كارل دويتش " Karl Deutsch"التكامل عملية وحالة فعند اعتباره كملية يجب أن يتوفر فيه شرطا أساسيا يتمثل في وجود ثقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم وكحالة داخل الدولة الواحدة العضو في هذا التكامل ممّا ينتج عنه حالة من الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي. (جندلي، 2007).

حسب إرنست هاس " Ernest Haas "، فإن التكامل هو ذلك المسار الذي تقوم فيه الفواعل المنتمية إلى الدول بنقل الولاءات والتوقعات، والنشاطات السياسية إلى مركز جديد، بحيث يمتلك هذا المركز المؤسسات والسلطة على الدول القومية، إن الغاية النهائية لمسار التكامل حسب هاس هي جماعة سياسية جديدة، والتي سوف تفرض نفسها على الوحدات السياسية التي كانت متواجدة مسبقا. (Haas, 1958)

### المطلب الثاني: دوافع وشروط قيام مشاريع تكاملية

#### الفرع الأول: دوافع قيام مشاريع تكاملية

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تجعل التكامل الإقليمي ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق عديد الأهداف، ولا تقتصر هذه الدوافع على الجوانب الاقتصادية فقط بل تتخطاه إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية أيضا، ومن أبرز هذه الدوافع نذكر ما يلي:

##### 1/ الرّوابط التاريخية والتقارب الجغرافي

حيث تعتبر الحدود المشتركة والروابط التاريخية بين الشعوب عوامل مهمة لقيام أي تجمع إقليمي، وهذا لضمان تشابك المصالح ووحدة الغايات، وخلق قدر من الديمومة والنماذج السلوكية المشتركة (عبد الرحيم،2002).

##### 2/ الدوافع السياسية:

في بعض الأحيان يكون الدافع من وراء إقامة تكامل اقتصادي بين مجموعة من البلدان هو تعزيز العلاقات السياسية الموجودة بين الأقطار المتكاملة، كما قد يكون الدافع عسكري بالدرجة الأولى، حيث تقوم هاته الدول بإنشاء حلف عسكري للدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء أجنبي، وكمثال على التكاملات التي تغلب عليها المصالح السياسية: " اتحاد الزلوفرين" zolleverein والذي كان بمثابة تمهيد لوحدة الألمانيتين سياسيا، وهو في الأصل اتحاد جمركي تم إنشاءه خلال القرن 19 بين المحافظات الألمانية، كما نجد التكتل الاقتصادي الأوربي والذي قام بعيد الحرب العالمية الثانية ردّا على المخاطر السياسية في ذلك الوقت (،محمد مبروك،2006) وهناك أيضا تكتل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية " NAFTA" والذي كان مرتبطًا بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مع وجود بعض الأهمية النسبية لكل من شركائها المكسيك وكندا (الجدوب، 2001).

##### 3/ الدوافع الاقتصادية:

لا يعتبر التكامل الاقتصادي هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، ويمكن تلخيص الدوافع للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية في النقاط التالية (شقير، 1986):

* كبر نطاق السوق الناتج عن إلغاء الحقوق الجمركية بين الدول الأعضاء الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج وانخفاض تكاليفه، مما يزيد في رفاهية المستهلكين، ويقصد بحجم السوق هنا مجموع القوة الشرائية في الدول الأعضاء والتي يمكن قياسها بالطلب الكلي أو الانتاج الوطني الإجمالي (عبد الجابر، 1972)، ويمكن قياسه بالنسبة لصناعة معينة بمجموع الطلب على منتجاتها في جميع الدول الأعضاء.
* تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يمنحها موقعا مرموقا يسمح لها بالتفاوض بشكل مثالي مع دول غير الأعضاء، مع مراعاة مصلحة الدول المشتركة في هذا التكامل.
* مع اتساع نطاق السوق واشتداد المنافسة فيه يحدث تحسن في الكفاءة الإنتاجية وترتفع جودة المنتجات.
* تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة: لتحقيق نجاح أي تكامل بين مجموعة من الدول، يجب أن يتم تأسيس هذا التكامل على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية بناءً على الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الاعضاء والذي يحقق التطور والازدهار لجميع الأعضاء وذلك نتيجة لعملية التكامل، ولاشـكّ أنّ هـذا یعتبـر أسـاسًا مهـمّا لقيام التّكامل واستمراره ونجاحه وفاعليته.
* الرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال استغلال اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية فالتكامل يتيح إمكانيات أكبر لتوسيع الإنتاج عن طريق توسيع السوق مستفيدين من العناصر الإنتاجية المتاحة بعد عملية التكامل، حيث لم تعد تقتصر عمليات الإنتاج والنشاطات الاقتصادية اليوم على امكانيات دولة بمفردها بل تعتمد على العناصر الإنتاجية المتاحة في مجموعة الدول المتكاملة وبفضل ذلك يتسنى لها توفير رؤوس أموال أكبر وعدد أكبر من القوى العاملة المهرة والفنية.
* تتجلى رغبة الدول في إقامة علاقات تكاملية بينها في رغبتها في التغلب على النواقص والتخلص من الفوائض التي تمتلكها وتدفعها هذه الرغبة نحو تحقيق مصلحتها الذاتية، كما تعتبر حالات النواقص والفوائض من العوامل الأساسية التي تساعد على بناء مشروع تكاملي، وتفسير ذلـك أنـه عند وجـود نقـص لـدى بلـد معـین في منتوج ما يجب أن یقابلـه فـائض لـدى البلـد الآخر من نفس طبيعة وجـنس هـذا المنتوج، ولـذلك یمكننـا القـول أن العلاقـات التكاملية هـي عملية أخـذ ورد في نفس الوقت.

بالنّظر إلى مختلف الدارسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي تأكد أن نجاحها يتوقف على مجموعة من الشروط الأساسية، هذه الشروط التي لا تتحقق إلا إذا أدركت الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكًا دقيقا، وبذلك ستتجنب فشل محاولاتها في ترجمة هذه الدراسات إلى واقع.

ونظرًا لتعقيد عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، يتطلب أن تغطي هذه العملية فترة زمنية مناسبة وتقسيمها إلى مراحل متتالية تتيح كل مرحلة من هذه المراحل تصورًا لإيجاد حلول للمشاكل التي تعوق تحقيق التكامل، ولا يمكن تحقيق هذا التكامل إلا بتوفر بعض الشروط إن على الصعيد الاقتصادي أو السياسي والتي من أهمها ما يلي:

##### 1- الشروط الاقتصادية

* **تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية:** تستوجب عملية التنسيق وجود تشريعات وسياسات اقتصادية وطنية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة التكاملية بالإضافة إلى وجود هيئات ومؤسسات متخصصة ومخولة بالصلاحيات اللازمة للعمل، ويكون هذا التنسيق في قضايا التعريفات الجمركية والسياسة التجارية والسياسات التي تتعلق بالنقد والضرائب وشؤون الاستثمار والأوضاع الاجتماعية (العربي، 1981).
* **توفر الأيدي العاملة المدربة:** يتوقف أيضا نجاح التكامل الاقتصادي وتدعيمه على توافر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في الدول الأعضاء مما يمكنها من استخدام مواردها الإنتاجية بصورة أفضل ودائمة، مما يزيد من حجم هذه الموارد ويرفع من مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينها (بكري، 1984).
* **تحقيق التجانس بين الاقتصاديات المتكاملة:** يجب أن يكون هذا التكامل بين اقتصاديات دول ذات هياكل اقتصادية متجانسة ومتماثلة، بمعنى خلق فضاء حقيقي متضامن لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين اعضائه، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. (Forowicz, 1995).
* **تطوير نظام إقليمي فعّال للنقل والاتصالات:** وجود حاجة ملحة لتطوير شبكة واسعة وفعالة للنقل والاتصالات بين الدول المنتمية لتكتل إقليمي واحد، وذلك من اجل تعزيز التكامل الاقتصادي بتيسير حركة التبادل التجاري بين المناطق المختلفة داخل التكتل الإقليمي (هيكل، 1976).
* **الآلية والتدرج:** يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد، مما يسمح لاقتصاديات الدول الأعضاء بالتأقلم الآلي مع حجم السوق الجديدة، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال ينشأ عنها بعض المشاكل التي لا يمكن التغلب عنها إلا في المراحل المتقدمة من عملية التكامل (خواجكية، 1976).

##### 2- الشروط السياسية

تلعب الظروف السياسية دورًا حاسمًا في تحديد نجاح أو فشل عملية التكامل، وتعتبر الإرادة السياسية للاتحاد أحد أهم الشروط الرئيسية لهذه العملية فبدونها لا يكتب لهذا التكامل النجاح، لذلك يجب على الحكومات المشاركة في المفاوضات الالتزام بالتعهدات التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء مؤسسات للتكامل الإقليمي كما يجب عليها أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما إلا إذا أدرك أهمية التكامل الإقليمي، وهذا من خلال التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة. (العربي، 1981)

وتظهر أهمية العامل السياسي كذلك في مدى إدراك وإيمان المقررين السياسيين بأهمية اللجوء إلى التكامل الإقليمي كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل التي تطرح على الساحة السياسية والاقتصادية، فالعامل السياسي لعب دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بدءا بتشكيل الاتحاد الأوروبي (FOUQUIN & SIROEN, 1998).

وهذا ما أكد عليه "MITRANY" حين اعتبر أن "الإرادة السياسية للاتحاد" هي الأكثر أهمية في أي عملية تكاملية حيث وجودها يؤدي إلى تحقيق التكامل على أساس واع ومدبر وليس نجاح عملية ميكانيكية، يتمثل في تزايد الوظائف والمشكلات (بوعشة، 1998).

### المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي والمشاكل التي يمكن أن يواجهها

#### الفرع الأّول: مقومات التكامل الاقتصادي

تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من المقومات الأساسية التي يستند إليها، ولا يمكن أن يتحقق التكامل بدونها، فمنها ما هو اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني. ومن هنا يمكن أن نوجز أهم المقومات في العناصر التالي:

##### 1- المقومات الاجتماعية

تلعب المقومات الاجتماعية دورًا أساسيًا وحاسمًا في العملية التكاملية، حيث يمكن أن تعوق الاختلافات في العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية التكامل إلى حد كبير، بالمقابل يمكن أن يسهم التشابه والتقارب الاجتماعي في توفير فرص وإمكانات أكبر لنجاح العملية وزيادة فعاليتها (خلف، 2001).

##### 2- المقومات الجغرافية

تلعب المقومات الجغرافية أيضا دورا مهما في تشكيل تكتل إقليمي، حيث يمكن اعتبار التقارب الجغرافي كأحد العوامل الرئيسية في العملية التكاملية، حيث يمكن لهذه للعوامل أن تساهم في تقارب المصالح والتوافق في الأهداف وتشكيل قيم وأنماط سلوكية مشتركة. كما يتيح وجود المصالح المشتركة والروابط الثقافية في الدول المتجاورة فرصا كبيرة للمنظمة الإقليمية مما يعزز قدرتها على المساهمة في حل المشاكل الإقليمية، ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن التجاور الجغرافي وحده قد لا يكون كافيا إذا لم تكن الدول المتجاورة مستعدة للانضمام إلى تكتل إقليمي واحد (عبد الرحيم، 2002).

##### 3- المقومات الاقتصادية

###### 3-1/ وجود الفوائض والنواقص:

تعرّف الفوائض والنواقص في الاقتصاد بأنهما الفرق بين الإنفاق والإنتاج في الاقتصاد. ويشير إلى أن الفائض يحدث عندما يكون الإنتاج أكبر من الإنفاق، بينما يحدث النقص عندما يكون الإنفاق أكبر من الإنتاج. ويمكن أن تحدث الفوائض والنواقص في مختلف المجالات الاقتصادية، مثل الحسابات الجارية والميزان التجاري والميزانية العامة.

وبشكل عام فإن الفائض يمثل الوفرة في الموارد والثروة، في حين أن النقص يمثل نقصًا في الموارد والثروة، ويتأثر الفائض والنقص بعوامل عدة مثل الإنتاجية والإنفاق والتجارة الدولية وسياسات الحكومة والعوامل الاقتصادية الأخرى، كما يمكن أن تؤثر الفوائض والنواقص في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول حيث يمكن للدول التي تمتلك فوائض في مواردها أن تستثمرها في الدول التي تعاني من نواقص في مواردها، وهذا يعزز التعاون الاقتصادي ويساعد على تحقيق التوازن المالي بين الدول المشاركة في الاتفاقيات التجارية والتكامل الاقتصادي Salvatore, 2013)).

###### 3-2/ توفر العوامل الأساسية للإنتاج:

إنّ توفير العناصر الأساسية لعملية الإنتاج يمثل عاملا حيويا سواء كانت تلك العناصر متعلقة بالرأس المال أو الموارد البشرية، فإن أهمية العمالة المهرة والفنية تبرز بوضوح في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة في تنفيذ تلك الأنشطة. من المؤكد أن التكامل يعزز الفرص والإمكانات لتوفير هذا العنصر الحيوي والضروري للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة إذا حاولت كل دولة تنفيذ أنشطتها الإنتاجية بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط فإنها قد تعوق عملية تنفيذ تلك الأنشطة وتقلل من كفاءتها هذا يرجع إلى نقص هذا العنصر في تلك الدولة أو غيرها، بينما يمكن أن يؤدي التكامل إلى إمكانية توفير بعض أو معظم هذه العناصر للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة ولا سيما مع التطور التكنولوجي أصبح التخصص في العمل يبرز كعنصر أساسي لتحقيق أفضل كفاءة للموارد المستخدمة وأداء النشاطات الاقتصادية بشكل عام، وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء (خلف، 2001).

###### 3-3/ توفّر طرق ووسائل النقل والاتصال:

حينما تكون أساليب ووسائل النقل بين الدول المشاركة في عملية التكامل محدودة، سواء فيما يتعلق بالنقل البري أو البحري أو الجوي، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تعطيل حركة الانتقال وتقليل الاستفادة من فوائد التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة التي تعتمد على المزايا النسبية في الإنتاج، فتحميل سعر المنتج تكلفة النقل المرتفعة ستجعل سعر هذا الأخير مرتفع مما يقلل من قدرته على منافسة المنتجات المشابهة له مما يفتح المجال لزيادة مبيعات المنتج غير الكفء نتيجة لتكاليف النقل المرتفعة للمنتج الكفء، كما يعتبر ضعف وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية أو غيرها من الوسائل حاجزًا أمام امكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية، كما يحد من فرصة الحصول على معلومات مبكرة عن حالة هذه الأسواق، الأمر الذي يعتبر أساس عملية انتقال وحركة عناصر الإنتاج والسلع والخدمات مما یؤدي إلى تعطيل هذا الانتقال فضلا عن الحد من عملية التخصص وتقسیم العمل (خلف، 2001).

###### 3-4/ التوافق في السياسات الاقتصادية

ویعد من أحد أهم عوامل زيادة حجم المبادلات داخل المنطقة وخاصة التنسيق فيما يخص الرسوم الجمركية والسياسة النقدية والضريبية، ولا یتطلب هذا التنسيق إلى ضرورة توحيد هذه السياسات بالقدر الذي یتطلب تنسیق سياسات الاستثمار من أجل تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة تعمل على تحقيق المصالح المشتركة سواء الوطنية أو المصالح الإقليمية، وهذا مما يفرض على الدول الأعضاء إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تحقق تنمية عادلة للجميع. (عبد الرحيم، 2002)

#### الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

قد يواجه التكامل الاقتصادي أثناء تشكّله مشاكل أو عقبات قد تعجل بفشله، وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات قبل تنفيذ المراحل الأولى منه، مما يعمل على عدم تجسيده في أرض الواقع إطلاقا، وقد تكون هذه المشاكل أو العقبات أثناء مراحله المتقدمة مما قد يحول دون الوصول إلى مرحلة التكامل التام وهو الهدف الأسمى من وراء المراحل الأولى، ويمكن إجمال هذه المشاكل في النقاط والتالية (بن ناصر، 2008):

##### 1/ تنافس اقتصاديات الدول الراغبة في التكامل والتشابه السلعي بينها:

تتشابه الهياكل القاعدية الاقتصادية لبعض الدول بدرجة أكبر من التباين بينها وقد تتجه هذه الدول إلى إنتاج مواد وسلع متشابهة، حيث أن الحاجة ليست لازمة لزيادة التبادل التجاري عن طريق التكامل بين هذه الدول لأﻧﻬا تنتج نفس المواد والسلع فإنّه قد ينظر إلى هذا الوضع على أنه عقبة أو مشكلة في سبيل تعزيز التكامل فيما بينها، إلا أن ذلك لا يعتبر عقبة بين بعض الدول النامية، لأنه وعلى الرغم من التشابه الحاصل في تركيبة السلع والمنتجات إلّا أنّ هذه الأخيرة قد تكون كثيرة ومتنوعة.

##### 2/ مشاكل تطبيق اتفاقيات التكامل الاقتصادي:

يمكن لبعض البلدان أن تبدأ في تأسيس تكاملها الاقتصادي من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد، ومع ذلك قد يواجه تطبيق هذه الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء عملية التنفيذ، فعلى سبيل المثال قد يؤدي تحديد تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء والتي لها تعريفات مختلفة عن التعريفة الموحدة إلى قيام بعض الدول الأعضاء برفض هذه التعريفة لأنها أقل من الرسوم التي تفرضها على السلع المستوردة مخافة تعرض مصالحهم التجارية للخطر، كما قد تؤدي إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة إلى تشوه في التجارة لإمكانية حدوث تحايل على الحواجز الجمركية للدول الأعضاء في هذا الاتحاد، كأن تفرض دولة عضو في الاتحاد تعريفة جمركية دنيا على السلع التي ترغب في استيرادها من دولة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد، لأن تكلفتها أقل مما لو استوردتها من بلد عضو، وهذا ما يتنافى مع أبسط أدبيات التكامل الاقتصادي والتي تهدف لتوسيع نطاق التجارة ما بين الدول الأعضاء، وغالبا ما يكون حدوث هذا المشكل في مرحلة (منظمة التجارة الحرة)، لأنه لم يبدأ بعد في توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما يعرقل التقدم نحو المراحل الأخرى للتكامل، كما قد يظهر على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج والاستثمار.

##### 3/ معضلة توزيع الإيرادات المحصّلة على الدول الأعضاء:

من الآثار السلبية التي تنتج عن إقامة تكامل اقتصادي هي كيفية توزيع إجمالي الإيرادات المحصلة من جمارك البلدان المتكاملة وكيفية تعويض خسارة الإيرادات الجمركية لبعضها بسبب اختلاف مساهمة كل دولة عضو في عائدات الاتحاد الجمركي، أما بالنسبة لتوزيع الضرر فيمكن أن يأخذ التعويض شكل معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى البلدان ذات عوائد أقل من تلك التي لديها مكاسب أكبر، ويضاف إلى هذه المشاكل مشكلة نقل عناصر الإنتاج وإقامة المشاريع المشتركة، وكذلك مشكلة تسوية الخلافات الناشئة عن إبرام الاتفاقيات وتعديلها، وغالبا ما تحدث هذه المشاكل في مراحل مبكرة من التكامل، ويكون هذا قبل حدوث عملية تنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية والاقتصادية، وقبل إنشاء سلطة فوق وطنية.

##### 4/ اختلاف معدلات النمو الاقتصادي وأنماط التنمية والسياسات الاقتصادية المعتمدة:

إن التفاوت الكبير في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومستويات النمو بين الدول، يؤدي إلى صعوبات كبيرة أثناء تحقيق تكامل اقتصادي بينها، باستثناء الدول المتطورة التي باستطاعتها الاستفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي التي تتمثل في عوائد الانتاج واتساع السوق، كما يمكنها استقطاب عناصر الانتاج ورؤوس الأموال، إلا أن هذه العقبة يمكن تداركها لدى الدول النامية من خلال التخطيط الإقليمي وتنسيق السياسات المختلفة المتعلقة بالعمالة وغيرها.

ومما سبق نخلص إلى أنّه لا يجب التماثل في مستويات التقدم والنمو بين الدول الراغبة في تحقيق التكامل بينها، ولكن كلما كان التقارب واردا كلما كان ذلك أدعى إلى تحقيق التكامل ناجح.

##### 5/ قلة الدراسات ونقص الإحصائيات التي توضح أعباء ومكاسب التكامل وطرق توزيعها:

تؤدي هذه الفجوة إلى فهم غير واضح لأهمية التكامل ودوره في تحقيق التنمية وتطويرها هذه الفجوة شائعة في البلدان النامية لأن أنظمتها الإحصائية ضعيفة وتفتقر إلى البحوث الكافية حول الموارد المتاحة والكامنة وطرق استخدامها، وكذلك كيفية تحقيق الفوائد الاقتصادية باستخدام هذه الموارد.

##### 6/ المشاكل الداخلية لكل بلد ونقص الوعي بمزايا التكامل:

تواجه بعض الأقطار مشاكل سياسية بعضها داخلي والآخر خارجي، هذه المشاكل تحتل أولوية خاصة لديها دون غيرها من المشاكل، فعلى سبيل المثال تواجه بعض البلدان مشكلة احتلال جزء منها، فتعمل على تحريرها قبل التوجه إلى إقامة تكتلات مع الدول الأخرى، كما تواجه بعض الدول مشاكل طائفية وعنصرية داخلية تحد من إمكانية إقامة تكامل اقتصادي مع دول أخرى خشية حدوث انقسامات داخلية. وقد تحجم بعض البلدان عن الدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى لعدم رغبت مسؤوليها وشعوبها في هكذا تكتل واهتمامهم بشؤونهم الداخلية والوطنية بالدرجة الأولى، كما تواجه بعض البلدان ضغوطًا خارجية والتي قد تصبح حجر عثرة أمام تحقيق التكامل مع بلدان أخرى.

##### 7/ عدم وجود إدارة سياسية:

لقد لعب الافتقار إلى الفهم والإدارة السياسية القوية التي تدعم عملية التكامل دورًا مهمًا في تعميق أزمتها، كما أن التأخير في التنفيذ الجاد لبعض الاتفاقيات والمشاريع يؤدي لظهور متغيرات جديدة أو تقليص من صلاحياتها، وقد أدى أيضا عدم الجدية في التطبيق والمتابعة إلى هيمنة الرؤية والمصالح الآنّية على الرؤية بعيدة المدى، فضلاً عن عدم وجود مؤسسة مركزية تقوم بعملية التنسيق بين المؤسسات القطرية.

ورغم ذلك استطاعت بعض الدول التغلب على هذه العقبة واستخدمت بمهارة بعض امكانياتها الذاتية لحل مشاكل التعاون والتكامل الاقتصادي بشكل خاص، فلعبت على وتر السيادة الوطنية واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وإثارة مخاوف وهمية من التناقض بين تبعية الوطنية والقومية، ويتمظهر ضعف الإدارة السياسية التكاملية في عدة مظاهر كإفراغ المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن العملية التكاملية من محتواها وجوهرها والاكتفاء باستمرار وجودها شكليا، وساهم في ذلك عدم وجود وعي يفرض على أصحاب القرار السياسي الالتزام بهذه الاتفاقيات.

##### 8/ ضعف البنية التحتّية لبعض الدول:

العمل على توفير بنية تحتية قوية ومتطورة تساعد على نقل السلع والبضائع تتكون بشكل خاص من طرق للنقل البري ومطارات ومواني وشبكات الماء والكهرباء ووسائل اتصال من شبكة موصلات سلكية وغير سلكية وكذا قاعدة معلومات قوية (بن عدة ويوسفي، 2021)، ولذلك فإن ضعف أو انعدام هذه البنى في بعض الدول يقف كحائل أمام إقامتها لتكامل اقتصادي، لأن تطور البنية التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير وبأقل التكاليف، بما يحقق هدفًا من أهداف إقامة التكامل الاقتصادي.

##### 9/ اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية المتبعة في هذه الدول:

يعتمد نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول على ما إذا كان لديهم أنظمة اقتصادية متجانسة (الرّاوي، 1995)، وعند وجود أي اختلاف في هذه الأنظمة يشكل هذا الاختلاف عائقا أمام بناء أي تكامل اقتصادي بين هاته الدول، إلا أن ذلك لا يمنع من قيام تكامل بينها بدرجة أقل، وعلى الرغم من الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية فقد شهد العالم نجاحا في بعض التكاملات (عبد المنعم ومصطفى، 1999).

وخلال ما تم ذكره سابقا يتضح لنا أن إنشاء أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر قد يكون له آثار سلبية على المدى القصير، بينما تستغرق الآثار الإيجابية فترة زمنية أطول حتى تظهر، كما لا يكون هناك تكامل اقتصادي إذا لم يتم استيفاء الشروط الضرورية لبناء هذا التكامل أو وجود مشاكل تعيق قيامه، فقد يحدث أن تواجه هذا التكامل مشاكل تعرقل استمرارية وصوله إلى منتهاه خاصة في المراحل الأولى منه.

### المطلب الرابع: المزايا والآثار المترتبة عن قيام مشاريع تكاملية

#### الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يحقّق الكثير من المزايا والفوائد الملموسة، فهناك العديد من الدول التي انخرطت بجدية في اشكال مختلفة من التكاملات الاقتصادي حققت العديد من المزايا، كالتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي، فضلاً عن المساهمة في تعزيز القوة السياسية والاقتصادية للدول المشاركة في هذه التكتلات، حیـث أنـه كلمـا زادت المزایا والمنافع الاقتصادية فإنها ستكون بمثابة الدافع الذي یدفع ويرغبها في التكامـل فيما بينها، وكلمـا كانـت هـذه الزیـادة كبیـرة وفعالـة كلما كان الاندماج الاقتصادي بين الدول أكثر صلابة وديمومة. ومن بين أهم الدوافع الاقتصادية التي تشجع الدول على الانخراط في علاقة تكاملية ناجح هي ما يلي (بالة، 2018):

##### 1/ توسيع نطاق السوق وتنفيذ مشاريع إنتاجية ضخمة

يعد اتساع رقعة السوق في المنطقة التكاملية واحدًا من فوائد التكامل الاقتصادي، حيث يتيح ذلك تحقيق وفرات الإنتاج المترتبة عن تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج، كما يتيح التكامل الاقتصادي إنشاء صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير، وهذه الصناعات قادرة على استيعاب جميع المنتجات التي تنتجها، مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفيض أسعار هذه المنتجات، وهذا بدوره يساهم في زيادة التسويق التجاري لهذه المنتجات في الدول المشاركة في التكامل الاقتصادي، كما ينمي اتساع حجم السوق الروح الإبداعية ويزيد من الاهتمام بالبحث العلمي ويشجع على الدخول في استثمارات كبرى، ويعزز فرص الاختراع الأمر الذي يؤدي إلى تجويد نوعية الإنتاج وتقليل التكاليف وبالتالي يعزز مكانة المنتجات في المنافسة العالمية، ويساعد أيضًا في تنمية الاقتصاد الاقليمي للدول المشاركة مع اجبارها على تنسيق سياساتها الاقتصادية مما يقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية الناتجة عن التضخم والانكماش (سعاد، 2013).

##### 2/ تعظيم نسبة النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي بشكل عام إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، ومرد ذلك أنّ التكامل الاقتصادي يشجع على التفاؤل بالمستقبل الأمر الذي يزيد من رغبة المستثمرين في الاستثمار داخل إقليم التكامل، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والطلب على المنتجات، بالإضافة إلى ذلك يساعد هذا التكامل في جذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يزيد من معدل الاستثمار في الدول المشتركة في هذا التكامل، كما أنّ زيادة التشجيع على الاستثمار تأتي نتيجة اتساع السوق وزيادة الطلب على المنتجات، وهذا ما يفتح الباب أمام رؤوس الأموال للاستفادة من الفرص المتاحة في دول التكامل الاقتصادي من خلال استثمار رأس المال في وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب بالاستثمار في مختلف المجالات التي تتطلبها السوق المشتركة لدول التكامل، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل هذه الأخيرة (محمد مبروك، 2006).

##### 3/ تحسين شروط المبادلات التجارية:

حيث تلعب التكتلات الاقتصادية دورًا هامًا في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفيض أسعار السلع والخدمات، مما يعزز قدرة الدول المتكاملة على المنافسة في الأسواق العالمية بالإضافة إلى ذلك يساهم التكتل في إضفاء ميزة استثنائية على الدول الأعضاء مما يمكنها من تحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي وتعزيز صادراتها، وفي الوقت نفسه يوفر التكتل أيضًا فرصة لدوله في تعزيز مصالحها الخاصة وتحقيق تبادل تجاري مجدي ومربح لكل الأطراف، ويتمثل سبب قوة التكتل الاقتصادي في السيطرة على إنتاج وتداول السلع الحيوية، مما يمنحها القدرة على فرض شروطها على الدول خارج هذا التكتل ووفقًا لمصالحها الخاصة، وفيما يتعلق بالاستيراد فإنّ دول التكتل تستطيع التحكم في شراء مجموعة متنوعة من السلع من العالم الخارجي وفقًا لشروط تلبي حاجتها، وهذا يجعل الدول الأجنبية تتنافس على عرض أحسن المنتجات بأفضل الأسعار في سوق دول التكامل.

(الأغا، 2011).

##### 4/ حرية انتقال رأس المال والعمل:

يسمح التكامل الاقتصادي بحرية انتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل الإنتاجية الحدية فيه إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية ويصب هذا الانتقال في مصلحة البلدان الداخلة في العملية التكاملية، حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول الأعضاء(بالراشد، 2015).

#### الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي عدة آثار، يمكن أنّ نحصرها في قسمين رئيسيين وهما كالتالي:

##### 1- الآثار الساكنة أو قصيرة الأجل

هي الآثار الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد مثل العمالة ورأس المال والموارد الأخرى لاقتصاديات البلدان المنتمية للمنطقة التكاملية، كما أنها تستند إلى افتراضات أساسية بما في ذلك استقرار المعروض من عوامل الإنتاج، والحالة السائدة للتكنولوجيا، والهيكل الاقتصادي الموجود. (سيد علي، 2008)

ومن بين هذه الآثار ما يلي (العرموطي، 1975):

* **إنشاء التجارة**: ويقصد به خلق التجارة وهو زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال تقليل الحواجز الجمركية ودون التأثير على التبادل التجاري بين أعضاء المنطقة مع دول خارج المنطقة، وبالتالي فإن إنشاء التبادلات له تأثير إيجابي على الرفاهية الاقتصادية.
* **تحويل التجارة**: ويقصد به استيراد سلع من دولة غير عضوة يكون فيها المنتج منخفض التكلفة إلى بلد من الدول الأعضاء يكون فيه المنتج المحلي عالي التكاليف، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلباً على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.
* **ارتفاع الانتاج الكلي للدول الأعضاء**: وهو ما أثبته Tinbergenمن خلال استخدام أسلوب رياضي لاتحاد يضم بلدان متساوية الحجم وكل دولة تنتج سلعة واحدة، حيث أن كل امتداد للاتحاد يزيد من الإنتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية، وهو ما أكده VINERحيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت الإنتاجية في الاتجاه الموجب.
* **الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الرفاهية**: وذلك من خلال ارتفاع التجارة بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجارة مع الاقتصاديات الأخرى وانخفاض مستوى الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
* **تحسين الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات**: وذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الأجنبية الى سلع دول الأعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهم وبالتالي تحقيق وفرات في العملة الأجنبية لأنّ التجارة فيما بينهم تتم بالعملات المحلية لدول الأعضاء.
* **الوفرات الإدارية**: وهي إحدى الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التكامل الاقتصادي وإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء تشير الوفرات الإدارية إلى التقليل من العبء الإداري والتكاليف التي يتحملها المستهلك في نهاية المطاف نتيجة فرض الرسوم الجمركية، بمجرد إلغاء

الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، يتم تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتجارة. وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت والموارد المطلوبة للإجراءات الجمركية والإدارية.

* **تحسين استخدام الموارد**: وذلك من خلال قيام عملية التكامل بين دول تزيد فيها درجة التنافس بين اقتصاداتها والّتي تعني التّطابق في نوعية السلع التي يتم انتاجها عن درجة تكاملها مثلا بلدان منتجة للمواد الأولية أو تتخصص في إنتاج سلع معينة، حيث ينتج عن قيام التكامل بين بلدان متنافسة الأثر الإنشائي للتجارة. (محمد التكريني، 1987)

##### 2- الآثار الديناميكية (آثار طويلة الأجل)

###### أو ما تعرف كذلك بالآثار الحركية (بكري، 1984)، والتي تؤثر على الطاقة الإنتاجية ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء، والتي من المحتمل أن تكون أهميتها أكثر من الآثار الساكنة، وتنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين قسم مرتبط بالتغيرات في كفاءة ونمو الاقتصاد الوطني (زيادة المنافسة ووفورات الحجم)، وقسم مرتبط بنقل الإنتاج بمعنى آخر مرتبط بالتغيرات في الهيكل القطاعي للاقتصادي الوطني للدول الداخلة في العملية التكاملية، والهيكل المكاني للتكامل الاقتصادي ككل. كما يوجد نوعان من الآثار الديناميكية، آثار إيجابية وآثار سلبية ( هزلة ، 2022).

###### 2-1/ الآثار الديناميكية ايجابية:

* **الوفرات الدّاخلية**: أو ما تعرف بالوفرات الناشئة عن حجم الإنتاج والتي تنشأ من خلال الإنتاج الكبير الذي يتطلب زيادة مستوى المنافسة والاستخدام الأمثل للمعدات والأساليب التكنولوجية المتطورة وزيادة كثافة رأس المال وتخصص العمال.
* **الوفرات الخارجية**: والتي تنشأ خارج السوق من خلال نشر الخبرة التكنولوجية والتنظيمية واليد العاملة الماهرة ومن خلال تفاعل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها البعض بحيث يكون للتطورات في كل منها انعكاسات إيجابية على غيرها.
* **انخفاض المخاطرة وعدم الثبات في المعاملات الخارجية**: الناجم عن إلغاء كافة القيود على التجارة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية.
* **زيادة النشاط الاستثماري**: من خلال إعادة توزيع الموارد الناشئة عن إلغاء القيود بين الدول الأعضاء وبالتغيرات التي تطرأ على أساليب الإنتاج وكذا تحقيق التكامل المالي مما يسهل انتقال رأس المال بينهم وبالتالي يؤثّر في حجم الاستثمارات وتوزيعها.
* **تحسين البنية التحتية للعملية الإنتاجية:** يتم تحسين البنية التحتية لعمليات الإنتاج وغيرها في البلدان المشاركة في العملية التكاملية من خلال إنشاء طرق وسكك حديدية ومؤسسات مالية، وغيرها من التدابير، الأمر الذي يساهم في زيادة المنافسة وتقليل الاحتكار**.**

###### 2-2/ الآثار الديناميكية السلبية:

* قد يعود انسياب الموارد داخل منطقة التكامل وإعادة توزيعها بالفائدة على الدول الأقوى اقتصاديا في الاتحاد أما الدول ذات الاقتصاد الأضعف فتتحول إلى دول متخلفة.
* في حالة قيام شركات فردية في الدول الأعضاء تزيد من انتشار احتكار القلة، الأمر الذي يرفع من سعر المنتجات المقابلة.
* يمكن للعديد من الشركات فرض هيمنتها داخل الاتحاد الجمركي، وهذا بسبب عمليات الدمج التي قد تقع داخل الاتحاد، كما يمكن أن تحدث خسارة جراء وجود فائض في حجم الإنتاج الناتج عن نشؤ عدد كبير من الشركات.

### المبحث الثالث: صور التعاون والتكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة لهما

### المطلب الأول: صور التعاون الدولي

للتعاون الدولي عدة صور نذكر منها الصور التالي:

#### 1/ التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان

لقد تعرضت مسيرة فكرة حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلى عقبات كبيرة على مر الزمان والمكان إلا أنه بعد الثورات الشعبية على الظلم والطغيان في العديد من دول العالم، بدأ التفكير جديا بالاهتمام بهذا الموضوع على صعيد المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تنص كلها على ضرورة احترام هذه الحقوق بدءا بالمادة 01 من الميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945 التي اعتبرت أنه من بين أهداف منظمة الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل ذات الأبعاد الاقتصادية والثقافية والإنسانية، فضلاً عن تعزيز احترام حقوق الإنسان، كما نصت ديباجية اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 على أهمية التعاون الدولي من أجل تحسين معيشة الأطفال، ولا سيما في البلدان النامية،كما أشارت الديباجة إلى القضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة لسنة 1979 على أن الهدف من التعاون الدولي هو النهوض بالوضع الاجتماعي والتنمية التي تسمح بتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، إضافة إلى ما سبق ذكره أشارت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 على أهمية التعاون الدولي لحماية هذه الفئة الهشة من المجتمع وفي سياق استمرارية جهود الحماية أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قرارا مهما يحمل الرقم (A/ HRC/ RES/ 23/3) من أجل رفع مستوى التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان كونه شرطا أساسيا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة وإسهام مباشر في حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال التزام الدول بمنع انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ويعتبر مجلس حقوق الإنسان إحدى الهيئات الفرعية البارزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والذي تم تأسيسه بمبادرة من الجمعية العامة يوم 15 مارس 2006، وجاء كجزء من الإصلاحات الأممية المقترحة من قبل الأمين العام السابق كوفي عنان كبديل للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يقوم المجلس عبر آلياته بدور مهم في فحص ومراقبة وتقديم المشورة والإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق المحددة التي تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان،. ( عنان، 2009)

ويقوم المجلس أيضًا بربط علاقات تعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية الوطنية لحقوق الإنسان وكذا المجتمع المدني، كما يقوم بتقديم تقارير سنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول ذات الموضوع. ( Prezas, 2006)

#### 2/ التعاون الدولي في المجال العسكري:

تسعى دول العالم إلى تعزيز التعاون الدولي في المجال العسكري من خلال تبادل برامج التدريب والتكوين العسكري مرورا بإجراء المناورات العسكرية، وتعزيز الواردات من السلاح وتبادل المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب والعمل على قطع موارد تمويل الجماعات المسلحة، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتزوير الوثائق والجريمة السيبرانية وغيرها وتعزيز القدرات البشرية واللوجستية للقوات المسلحة، وقوى الأمن في البلدان الشريكة والتصدي للتطرف والهجرة غير الشرعية وانتهاء بإبرام اتفاقيات عسكرية، وبيع المعدات والتقنيات العسكرية وتعزيز التعاون والتنسيق العملياتي الأمني مع الشركاء الإقليمين والدوليين.

#### 3/ التعاون الدولي في المجال القضائي:

تسعى الدول جاهدة لتعزيز التعاون القضائيّ في المجال الجنائي، وذلك من خلال إبرام معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لتكون مرجعا قضائية، ولا يتحقق ذلك ما لم يتم دمج هذا التعاون ضمن القوانين الجنائية الوطنية لضمان ترجمته إلى إجراءات قضائية فعالة، حيث إن الالتزام الدولي بالمبدأ وحده لن يكون كافيًا لتحقيق ذلك.

يهدف التعاون الدولي في المجال القضائي إلى منع هروب المجرمين من المساءلة القانونية حال مغادرتهم أراضي الدولة المعنية، ويتم تطبيق هذه القوانين في ملاحقة المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن أنواع أخرى من الجرائم التي تشكل تهديدًا للأمن القومي، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة السيبرانية.

كما يتمحور مبدأ التعاون القضائي في المجال الجنائي، والمعروف أيضًا باسم مساعدة القضاء المتبادلة حول:

* تعزيز التعاون بين الدول في المجال القضائي.
* الالتزام بمقاضاة المجرمين.
* تسليم المتهمين الموجودين على أراضيها إلى الدولة المعنية بطلب من الأخيرة أو إلى الدولة التي لها مصلحة في ملاحقة المتهم، ويتم هذا التعاون في إطار معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لتسليم المطلوبين .
* دمج بنود وآليات التعاون القضائي في أنظمتها الوطنية لتسهيل التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية الخاصة.

وفي إطار السياق الحالي تم إصدار قرار رقم 3074 لعام 1973 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يتضمن مبادئ التعاون الدولي في اكتشاف واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المدانين في جرائم حرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

#### 4/ التعاون الدولي في المجال الشرطي:

#### تتعاون أجهزة الأمن الوطنية بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتعزيز التعاون القضائي في مجال الجرائم الجنائية، وتتمثل هذه المنظمات في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمحاكم الجنائية الدولية ولجان عقوبات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك يتم توسيع نطاق التعاون ليشمل المحكمتين الجنائيتين الخاصتين بيوغسلافيا ورواندا في قضايا جرائم الحروب ضد الإنسانية والإبادة الجماعية

#### من جهة أخرى يقدم الإنتربول أنماطا متعددة للتعاون من خلال تقديم الخبرات الأجهزة الشرطة في العالم وتدريب الأجهزة الأمنية، والمساندة في بناء القدرات ويسعى الإنتربول الذي يملك قاعدة بيانات شرطية تحتوي على معلومات عن الجرائم والمجرمين كالأسماء وبصمات الأصابع وجوازات السفر المسروقة، والتي يمكن للبلدان الاستفادة منها بشكل آني والمساعدة في تحديد مكان الفارين لارتكابهم جرائم مثل جريمة القتل، والاعتداء الجنسي على الأطفال، وتهريب المهاجرين، والاحتيال، والفساد، والاتجار بالمخدرات، والجرائم البيئية وغسل الأموال.

#### ومن خلال تنسيق الجهود على المستوى العالمي يعمل الإنتربول على تحقيق عملية دولية لاعتقال الجناة الهاربين وتنفيذ القانون في جميع أنحاء العالم، ويهدف ذلك إلى تحديد مكان المجرمين الذين هربوا من اختصاص السلطات القضائية الوطنية وضمان اعتقالهم. وتعزز هذه الجهود العالمية الأمن والعدالة وتعمل على تقديم العدالة لضحايا الجرائم عبر الحدود الوطنية...

#### 5/ التعاون الدولي في المجال السياسي:

يعد التعاون الدولي في المجال السياسي من أهم صور أواصر الصداقة والتعاون والتي تسعى من خلالها الدول إلى تعزيز التعاون مع الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بشأن تعزيز كافة مجالات التعاون السياسي مع الدول الأخرى سواء من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية أو إعداد ومتابعة تنفيذ مذكرات التفاهم التعاونية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية واتفاقيات الشراكة مع الدول الصديقة ومع المنظمات الإقليمية والدولية.

#### 6/ التعاون الدولي في المجال الصحي:

يمثل الحق في الصحة أحد أهم حقوق الإنسان، حيث يضمن لكل فرد الحصول على أعلى مستويات الرعاية الصحية بغض النظر عن عوامل مثل العرق أو الدين أو الجنس أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، ويتعين على جميع الأفراد أن يتمتعوا بنفس الفرصة للحصول على الرعاية الصحية الشاملة والعدل في الوصول إلى الخدمات الطبية والوقاية والعلاج، ويتطلب ضمان هذا الحق توفير البنية التحتية الصحية اللازمة وتوفير الخدمات الصحية الجيدة ومستدامة لجميع أفراد المجتمع، وفي هذا الصدد تسهر منظمة الصحة العالمية وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة المعنية بحماية الأمن الصحي العالمي على تقديم المساعدات الفنية المناسبة للدول والاستجابة لتهديدات الأمراض المعدية وبهذا الشأن أنشأت أكاديمية الصحة سنة 2003 لتحسين الصحة عن طريق التكنولوجيا من خلال التعلم الإلكتروني، ووسعت شراكتها مع مؤسسة جنيف للأمراض الاستوائية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وتزويدهم بالخدمات الصحية للتخلص من الأوبئة والأمراض والجوائح، وفق اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 وتقديم التوصيات واقتراح مسارات العمل، ولا سيما في الظروف الصحية الخطيرة كالجوائح التي تنطوي على مخاطر صحية عالمية.

#### 7/ التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب:

#### سعت دول العالم برعاية منظمة الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب لكونه يشكل خطرا كبيرا على الأمن الجماعي، وفي هذا السياق اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في 8 سبتمبر 2006 التي تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب

وفي عام 2018 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة ميثاقا عالميا لتنسيق مكافحة الإرهاب يضم هذا الميثاق 38 كيانا من منظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية ويهدف هذا الميثاق إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، وتقديم مساعداته الفنية ودعمه لبناء القدرات التشريعية والمؤسسية للدول الأعضاء وحث الدول على اتباع نهج تشاركي تعاوني لمنع الإرهاب والظروف المؤدية إلى انتشاره وتبادل المعارف والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب بطريقة مستدامة، وتقديم الدعم المالي للدول التي تحتاج لذلك ومعالجة الأسباب المتسببة في الإرهاب وإقامة شراكات جديدة وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، مع ضرورة إنشاء منبر لتبادل المعارف على الإنترنت ومنتدى للخبراء ونشر دليل للخبرات المجربة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف... (ملاعب، 2015)

كما سعت الدول في العالم الى ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب ومن أهمها:

* اتفاقية عام 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها التي تهدف للحد من استخدام المتفجرات البلاستيكية غير المميزة وغير القابلة للكشف وممارسة الرقابة على حيازة ونقل المتفجرات غير المميزة التي يتم تصنيعها أو استيرادها قبل بدء نفاذ الاتفاقية.
* الاتفاقية الدولية لعام 1997 لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.
* الاتفاقية الدولية لعام 1999 لقمع تمويل الإرهاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع إلزام الدول بمعاقبة من يمولون الإرهاب جنائياً أو مدنياً أو إدارياً وتجميد وضبط الأموال المخصصة للأنشطة الإرهابية.
* الاتفاقية الدولية لعام 2005 لقمع أعمال الإرهاب النووي التي تحث على تشجيع الدول على التعاون لمنع الهجمات الإرهابية باستخدام المواد النووية من خلال تبادل المعلومات ومساعدة بعضها البعض فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية وإجراءات تسليم المجرمين أو محاكمتهم.

#### 8/ التعاون الدولي المالي:

يعد التعاون المالي أساس استقرار الاقتصاد العالمي وهذا ما حاولت تجسيده عمليا مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (FMI) في مؤتمر بريتون وودز في سنة 1944 حيث تعمل مجموعة البنك الدولي وهي من بين أكبر مصادر التمويل للبلدان النامية في العالم والتي تشترك مع المؤسسات الخمس التي يتألف منها مجموعة البنك لتحقيق الأهداف التالية:

* الالتزام بمحاربة الفقر.
* تعزيز الرخاء المشترك.
* تشجيع التنمية المستدامة.

### المطلب الثاني: صور التكامل الاقتصادي

تتنوع صور التكامل الاقتصادي بناءً على القواعد والأسس المتضمنة فيه، حيث يمكن تصنيف هذه الصور إلى عدة درجات، فكل ما تقدم التكامل من درجة إلى أخرى زاد اقترابه من درجة الاندماج الكامل في وحدة واحدة، وقد تم تبني هذه المراحل كنمط شائع في الأدبيات التي تتناول التكامل الاقتصادي وتستند جذورها إلى البعد التجاري حيث تتعزز التجارة ويتعزز التعاون الاقتصادي بين الدول والمناطق المشاركة في هذه العملية .

الجدول رقم (01) أهم مراحل التكامل الاقتصادي

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| المميّزات  صور  التكتل | تقليل الحواجز التجارية المتبادلة | إزالة الحواجز التجارية المتبادلة | توحيد التعريفة  الجمركية إزاء  بقيّة دول الخارج | حرية تدفق عوامل الإنتاج | تنسیق السياسات  الاقتصادية للدول  الأعضاء | وضع سياسات مالية ونقدية موحدة من قبل سلطة المركزية |
| اتفاقيات التجارة التفضيلية | × |  |  |  |  |  |
| منطقة تجارة  الحرة | × | × |  |  |  |  |
| الاتّحاد  الجمركي | × | × | × |  |  |  |
| السوق المشتركة | × | × | × | × |  |  |
| الاتّحاد  الاقتصادي | × |  | × | × | × |  |
| الاندماج  الاقتصادي | × | × | × | × | × | × |

المصدر: ( هدسون، هرندر، 1987)

ويرجع اكتشاف هذه المراحل للاقتصادي الشهير بيلا بالاسا " Bela.Balassa " حيث قام بتحديد خمس صور تتألف منها هذه العملية نوضحها في الآتي:

#### الصورة الأولى: الاتفاقية التفاضلية

تُعَدُّ هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول على تبني نهج أسلوب المعاملة التفضيلية في تجارتها البينية، بمعنى اختيار مجموعة من التدابير لتخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية: (حاتم، 2005).

* تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر.
* تتركز هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على التجارة الإقليمية المنظورة بين أعضاء منطقة التفضيل الجزئي، ومع ذلك فإنها لا تعتمد على الجانب المالي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
* للدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي الحق في الحفاظ على سياساتها الوطنية في مجال الجمركة وغيرها دون الحاجة إلى الالتزام بترتيبات مشتركة مع بقية الدول الأعضاء في هذا الصدد.

يُعرَّف الاتفاق التفاضلي بأنه اتفاقية ملزمة تُبرَم بين دولتين بهدف تحقيق تجارة سلعية ذات حجم أو معدل كمي يتم تحديده مسبقًا من قِبَل إحدى الدولة وتوجيهه إلى الأخرى. هذا الاتفاق ينطوي على التزام قوي وتعاون مشترك بين الدولتين لتحقيق هذه الأهداف، ويعكس رغبتهما في تعزيز التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما، من جهة أخرى يلاحظ أنه عندما تتنوع الاتفاقيات الثنائية وتتضاعف مع دول مختلفة يمكن أن تؤثر على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات. (عبده، 2005)

#### الصورة الثانية: منطقة التجارة الحرة

تتميز هذه الصورة بتحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث يتم إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع بين هذه الدول، وفي الوقت ذاته تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض قيود على باقي الدول خارج منطقة التجارة الحرة وذلك وفقًا لتقديرها واحتياجاتها، وتبرز منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) كأنجح صورة من صور المناطق الحرة في العالم وهي تضم سبع دول، وقد تأسست بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 م. (lahrèche, 2005)، ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي: » منطقة التجارة الحرة هي كل تكتل اقتصادي يجمع بين عدد من الدول، والتي بموجبها يتم تحرير التجارة بين هذه الدول من جميع الحواجز الجمركية المفروضة تجاه دول خارج هذا التكتل، لتعظيم الفوائد الاقتصادية والتي من ضمنها زيادة حجم الانتاج وحجم التجارة البينية « (حسن عمر، 1998).

#### الصورة الثالثة: الاتحاد الجمركي

يعتبر الاتحاد الجمركي المرحلة الثالثة التي تأتي بعد مرحلة منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدما حيث يتم من خلاله رفع كافة القيود الجمركية والإدارية عن السلع والخدمات، وتطبق الدول المنتمية لهذا الاتحاد ما يسمى بالجدار الجمركي أيّ فرض تعريفة جمركية مواحدة تجاه دول العالم الأخرى غير الأعضاء، كما تعمل كأنها كيان واحد عند دخولها في مفاوضات أو اتفاقيات تجارية مع دول العالم الخارجي (داودي، 2005). وكمثال على ذلك نجد الاتحاد الجمركي والذي تم إنشاءه في سبتمبر سنة 1944 في لندن بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج تحت اسم اتحاد البنيلوكس. (عوض الله، 1999)

#### الصورة الرابعة: السوق المشتركة

تذهب هذه الصورة إلى مرحلة أعلى من الاتحاد الجمركي حيث يتم في هذه المرحلة بالإضافة رفع القيود الجمركية عن السلع والخدمات، يتم أيضا إزالة القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال (الحمصي، 1986)، وعلى هذا الأساس تتشكل السوق الموحدة والتي يسمح فيها بانتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة.

ومن الأمثلة على السوق المشتركة نجد دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت لهذه السوق في نهاية سنة 1992، فقد استغرقت الدول الأوروبية وقتا طويلا لبلوغ هذه المرحلة حيث تم بدأ التأسيس للسوق الأوروبية المشتركة بموجبة اتفاقية روما سنة 1957، وفي يومنا هذا تتمتع شعوب هذه الدول بجوازات سفر موحدة، كما يمكنهم الانتقال أو العمل في أي دولة أوربية عضو دون أيّ قيد أو شرط، ولهم أن يستثمرون في أيّ مكان شاؤ دون وجو أدنى قيود على حركة الأموال ولا الأشخاص (زكي أمين،2010).

#### الصورة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية (سيد، 2001).

وتعتبر الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي أقرب حاليًا إلى الاتحاد الاقتصادي منها إلى السوق المشتركة، حيث يوجد تنسيق بين دول المجموعة في عديد من المجالات أهمّها السياسة الزراعية وسياسة سعر الصّرف (سعاد، 2013).

#### الصورة السادسة: الاندماج الاقتصادي

يتم من خلال هذه المرحلة أزاحت كل العقبات التي تقف في وجه التجارة البينية لمجموع الدول الأعضاء في هذا المشروع الاندماجي، والتي تأتي في مقدمتها إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذا إزالة كل المعوقات التي من شأنها أنّ تعرقل انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية لتصبح متجانسة وتظهر في الأخير ككيان واحد. (حاتم، 2005)

ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة اتباع المراحل السابقة بالتعاقب، إذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي ومن الخطأ الشائع محاولة نقل تجارب أقطار أخرى في منطقة ما وتطبيقها بالكامل في مناطق أخرى، إلا أن المبادئ الأساسية للتكامل هي خلق علاقات تشابك وارتباط بين الأطراف لتحقيق منافع مشتركة وتعظيم كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في كافة الأقطار المساهمة ( مقروس، 2013).

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتعاون الدولي

في العقود الأخيرة تم إحراز تقدم كبير في مجال دارسات العلاقات الدولية، وقد ظهر العديد من المناهج والنظريات الجديدة التي تقوم جميعها على الفلسفة الوضعية كأساس لافتراضاتها المعرفية والمنهجية كالنظرية الواقعية والليبرالية والبنائية. في هذا المطلب سوف نتطرق لهذه النظريات الثلاث وطرق تفسيرها للعلاقات الدولية وخاصة التعاون الدولي.

#### الفرع الأول: النظرية الواقعية:

لقد شهدت العلاقات الدولية بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية زخما كبيرا في ظهور عدة نظريات سياسية عنيت بتفسير الأحداث والمستجدات التي تقع على الساحة العالمية، ومن بين هذه النظريات تأتي النظرية الواقعية كواحدة من الأنظمة النظرية التي تركز على التعاون الدولي في مجالات متعددة مثل المجال الأمني والسياسي والاقتصادي.

وتعود جذور هذه النظرية والتي تعتبر مدرسة فكرية في العلاقات الدولية إلى ما قبل الميلاد( Antunes & Camisão, 2018)وبالضبط في القرن الخامس قبل الميلاد باليونان، ومع ذلك لم تتبلور بصفة نهائية كنظرية إلا بعد نهاية الحرب الكونية الثانية وتحول النظام العالمي من نظام متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطب، وفقًا لهذه النظرية سادت العديد من الأفكار المتشائمة، مثل كون الطبيعة البشرية أنانية وعدوانية، فضلاً عن اهتمام الإنسان بمصالحه الخاصة. ( Arı, 2018)، ولم تتطرق هذه النظرية أبدًا إلى الجوانب الإيجابية للإنسانية وكأن الإنسان ليس له إلا المشاعر السلبية والسلوك العدواني تجاه الآخرين، ولعل مرد ذلك لتأثر أقطاب هذه النظرية ببعض الفلاسفة المتشائمين على غرار توماس هوبز ونيكولا ميكيافيلي وغيرهم من الفلاسفة، ويبدو أن المذهب الغالب في كتابات معتنقي هذا الفكر هو المذهب الاستئصالي العنصري، لذلك لا يوجد سبب تقريبًا للتفاؤل وفقًا لهذه النظرية.

والجدير بالذكر أن النظرية الواقعية جاءت كرد فعل على النظرية المثالية التي تعد هي الأخرى من أبرز النظريات في العلاقات الدولية، ولذلك يرى كثير من الباحثين أن النظرية الواقعية شكلت انعطاف فكري جديد في تفسير وتحليل العلاقات الدولية.

وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع الاتجاه الجديد الذي تبناه الرئيس الأمريكي الأسبق (هاري ترومان) والذي يتمثل في إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها التي شهدتها في السابق نحو الانفتاح على العالم الخارجي، حيث بدأ في رسم سياسة خارجية تقوم على التعاون، فكانت أولى ثمار هذا التعاون إقامة حلف الناتو (NATO) مع الحلفاء الأوروبيين، الذي يقوم بشكل أساسي على القومية ومبدأ القوة وهما من أهم وأبرز ركائز النظرية الواقعية في إدارة العلاقات الدولية، للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

ولقد باتت النظرية الواقعية هي المهيمنة على الساحة الدولية خاصة بعد فشل نظام الأمن القومي الذي تبنته عصبة الأمم سابقا وبروز النّظم التسلطية الأوربية (النجاب، 2015) بشكل خاص إبان الحرب الباردة وهذا لانسجام افكارها وأطروحاتها والصراع القائم بين القطب الأمريكي وقطب الاتحاد السوفياتي سابقا

وتحولت على إثر ذلك وبشكل سريع إلى النظرية الأكثر قدرة على تحليل السياسة الدولية، وشهدت العديد من التطورات خلال العقود السابقة بغية الحفاظ على مكانتها النظرية ومجابهة الانتقادات الموجهة لها، وهذا الذي ربما جعلها النظرية الأكثر تميزا في العلاقات الدولية والأقدر على تفسير وتحليل السياسة الدولية.

بشكل عام تميزت النظرية الواقعية كمجال مستقل للمعرفة في الفكر والتنظير بعدة خصائص ومزايا نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

* ينصب تركيز هذه النظرية على دراسة الظواهر السياسية دراسة واقعية، أي دراسة ما هو موجود على المسرح الدولي وليس ما ينبغي أن يحدث، لذلك جردت النظرية الواقعية من النظرة المثالية التي ميزت بعض النظريات الأخرى كما هو الحال مع النظرية المثالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام العلماء والباحثين بدراسة وفهم هذه النظرية ومعرفة أهم توجهاتها الفكرية والأيديولوجية، لذلك أصبحت هذه النظرية محور اهتمام خبراء العلاقات الدولية لكونها تلامس الواقع السياسي وتكشف عن عجز المؤسسات الدولية في حماية السلم والأمن الدوليين.
* عند تفسيرها وتحليلها للعلاقات الدولية فإنها تولي اهتمامًا أكبر للقوة على حساب القيم والأخلاق، لاعتقاد منظري هذه النظرية بأن الساحة الدولية عبارة عن حلبة صراع البقاء فيها للأقوى ولا مجال فيها للقيم النبيلة والأخلاق السامية، ووفقًا لهؤلاء المنظرين، تسعى الدولة إلى الحفاظ على نفسها من خلال تعزيز قوتها الذاتية دون الحاجة للدخول في علاقات دولية لإيمانها الراسخ بأن النظام الدولي ليس سوى ساحة تنافس وليس ساحة تعاون، وفي السياق ذاته يعتقد هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، سياسي ودبلوماسي، ومستشار للأمن القومي الأمريكي) أن للحفاظ على هيبة الدول، يجب أن تكون هناك قوة تحميها، مع عدم الاعتراض على دور الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية (عقيل، 2015)، كما يشاطره في الرأي هانس مورغانث أحد أهم مؤسسي النظرية الواقعية وهو من وضع الأُسس العلمية لهذه النظرية .
* إن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل البقاء، ومن ثمّ فحسب هذه النظرية يتبين أن العلاقات الدولية مبنية في الأصل على الصراع وليس التعاون، وقد اُنتقدت النظرية الواقعية في هذه الجزئية بالذات، لأن العالم يحتاج إلى ما يوحده لا ما يفرقه ويقوي علاقات التعاون بين دوله لمواجهة الأزمات الدولية المختلفة.
* لقد شدت هذه النظرية انتباه الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تأثر ساستها بمنهجها وفكرها مما جعلهم يطبقون كل ما نصت عليه هذه النظرية من أجل إحكام قبضتهم على سائر دول العالم، ومما مهد لهذه السيطرة هو سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا ليظهر نظام جديد هو الأحادية القطبية، ويظهر هذا بشكل واضح في كتابات العديد من منظري العلاقات الدولية الأمريكيين وعلى رأسهم هنري كسنجر الذي كان سابقًا أحد أهم مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية، ولا يزال اتجاه استخدام القوة لتحقيق المصالح الأمريكية قائما لدى حكام البيت الأبيض الأمريكي، لذلك يمكن القول أن نصوص هذه النظرية قد تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية بحذافيرها وقد أثبت الواقع ذلك وخير دليل على تمسك الحكام الأمريكيين بالافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية هو غزوهم لدولة العراق عام 2003.
* وقد أماطت هذه النظرية اللثام عن عدم قدرة المؤسسات الدولية على تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ويعود سبب ذلك لتعارض مصالح الدول مع بعضها البعض، وحرص كل دول على خدمة مصالحها الخاصة على حساب مصالح الآخرين، فحسب الواقع الحالي لم يعد لدى المؤسسات الدولية الحقوقية والاخلاقية القدرة على منع الفوضى التي تحدث في العالم لعدم قدرتها على فرض سلطة فوق وطنية يمكن من خلالها إجبار الدول على احترام قراراتها وتنفيذها، لذلك من المتوقع وفقًا لمنظري الواقعية أن تستمر سياسات القوة في المستقبل، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى غياب الأمن وتدهوره على الساحة الدولية، الأمر الذي سيجل الأمن والسلم مفقودين على الساحة الدولية(رحموني ، 2017)، ولا أدلّ على ذلك مما وقع في الحربين العالميتين، حيث فشلت عصبة الأمم في نشر السلم والأمن الدوليين الأمر الذي أكد ما جاء في هاته النظرية من تأصيلات، وما قيل عن عصبة الأمم يقال أيضا عن هيئة الأمم المتحدة التي عجزت هي الأخرى عن حل الصرعات القائمة بين الدول بالطرق السلمية وهذا دون إغفال بعض الإنجازات التي قامت بها، غير أن الإخفاقات أكثر بكثير من الانجازات خاصة في قضية إشاعة الأمن العالمي، وفي الأخير يمكن القول إنه كان من الأجدر برواد هذه النظرية على العمل على دفع الدول للمشاركة في بعث روح التوافق بينهم لإشاعة الأمن والسلم العالميين بدل الاكتفاء بإصدار الأحكام العامة على هاته الهيئات العاجزة عن نشر الأمن.

#### الفرع الثاني: النظرية الليبرالية

خِلافًا للنظرية الواقعية تستند النظرية الليبرالية على نظرة المتفائلة للنظام الدولي، حيث تفسر التفاعل السياسي الحاصل على الساحة العالمية من خلال المنافع المتبادلة الناشئة عن تحرير التجارة الدولية وتوفير الأمن الجماعي للجميع، حيث يعتمد التفكير الليبرالي على مفهوم التعاون بين الدول، بدلاً من النزاع والصراع بين الدول مما يعني أن الليبراليين يلجؤون إلى الوسائل الدبلوماسية بدلاً من استخدام القوة لحل النزاعات الدولية، على خلاف رواد النظرية الواقعية الذين يحبذون استعمال القوة باعتبارها الطريقة المثلى لفض الخلافات بين الدول، كما تقترح الليبرالية أيضًا سلسلة من الافتراضات المعيارية أو الأخلاقية فيما يتعلق بأهمية الحريات والحقوق الفردية، مما يعني انسجام السياسة الخارجية للدول مع المبادئ السامية والقيم النبيلة، بعيداً عن مصالحها الخاصة. (الخطيب، 2021)، وإنّ من أبرز منظري الليبرالية في القرن العشرين «مايكل دويل وكارل ديوتسش وفرانسيس فوكوياما وروبرت كيوهين وجوزيف ناي»

ويرى الليبراليون أن للمنظمات والهيئات الدولية الدور الكبير في درء ومنع قيام الحروب عكس ما ذهب له الواقعيون، وما يعزز هذا الطرح هو الدارسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع عدد الهيئات الدولية وبين انكماش مناطق الصراعات والحروب بين الدول ،حيث وجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة طردية بين زيادة عدد المنظمات الدولية وانخفاض وتيرة اندلاع الحروب بين الدول، فقد أحصى روبرت كيوهان عدد المنظمات الدولية خلال السبعين سنة الأولى من القرن العشرين، فوجدها حوالي 07 منظمات دولية عام 1907، وحوالي سبعة عشرة منظمة دولية عام 1917، وبحلول العقد الثامن (عقد نهاية الحرب الباردة) وصل عددها إلى حوالي 1777 منظمة دولية، ومازالت في تزايد مطرد خلال القرن الحالي ( Keohane, 1988)، ويرجع كيوهان هذا الارتفاع المتصاعد في عدد المنظمات إلى تغير شكل الصراع الدولي بعد تفكك الذي وقع للاتحاد السوفيتي سابقا، فضلا عن بقاء النظرية الواقعية عاجزة عن تحليل سبب انخراط جل دول العالم في نسج علاقات تعاونية من خلال التبادل التجاري الهائل والتوجه المباشر نحو الفعل الديمقراطي، وهذا ما يجعل من النظرية الليبرالية أكثر محاكاة للواقع من النظريات الأخرى، وفي المقدمة النظرية الواقعية والتي يتنبأ لها أحد الليبراليين بالسقوط والإفلاس. ( Mearsheimer, 1995) كما تقوم النظرية الليبرالية على فرضيتين هما:

**الفرضية الأولى**: تقوم على فكرة تأسيس فدرالية تنضوي تحتها جميع دول العالم، وهذا ما ذكره "ايمانويل كانط" في كتابه: " نحو سلام دائم " حيث دعا إلى الوقوف أمام الوحشية العالمية المستفحلة في ظل غياب قانون رادع من أجل حماية السلم والأمن العالميين. (محمد عبد السلام، 2006)، من ناحية أخرى، شدد "كانط" على عدم منح صلاحيات واسعة للهيئات الدولية ولا لفكرة حكومة عالمية، خوفًا من تحول هذه الأخيرة إلى حكومة استبدادية وبالتالي القضاء على الديمقراطية واختلافات في المعتقدات الدينية واللغوية، والحق في الانتماء السياسي، مؤكدا على ضرورة أن يحافظ كل بلد على خصائصه الوطنية، كما بيّن أنّ اتساع النطاق الجغرافي للفيدرالية يؤدي إلى فقدان القوانين لفعاليتها وضعف عمل الحكومة الفيدرالية ومنه زوالها وبالتالي حدوث الفوضى. (عديلة، 2015)

أمّا **الفرضية الثانية** فترتبط بالشق الاقتصادي، حيث تم الربط بين حرية التجارة وركون الدول إلى السلام من خلال تشابك مصالح وتبادل المنافع ممّا جعل الأمن عاملاً مهمًا في تطور العلاقات الدولية. (عثمان، 2013)

ومن أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الليبرالية هي التالية:

1. في ظل النظام الدولي الفوضوي لا يزال التفاعل بين البلدان محدودًا، وفرص التعاون بينها قليلة.
2. لقد حقق النظام الليبرالي بعض المكاسب على أرض الواقع، لكنه لا يتميز بالانسجام.

لقد واجهت عملية إنشاء النظام الليبرالي بعض الصعوبات التي أعقبها سقوط بطيء لهذا النظام، مما

1. جعله ينجح في بعض المجالات ويخفق في البعض الآخر.
2. مثلت أحادية الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تحدياً للتعددية الليبرالية.
3. تشكل السياسة الأحادية للولايات المتحدة تهديدًا حقيقيًا للقيم الليبرالية التي تدعو إلى اتباع النظام

الديمقراطي التعددي في حل النزاعات السياسية الدولية.

في الختام يمكننا القول إنه لا توجد نظرية كاملة، ولكل نظرية عيوبها وعيب هذه النظرية الرئيسي أنها تقدم مصلحة الأفراد على مصلحة البلدان وهو أمر غير واقعي.

#### الفرع الثالث: النظرية البنائية

يمكن إرجاع جذور النظرية البنائية إلى أعمال الفيلسوف الإيطالي في القرن الثامن عشر "جيامبا فيكو"، الذي يعتقد أن العالم الطبيعي خلقه الله، وأن العالم التاريخي صنعه البشر، والتاريخ بمثابة عملية تطورية تتأثر بالطبيعة البشرية، كما ينظر إلى الدولة كهيكل تاريخي مما يؤكد أن هذه النظرية ضاربة في تاريخ الفكر السياسي البشري. ( جندلي، 2007)

فهذه النظرية نشأة وترعرعت تحت ظل علم الاجتماع والفلسفة والأنثروبولوجيا بعيدا عن علم السياسة مما حقق لها تأثير ملفت في مختلف فروع العلوم الاجتماعية من خلال شغلها لحيز كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في فجر القرن العشرين على يد كل من إيميل دوركايم وتالكون بارسونوز وأنطوني غدينز"

ولقد أولى " إيميل دوركايم" مزيدًا من الاهتمام بالنظرية البنائية الوظيفية على أساس أن المؤسسة الاجتماعية تهدف إلى التحكم في السلوك العام من خلال ضبط القواعد الاجتماعية للمجتمع، مع التركيز أكثر على الوعي العام والمعتقدات كما يعتقد أنّ الأهداف الاجتماعية تتحقق بتلاقي الأهداف الفردية مع بعضها البعض عبر تفاعل اجتماعي متناغم. (علي أحمد، 2005)

ويرى "تالكون بارسونوز"أن الفعل الاجتماعي يتكون من فاعلين وكل فاعل له تأثيره على السلوك، وفق قيم ومعتقدات ومعايير كل طرف من هذه الفواعل (حميدشة، 2010)، فبناء النسق الاجتماعي يعتمد على ثلاث مكونات هي: السلوك والمكانة والدور، فالسلوك هو جزء من عملية التفاعل ووحدة من وحدات النسق، أمّا المكانة هي موقف الفاعل ومركزه، والدور هو العمل الذي يقوم به الشخص فعلا.

كما يؤكد "أنطوني غدينز" أحد رواد النظرية البنائية في كتابه (تكوين المجتمع) على ربط البناء بالسلوك وأنّ البناء يحدد السلوك والعكس صحيحا، وأن تكوين الفاعلين والأبنية ليستا ظاهرتين منفصلتين، كما أنه ربط السلوك بالقوة بمعنى أن الفاعل لديه القدرة على التأثير، حيث ركز كثيرًا على مفهوم البنية وانتقد النظرية العقلانية وخاصة المدرسة الواقعية في ذلك.

ويمتلك منظرو هذه المدرسة أيضًا مجموعة من الآراء والأفكار، لذلك فإن لهذه النظرية العديد من التأثيرات على التعاون الدولي، نذكر بعضها على النحو التالي:

* تعكس التأثيرات الثقافية والمؤسسية تكوين بيئة الدول، مما يجعل من المثل العليا عامل مهم في تشكيل مصالح وسياسات الأمن القومي لهذه الدول وبالنظر لثبات المصالح ، فإن تكلفة المعاملات والمعلومات المطلوبة تتغير من قبل المؤسسات أو قد تغيرت المصالح نفسها، كما يعتقد البنائيون أن الدول تأخذ من تجارب المنظمات الدولية والدول الأخرى، الأمر الذي يساعد على التقارب بين هذه الدول ومن ثمّ إنشاء تعاون دولي. ( راضي، 2012)
* لقد استطاعت النظرية البنائية إيجاد وسيلة لتحليل ودراسة سلوك البلدان سواء كانت دول متقدمة أو نامية، كما لا يتطلب تحليل الفهم الجماعي المشترك للدول والهويات أي قدر من التنمية أو التجانس الاقتصادي

وهذا ما يشير إلى وجود إمكانية للتعاون بين الدول على اختلاف أنواعها ومستوياتها (علي أحمد، 2005)،ذلك لأن الدول المعاصرة في نظر رواد هذه المدرسة لها دراية ومعرفة كافية بقواعد اللعبة الدولية ومصالح لاعبيها، كما تعرف الدول الكثير عن أسرار بعضها البعض، ونسبة مهمة من تلك المعرفة تكون متبادلة.

* يعتقد المنظرون البنائيون أن الغموض الذي ينتج عنه انعدام الأمن يجب أن يُنظر إليه على أنه متغير وليس ثابتًا لأن الهويات تحدد المعاني وبالتالي تقلص من حجم الغموض، لذلك أصبح من الممكن القضاء على الشكوك المتبادلة بين الدول تمهيدا للدخول في عمليات تعاونية بين الدول (علي أحمد، 2005).
* لقد حاولت النظرية البنائية اعادت ترتيب السياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة هي نتيجة للممارسات الاجتماعية التي تتشكل منها الهوية محليًا، من هنا نجد أن هوية الدولة لها تأثير مباشر على مصالح الدولة وتصرفاتها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمُثُل العليا سيساعد على فهم مصالح المؤثرين مما يفسر ربط مصالح الفاعلون بخياراتهم السياسية.
* وعلى الرغم من صحة تصريحات منظري النظرية البنائية حول الثقافة المشتركة والمعنى الذاتي، فإن القضية الرئيسية تتعلق بالفرضيات التي وضعها البنائيون والتي تقول: "إنّ التكتلات الدولية التي لها نفس القواعد والمعاییر المشتركة تلعب دوراً مهمًا في تعزيز التعاون بين الدول بشكل أكبر من المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية". ( راضي، 2012)أما أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية البنائية فتتمثل في الآتي: (الملاح، 2019)
* وجه عالم الاجتماع الأمريكي "رايت ميلز" انتقاد حاد للمدرسة البنائية من خلال انتقاد أهم منظريها "بارسونز"، مشيرًا إلى أن هذا الأخير حوّل وغيّر البناء المجتمعي إلى مجال رمزي، وبهذا الشكل يعطي " بارسونز" مبررًا لتحكم فئة قليلة في مصير المجتمعات ومنحهم الشرعية في سيطرتها تلك.
* كما يعتقد بارسونز أيضًا أن هناك قيمًا ومعايير مشتركة بين جميع الأفراد يجب الالتزام بها، إنما هو مجرد مخاوف من محاولة التمرد على الظروف القائمة، وهذه المخاوف لا تستند إلى أي دليل تجريبي.
* كما قدم " عالم الاجتماع السوفيتي " بوبوف" انتقاد آخر للمدرسة البنائية بأنها تعطي صورة نمطية للمجتمع على أنه نظام متحجر لا يعرف التطور ولا التأقلم مع الأوضاع الجديدة كما أنها تقدم تفسيرًا للحياة الاجتماعية بتصور قيمي بعيد ومنفصل عن الواقع، وبالإضافة إلى ذلك ينتقد الرؤية التي طرحها "بارسونز" بشأن بواعث وأهداف الأفعال الاجتماعية، حيث يؤكد أنها ليست محددة بواسطة أسباب مادية، بل بدلاً من ذلك تحددها العوامل النفسية للأفراد نظرًا لأنهم يؤدون أدوارًا محددة مسبقًا، وذلك لأن مبدأها ليس استنادًا إلى الحواس أو التجربة.

مما سبق يتضح أن نظرية البنائية الوظيفية قد تلقت انتقادات كثيرة، أهمها إهمالها لقضية التغيير الاجتماعي، أو كيفية حدوث هذا التغيير أو لماذا حدث.

### المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الفيدرالية أولا، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكامل، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى التي كان آخرها النظرية الوظيفية الحديثة، وعلى أي حال يمكن التعرف على المقولات المختلفة لنظريات التكامل من خلال التعرف على هذه النظريات وذلك كما يلي:

#### الفرع الأول: النظرية الفيدرالية

تعدّ هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من العملية التكاملية، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفّل بحل النّزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السّياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا. (محمود الإمام، 1998)

ومن أبرز رواد هذه النظرية " أميتاي اتزيوني"» «Amitai Etzioni، الذي يعتقد أنه من أجل تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستندًا إلى أربع مراحل: (عبيد، 1996)

1- حالة ما قبل التوحيد؛

2- عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها؛

3- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها؛

4- نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى النهاية المرسومة لها.

**والمرحلة الأولى** هي مرحلة ما قبل الوحدة، والتي يرى فيها أنه لكي يحدث التكامل لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة، أما **المرحلة الثانية** فتبرز فيها قوى التّوحيد والتي تكون لها طبيعة قسريّة أو نفعيّة أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية) قسرية: الجيش أو الشرطة، نفعية الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، الهوية الاجتماعية: الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للتوحيد (. ويبدأ ظهور **المرحلة الثالثة** مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى كما يطلق " اتزيوني " على **المرحلة الرابعة** اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية.

#### الفرع الثاني: النظرية التعددية

تعد النظرية التعددية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على عدم التّسرّع في خلق سلطة مركزية تتولّى شؤون المجتمع التّكاملي، سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أيّة حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم كارل دويتش» «Karl Deutsch أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حلّة الوحدة السياسية، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في الدولة القطرية. وبناءً عليه فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة. (بوباية، 2005) وقد أوضح "كارل دويتش" في محاولة منه الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول، في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية والتي تتلخص فيما يلي:

1. ضرورة وجود قطاع رائد يتمحور حوله المشروع التكاملي؛

2. تتسم العملية التكاملية بوجود اعتماد متبادل وشامل بين الدول الشريكة في جميع المجالات

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والأمنية؛

3. خلق العديد من قنوات التكامل ودور القوى غير الحكومية في ذلك؛

4. ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سيرورة العملية التكاملية؛

5. استعداد النخب والقوى الحاكمة للتعامل مع هذه الشروط.

وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات: (عبيد، 1996):

**النموذج الأول**: النموذج القائم على» الأمن الموحد «، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة كانت مقسمة إلى عدة ولايات، ثم اتحدت تحت حكومة واحدة، وأصبح أمنهم موحد؛

وقد حدد "كارل دويتش" عدة شروط لإقامة" مجتمع الأمن الموحد " وتتمثل فيما يلي: (دويتش، 1983):

* التطابق المتبادل للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي؛
* نمط حياة وأسلوب معيشة متميز؛
* توقع المنفعة المشتركة؛
* زيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة؛
* نمو اقتصادي أعلى ومتقدم، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة؛
* بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المترقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها؛
* توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل؛
* وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا، على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة؛
* تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة؛
* بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها؛
* وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية؛
* وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك؛

**النموذج الثاني**: » الأمن المتعدد « مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة ) حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة(.

في حين يحتاج هذا النموذج حسب " دويتش " إلى ثلاث شروط لوجوده هي كالآتي:

* اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار.
* قدرة صانعي القرارات في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.
* الاستجابة المشتركة، فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو إلى قنوات عبر وحدات أخرى.

#### الفرع الثالث: النظرية الوظيفية

هناك عدة أسباب وراء ظهور النظرية الوظيفية، ومن بين هذه الأسباب: ( Roll, 1973)

1- **الحربان العالميتان**: شكلت هاتان الحربان نقطة تحول في تاريخ العالم الحديث، وأدت إلى تغيرات جذرية في النظام الدولي والاقتصادي العالمي، وقد أدت هاتان الأخيرتان إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والتجارية والمالية، وزادت من حاجة الدول إلى إعادة بناء اقتصاداتها وتطويرها.

2- **أزمة الكساد العظيم**: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1929 أزمة اقتصادية كبيرة أدت إلى انهيار النظام المالي والاقتصادي العالمي، وقد أدى هذا الانهيار إلى ظهور حاجة إلى تطوير نظريات اقتصادية جديدة لتفسير هذه الأزمة والوصول إلى حلول جذرية.

3- **الحرب الباردة:** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم توترا سياسيا واقتصاديا شديدا خاصة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، مما دفع بالدول العظمى والعالم بأسره إلى العمل على تطوير نظريات اقتصادية جديدة تعالج هذه الأزمة وتقدم حلولا عملية لها.

4- **النظم الاستبدادية:** تسببت النظم الاستبدادية في العديد من الدول في تقويض النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، وزادت من الحاجة إلى تطوير نظريات اقتصادية جديدة تتناول هذه القضية وتقدم حلولًا عملية لها.

وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة في دفع بعض المنظرين إلى بلورة الأفكار الأصلية للوظيفة والتي كان من أهم مؤيديها الباحث البريطاني " «David Mitran »، وتقوم فكرته على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية أو الوظيفية في عملية التكامل، كما يؤكد على أن نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات أخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما يسمى بالتشعبية بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية (مصباح، 2006)، والتعاون في مجالات فنية ونقل الوظائف من الدولة القطرية إلى منظمات دولية يديرها فنيون )كالسيطرة على النقل الجوي ومكافحة الأمراض(، فإن نجاح هذه المنظمات يؤدي إلى تخفيف حماس الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نعرات وطنية تهدد السلام، الأمر الذي يسهل إدخال المزيد من المهام إلى منظمات مماثلة، إلى أن يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية.

ويقدم "Mitrany" مثالا بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية (OIT) في أداء عملها) منظمة وظيفية (، ويرى أن الدول لن تعارض التكامل في هذه الوظائف غير المسيسة.

#### الفرع الرابع: النظرية الوظيفية الجديدة

و من أهم منظريها " ارنست هاس"» «Ernst.B.Haas وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية، "Mitrany"، وبعد نشره لكتابين الأول في 1958 بعنوان "توحيد أوروبا" (The Uniting of Europe) والثاني في 1964 بعنوان "ما وراء الدولة القومية" (Beyond the Nation State) أصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة.

انطلق من نقد فكرة " Mitrany" الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق" (Fränkel, 1973).

وقدم "Haas" مفهوما جديدا هو مفهوم (الانتشار لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي والذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية) سوف يؤدي إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي). (Battistella, 2006)

حسب رأيه الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، وهذه الطبيعة التنافسية هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح، فالتكامل عملية متعددة المراحل يدفع إنجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أكثر تعقيدا، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيزه بسلطة لها قدرة إجراء اختيارات سياسية، ولا تقدم الوظيفية الجديدة شكلا نهائيا لعملية التكامل لأنها تنظر إليها على أنها عملية مستمرة، ولكنها في نفس الوقت تؤكد على أهمية إنشاء مؤسسات للتكامل كأحد مؤشرات نجاح العملية، وكثيرا ما تستخدم هذه النظرية لتفسير التجربة التكاملية الأوروبية التي تأثر بها الكثير من منظري الوظيفية الجديدة. (Harrison, 1974)

ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظريات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النظرية | آلية عملية التكامل | الشكل النهائي للعملية |
| الفدرالية | مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول | دولة فيدرالية |
| التعددية أو الاتصالية | التفاعل عن طريق الاتصالات | مجتمع آمن |
| الوظيفية | إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها | مجموعة من المنظمات  الوظيفية غير المسيسة |
| الوظيفية الجديدة | الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية | مؤسسات إقليمية فوق قومية |

**المصدر**: ( مصطفى و فؤاد، 2001)

## المبحث الرابع: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي شهد العالم بروز مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أثرت بشكل كبير على التفاعلات الاقتصادية الدولية واحتلت موقعا بارزا في الساحة الاقتصادية العالمية، تلك التكتلات أصبحت الملاذ الأخير للعديد من الدول لتجاوز مشاكلها الاقتصادية، والتي ظهرت نتيجة لظاهرة العولمة الاقتصادية، ويمكن الإشارة هنا إلى عدة تكتلات من بينها الاتحاد الأوروبي، الذي نجح في تحقيق درجة عالية من التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، كما يمكن ذكر اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) كتكتلات أخرى ذات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك لجأت العديد من الدول النامية إلى محاولات التكامل الاقتصادي لتعزيز تنميتها المستدامة.

وسنقوم فيما يلي بعرض أبرز تجارب التكامل الاقتصادي حول العالم:

### المطلب الأول: تجربة التكامل الأوربي (UE)

مثل قیام الاتحاد الأوروبي ثمرة جهود مكثفة قطعت أشواطا طویلة للوصول إلى صورة هذا الاتحاد، حیث شهد قیام الاتحاد الأوروبي العدید من الأحداث سواء فيما يتعلق بتأسيسه أو توسعه، ولهذا خصصنا هذا المطلب لمحاولة إلقاء الضوء على كیفیة نشأة هذا الاتحاد ومراحل توسعه.

#### الفرع الأول: النشأة والتطور

إن وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن لم يكن من السهولة بما كان بل كان نتاج لجهود مبذولة طيلة نصف قرن من الزمن وانطلاقا من أهداف متواضعة، وكانت البداية بالتوقيع على اتفاقية الفحم والصلب والتي أبرمت في باريس سنة 1951 بين) عدة دول هي: فرنسا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا ( (شنجار العيساوي، 2015)،وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وكان أول ملامح نجاح هذه الاتفاقية ارتفاع نسبة التجارة البينية في الحديد والصلب إلى129% خلال خمس أعوام. (الكواز، 2009)، وتعد اتفاقية روما في 25 مارس 1957 الشرارة الحقيقية لانبثاق السوق الأوربية المشتركة والتي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وفي عام 1973 التحقت كل من المملكة المتحدة والدانمارك، ثم اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال عام 1986، ثم إيرلندا عام 1993، فـالسويد وفنلندا والنمسا عام 1995. غير أن بريطانيا قررت في استفتاء شعبي يوم 23 يونيو/حزيران 2016 الخروج من حضن الاتحاد، وهي خطوة أثارت قلقا كبير داخل الاتحاد وسط تحذيرات من مستقبل مجهول ينتظر اقتصاد المملكة المتحدة.

ويوم 7 فبراير 1992 وُقِّعت معاهدة ماستريخت بهولندا، وتم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته 27 دولة أوربية حتى عام 2007هي: (النمسا بلجيكا، بلغاريا، قبرص، جمهورية تشيك، الدنمارك أستوانيا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، لاتيفيا، لتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، إسبانيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، السويد، المملكة المتحدة). (موسوعة الجزيرة، 2017)

#### الفرع الثاني: اتفاقية ماستريخت

ظهرت اتفاقية ماستريخت وفقًا لنتائج قمة روما في 14 ديسمبر 1990 في مدينة ماستريخت بهولندا، حيث توصل المجلس الأوروبي إلى معاهدة سميت "باتفاقية ماستريخت"، والمعروفة أيضًا باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي، والتي تدعو إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي وسياسي (Descheemaekere, 1995)، كما تعتبر اتفاقية ماستريخت من أهم المحطات التي شهدها الاتحاد الاوربي خلال مسيرته نحو بناء هذا التكتل الاقتصادي والسياسي.

وجاءت هذه المعاهدة في نصوص وأحكام عديدة، تشمل سبعة عشر بروتوكولاً وثلاثة وثلاثين إعلاناً تتممه للاتفاقيات السابقة، خاصة معاهدة روما التي وقّعت سنة 1957، والعقد الأوروبي الوحيد "l’Acte unique Européen" الصادر في 01 جويلية (ZARKA, 2002)1987، وتقوم هذه المعاهدة على ثلاث اسس رئيسية تمثلت في:

* إعادة مراجعة كل الاتفاقيات القديمة؛
* تبني سياسة أمنية مشتركة نحو الخارج؛
* التعاون المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد في مجالات عدة كالعدالة، وحقوق الإنسان والشؤون الداخلية لهذه البلدان.

كما تضمّنت المعاهدة العديد من الأهداف والتحديات التي يجب على الاتحاد الأوروبي تحقيقها، بما في ذلك حرية حركة السلع والخدمات والأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي، وإنشاء عملة موحدة (اليورو) وبنك مركزي أوروبي، وتوحيد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون في عدة مجالات أخرى.

تم تنفيذ المعاهدة على مراحل، ففي 1 جانفي 1999 تم إطلاق اليورو كعملة موحدة وبدأ بنك مركزي أوروبي في العمل، وفي 1 جانفي 2002 تم إدخال اليورو كعملة قانونية في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنذ ذلك الحين تم توحيد السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، وتم تعزيز التعاون في العديد من المجالات الأخرى مثل العلوم والبحث والتكنولوجيا والتنمية المستدامة (سعد الدين، 2022).

#### الفرع الثالث: التجارة البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوربي

الاتحاد الأوروبي هو أكبر مصدر في العالم وثاني أكبر مستورد فالتجارة البينية جد منتعشة وقد ساعد على ذلك رفع كافة الحواجز المعيقة للتبادل التجاري بينها، والعمل سويا بين الدول الأعضاء في توحيد التعريفات الجمركية ومراقبة الحدود، كما يمثل الاتحاد الأوروبي جميع أعضاءه في المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية كما ينوب عن الدول الأعضاء في أي نزاع دولي، وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (03) التجارة الإجمالية لدول الاتحاد الأوربي (البينية والخارجية) لسنة 2009

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البيان  الدولة | الصادرات | | المجموع | الواردات | | المجموع | التجارة الإجمالية % | | المجموع | سنة الانضمام |
| البينية | الخارجية | البينية | الخارجية | البينية | الخارجية |
| بلجيكا | 67 | 24 | 100% | 71 | 29 | 100% | 72 | 28 | 100% | 1957 |
| ألمانيا | 63 | 27 | 100% | 65 | 35 | 100% | 64 | 36 | 100% | 1957 |
| ايطاليا | 57 | 43 | 100% | 57 | 43 | 100% | 55 | 45 | 100% | 1957 |
| لوكسمبورغ | 87 | 13 | 100% | 71 | 39 | 100% | 79 | 21 | 100% | 1957 |
| هولندا | 77 | 23 | 100% | 50 | 50 | 100% | 64 | 36 | 100% | 1957 |
| فرنسا | 62 | 38 | 100% | 69 | 31 | 100% | 66 | 34 | 100% | 1957 |
| الدنمارك | 67 | 33 | 100% | 70 | 30 | 100% | 69 | 31 | 100% | 1973 |
| ايرلندا | 61 | 39 | 100% | 66 | 34 | 100% | 63 | 27 | 100% | 1973 |
| المملكة المتحدة | 65 | 35 | 100% | 53 | 47 | 100% | 59 | 41 | 100% | 1973 |
| اليونان | 63 | 37 | 100% | 64 | 36 | 100% | 64 | 34 | 100% | 1981 |
| اسبانيا | 69 | 31 | 100% | 61 | 39 | 100% | 65 | 35 | 100% | 1986 |
| البرتغال | 75 | 25 | 100% | 78 | 22 | 100% | 77 | 23 | 100% | 1986 |
| النمسا | 72 | 28 | 100% | 78 | 22 | 100% | 58 | 42 | 100% | 1995 |
| فنلندا | 56 | 44 | 100% | 65 | 35 | 100% | 76 | 24 | 100% | 1995 |
| السويد | 58 | 42 | 100% | 68 | 32 | 100% | 63 | 27 | 100% | 1995 |
| قبرص | 67 | 33 | 100% | 72 | 28 | 100% | 71 | 29 | 100% | 2004 |
| جمهورية التشيك | 85 | 15 | 100% | 78 | 22 | 100% | 81 | 19 | 100% | 2004 |
| استونيا | 69 | 31 | 100% | 79 | 21 | 100% | 75 | 25 | 100% | 2004 |
| هنغاريا | 79 | 21 | 100% | 70 | 30 | 100% | 74 | 26 | 100% | 2004 |
| لاتفيا | 67 | 33 | 100% | 76 | 24 | 100% | 72 | 28 | 100% | 2004 |
| لتوانيا | 64 | 36 | 100% | 60 | 40 | 100% | 62 | 38 | 100% | 2004 |
| مالطا | 42 | 58 | 100% | 70 | 30 | 100% | 59 | 41 | 100% | 2004 |
| بولندا | 79 | 21 | 100% | 72 | 28 | 100% | 75 | 25 | 100% | 2004 |
| جمهورية السلوفاك | 86 | 14 | 100% | 75 | 25 | 100% | 79 | 21 | 100% | 2004 |
| سلوفينيا | 69 | 31 | 100% | 71 | 29 | 100% | 70 | 30 | 100% | 2004 |

**المصدر**: (شنجار العيساوي، 2015)

عند النظر إلى المؤشرات في الجدول السابق يظهر لنا مدى النجاح الفعلي لدول الاتحاد الأوربي، حيث أصبحت في موقع لا يمكن أن ينافسها أي تكتل أو تجمع تجاري في العالم، ولقد استحوذت هذه المجموعة على 43% من الصادرات العالمية لعام 2008 بعد أن بلغ مرحلة الوحدة السياسية والاقتصادية، كما عزّز هذه المكانة تعامل جل الدول الأعضاء بالعملة الموحدة (اليورو). (شنجار العيساوي، 2015)

### المطلب الثاني: تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

#### الفرع الأول: نشأتها

بدأت فكرة (النافتا) التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت هذه الأخيرة في البحث عن حلول للخروج من وضعية الركود التي يعاني منها الاقتصاد، وتوصلت إلى أن تشجيع التجارة الدولية يعتبر حلا مثاليا لتسريع عملية النمو، حيث تسهم في زيادة حجم الاستثمار وتخفيض معدلات البطالة وتساهم في رفع مستوى الإنعاش الاقتصادي بصفة عامة.

وعليه أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع كل من كندا والمكسيك، والأمر الذي شجع الأمريكيون على إبرام هذه الاتفاقية هو ظهور تكتل دول الاتحاد الأوروبي والذي نجح إلى حد كبير في بناء تكامل اقتصادي ونقدي يستطيع منافسة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، ولم تتجسد هذه الاتفاقية على أرض الواقع في عهد الرئيس بوش الأب وذلك بسبب معارضة الديمقراطيين لهذا المشروع كونهم كانوا هم من يسيطرون على المجلسين التشريعيين، حيث لم يبدأ العمل بهذه الاتفاقية إلا في 01 جانفي 1994 (أبو حرب، 2008)

#### الفرع الثاني: أهدافها

تتمثل أهداف هذه الاتفاقية في النقاط التالية: (حناش، 2018)

* تنشيط التجارة البينية بين البلدان الأعضاء وإحلال السلع الإقليمية محل السلع المستوردة؛
* زيادة معدل نمو الناتج المحلّي للدول الأعضاء؛
* تهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة العوائق الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بطرق تزيد من حجم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه تسعى هذه الاتفاقية أيضا إلى زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء ذاتها؛
* ارتفاع حجم الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك مما أدى إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، ومن ثم فتح الاسواق المكسيكية أمام السلع الأمريكية والتي كانت موصده أمامها في السابق؛
* رفع القدرة التنافسية لمؤسسات الدول الأعضاء في الأسواق العالمية مع الحفاظ على البيئة وتشجيع المنافسة العادلة؛
* تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز دورها القيادي في الاقتصاد العالمي من خلال تنشيط التجارة العالمية ومحاربة الفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الناتج عن سياسات الحماية التجارية؛
* زيادة القوة التفاوضية لدول التكتل وقدرتها على منافسة التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي؛
* توفير فرص العمل بزيادة الطاقات الانتاجية الجديدة وذلك من أجل القضاء على مشكل البطالة داخل منطقة النافتا.

#### الفرع الثالث: مساهمة تكتل النافتا في تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح تطور التجارة الخارجية لدول تكتل النافتا مع العالم عن طريق دراسة صادرات السلع والخدمات لكل من و.م.أ وكندا والمكسيك إلى العالم. ووردات دول التكتل من العالم.

الجدول رقم (04): صادرات وواردات السلع والخدمات للنافتا من وإلى العالم في الفترة 2000 - 2016

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | الو. م أ | | | كندا | | | المكسيك | | |
| الصادرات | الواردات | الميزان تجاري | الصادرات | الواردات | الميزان تجاري | الصادرات | الواردات | الميزان تجاري |
| 2000 | 1.069 | 1.473 | 404- | 328 | 287 | 41 | 178 | 183 | 5- |
| 2001 | 1.027 | 1.395 | 368- | 309 | 286 | 41 | 171 | 180 | 9- |
| 2002 | 1.002 | 1.430 | 428- | 420 | 318 | 102 | 174 | 184 | 10- |
| 2003 | 994 | 1.475 | 481- | 329 | 295 | 34 | 178 | 186 | 10- |
| 2004 | 1.183 | 1.801 | 618- | 372 | 335 | 37 | 202 | 215 | 13- |
| 2005 | 1.309 | 2.029 | 720- | 380 | 385 | 5- | 230 | 242 | 13- |
| 2006 | 1.065 | 2.248 | 1183- | 463 | 428 | 35 | 266 | 278 | 12- |
| 2007 | 1.665 | 2.383 | 718- | 502 | 471 | 31 | 288 | 305 | 17- |
| 2008 | 1.841 | 2.566 | 725- | 532 | 505 | 27 | 306 | 337 | 31- |
| 2009 | 1.588 | 1.983 | 395- | 390 | 410 | 20- | 244 | 257 | 13- |
| 2010 | 1.852 | 2.364 | 512- | 468 | 499 | 31- | 314 | 326 | 12- |
| 2011 | 2.106 | 2.686 | 580- | 547 | 569 | 22- | 366 | 380 | 14- |
| 2012 | 2.199 | 2.765 | 566- | 550 | 597 | 47- | 388 | 401 | 13- |
| 2013 | 2.273 | 2.769 | 496- | 554 | 585 | 31- | 400 | 412 | 12- |
| 2014 | 2.374 | 2.882 | 508- | 568 | 585 | 17- | 420 | 434 | 14- |
| 2015 | 2.265 | 2.887 | 622- | 592 | 530 | 38- | 404 | 426 | 22- |
| 2016 | 2.219 | 2.792 | 573- | 478 | 514 | 36- | 401 | 419 | 18- |
| المجموع | 28.031 | 37.928 | / | 7.682 | 7.581 | / | 4.930 | 5.167 | / |

المصدر: ( البنك الدولي ،2016) **الوحدة (مليون دولار)**

يتضح من خلال معطيات جدول رقم (4) ما يلي:

##### أولا: صادرات السلع والخدمات النافتا إلى العالم خلال الفترة 2000-2016

1/ أن صادرات الو.م. أ إلى العالم خلال هذه الفترة عرفت تذبذبا حيث بلغت أقصاها سنة2014 بما قيمته2.374مليون دولار بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2003بمبلغ قيمته994مليار دولار ويرجع ذلك إلى ما يلي:

* الأزمة المالية الآسيوية 1997 أو ما يعرف "بأزمة النمور الآسيوية"
* ظهور عملة جديدة وهي اليورو في سنة 2001
* أحداث 11 سبتمبر 2001 كل هذه الأحداث أثّرت على حجم صادرات السلع والخدمات في العالم.

2/ صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة 2000-2016 عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أقصاها سنة 2014 بمبلغ قيمته 568مليار دولار بينما بلغت أدناها سنة 2001 بقيمة 309 مليار دولار.

3/ صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال الفترة 2000-2016 شهدت نموا متذبذبا حيث بلغت صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم أقصاها سنة2014 بقيمة 420 مليار دولار بينما بلغت هذه صادرات أدنى قيمة لها سنة 2001 قيمة 171مليار دولار، مما سبق نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات بين دول النافتا والعالم شهدت ارتفاع ملحوظ إلا أن هذه الزيادة عرفت تذبذب وانخفاض في بعض الأحيان وهذا يرجع إلى الأزمات التي تلاحق النظام الرأسمالي.

##### ثانيا: واردات النافتا من السلع والخدمات من باقي دول العالم خلال الفترة 2000-2016

تبرز معطيات الجدول رقم (04) خلال هذه المرحلة الملاحظات التالية:

* واردات سلع وخدمات و.م.أ من العالم خلال الفترة 2000-2016 شهدت نوعا من الاستقرار حيث بلغت أقصاها سنة 2015 قيمة 2887 مليار دولار بينما بلغت أقل قيمة سنة 2001 ما يقارب 1395 مليار دولار.
* تذبذبت واردات السلع والخدمات الكندية خلال الفترة (2000 – 2016)، حيث سجلت أعلى قيمة لها عام 2012 ب 597 مليار دولار، بينما سجلت أدنى قيمة لها عام 2001 ب 286 مليار دولار.
* كما شهدت واردات السلع والخدمات المكسيكية من باقي دول العالم تطورا خلال الفترة (2000 – 2016)، حيث بلغت ذروتها في عام 2014 حيث وصلت الواردات إلى 434 مليار دولار بالمقابل سجلت أدنى قيمة للواردات في عام 2001 بمبلغ 180 مليار دولار.

### المطلب الثالث: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان) ASEAN

#### الفرع الأول: نشأة الآسيان

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام 1967، بمثابة تحالف سياسي ضد الشيوعية المتطرفة في جنوب شرق آسيا، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما ( عبد الحميد، 2003)، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وجاء إنـشاء هـذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين، وفي سنة 1984 التحقت بروناي بالركب، كما تعتبر ماليزيا من أهم الدول المتحمسة لهذا التكتل الذي بدأ يهتم بالتعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء، فأخذ في توحيد السياسـات التـصنيعية وتحرير التجارة البينية بتحديد قوائم سلعية تستفيد من هذا التحرير، واعتماد سياسة إحـلال الـواردات وحماية الصناعات الوطنية الناشئة، خاصة بعد الحماية التي فرضتها الدول المتقدمة كأمريكا وأروبا تجاه صادرات هذه البلدان. كما اتبع الأعضاء الخمس المؤسسين لهذه الرابطة المنهج التعاوني بدلا من المنهج التقليدي للتكامل، فلم يحدد تاريخا معينا للوصول إلى مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي وركزوا فقط على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي أما المجالات الأخرى فقد خصصت لها لجان قطاعية نظرا لتحكم عدة عوامل في ذلك نذكر من هذه العوامل ما يلي: (الإمام م.، 2004)

* اتباع نموذج التنمية التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير على إحلال الواردات، وذلك بالاعتماد على توفر المواد الأولية والسعي لتنمية مواردها البشرية؛
* التعاون بين اقتصاديات الدول الأعضاء في الرابطة مهما اختلفت مستويات نموها؛
* تبنت كل من ماليزيا وسنغافورة سياسة تصنيعية معتمدة بشكل كبير على الانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتفاقيات الاستثمار ووسائل أخرى؛
* عدم حاجة هذه الدول لموارد خارجية بسبب اتباع سياسة ادخارية واستثمارية ناجحة.

وتأسست منطقة التجارة الحرة سنة 1991 لتعوض المرحلة التي سابقتها بهدف الإزالة التدريجية لكافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية (عناد و حسين، 1998)، ويتم انشاؤها تدريجيا على فترة تمتد إلى خمسة عشر سنة، حيث بدأ العمل بها سنة 1994، وتم تنفيذ نظام ترتيبات تفضيلية (Preferential Trading Arrangement) خلال سنة1997، لكنه لم يحقق زيادة ملحوظة في حجم التجارة بين دول جنوب شرق آسيا (دول الآسيان) (الحماقي، 2004).

ولقد تأخر تنفيذ منطقة التجارة الحرة بسبب الهدف الذي تأسست من أجله الآسيان، والذي كان هدفًا سياسيًا في الأساس، مع وجود تشابه كبير في الموارد الطبيعية والميزة النسبية بين دول الرابطة ومنذ ذلك الحين بدأت دول الآسيان في التفكير بجدية في كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي بعد أن كانت ترفض بشدة الانفتاح على العالم الخارجي في ظل ارتفاع معدلات النمو في الدول التي نجحت في دخول في تكتلات اقتصادية جديدة.

فقد شهدت المنطقة أزمات عديدة نتج عنها تراجع معدل النمو وارتفاع في معدلات البطالة، الأمر الذي أجبر دول هذه المنطقة في التفكير بجدية في إنشاء تكامل وتعاون اقتصادي ومالي ففي القمة السادسة لرابطة الآسيان والتي عقدت بدولة الفيتنام بتاريخ 15و16 ديسمبر 1998 وضع المجتمعون خطة متوسطة المدى هدفها إنعاش اقتصاديات دول المنطقة وهذا خلال الفترة الزمنية (1999 – 2004)، والتي تضمنت سياسات وتدابير ترمي إلى تحفيز الأسواق المالية وتعزيز التعاون المالي.

كما وقعت دول الآسيان مع جمهورية الصين اتفاقية تاريخية يتم بموجبها إقامة منطقة تجارة حرة هي الأكبر في العالم والتي تعتبر أيضا أكبر سوق يستوعب أكثر من 1,8 مليار حيث يبلغ عدد سكان منطقة الآسيان حوالي 534,9 مليون نسمة والصين حوالي 1,29 مليار نسمة (الفقي، 2005).

وتسعى رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا من أجل إقامة مناطق تجارة حرة معها وإنشاء سوق أسيوية موحدة على مشارف سنة 2020، وهذا دليل على أنه تكتل اقتصادي مفتوحة لا يقتصر على دول الجنوب الآسيوي فقط، وهو ما يتطابق مع المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

#### الفرع الثاني: أهداف الآسيان

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي (خالفي ورميدي، 2009):

* العمل على تعزيز النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي والثقافي لدول منطقة الآسيان وذلك من خلال بث روح التعاون والمشاركة لبناء قواعد مجتمع متماسك يعمه الأمن والسلام؛
* تحسين مستوى المعيشة لشعوب المنطقة وتشجيع التعاون المتبادل في مجال البحث والتدريب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
* التعاون في مجالي الفلاحة والصناعة وزيادة حجم التجارة البينية وذلك من خلال تحسين طرق ووسائل النقل والاتصالات؛
* تشجيع الباحثين على إقامة دراسات حول منطقة جنوب شرق آسيا؛
* نسج علاقات قوية ومتينة مع المنظمات الإقليمية والدولية والتي تشترك معها في نفس الأهداف؛
* تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي في التصدي للقوى العظمى، ونبذ الخلاف والصراع فيما بينها باحترام القانون في العلاقات بين دول الرابطة.

وانطلاقا من هذه الأهداف فإنّ رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرّة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية.

#### الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان (الغرايبية، 2018)

تميزت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بطفرة اقتصادية حقيقية، ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية للرابطة منها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.

وحسب معطيات صندوق النقد الدولي لعام 2016، فإن الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بلغ (20.535.611 بليون دولار)، كما هو موضح في الجدول رقم (5) مشكل قوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، حاصلا على الترتيب السادس في التصنيف العالمي.

الجدول رقم (05) الناتج المحلي الاجمالي للآسيان لسنة 2016

**(الوحدة بالمليار دولار)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الدولة | لاوس | بروناي | أند ونسيا | تايلند | الفلبين | ماليزيا | سنغافورة | فيتنام | ميانامار | كمبوديا | المجموع |
| إجمالي الناتج المحلي | 137.61 | 104.58 | 940.953 | 905.92 | 311.687 | 302.748 | 296.642 | 200.493 | 682.77 | 193.68 | 205.356.11 |

المصدر: ( صندوق النقد الدولي ، 2016)

مع العلم أن مجموع الناتج القومي للصين واليابان ودول رابطة الآسيان يشكلون ما نسبته 25% من الناتج القومي العالمي؛ وعليه فإن إقليم شرق آسيا المتمثل بالآسيان والصين واليابان يمثل قوى اقتصادية منافسة على المستوى العالم وينافس تكتلات مثل الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (06) الناتج القومي للصين واليابان ودول رابطة الآسيان

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الدولة | الصين | اليابان | رابطة الأسيان | المجموع |
| إجمالي الناتج المحلي | 11.391.619 | 4.730.300 | 20.535.611 | 18.657.530 |

المصدر: ( صندوق النقد الدولي ، 2016) **الوحدة (بليون دولار)**

كما تحاول دول رابطة الآسيان تعزيز التعاون التجاري والمـالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار وفي عدة مجالات أخرى كقطاع الطاقة والثـروات المعدنية والخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي فيما بينها.

كما قامت دول الآسيان بتعزيـز علاقاتهـا مـع مؤسسات إقليمية ودولية، فقد أثبتت تجربة الآسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظّم، فقد بدأت بخمـس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، ونلاحظ كذلك التطور الذي حصل على طموح الآسيان فنراها انتقلت نحو وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد متكامل قـوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وقد ساهم هذا التحول في استراتيجية الآسيان بالمساعدة على حل الصراعات التي تحصل بين الدول الأعضاء حول النّظم التجارية، كما ساهم في توحيد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة نسب الدخل مع زيادة في معدل التعاون الاقتصادي.

#### الفرع الرابع: واقع التجارة الخارجية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصاوي، 2021)

منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بدأت هذه الأخيرة في اتخاذ تدابير عملية من أجل بناء تكتل اقتصادي إقليمي خاص بها، حيث شرعت في إبرام اتفاقيات اقتصادية بينها ومن ضمن هذه الاتفاقيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة، وفي سنة 2001 تم الارتقاء بهذه الاتفاقيات حيث انتقلت إلى مرحلة أعلا هي مرحلة الاتحاد الجمركي والذي يجبر الدول الأعضاء في الاتحاد على الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الغير أعضاء، كما تم تبني اتفاقية السوق الخليجية المشتركة عام 2007، والتي تنص على السماح بحرية التنقل للأشخاص ورؤوس الأموال، وتوحيد كافة المعاملات الضريبية بين الدول الأعضاء.

وحسب معطيات الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2020، فإنّ حجم التجارة الخارجية لدول الخليج مع دول العالم الخارجي وصلت لحدود 1,06 تريليون دولار خلال عام 2019، وأنّ حصة صادراتها بلغت حوالي 609 مليار دولار لنفس السنة، كما وصلت حصة الواردات قيمة 451 مليار دولار

وفي ما يتعلق بالتبادل التجاري لدول التعاون الخليجي، فقد بيّنت الإحصائيات الرسمية أنّ حجم الصادرات بين هذه الدول قد وصل إلى ما يقارب 91,3 مليار دولار، أي ما يمثل قرابة 8,60% من حجم الصادرات الخليجية نحو باقي دول العالم، وهي نسبة مشابها تقريبا لنسبة التجارة البينية لدول العالم العربي.

والملاحظ حين تتبع تطور التجارة البنية لدول مجلس التعاون أنّ خلال سنة 1983 وصل حجم هذه التجارة إلى حوالي 6 مليار دولار، وفي سنة 2017 بلغت حوالي 133 مليار دولار، ويعود هذا التطور بسب ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية ممّا زاد من نصيب هذه الدول في الاقتصاد العالمي، ولكن خلال سنة 2019 وقع تراجع حصة دول الخليج في الاقتصاد العالمي وهذا بسبب تراجع أسعار النفط والتداعيات السلبية على الاقتصاد الدولي ليعود إلى ما كان عليه قبل سنة 2014.

ووفق احصائيات 2019 تستحوذ دولة الإمارات على النصيب الأكبر من التجارة البنية للدول الخليجية حيث وصلت نسبة هذه الحصة حوالي 48 %، وتأتي المملكة العربية السعودية بنسبة قدرها 32,5 %، فالبحرين بــ 7,1 %، ثم سلطنة عمان بحوالي 6,2 %، ثم دولة الكويت بنسبة 3,8 %، في الأخير تأتي قطر بحوالي 2,4 %، ويرجع تدني حصة قطر إلى تداعيات الأزمة الخليجية بينها وبين باقي الدول الخليجية والتي كانت بداياتها في منتصف 2017 وانتهت مطلع 2021، والجدير بالذكر أيضا أنّ ارتفاع حصة دولة الإمارات المتحدة من التجارة البينية الخليجية يعود إلى الاهتمام الذي توليه هذه الأخيرة لنشاط إعادة التصدير في تجارتها الخارجية بشكل عام.

## خلاصة الفصل الأول:

لقد أصبح موضوع التعاون الاقتصادي من أهم السمات التي يتميز بها النّظام الاقتصادي العالمي الجديد لما يقدمه من مزايا للدول الأعضاء، والتي هي في الأصل من دوافع إنشائه، إذ يمرّ بمراحل مختلفة من منطقة التفضيل الجمركي إلى منطقة التجارة الحرة لتصل إلى أعلى درجاتها وهي الاندماج الاقتصادي التام. وبناءً على ذلك هناك مجموعة من المقومات للتغلب على أكبر قدر ممكن من العقبات والتي يمكن أن تمنع تحقيق الهدف المنشود، وبالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالتكامل الاقتصادي على مستوى الواقعي، كان هناك اهتمام أكاديمي ونظري حاول ترسيخ مفهوم هذه الظاهرة.

وفي الأخير ومن خلال دراستنا للإطار النظري للتعاون والتكامل الاقتصادي توصلنا إلى النقاط التالية:

* يعتبر التعاون بين مجموعة من الدول والتي تكون متقاربة جغرافيا ولغويا وثقافيا، بمثابة القاطرة التي تقود هذه الدول نحو إنشاء تكامل اقتصادي ولما لا اندماج اقتصادي تام.
* يمكن القبول بأن التكامل الاقتصادي ليس هدفا نهائيا بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بين دولتين أو مجموعة من الدول، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية والتي تحدث عند تعاملها مع دول العالم الخارجي.
* بالإضافة إلى التركيز على التكامل الاقتصادي على المستوى العملي، هناك أيضا اهتمام أكاديمي وعلمي بهذا المجال حيث احتل التكامل الاقتصادي مكانة بارزة في الكتابات الاقتصادية الحديثة، وذلك من خلال المدارس التي أسست نظرية التكامل كمناهج للتحليل، وقد قدمت المدرسة الوظيفية الأصلية والجديدة منهجا وظيفيا لتحقيق هذا التكامل.
* للوصول إلى درجة التكامل التّام لا بد من المرور بعدّة مراحل، بداية من التجارة التفاضلية إلى منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي ثم الاندماج الاقتصادي التام.
* إن المنافع والفوائد التي تحققها الدول المتكاملة هي ما يدفعها إلى السعي لتحقيق التكامل.
* يجب توفر مجموعة من الشروط التي بها يتحقق اندماج اقتصادي كامل، حيث تتميز هذه الشروط بالصعوبة وشدة التعقد، مما يستدعي الأمر أن تمتد عملية التكامل الاقتصادي على فترة زمنية معقولة يتم تقسيمها إلى مراحل متتابعة لتمنح الفرصة لرسم تصور واضح وتقديم حلول للمشاكل التي تعترض التكامل في كل مرحلة من مراحله.

ولكي لا يكون هذا الفصل نظريا بحت تطرقنا فيه إلى بعض التجارب التكاملية كتجربة الاتحاد الأوربي والتي تعد واحدة من أبرز الاتفاقيات التجارية في العالم، وتجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وتجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والتجربة التكاملية لدول الخليج.

و خلاصة القول وبعد تفشي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء العالم، يمكن القول أنّ على الدول العربية إنشاء تكتل خاصا بها، يمكنها من القدرة على التكيف مع التحولات العالمية المتسارعة، الأمر الذي يعزز من هويتها ويساهم في تقدمها الاقتصادي أسوة ببقية التكتلات الأخرى المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ولتوضيح ذلك وما مدى قدرة الدول العربية على الالتقاء في هيكل اقتصادي موحد، سنتعرض في الفصل القادم لواقع التعاون بين دول المغارب العربي والمتمثل في التجارة الخارجية والبينية المغاربية والتي تعتبر مؤشر قوي يعكس مدى قوة الاقتصاديات المغاربية واستدامتها وقدرتها على الدخول في تكتلات إقليمية لها القدرة على المنافسة.

الفصل الثاني:

: واقع التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي في ظل تعاون اقتصادي مغاربي

## تمهيد:

إن من خلال دراسة تاريخ المغرب العربي، سوف يدرك أي شخص بوضوح الروابط العميقة التي توحد المنطقة ،الأمر الذي سهّل إنشاء الاتّحاد المغاربي كمحاولة لتكامل اقتصادي تدريجي، ولتعزيز الإمكانات الاقتصاديّة لبلدان المنطقة والاستفادة من موقعها الاستراتيجي المميز حيث تقع هذه المنطقة شمال القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أنّ دول المغرب العربي تتشابه في خصائصها المناخية والطبيعية وسمات سكانها، يتمتع المغرب العربي بمساحة تقدر بحوالي 6.062.401 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل تقريبا 20 % من المساحة الإجمالية لقارة أفريقيا، كما تمتاز هذه المساحة بتنوعها الجغرافي، حيث تتضمن هضابا خصبة وسهولا خضراء وجبالا شاهقة وأودية واسعة، وواحات ساحرة وصحار شاسعة تفصلها عن دول قارة أفريقيا الأخرى، كما تمتلك منطقة المغرب العربي شريطا ساحليا طويلا يمتد على طول 8.316 كلم، حيث يطل جزء منه على سواحل المحيط الأطلسي والجزء الآخر على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ووفقا لتقديرات عام 2021 فقد بلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 104.75 ملايين نسمة، أي حوالي 29 % من إجمالي سكان الوطن العربي.

ومن خلال ما تقدم جاء الفصل الثاني كمعالجة للجوانب المتعلقة بجذور الوحدة المغاربيّة، والمشاهد التاريخية الوحدوية الّتي شهدتها المنطقة المغاربيّة، زيادة عن فكرة نشوء الاتّحاد المغاربي مرورا بتحديد وتقييم الإمكانات الّتي لدى دول المنطقة، ومن ثم تناول أهم متطلبات تفعيل التجارة الخارجية والبينية بين دول الاتّحاد .

## المبحث الأول: أسس قيام اتّحاد المغرب العربي

يعد اتحاد المغرب العربي تحالف اقتصادي وسياسي بين الدول الخمس المذكورة في السابق، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الدول في مجالات مختلفة، مثل الاقتصاد والتجارة والثقافة والأمن والدفاع والتنمية الاجتماعية، ومن خلال المؤسسات التي أنشئت يعمل الاتحاد على تحقيق هذه الأهداف وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

### المطلب الأول: نشأة اتّحاد المغرب العربي وأهداف قيامه

#### الفرع الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس اتحاد المغرب العربي (الأمانة العامة لاتّحاد المغرب العربي، 2010)

##### أولا: الاجتماع التمهيدي للإعلان عن ميلاد الاتّحاد المغاربي

لم تكن فكرة انشاء تجمع إقليمي للمغرب العربي يضمّ جميع بلدان المغرب العربي مجرد صدفة، بل تطورت مع الأحداث المتتالية والوضع السياسي لهذه المنطقة، لاسيما بعد المصالحة المغربية الجزائرية والأخّوة التونسية الليبّية، مّما مهد لتطبيع العلاقات المغاربيّة وتهيئة الطريق لبناء اتّحاد مغرب عربي.

وعلى الرغم من أنّ فكرة انشاء اتّحاد مغرب عربي قديمة، إلّا أنّ أوّل لبنة وضعت لبناء هذا الاتّحاد كانت في الاجتماع الذي عُقد في منتصف عام1988 بمدينة زرلدة بالجزائر، وكان ذلك على هامش القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 إلى 10 جوان 1988، وبحضور قادة الدول المغاربيّة الخمسة: الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، حيث تقرر في هذا الاجتماع تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي (مانع، 2004).

##### ثانيا: الميلاد الرسمي لاتّحاد المغرب العربي

لقد وقّع قادة الدّول المغاربيّة بصفة رسمية على معاهدة انشاء اتّحاد مغاربي في القمة المغاربيّة الّتي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة المغربية بتاريخ 17 فبراير 1989م (Arab & Boubakeur, 2020)،أيّمانا من القادة بالروابط القويّة الّتي توّحد الشّعوب المغاربيّة على أساس تاريخ مشترك ووحدة الدّين والّلغة والعادات والتقاليد واستجابة لتطّلعات شعوب المنطقة العميقة إلى إنشاء اتّحاد يقوي الرّوابط الّتي توحدهم وتزّودهم بالوسائل المناسبة للتقدّم تدريجّيا نحو تحقيق تكامل اقتصادي شامل، كما رأوا أنّ لهذا الإنجاز آثار إيجابية ستسمح لاتّحاد المغرب العربي أنّ يكتسب وزناً ومكانا يؤهله للمساهمة بفعالية في الساحة العالمية، كما تدرك شعوب المنطقة أنّ تحقيق الاندماج الكامل بين دول المغرب العربي تتطلب انشاء مشاريع ملموسة وإرساء قواعد مشتركة من أجل تجسيد تضامن حقيقي في المستقبل.

وبعد اقتناع القادة المغاربة بأنّ الاتّحاد هو السبيل الوحيد نحو التوحد السياسي (بن أشنهو، 1990)، وأنّ عدم الاستقرار السياسي والتوترات الإقليمية لها عواقب وخيمة على استراتيجيات التنمية والتعاون الاقتصادي، جاءت خطوة توقيع معاهدة انشاء الاتّحاد المغاربي.

##### ثالثا: الهيكلّ التنظيمي لاتّحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه

يتكوّن الهيكلّ التنظيمي لاتّحاد المغرب العربي من عدة مؤسّسات وأجهزة قضائيّة وتنفيذّية وتشريعّية.

###### 1. الأجهزة:

1.1. مجلس الرئاسة:

يتشكّل المجلس الرئاسي من قادة الدّول المغاربيّة، ويعتبر أعلى جهاز في الاتّحاد، ويترأّس هذا المجلس أحد رؤساء الدّول المغاربيّة الأعضاء فيه بشكّل دوري حسب الترتيب الأبجدي لأسماء هذه الدّول، وأول من ترأّس المجلس دولة تونس.

يجتمع مجلس الرئاسة دورّيا مرة في السنة، كما يمكن له أيّضا أنّ يجتمع في دورات استثنائية كلّما اقتضت الضرورة مثل حدوث الأزمات. ويمتلك مجلس الرئاسة سلطة اّتخاذ القرارات بالإجماع من قبل أعضائه وله سلطة إصدار القرارات التنفيذية في مجالات الأنّشطة المختلفة للاتّحاد مثل القرارات الخاصّة بتنفيذ برامج أو مشروعات معينة، والقرارات الصادرة في حالة اللجوء إلى الهيئة القضائية للتحكيم في إحدى المنازعات الدولية، ولكن إذا تعلّق الأمر بالنشاط السياسي للاتّحاد فأنّ الأمر مختلف حيث تحرص الدّول الأعضاء في هذه الحالة على الحفاظ على سيادتها الكاملة في مجال الخلافات السياسية الدولية، لذلك من الصّعب القول أنّ الاتّحاد المغاربي لديه صلاحيات سياسية لها سلطة إصدار قرارات تنفيذية ملزمة.

2.1. مجلس وزراء الخارجية:

يتألف هذا المجلس من الوزراء المكلّفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتّحاد ويتولّى هذا المجلس حسب ما جاءت به المادة الثامنة:

التحضير لدورات مجلس الرئاسة

* الأخذ بعين الاعتبار مقترحات اللجآن الوزارية المتخصصة .
* تنسيق جميع المهام الموكلّة إليه من قبل هيئة الرئاسة
* العمل مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية على تنسيق المواقف والسياسات ذات الاهتمام المشترك.
* دراسة جميع القضايا الخاصّة به بتكلّيف من طرف مجلس الرئاسة.

ولصحة عقد دورته العادية أو الاستثنائية يشترط حضور جميع الأعضاء كما تتم انعقاد الجلسات بناء على طلب من مجلس الرئاسة أو من أحد أعضائه، ويعتبر مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية الثانية في الاتّحاد حيث يجتمع أربع مرات في السنة في دورات عادية، ويمكن أنّ يجتمع أيّضًا في دورات استثنائية إذا طلبت إحدى الدول الأعضاء ذلك.

3.1. لجنة المتابعة:

تأسست لجنة المتابعة تطبيقا للمادّة التاسعة من معاهدة الاتّحاد، وهي تتأّلف من خمسة أعضاء يتمّ تعيين كلّ واحد منهم من قبل مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتّحاد وتطبيق مقرّراته بالتّنسيق مع باقي الهيئات وتقدم اللجنة نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية، كما تقوم بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الرئاسة بالإضافة إلى دراسة تقارير اللجآن الوزارية.

4.1. اللجآن الوزارّية المتخّصصة: (بوابة اتحاد دول المغرب العربي، د.ت)

يتكّون اتّحاد المغرب العربي وفقا للمعاهدة والمادة العاشرة منها من لجأنّ وزارية متخصّصة يشكلّها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها، وهذه اللجآن هي كما يلي:

* **لجنة الأمن الغذائي:** وتدير هذه الّلجنة القطاع الزّراعي والحيواني والصّناعات الغذائية وتهيئة الأراضي الزراعية والغابات والثروة السمكية كما تهتم بالبحوث البيئية والبيطرية وتقديم المساعدات الفلاحية.
* **لجنة الاقتصاد والمالية:** تهتم بميادين التخطيط، كما تشمل الاستثمار والتّصدير والتّجارة والصّناعة والجمارك والتّأمين والمصارف وتمويل والاستثمارات والصناعات الّتقليدية والخدمات.
* **لجنة البنية الأساسّية:** وتعنى بقطاع الأشغال العمومية، والبناء والإسكان، والمواصلات والنقل، والاتّصالات، والرّي.
* **لجنة الموارد البشريّة:** ومن مهام هذه اللجآن متابعة منظومة التّعليم والثّقافة والإعلام والاتّصال وتشجيع البحث العلمي، والاهتمام بالشّؤون الاجتماعية والتّوظيف، والشباب والرياضة والصحة والعدالة والإقامة والتّنقل وشؤون المجتمع المغاربي بصفة عامة.

كما تهتم هذه اللجان بتحديد المجال الزّمني اللازم لتنّفيذ البرامج ورسم الخطط الّتي يقرّها مجلس الرئاسة. وتتكون هذه اللجآن من ممثلّي الوزارات والقطاعات ذات الصّلة في كلّ دولة، كما تقوم بعرض نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتزاول نشاطها بالتّنسيق مع لجنة المتابعة والأمانّة العامة.

###### 2. المؤسسات:

1.2. الأمانة العامة:

للاتّحاد أمانة عامة تأسست بموجب (المادة 11) من اّتفاقية الاتّحاد المغاربي، ومقرّها مدينة الرباط بالمملكة المغربية، ووفقًا لاتفاقية التأسيس تتكوْن الأمانة العامّة من أمين عام يعّينه مجلس الرّئاسة لعهدة من ثلاث سنوات قابلة للتّجديد مرة واحدة فقط، ومن مجموعة من الإطارات يختارهم الأمين العام حسب الحاجة من بين الكفاءات الّتي يمتلكها الاتّحاد على أساس العدل بين الدّول الأعضاء ووفقا للّوائح الدّاخلية للأمانة العامّة، وللأمانة العامة مهام أساسية هي كالتالي:

* السّهر على تنفيذ قرارات مجلس الرّئاسة وهذا بالتّنسيق مع كلّ الأجهزة التابعة للاتّحاد.
* العمل مع لجنة المتابعة ووضع الخطط اللازمة لتنفيذ برامج الاتّحاد.
* إعداد البحوث والدّراسات وتوفير المعلومات والوثائق.
* الاحتفاظ بكلّ الوثائق والمستندات الرسمية الخاصّة بالاتّحاد كوثائق مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية واللجآن الوزارية المتخصّصة ومجلس الشّورى والهيئة القضائية، كما تحتفظ أيّضا بالاّتفاقيات المبرمة في إطار الاتّحاد.
* العمل على ربط الأجهزة المتخصّصة بعضها ببعض في مجال الإعلام والتوثيق لخلق رصيد متطوّر من المعلومات الإحصائيّة والمرجعّية.

2.2. مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى من 30 عضوا، عن كلّ قطر عضو في الاتّحاد، يتمّ اختيارهم من الهيئات النيابية للدّول الأعضاء أو وفقا للنّظم الداخلية لكلّ دولة ويكون خاضعا لمجلس الرّئاسة الذي له وحده أنّ يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادّية السنويّة، أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء رأيّه فيما يحيله عليه مجلس الرّئاسة من مشاريع وقرارات، كما يعمل على رفع التوصيات لمجلس الرّئاسة كما يتولى دراسة مشاريع القرارات التي تعدها اللجان الوزارية المختصة وذلك قبل مناقشتها في اجتماعات المجلس الرئاسي الدورية.

###### 3. الهيئة القضائيّة

و تتكون هذه الهيئة حسب المادة الثالثة عشر من قاضيين ينتميان لكلّ دولة عضو في الاتّحاد لمدّة ستة سنوات ويجدد نصفها كلّ ثلاث سنوات، وينتخب رئيس الهيئة من بين أعضائها لمدة سنة واحدة ويقع مقرّها في نواكشوط بدولة موريتانيا.

من اختصاصات هذه الهيئة النّظر في النّزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدات وتطبيقها، وفي الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتّحاد، وتكون أحكامها ملزمة ونهائية كما تقدّم الهيئة آراء استشاريّة في القضايا القانونية الّتي يعرضها عليها مجلس الرئاسة كما ورد في نص المادة الثالثة عشر.

#### الفرع الثاني: أهداف إقامة اتّحاد المغرب العربي

##### أولا: الأهداف السياسية

تتجلى أهمّ الأهداف السياسية في عدة نقاط نذكر منها ما يلي ( مانع، 2004):

* ربط وتمتين عرى الأخوّة بين شعوب دول المغرب العربي، والمساهمة في تحقيق تقدّم ورفاهية هذه الشعوب .
* تمكين دول الاتّحاد من التّصدي لكلّ أنّواع التقسيم والتشرذم الّتي مرّت بها على مر العصور سواء كان ذلك بفعل الاستعمار أو نتيجة لتصرفات أنّظمته المتعاقبة، وبتحقق هذا الهدف على أرض الواقع يمكن للبلدان المغاربيّة المضي قدما نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.
* كما يكفل أيّضا لهذه البلدان المحافظة على الاستقلال، ونزع فتيل أيّ صورة من صور التناحر الاقليمي.
* يجعل من منطقة المغرب العربي فاعلا هاما على الصّعيد الإقليمي، وشريكا اساسيا في صناعة القرار الدّولي مما جعل هذا الهدف من الأهداف الأساسيّة والذي يسعى الاتّحاد لتجسيده على أرض الواقع من خلال تظافر جهود الجميع، غير أنّ هذا الهدف لم يكتب له النجاح بسبب وجود اختلاف في الرؤى تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية (بومهدي، 2002) **.**

##### ثانيا: الأهداف الأمنية الدفاعّية

تتجّلى الأهداف الأمنية في مساهمة الدّول الأعضاء في الحفاظ على السّلام على أساس العدل والأنّصاف، وعليه فأنّ أيّ اعتداء على دولة ما يعتبر اعتداء على كلّ دول الجوار كما نصت على ذلك المادّة الرابعة عشر والخامسة عشر على حماية أمن المنطقة، ويمكننا تلخيص الأهداف الجوهرية فيما يلي:

* الدّفاع المشترك، حيث يعتبر كلّ اعتداء على أيّ دولة من الدّول الأعضاء بمثابة الاعتداء على الدول الاخرى وهذا حسب المادة الرابعة عشر من ميثاق الاتّحاد.
* تحقق الوفاق الدبلوماسي بين أعضاء الاتّحاد كما يمكّن من إقامة تعاون وثيق على أساس الحوار المتبادل .
* توفير الأمن الدّاخلي إذ يجب على كلّ دولة عضوة عدم السماح بوجود أيّ عمل أو تنظيم على أرضها يمكن أنّ يمس من سلامة أو أمن دول الجوار أو نظامها السياسي.
* رفض انضمام أيّ دولة من دول اتّحاد المغرب العربي إلى أيّ تكتّل سواء كان سياسيّا او عسكريَا يكون ضّد مصلحة المنطقة أو أحد أعضاءها أو يهدّد سلامة ترابها ( مانع، 2004) .
* والالتزام بأخذ كلّ التّدابير اللازمة لمنع نشوب أيّ حرب بين الدّول الأعضاء وتوفير المناخ المناسب الذي يجعلها آمنة على نفسها من أيّ اعتداء خارجي محتمل .

ولكن في الواقع هناك فشل كبير في المجال الأمني بسبب ضعف التّعاون من أجل مواجهة المشاكلّ الأمنية الّتي تعّرضت لها بعض الدّول المغاربيّة خاصّة الجزائر في ما يسمى بالعشرّية السوداء، فقد فشل حكام المنطقة في وضع خطّة عمل فيما يخص الملف الأمني ومكافحة ظاهرة الإرهاب ممّا أنّعكس سلبا على المنطقة (بومهدي، 2002) .

##### ثالثا: الأهداف الاقتصاديّة

تضمّنت بنود معاهدة انشاء اتّحاد مغاربي العديد من الأهداف الاقتصاديّة لتوفير حياة أفضل لشعوب المنطقة ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي ( مانع، 2004) :

* تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال بين الدّول الأعضاء؛
* تحمّل الاتّحاد الأعباء الاقتصاديّة بدل تحمل كلّ قطر هذه الأعباء لوحده؛
* التخلّص من التبعية الاقتصاديّة العالمية؛
* إعداد برامج متخصصة وشاملة في جميع القطاعات وإقامة استثمارات مشتركة، بالإضافة إلى وضع التشريعات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية المستهدفة؛
* تطوير قطاع الصناعة على أساس علمي وتكنولوجّي حديث؛
* تطوير القطاع الزراعي وربطه بالقطاع الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لدول المنطقة من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية؛
* العمل على تدريب يد عاملة ذات كفاءة عالية وتطوير مهاراتها لتوفير كوادر بشرية قادرة على تسيير مؤسسات الاتّحاد بجدارة وحنكة .

**رابعا: الأهداف الثقافية**

يهدف انشاء اتّحاد المغرب العربي على المستوى الثقافي إلى تعزيز الروابط القومية والدينية والتاريخية بين شعوب المنطقة وذلك بالوسائل التالية:

• تطوير التعليم على جميع الأصعدة، واتخاذ كلّ التدابير اللاّزمة لبلوغ هذا الهدف ويكون ذلك بتبادل البعثات الطلابية وانشاء مؤسسات جامعية وثقافية مشتركة بين الدول الأعضاء.

• المحافظة على القيم الروحية والأخلاقية النبيلة النابعة من تعاليم الشريعة الإسلامية، وحماية الهويّة العربية القومية، واتخاذ كلّ الوسائل اللاّزمة لتحقيق هذه الغايات (البوابة الرسمية لاتّحاد المغرب العربي، 2022).

### المطلب الثاني: دوافع ومقومات قيام اتّحاد المغرب العربي

#### الفرع الأول: دوافع قيام اتّحاد المغرب العربي

##### أولا: الدّوافع السياسية:

###### 1/ تراجع النظم السياسية:

عانت معظم البلدان المغاربيّة منذ استقلالها من مشاكلّ سياسية تعود بشكّل رئيسي إلى تراجع شرعية الأنّظمة الّتي كان سببها المباشر سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم لفترة طويلة مؤدية إلى احتكار السلطة، مما أثر سلبا على عوائد التنمية الّتي أوصلت هذه الدول إلى حالة من الضعف والفساد والركود الشديد، مما دفع بالشعوب المغاربيّة إلى الانتقاص من شرعية هذه الأنّظمة وظهور اضطرابات ومحاولات انقلابية.

ولمواجهة الأوضاع المتأزمة في البلدان المغاربيّة لم يكن أمام هذه الأنّظمة خيار سوى التّخلي عن احتكار السلطة وفتح الباب أمام التعددية الحزبية، وهكذا فأنّ المنطقة المغاربيّة أصبحت مهددة بالفوضى وعدم الاستقرار، لذلك اعتبر القادة المغاربة أنّ تأسيس اتّحاد مبني على أسس سياسية جديدة في إطار اتّحاد المغرب العربي يعتبر صمام امأنّ لمواجهة هذه الأخطار ويعد أمرا ضروريا من الناحيتين السياسية والتاريخية في سبيل بقائها محمية بهذا التكتل الإقليمي. ( المديني، 2006)

###### 2/ التحرّر من التبعية:

فيما يتعلق بضرورة التحرر من الاعتماد على العالم الخارجي في مختلف المجالات والقطاعات وهي حاجة يمكن تحقيقها في إطار اتّحاد وتعاون دول المغرب العربي استثمارا للموارد المشتركة وتبادلا للخبرات على جميع المستويات ، فأنّ تطوير العلاقات المغاربيّة أسوة بالدول الغربية لا يمكن أنّ يتأتّى إلا بإرادة سياسية قوية من جانب صانعي القرار الذين يرغبون في تحقيق الاندماج وأنّ لم يتحقق التكامل. ( ناجي، 1993)

###### 3/ الظّروف الدولية والتنافس الدّولي على المنطقة: (بن مشري، 2013)

في ظّل الاستقطاب الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي شَّكلّت منطقة المغرب العربي ساحة صراع واستقطاب سياسي منذ استقلالها إلى غاية التّسعينات، جرّ دولها إلى الانحياز لأحد المعسكرين، حيث انحازت تونس والمغرب وموريتانيا إلى المعسكر الغربي، بينما ليبيا والجزائر انحازا إلى المعسكر الشرقي إلى أنّ أنّهار المعسكر الشرقي وفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على إدارة النظام العالمي الجديد مما أعاد ترتيب العلاقات الدولية، ولم تكن أقطار المغرب العربي في منأى عن هذا الترتيب الجديد خاصة وأنّ المنطقة تمثل بؤرة اهتمام كبير من طرف القوى الغربية بما فيها أمريكا إذ اعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ تدار فيها مصالح الدول الكبرى ويعود هذا لعدّة عوامل نذكر منها:

* الأهمية الاستراتيجية والاقتصاديّة للمنطقة؛
* تزّعم الولايات المتحدة لقيادة العالم ( شرطي العالم )؛
* بروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين أساسين في رسم العلاقات الدولية

**ثانيا: الدافع الأمني:**

لقد أصبح مفهوم الأمن مفهوم مركب ومتعدّد الأبعاد يشمل حماية الفرد والمجتمع والقيم الإنسانية من أيّ تهديدات داخلية وخارجية تعيق الدولة نحو التقدم والازدهار، كما يشمل عدة مجالات كالمجال السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي فضلا عن الجانب العسكري ( Marchesin, 2001).

وقد عرفت بلدان المغرب العربي أخطارا وتهديدات لم تكن موجودة في السابق كتجارة المخدّرات والهجرة السرية والإرهاب العابر للحدود...الخ .

ومن المعروف أنّه ليس بمقدور أيّ دولة بمفرها احتواء هذه المخاطر، لأنّ ضمان الأمن مسألة صعبة تتطلب قدرات بشرية ومادية وتقنيات علمية لا يمكن لأيّ دولة من دول المغرب العربي الحصول عليها إلا من خلال التعاون وتنسيق الجهود لضامن نجاح سبل مواجهتها. ( مالكي، 2013)

##### ثالثا: الدوافع الاقتصاديّة:

###### 1/ الأوضاع الاقتصاديّة لدول المغرب العربي:

تبنّت بلدان المغرب العربي أنّظمة اقتصاديّة مختلفة، فالجزائر وليبيا (الدول النفطية) اتّبعت النظام الاشتراكي لكن وبسبب تأثّرهما بالسوق الدولية والأزمات الاقتصاديّة الّتي عصفت بالنظام اضطرتا إلى اعتناق المذهب الرأسمالي من أجل الحفاظ على الحدود الدنيا للأمن الغذائي ، أما تونس والمغرب فمنذ الاستقلال اتبعت النظام الرأسمالي، ولكن نظرا لتصاعد الطلب على الغذاء وتقلّص القدرة الإنتاجية الوطنية والالتجاء إلى الاقتراض الخارجي لسدّ احتياجات المواطن اضطرت الدول المغاربيّة أنّ توافق على الشروط المجحفة للدول الكبرى وضغوطاتها، دفعت هذه الأسباب مجتمعة بالقادة المغاربيين إلى التفكير في إرساء استراتيجية تعاون إقليمي تفتح إمكانيةً للتغلب على احتياجاتهم خاصة بعد أنّ تولدت مشاكلّ اقتصاديّة وسياسية داخلية، فقد عرف المغرب أزمة غذائية أدّت إلى زيادة حجم وارداته من القمح، أما الجزائر فحطمت الرقم القياسي حيث وصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80% جاعلا منها أول مستورد للقمح في العالم، إضافة إلى فقدان معظم هذه الدول القدرة على ضمان الحدود الّدنيا من أمنها الغذائي. (ناجي، 1993)

###### 2/ ظهور التكتلات الإقليمية:

لقد تبنى العالم سياسة التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصاديّة الّتي استطاعت الجمع بين التشكيلات المختلفة أيّديولوجياً وسياسياً والوقوف في مواجهة المشاكلّ المشتركة، وأثبتت جدواها في مواجهة الأزمات الاقتصاديّة الّتي عصفت بدول العالم في أواخر القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر الأمر الذي أضحى مطلبًا استراتيجيًا وضرورة ملحة لمواجهة النظام العالمي الجديد، لذلك أصبح الاتجاه نحو التكتل والاندماج في النظام الدولي الجديد أمرًا لا مفر منه مما شجع البلدان المغاربيّة على التفكير في بناء تكتل إقليمي يضاهي التكتلات الإقليمية الأخرى (كمجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوربي ) والّتي حققت تجارب تكاملية على أرض الواقع بقدر معتبر من النجاح، مما جدد الأمل لدى المغاربة لتحقيق هذه الوحدة المنشودة . (خاطر، 2013).

###### 3/ تأثر الاقتصاد المغاربي بالسوق الدولية:

بعد استعادة الدول المغاربية استقلالها انتهجت سياسات اقتصادية تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومن ثمَّ تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ففي ستينيات القرن الماضي اعتمدت تونس على التخطيط الاقتصادي والمضي ببرنامج التعاونيات، ومع ذلك لم تنجح في هذا المسعى، فولت وجهها مع بداية السبعينيات نحو الاقتصاد الحر، وزادت من ارتباطها بالأسواق العالمية، كما تأثرت في الثمانينيات بآثار الأزمة العالمية مما نتج عنه زيادة في معدلات البطالة واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات.

كما قامت الجزائر في ستينات القرن الماضي أيّضا بتأميم كلّ المؤسسات الكبرى خاصة العاملة في مجال النّفط حيث لم تكن هذه السياسة مبنيّة على خطّة التكامل مع دول الجوار، ما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباط كلّيّا بالخارج سواء في استيراد التّكنولوجيا أو المعدّات وحتى الفنيين، كما أنّ اعتماد الجزائر على إيرادات بيع النفط لتمويل عملية التحول الصناعي ساهم في زيادة ارتباطها بالأسواق العالمية وزيادة مستوى التبعية لها، أما بالنسبة للمملكة المغربية فقد تبنت نظاما اقتصاديا يعتمد على المنافسة وتوسعت في العديد من الصناعات بالإضافة إلى الزراعة التقليدية، ومنه تأثر الاقتصاد المغربي بشكل كبير بالتحولات الحاصلة في الأسواق الأوروبية والعالمية، أما ليبيا فكان اقتصادها يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات بيع النفط للأسواق العالمية. ( شكري، 1988)

لقد اعتمد الاقتصاد المغاربي على تصدير المواد الأولية والنصف المصنعة إلى الأسواق الخارجية والّتي تتّسم بالتذبذب لتأثرها بظروف العالم السياسية والاقتصاديّة الأمر الذي يؤدّي بالعجز في الميزان التجاري لدول المغرب العربي، ومع وجود اختلاف في عوامل الإنتاج بين الاقتصادات المغاربية أدى إلى عدم توازن في نمو الاقتصادات، الأمر الذي اضطر هذه الدول إلى اللجوء إلى البنوك العالمية للاستدانة وتغطية عجز موازينها التجارية، مما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم حالة المديونية. ( مانع، 2004)

و لقد تولدت عند القادة المغاربة (خاصّة بعد ظهور السوّق الموحدة الأوربية ) الرغبة في تنسيق الجهود والتعاون من أجل بناء تكتل إقليمي فالأحداث أثبتت أنّ الانفراد يعني التعرض للمزيد من الضغوطات الأجنبية خاصة في الجانب الاقتصادي.

###### 4/ التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي:

لقد أصبحت القوى الصناعية الكبرى مهيمنة على الساحة العالمية والاقتصاديّة في القدرة الإنتاجية والاقتصاديّة والتقنية، فالقاعدة العلمية والبحثية تعرف تطورا كبيرا في هذه الدول فهي تصل إلى2,62 % في الولايات المتحدة الأمريكية، 2,61 % في اليابان، 2,75 % في ألمانيا، في حين لا تتجاوز النسبة لدى الأقطار المغاربيّة 0,17 %، ومن جراء هذه الإنجازات الاقتصاديّة والتكنولوجية تعمّق الاعتماد المتبادل وتعزّزت التكتلات الاقتصاديّة (بن خليف، 2010)، ومن أجل هذا أصبح من الضروري على البلدان المغاربيّة مواكبة التطورات الاقتصاديّة والتكنولوجية وذلك بخلق تكامل اقتصادي يضمن التعاون على المستوى الفني والتكنولوجي، مما يسمح بتخفيف أعباء الإنتاج والزيادة في الأرباح وفتح آفاق أرحب للمنتجات المغاربيّة والصمود أمام المنافسة الشرسة.

#### الفرع الثاني: مقوّمات قيام اتّحاد المغرب العربي

##### أولا: المقومات الجيوستراتيجية

تتكون المنطقة المغاربيّة من مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيّا، حيث تتألف من خمسة بلدان هي: الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، والّتي تشكّل ما يسمى المغرب العربي الكبير، فبالإضافة إلى كونها متقاربة جغرافيًا، فهي متشابهة من الناحية الطوبوغرافية والمناخية.

ويعتبر المغرب العربي امتدادًا جغرافيًا مترابطً الحدود، وله خصائص مادية وسمات طبيعية متجانسة، فموارده الطاقويّة والطبيعية متكاملة، ومصادره المائية وفيرة، وملامح سكانه متقاربة، كما يشكّل منطقة إقليمية تبلغ مساحتها الإجمالية 604.814.1 كيلومترًا مربعًا، تقع في شمال قارة أفريقيا ويفصلها البحر الأبيض المتوسط عن قارة أوربا، و يحدها المحيط الأطلسي من الغرب، والشرق الأوسط والخليج العربي شرقا، كما تتمتع منطقة المغرب العربي بأربعة أبعاد استراتيجية مهمة هي: البعد المتوسطي والذي يمتد من سواحل البحر الأبيض جنوبا إلى سواحله شمالا وجنوب أوربا، والبعد الإفريقي حتى القرن الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي الممتدّ في عمق الدول العربية شرقا، وفي الأخير البعد الأطلسي الذي يصل إلى حدود المحيط الأطلسي غربا. فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا، أفريقيا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية استراتيجية بالغة، إضافة إلى موقعها البحري المتمّيز شمالا على امتداد 4.000 كلّم من شريطه الساحلي المطلّ على البحر الأبيض المتوسط ممّا جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحّرية، كما يعد ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يمتد على طول سواحل دول المغرب العربي ممر رئيسي للأنشطة التجارية .

وممّا سبق ذكره يمكن القول أنّ المغرب العربي عبارة عن منطقة جغرافية موحدة وفريدة من نوعها ومتنوعة المناطق والأقاليم والمناخات والتضاريس، مما أدى هذا التنوع إلى وفرة الموارد الطبيعية والطاقوية والقدرات الزراعية والصناعية، ومنحها أهمية جيوسياسية دفعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض سياساتها على المنطقة واستغلال موقعها الجغرافي وممراتها البحرية.

وتبرز أهمية الترابط الجغرافي في كونه أحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربيّة، وضرورة ملحة للنهوض بالمصالح المشتركة، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة الّتي تدعم وتساعد على قيام اتّحاد مغاربي ( مانع، 2004)، بالإضافة إلى الخصائص الجيوستراتيجية الّتي تجعل من منطقة المغرب العربي كتلة إقليمية موحدة ومتجانسة، لذلك أصبح من الضروري على الدول المغاربيّة أنّ تستغل هذه العناصر الجيوستراتيجية في عملية البناء والتكامل خاصة بعد التطورات الدولية الّتي حصلت كانتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، إذ تراجع دور التحالفات العسكرية ليحل محله دور التكتلات الاقتصاديّة الإقليمية (بيرم، 2010).

##### ثانيا: المقومات الاقتصاديّة

بالإضافة إلى الموقع الجغرافي المتميز الذي يتمتع به المغرب العربي، فأنّ لديه ثروة هائلة من المصادر الاقتصاديّة الهامة الّتي تسمح له بتحسين أوضاعه الاقتصاديّة وزيادة طاقاته الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل لموارده الطبيعية، وبالتالي خلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة لمواطنيه كما أنّ غنى دول المغرب العربي بالموارد الطبيعية وموارد الطاقة تسمح لهذه البلدان بالاندماج في ما بينها اقتصاديًا ( زريق ومخلوف، 2013).

فالجزائر مثلا تعتبر من أكبر المنتجين الرئيسين للغاز الطبيعي والنفط في العالم حيث تحتل المرتبة الخامسة عالميا في احتياطي الغاز الطبيعي، و تأتي في المرتبة الرابعة عشر في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عشر في أنّتاج المحروقات بصفة عامة، كما تتربع الجزائر على العديد من مناجم الحديد فضلا عن ازدهار الفلاحة في السنوات الأخيرة خاصة في شُعب الحبوب والتمور والحمضيات والبطاطا والطماطم.

أمّا المملكة المغربية فبالرّغم من أنّها لا تعتبر دولة نفطية لعدم وجود منابع للنّفط والغاز داخلها، إلا أنّها تمتلك ثروة معدنية هائلة فهي الدولة الأولى في تصدير الفوسفات حيث تتربع على 70% من احتياطي الفوسفات العالمي، وتمتلك العديد من المعادن الأخرى كالنحاس والذهب والفضة، كما تعتمد بشكّل كبير على الزراعة كزراعة الحمضيات والبطاطا، أمّا على صعيد الصّيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة .أمّا في ما يخص الجمهورية التونسية فيعتمد اقتصادها بصفة كبيرة على السياحة، كما أنّها تعتبر سادسة دولة منتجة للفوسفات حيث تنتج سنويا حوالي 6 مليون طن من الفوسفات، ولديها احتاطي من النفط والغاز محدود جدا يبلغ إنتاجهما حوالي 5 مليون طن من النفط و600 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، كما تعتبر تونس من الدول النشطة في المجال الفلاحي، فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد إسبانيا وإيطاليا في تصدير زيت الزيتون وتحتّل المرتبة الثانية في صادرات التمور بعد زيت الزيتون (بيرم، 2010).

وتعتبر ليبيا من أهم منتجي النفط حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي العالمي مما جعله المصدر الرئيس لدخل للدولة، أمّا بالنسبة لموريتانيا فهي تمتلك احتياطي كبير من الحديد ذو الجودة العالمية مقدّرة بعشرة مليار طن، كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص والزّنك والذّهب، ولها مناطق صيد شاسعة غنية بالثروة السّمكية تقدر مساحتها بــ 195.000 كلّم²بالإضافة إلى ثروة حيوانية كبيرةتصل إلى 708 مليون رأس من الغنم، 101 مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل (البالي، 2013).

أنّ الوفرة والتّنوع في الموارد الطبيعية والطاقويّة والإمكانيات الاقتصاديّة الضخمة الّتي تمتلكها دول المغرب العربي تمكنها من خلق سوق داخلية بينية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من اغلب السلع الاستهلاكية مما يجعلها قوة إقليمية يحسب لها حسابها بين التكتلات الدولية، خاصة وأنّ المنطقة تشكّل رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما للدول الكبرى كدول الاتّحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فأنّ هذا الاتّحاد يعتبر تحديا حقيقيا للدول المغاربيّة لضامن وتعزيز سيادتها الاقتصاديّة على نطاق إقليمي كرد العولمة الزاحفة (الوافي، 2007).

##### ثالثا: المقومات البشرية

يعتبر البربر هم السكان الأصليين لمنطقة المغرب العربي الذي وفدت إليه هجرات بشرية عديدة أبرزها الفينيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العرب المسلمون وأخيرا الاستعمار الأوروبي، ولم تستطيعْ أيّ حملة من هاته الحملات البشرية أنّ تؤثر فيهم ما عدا موجة الفتحات الإسلامية الّتي أثرت فيهم، وأثروا فيها بفضل الدين الإسلامي والقرآن الكريم واللغة العربية الأمر الذي أدى إلى صبغ الإقليم كلّه بالصبغة العربية الإسلامية.

فاتّحاد المغرب العربي مجموعة من التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية، فحسب إحصائيات سنة 2021 بلغ عدد السكان حوالي 104,75 مليون نسمة موزعة على أقاليمه الخمسة، تختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والعرقي والثقافي، فمن الممكن من خلال دمج عنصر الأرض في بلد مثل الجزائر أو ليبيا، وعنصر العمل في دولة أخرى مثل تونس أو المغرب أو موريتانيا تحقيق فرص عمل وجلب المنافع المتبادلة (صالحي، 2005)،خاصة وأنّ سكان المنطقة يتميزون بصغر سنهم، إذ أنّ نسبة الشباب تصل في الجزائر مثلا الي 75 % من عدد السكان، إذ أنّ المجتمع المغاربي يضّم شريحة من الشباب القادر على العمل والإنتاج تقترب من نسبة 33 % من السكان، كما أن سكان المنطقة يشكلون وحدة إنسانية وثقافية بفضل تشابه أصولهم ولغاتهم ودياناتهم، بالإضافة إلى تاريخهم المشترك. (السنوسي، 1999)**.**

##### رابعا: المقومات الثقافية والحضارية

###### 1/ اللغة:

برزت أهمية اللغة كوسيلة اتصال وأداة للتعبير عن جميع المظاهر الثقافية والفكرية، ولهذا اعتمدت جميع الدساتير المغاربيّة اللغة العربية كلّغة رسمية ووطنية، على أساس أنّ اللغة العربية هي اللغة السائدة في جميع أنّحاء المغرب العربي فهي أساس الشخصية المغاربيّة، فالمغرب العربي يمثل مكونًا حضاريًا ومكسب يفضي إلى بناء اتّحاد مغاربي لأنّه من خلال اللغة يتم الانسجام في التفكير والنظم والأهداف (بن خليف، 2010).

###### 2/ الدين:

في المغرب العربي يعتبر الإسلام هو الدّين الرئيسي، حيث أنّ نسبة المسلمين بلغت 99.14٪،و باقي الديانات تمثل نسبة 0.86٪، ومما زاد في قوة هذا العامل كون هذه الوحدة الدينية صاحبتها وحدة مذهبية لعدم وجود اختلافات مذهبية وسيادة المذهب المالكي في كلّ الدول المغاربيّة، كما يمكن التأكيد على أنّه لا توجد طوائف لا اثنية ولا عرقية ( Maurice, 1962)، فالإسلام أداة للوحدة ويرفض التفرقة والتشرذم لأنّهما عناصر ضعف وانحطاط، ويحترم الحقوق والحريات الشخصية ويعزز أسس العدالة لذا فهو أساس العملية التكاملية.

###### 3/ التاريخ المشترك:

لا شك في أنّ وحدة التاريخ هي عامل أساسي في قيام الاتّحاد المغربي، لكون التاريخ وعي الأمة وذاكرتها الحية، وما يميز المنطقة المغاربيّة أنّ شعوبها عاشت أحداث مشتركة في السلم والحرب وعرفت نفس المصير عبر التاريخ فتعاملت مع الفينيقيين وتعاطت معهم في التجارة بشكّل واسع وتعرضت للاستعمار الروماني والوندالي والبيزنطي عدة قرون واستقبلت الفتح الإسلامي وآمنت بالدين الإسلامي وشاركت بقسط كبير في إقامة صرح الحضارة العربية وواجهت تحدّيات الغرب الأوروبي المسيحي الحاقد طوال قرون العصر الحديث إلى أنّ وقعت تحت سيطرته ابتداء بالجزائر عام 1830. ( بوعزيز، 1986)

###### 4/ المصالح المشتركة:

يمكن ملاحظة أنّ كلّ الشعوب المغاربيّة تشترك في نفس المصلحة بخصوص الحاجة إلى الوحدة، حيث أنّ معظم الشعوب تتطلع إلى نفس الهدف فهي شديدة الحساسية في الدفاع بقوّة عنعقيدتها ولغتها وعاداتها وتقاليدها والّتي قد تصل إلى استعمال العنف والثورة، وزاد الاستعمار الأوروبي للمنطقة من شدّة هذا الشعور، حيث اقتنع السياسيون والمثقفون بأنّ الوحدة هي عامل أساسي في الدفاع عن مقدرات هذه المنطقة( Maurice, 1962).

وفي الأخير يمكن القول أنّ وحدة الدين واللغة والتاريخ أدت إلى وحدة النظامين التشريعي والقانوني في المنطقة المغاربيّة، فالتشريع في الدول الخمسة متشابه لأنّه مستمد أغلبه من الشريعة الإسلامية، أمّا بالنسبة للأنّظمة القانونية فمعظم البلدان المغاربيّة كانت تحت طائلة الاستعمار الفرنسي باستثناء ليبيا كانت مستعمرة إيطالية، وعلى سبيل المثال نجد الفانون المدني في المغرب العربي والجزائر وتونس مأخوذ حرفيا من القانون الفرنسي، كما تشترك الدول المغاربيّة في النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد والاحتفال بالمواسم والأعياد الدينية، وهذا التقارب من شأنّه أنّ يوفّر الانسجام والتّطابق بين شعوب المنطقة ويدعم قيام الاتّحاد المغاربي.

### المطلب الثالث: اهم الإنّجازات والاتفاقيات المبرمة في إطار اتّحاد المغرب العربي

#### الفرع الأول: أهم إنّجازات الاتّحاد

شهدت السنوات التي تلت إنشاء اتحاد المغرب العربي تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية، ففي اجتماع وزراء الخارجية الذي انعقد في ديسمبر 1990، تجلت بوضوح المحاور الرئيسية لمشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، والّتي تمّ الموافقة عليها من طرف مجلس الرؤساء الذي عقد في 10و 11 مارس 1991 بالعاصمة الليبية طرابلس وتم حصر هذه المحاور في ثلاث عناصر أساسية هي كالتالي: ( الفارسي، 2004)

* **منطقة التبادل الحرّ**: والهدف من هذه المنطقة هو رفع جميع الحواجز الجمركية أمام تدفق المنتجات الفلاحية والصناعية والّتي يجب أنّ تكون ذات منشأ مغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتّحاد كان من المفروض تحقيق ذلك قبل حلول سنة 1992،إلا أنّ منطقة التبادل الحر لاتّحاد المغرب العربي ظلت حبر على ورق إلى يوم الناس هذا. (الشكري، 2007)
* **اتّحاد جمركي**: هدفها توحيد النظام الجمركي للدول الأعضاء أيّ توحيد التعريفة الجمركية بين الدّول الأعضاء في الاتّحاد، وكان من المتوقع أن يتم تحقيق هذه المرحلة قبل عام 1995، ولكن للأسف لم يتم تحقيقها حتى الآن.
* **السوق المشتركة**: تهدف هذه السوق إلى توحيد القوانين والمراسيم المتعلقة بحرية حركة الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وكان من المتوقع أنّ تطبق في عام 2000، لكنها بقيت على شكّل مشروع إلى اليوم.
* **البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية**: تم التوقيع على تأسيس البنك المغاربي بين الدول الأعضاء في الاتّحاد بتاريخ 10/3/1991 ومن بين مهامه إعداد وتنفيذ وتمويل المشاريع المغاربيّة الّتي تصب في مصلحة الأهداف المشتركة خاصة في المجالات الزراعية والصناعية وغيرها، كما تعمل على تدفق رؤوس الأموال بين البلدان المغاربيّة وتوظيفها في مشاريع ذات جدوى اقتصاديّة وعوائد مالية كبيرة.
* **الأكاديمية المغاربيّة للعلوم في ليبيا**: تهدف هذه المؤسسة إلى وضع إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتدريب العالي في دول الاتّحاد، مع تطبيق سياسة البحث العلمي والتكنولوجي الّتي تركز على الجوانب التنموية المشتركة، ولتمكين الباحثين في دول الاتّحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنيات واستخدامها في المجتمع العلمي والتقني.

#### الفرع الثاني: الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتّحاد المغاربي

لقد تم عقد ما لا يقل عن سبعة وثلاثين اتفاقية، جميعها في مجال التعاون والتكامل الاقتصاديين خدمة لأهداف الاتّحاد ولكن تم تجسيد القليل منها فقط، وأهم ما تم تجسيده كان في الاتفاقيات التالية: (الشكري، 2007)

* اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية بين دول اتّحاد المغرب العربي، والّتي صدرت بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية بالجزائر اعتباراً من 21/7/1990، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 14/7/1993.
* الاتفاقية الخاصة بالحجز الزراعي بين دول اتّحاد المغرب العربي، والّتي جاءت بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية بالجزائر، ودخلت حيز التنفيذ كذلك في 14/07/1993.
* اتفاقية تشجيع الاستثمار بين الدول المغاربيّة، والّتي جاءت كمثيلاتها بقرار في الدورة العادية الثانية في الجزائر، ودخلت حيز التنفيذ في 14/07/1993.
* الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين الدول الأعضاء والّتي تقررت في نفس الدورة وطبقت بنفس التاريخ.
* الاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين بلدان المغرب العربي، وتقررت في نفس الدورة ودخلت حيز التنفيذ في نفس تاريخ سابقاتها.
* اتفاقية انشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، ووضعت بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة والّتي عقدت بين 10و11جويلية 1993،ودخلت حيز التنفيذ في 23/04/2002.
* أما فيما يخصّ باقي الاتفاقيات المبرمة في إطار اتّحاد المغرب العربي فلم تطبق على أرض الواقع رغم أنّها لامست كلّ المجالات ذات الصلة بتحقيق أهداف الاتّحاد، إضافة إلى بعض الاتفاقيات الّتي كان الهدف منها تعديل بعض المواد أو بعض الشروط الّتي جاءت في معاهدة انشاء اتّحاد المغرب العربي، كتعديل للمادة الثانية بخصوص أعضاء مجلس الشورى المغاربي وبالتالي وجود هيكلّ يمكن من خلاله التعاون والتّنسيق وتوسيع التبادل التجاري يجعلنا نطرح عدة تساؤلات حول التجارة البينية في إقليم المغرب العربي .

### المطلب الرابع: التّحديات الّتي واجهت قيام اتّحاد المغرب العربي وسبل تجاوزها

لقد شهد العالم تحوّلات عميقة أثّرت على العديد من الجوانب المختلفة مثل الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ممّا أثّر على العلاقات الدّولية الأمر الذي تطلّب من معظم الدول أنّ تتجمّع وتتوحّد في كيان واحد، أو على الأقل تنسّق وتتعاون في إطار مشترك لتوفير المزيد من احتياجات مواطنيها ومعالجة المشاكلّ والتّحديات المشتركة، وفي ظلّ هذه التطورات والأنّظمة الاقتصاديّة الجديدة الّتي تلت ذلك كان من الضّروري على دول المغرب العربي انشاء تكتّل إقليمي لفرض وجودها دوليا وإقليميا في مواجهة تحوّلات دولية عميقة تتميّز بالتوجه نحو تكتلات اقتصاديّة كبيرة.

ورغم وجود الإمكانيات الاقتصاديّة والحضارية وغيرها في دول المغرب العربي والّتي تضمن نجاح هذا الاتّحاد وتدعمه إلا أنّ الظروف والأزمات والعقبات الّتي مرت بها دول المغرب العربي سابقا وتمر بها الأنّ لم تستطع الدول المغاربيّة تحقيق هذه الوحدة المنشودة، والّتي تعثرت في بداية مسارهاكما فشلت كلّ المبادرات والمحاولات لإحياء اتّحاد المغرب العربي.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول الوقوف على التّحديات الّتي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية المغاربيّة وإيضاح سبل تجاوز تلك التّحديات للوصول إلى تجسيد العمل المغاربي المشترك .

#### الفرع الأول: التّحديات الّتي واجهت قيام اتّحاد المغرب العربي

شهد اتّحاد المغرب العربي عقبات كبيرة كانت بمثابة حجر عثرة في طريق تقدمه منذ بداية نشاطه، وهو ما جاء في العديد من التقارير الدولية المتابعة للأزمات العربية، ومن أبرز مظاهر هذا التراجع أنّ معظم الاتفاقات المبرمة لم تصل إلى مستوى التنفيذ على أرض الواقع إلى حد الساعة وهذا يدل على عدم قدرة الاتّحاد على تحقيق الأهداف الّتي حددتها المعاهدة التأسيسية.

كما يعاني اتّحاد المغرب العربي حالة جمود شبه كامل على مستوى مؤسساته والّتي تبرز بصفة واضحة في نشاط مجلس الاتّحاد حيث لم يعقد أيّ دورة عادية أو طارئة منذ التسعينيات، وحتى الدورات العادية الّتي عقدت لم تكن بغالبية القادة الخمسة لدول المغرب العربي.

ومن أهمّ هذه التّحديات ما يلي ( المديني، 2006):

##### أولا: التّحديات السياسية

و تتمثل هذه التّحديات في تحديات داخلية وأخرى خارجية .

###### 1. التّحديات الداخلية

وتتعلق بدول الاتّحاد وتتمثل هذه التّحديات في:

* دخول الجزائر مع بداية التسعينات في مرحلة صراع مع المعارضة الإسلامية الراديكالية أنّ ذاك، وقد كان لذلك الأثر الكبير في إبطاء مسيرة الوحدة المغاربيّة؛
* فرض عقوبات على ليبيا عام 1992 بسبب أزمة "لوكري" بين ليبيا من جهة وكلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى مما جعلها تنشغل بمشاكلّها الداخلية ؛
* الخلاف القائم بين الجزائر والمغرب حول تسوية مشكّل الصحراء الغربية، وتجدده سنة 1995 حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتّحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتّحاد المغاربي؛ ( الإبراهيمي، 1996)
* كما أنّ عدم مشاركة ليبيا في الاجتماعات الوزارية الدورية كان سببا في تعثر الاتّحاد؛
* اختلاف وجهات النظر حول توسيع عضوية الاتّحاد لانضمام دولة مصر الّتي تقدّمت بهذا الطلب إلا أنّها لم تحظ بالموافقة لهذا الاتّحاد رغم قبول ليبيا والجزائر .

###### 2. التّحديات الخارجية

و تتجلّى بشكّل واضح في المواقف المختلفة لدول المغرب العربي الخمسة إزاء الأزمات والمشاكلّ العربية كالقضية الفلسطينية، وقد يصل أحيانا إلى نقطة التباين التّام بينها كما هو الحال في الغزو العسكري العراقي للكويت، بعد طلب كلّ من الكويت والسعودية التدخل الغربي في الأزمة وتدويلها من خلال اشتراط تدخل القوى الأجنبية لحل هذا الصراع ( الإبراهيمي، 1996)، والذي هو في الأصل نزاع عربي بامتياز.

##### ثانيا: التّحديات الاقتصاديّة

لم ينجح اتّحاد المغرب العربي في بناء تكامل اقتصادي شامل مقارنة بالتكتلات الاقتصاديّة العالمية، وذلك للأسباب التالية:

###### 1. التبعية الاقتصاديّة للدول الغربية:

لقد ساهمت عدة عوامل خارجية في فشل تحقيق اتّحاد مغاربي بالمفهوم المتعارف عليه عالميا، وذلك بسبب اعتماد اقتصاديات الدول المغاربيّة على تكتلات إقليمية أخرى، فعلى سبيل المثال نجد الاتّحاد الأوربي تربطه علاقات اقتصاديّة ومالية مع كلّ دولة قطرية بصفة خاصة بعيدا عن تعامله معها داخل اتّحاد المغرب العربي، الشّيء الذي يضعف مكانة الاتّحاد المغاربي كتكتل اقتصادي جهوي قادر على مواجهة المعيقات الاقتصاديّة، وعليه فأنّ مشكّل تبعية الدول المغاربيّة للخارج يعتبر من أهم التّحديات الّتي تعيق مسيرة التنمية في الاتّحاد المغاربي لأنّه يجعل من دول المنطقة تخسر الكثير فبدلاً من التعامل مع الاتّحاد المغاربي ككتلة إقليمية موحدة يتم التعامل مع كلّ دولة على انفراد، لذلك من الضروري تطوير استراتيجيات جديدة تعيد النظر في المتغير الاقتصادي المغاربي. (سرکالي، 2019).

والجدول التالي يبين العلاقات التجارية المغاربيّة مع الاتّحاد الأوروبي وباقي دول العالم:

الجدول رقم(07): يوضح العلاقات التجارية المغاربيّة مع الاتّحاد الأوروبي وباقي دول العالم

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البلدان المغاربيّة | الصادرات | | الواردات | |
| الاتّحاد الاوربي | باقي دول العالم | الاتّحاد الاوربي | باقي دول العالم |
| الجزائر | %67 | %23 | %59 | %41 |
| تونس | %80 | %20 | %72 | %28 |
| المغرب | %60 | %40 | %59 | %41 |
| ليبيا | %82 | %18 | %65 | %35 |
| موريتانيا | %63 | %27 | %60 | %40 |
| المتوسط المغاربي للتجارة الخارجية | %70 | %30 | %63 | %33 |

**المصدر**: ( البنك الدولي، والأمانة العامة للاتّحاد المغاربي)

يتبين من الجدول السابق أنّ 70٪ من التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي تتم مع الاتّحاد الأوروبي، مما يعيق نشاط التجارة البينية المغاربيّة.

###### 2. الاختلال الهيكلّي في الاقتصاد المغاربي:

والمقصود باختلال التوازن الهيكلّي هنا هو وجود خلل في هياكلّ الإنتاج الزراعي والصناعي وهياكلّ المبادلات التجارية وكذلك الهياكلّ المالية مما يهدد التنمية في البلدان المغاربيّة.

ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في معدلات النّمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية للدول المغاربيّة، وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصاديّة والاجتماعية الّتي تعيشها دول المنطقة من بطالة وفقر. (قصري، 2017)

###### 3. عدم التّنسيق في السياسات الصناعية:

يتمثل عدم التّنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الاستثمار خسارة كبيرة لجهود التصنيع تصاحبها منافسة شرسة ويبدو أنّ تنفيذ المخططات ليس له أهداف علمية بل أهداف كمية لم تتحقق أبدًا، وغياب التّنسيق في هياكلّ البلدان المغاربيّة يتطلب منها اللجوء إلى التقنيات الغربية مما يمنع التقارب بين البلدان المغاربيّة . (خلوفي، 2016)

#### الفرع الثاني: سبل تجاوز تحديات قيام اتّحاد مغاربي

أنّ موضوع تحقيق الاندماج والوحدة في بلدان المغرب العربي هو عملية تتجاوز إمكانيات البلاد وتتطلّب تظافر الجهود والاستفادة من الإمكانيات المتاحة، والاعتماد على روابط التماسك السياسي والاقتصادي والحضاري لدفع اتّحاد المغرب العربي نحو التقدم، حيث أنّ حصيلة الاتّحاد هزيلة مما يحتم على الدول الأعضاء التفكير والبحث عن آليات وسبل تساعد في إحياء مسار اتّحاد المغرب العربي، ومن هنا نطرح بعض الآليات الّتي قد تساعد على إعادة تنشيط مسار اتّحاد المغرب العربي والّتي هي كما يلي (بخوش، 2010):

##### 1. سبل تجاوز هده التّحديات سياسيا :

يعتبر الاتّحاد بين مجموعة من الدول عملية سياسية في المقام الأول فبدون إرادة سياسية من قبل الأطراف الراغبة في الاندماج لا يمكن لأيّ اتّحاد أنّ ينجح فضلا عن اتّحاد المغرب العربي، ومن هذا المنطلق يبقى العامل السياسي هو أساس نجاح الاتّحاد، وبالتالي ينبغي:

* الابتعاد عن النزعة القومية واعتماد تصور مشترك للوحدة، فلن تتمكن البلدان المغاربيّة من بناء اتّحاد مغاربي دون تقديم تنازلات لصالح بناء عمل وحدوي .
* حل قضية الصحراء الغربية لجسر الهوة بين الجزائر والمغرب ، فلم تشهد منطقة المغرب العربي مشكلة أكثر تعقيدا وخطورة من قضية الصحراء الغربية، ما شكّل حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، لكونه عاملا من عوامل تأجيج الخلافات السياسية بين البلدين في الماضي وسبب من اسباب في توتر العلاقات الثنائية الأنّ، إذ لا يمكن إقامة اتّحاد مغاربي دون الجزائر والمغرب لذلك لا بد من أيّجاد حل جذري ينهي هذا الصراع الذي لا يمكن أنّ يحدث إلا من خلال فرض تنازل الجانبين لبعضهما البعض، كما يجب الأخذ في الاعتبار القضايا العالقة، وأهمها فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ سنة 1994
* تنسيق المواقف قبل الدخول في شراكة مع تكتلات اقليمية أخرى**،** والمقصود هنا هو الشراكة (الأورو- مغاربية) والأمريكية، حيث أنّ غياب اتّحاد فعال بين البلدان المغاربيّة حتى الأنّ سيكون مكلّفاً للغاية للشعوب المغاربيّة وأنّظمتها على حد سواء، كما يضعف العمل ضمن الاتّحاد المغاربي.
* اشراك المجتمع المدني ومؤسساته في بناء اتّحاد المغرب العربي**،** ولاويتحقق ذلك إلا من خلال العمل على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني المغاربي وتزويدها بكلّ الإمكانيات اللاّزمة، ومنحها مساحة كبيرة من الحرية وتمكينها من المبادرة في أيّجاد طرق للتواصل بين مكونات دول المغرب العربي وخلق تنمية وتعاون مثمر بينهم.

##### 2. سبل تجاوز هذه التّحديات اقتصاديا (لعجال، 2010):

* تنسيق السياسات الاقتصاديّة المغاربيّة ويكون ذلك برسم استراتيجية واضحة ومتكاملة لاندماج اقتصادي تام بهدف تطوير وتوسيع الشراكات بين الدول المغاربيّة، مع الأخذ بالحسبان حجم السوق الّتي تمثل قرابة 100 مليون نسمة وكذا الموارد الطبيعية المتوفرة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون سدًا منيع ضد الشركات العالمية الكبرى، كما يجب تكييف الشراكة الاورو- متوسطية وجعلها في خدمة صالح البلدان المغاربيّة وهذا من خلال تفعيل الاتّحاد ضمن السياق العالمي.
* اعتماد خطط وبرامج تكامليةوذلك عن طريق سن قوانين وتشريعات اقتصاديّة تنظم استغلال الموارد الطبيعية وتسهيل طرق انتقالها بين دول الاتّحاد، وتنظيم اسواق العملات بتوحيد أسعار الصرف والمرونة في تحويلها من بلد إلى أخر، وأخيرا وليس آخرا إزالة كافة الحواجز الجمركية.
* إعطاء الأولويات للقطاعات الاستراتيجيةكالقطاع الزراعي الذي يشكّل قطاعا استراتيجّيا حيوّيا فدعمه يؤمن العجز الغذائي وكذا القطاع الصناعي وذلك بإقامة مشاريع كبرى مشتركة للصناعات الثقيلة، وتسويقها بدول داخل المنطقة المغاربيّة للتخلص من التبعية للخارج في هذا المجال، وكذا التّنسيق في مجال الصناعات النسيجية بين تونس والمغرب لتسويقها داخل المنطقة المغاربيّة.
* إقامة مشاريع مشتركة للبحث والتنقيب عن النفط ويكون هذا بتكامل الدولتين المنتجتين للنفط (الجزائر وليبيا) وذلك بإنشاء شركات مختلطة للإنتاج وتوزيع البترول لمواجهة المؤسسات البترولية العالمية والتعامل معها بندية وتمويل باقي الدول الأعضاء بهذه المادة الحيوية وبأسعار أقل من أسعار النّفط في السوق العالمية.
* تعزيز الاتصالات بين جامعات الدول المغاربيّة ويتم ذلك ببناء شبكة معلومات تحتوي على قاعدة بيانات قوية في شتى المجالات ومتاحة لكلّ الجامعات المغاربيّة، وإقامة مراكز بحوث لتبادل الخبرات بين كلّ الباحثين المغاربة وذلك من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الإنتاجية على المنافسة ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة ونوعية السلع الّتي تنتجها.
* تأسيس شركات للصيد البحري وذلك بإقامة شراكات مختلطة في إطار صيد السمك وما يرافقه من صناعة تحويلية لهذه المادة الاستراتيجية على أن يكون المغرب وموريتانيا هما مقر هذه الشركات لكونهما رائدين في هذا المجال وهكذا تتمكن دول المغرب العربي من استغلال مواردها الطبيعية لتعطي دفعا قويا لمشاريعها البينية (الابراهيمي، 1985)
* تأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية وذلك للمساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي متكامل، والعمل على تمويل المشاريع ذات الاهتمام المشترك ( بن خليف ع، 2010)، وصك عملة موحدة تساعد على تنمية التبادلات التجارية المغاربيّة، وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتمويل المشاريع المشتركة.

##### 3. سبل تجاوز هده التّحديات منهجّيا:

* التخفيف من مركزية اتخاذ القرارات: عدم ترك كلّ القرارات والاتفاقيات رهن إمضاء وموافقة مجلس الرئاسة بل تعطى الصلاحيات في ذلك لمجلس وزراء الخارجية والأمانّة العامة للاتّحاد، وهذا لعدم تعطيل المشاريع المهمة والمصيرية وعدم عرقلة مسيرة الاتّحاد.
* ضرورة تعديل وتحديث النصوص القانونية للاتّحاد: وذلك بما يتماشى والمعطيات الجديدة المغاربيّة والدولية، ومن هنا وجب تكييف النصوص القانونية بما يكفل الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي، كما يمكن الاستغناء عن مبدأ الإجماع في اتّخاذ القرارات إذ يكفي اعتماد مبدأ الاغلبية لإضفاء شيء من المرونة لمسيرة الاتّحاد والدفع به قدما نحو مواكبة المتغيرات الدولية.
* تطوير مؤسسات الاتّحاد وإضافة مؤسسات جديدة: يمتلك اتّحاد المغرب العربي بعض المؤسسات والهيئات كالبنك المغاربي للاستثمار والجامعة المغاربيّة والأكاديمية المغاربيّة للعلوم، لكنها لم تلعب الدور المنوط بها كما ينبغي، كما أنّ هناك مؤسسات أخرى لها تأثير ضئيل على مسيرة الاتّحاد كمجلس الشورى المغاربي، ولهذا فإنّ الأنّظمة المغاربيّة مطالبة بإعادة دمج هذه المؤسسات في إدارة الاتّحاد بشكّل أكثر فاعلية واستكمال باقي الهيئات لدعم واسناد المؤسسات القائمة على الأرض ومعالجة قصورها (بخوش، 2010).

## المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي

### المطلب الأول: الوضع الاقتصادي لدول المغرب العربي

#### الفرع الأول: معدلات النّمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

تتميز معدلات النّمو الاقتصادي في دول المغرب العربي بتقلبات عالية باستثناء تونس وموريتانيا، ومن أكثر الاقتصاديات المغاربيّة تذبذبا على أساس معدلات النّمو الاقتصادي خلال الفترة 1992 حتى 2016 هو الاقتصاد الليبي نتيجة تداعيات الوضع السياسي والأمني المتدهور الذي شهدته البلاد منذ سنة 2011، كما يمكن وصف معدلات النّمو الاقتصادي في منطقة المغرب العربي بأنّها شديدة التباين وهذا ما سيظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم ( 08): تطور معدلات النّمو الاقتصادي في الدول المغاربيّة بين سنتي 1992 و2016

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الفترة | 1992-1995 | 1995-2000 | 2000-2005 | 2005-2010 | 2010-2016 |
| الجزائر | 0,1 % | 3,4 % | 5,4 % | 2,5 % | 3,4 % |
| تونس | 2,6 % | 5,5 % | 4,4 % | 4,5 % | 2,1 % |
| المغرب | 1,6 % | 3,4 % | 5,0 % | 5,8 % | 4,1 % |
| ليبيا | 1,1- % | 1,0 % | 5,5 % | 6,2 % | 12,6- % |
| موريتانيا | 3,7 % | 2,6 % | 4,5 % | 3,9 % | 4,7 % |

**المصدر**: (إحصائيات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017)

#### الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت البلدان المغاربيّة على خلق مناخ استثماري تنافسي يسمح لها بأنّ تصبح منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تنفيذها للعديد من الإصلاحات في أوائل التسعينيات مما أدى إلى نتائج مرضية في جيلها الأول خاصة في تونس والمغرب، حيث نجح المغرب في مواجهة العجز المسجل في ميزانيته وحسابه الجاري، ثم جاء الجيل الثاني من الإصلاحات مصحوبًا باتفاقيات الشراكة الأوروبية – المغاربيّة والّتي شملت البلدان الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب)، فعلى مدى العقدين الماضيين حققت البلدان المغاربيّة نتائج قياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تجاوزت التدفقات الواردة من هذا الأخير حاجز 460 مليون دولار في عام 1990 إلى 1,66 مليار دولار في عام 2000، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 11,362 مليار دولار في عام 2008، وهذا يعني أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى بلدان المغرب العربي قد تضاعفت بنحو 7 مرات مما كانت عليه في عام 2000 و25 ضعف على مستواها في عام 1990 ،ومع ذلك وبالرغم من حجم الإصلاحات الّتي ذكرناها سابقا والّتي سنت من أجل تحسين بيئة الاستثمار داخل دول المغرب العربي، يلاحظ أنّ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المنطقة لسنة 2015 لم تتعد نسبة 0,7 % من حجم الاستثمارات الموجهة للدول النامية ككلّ، ونسبة 0,6 % من إجمالي التدفقات نحو الدول المتقدمة .

#### الفرع الثالث: السياسات الاقتصاديّة المتبعة في دول المغرب العربي

ظلت معظم البلدان المغاربيّة بعد الاستقلال ملزمة بتشريعات السياسة التجارية الفرنسية، حيث استمرت الجزائر في العمل بموجب اللوائح الفرنسية السارية خلال فترة ما بعد الاحتلال مع المحافظة على عدم انتهاك السيادة الوطنية ، كما ظل الاقتصاد التونسي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسات الاقتصاديّة الفرنسية ذات الصلة، كما ورث المغرب سياساته الاقتصادية عن فتر الحماية الفرنسية الممتدة بين 1956 و1966، وبعد استعادة السّيادة الوطنية سرعان ما تبنّت الدول الثلاث مقاربات مختلفة عن ما كانت عليه سابقا، فالجزائر تبنت النظام الاشتراكي الذي فرض قيوداً على القطاع الاقتصادي لفترة طويلة تمتد من بداية الاستقلال حتى عام 1989 الذي تفاقمت فيه أزمة الديون والّتي كانت نتيجة لانهيار أسعار النفط سنة 1986 مما اضطر الحكومة الجزائرية أنّ ذاك إلى اللجوء للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك نادي باريس لتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، مما حتم عليها الاتجاه نحو قبول تحرير التجارة الخارجية.

أمّا تونس وبعد الاستقلال كان الهم الشاغل للحكومة آن ذاك تحرير الاقتصاد من مخلّفات الاستعمار الفرنسي والذي شجّع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، فقد بادرت تونس بتحرير تجارتها الخارجية في وقت مبكر نسبيا منذ سنة 1970، أمّا المغرب فقد تبنّى سياسة تحرير التجارة الخارجية عام 1984 رغم المحاولات المتتالية السابقة لتجسيد أسس النظام الليبرالي ،وبسبب الخطوات المتواضعة الّتي اتخذتها البلدان المغاربيّة والمبادرات المتتالية في سبيل بناء كيان اقتصادي متكامل بقيت التجارة البينية لدول الاتّحاد تتسم بضآلة الحجم.

وإذا قارنا حجم التجارة داخل المنطقة المغاربيّة مع ما يتم تداوله بين المجموعات الاقتصاديّة الأخرى فهو يعتبر ضعيفًا جدا، وهذا يدل على التشرذم والاختلاف العميق في الاتجاهات الاقتصاديّة والتنموية للبلدان المغاربيّة، كما أنّ الرؤية غير واضحة حول مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي.

والجدول التالي يبين حجم التجارة البينية للدول المغاربيّة في إطار مقارن مع التجمعات الاقتصاديّة الأخرى وذلك لسنة 2015:

الجدول رقم (09) حجم الصادرات البينية لدول المغرب العربي مقارنة مع تجمعات اقتصاديّة اخرى سنة 2015

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| التجمعات الاقتصاديّة | اتّحاد المغرب العربي | مجموعة التنمية لافريقيا الجنوبية | المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب افريقيا | السوق المشتركة لجنوب أمريكا | رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي |
| قيمة الصادرات البينية(مليار دولار) | 3,6 | 30 | 10 | 40 | 23 |
| النسبة من إجمالي صادرات دول المنطقة | 4,4% | 20,9% | 10,8% | 13,4% | 7% |

**Source**: ( Manuel de statistiques de la CNUCED, 2016)

### 

### المطلب الثاني: الخصائص الاقتصاديّة لدول المغرب العربي

على الرغم من التحديات السياسية التي واجهتها الدول المغاربية منذ استقلالها وحتى الآن بما في ذلك المشاكل السياسية والاقتصادية المتنوعة إلا أن العلاقات القوية التي تربطها بقيت متينة عبر العصور، فيما يلي سيتم عرض أبرز الخصائص الاقتصادية لكل بلد من البلدان المغاربية:

**الفرع الأول: خصائص اقتصاد ليبيا**

تعتبر ليبيا ثالث دولة في إفريقيا من حيث المساحة، فهي تبلغ حوالي 1.76 مليون كيلومتر مربع أيّ ما يشكل حوالي 29.3٪ من مساحة الدول المغاربية، ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6,8 مليون نسمة بحسب إحصائية عام 2018. (الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2018)

تعتمد ليبيا بشكل رئيسي على النفط ومشتقاته كمورد أساسي، حيث تتألف صادراتها من النفط والغاز الطبيعي والمشتقات البترولية ويقدر الاحتياطي النفطي لليبيا بحوالي 40 مليون برميل، في حين يصل الاحتياطي الغازي إلى حوالي 800 بليون متر مكعب، لذلك تحتل ليبيا مكانة هامة في منظمة الدول المصدرة للنفط ( الأوبك )، بالإضافة إلى وجود منشأة صناعية كبيرة كمجمع الحديد والصلب، ووحدات تكرير النفط واستخراج المشتقات البترولية ومصانع لإنتاج الإسمنت ،كما أن هناك العديد من الصناعات الأخرى. ( ولد عم، 2007)

ويعتبر النفط حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي، حيث يساهم بثلث الناتج المحلي الإجمالي ويشكل جزءا كبيرا من إجمالي الصادرات، ولقد أثر الحصار الاقتصادي الذي سُلّط على ليبيا عام 1992 والذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سلبا على النّمو الاقتصادي للبلد.

وتستورد ليبيا أكثر من 75% من احتياجاتها الغذائية وهذا نظرا لقلة أراضيها الخصبة بالإضافة للأوضاع المناخية غير ملائمة بصفة كبيرة للزراعة .

#### الفرع الثاني: خصائص اقتصاد تونس

يعتمد الاقتصاد التونسي بشكّل جزئي على النفط وبشكّل أساسي على الزراعة والسياحة، حيث تعتبر الزراعة قاعدة أساسية للاقتصاد التونسي مما جعل تونس تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج زيت الزيتون، والثانية من حيث تصديره، كما يحتل قطاع التمور المرتبة الثانية في حجم الصادرات الزراعية في تونس بعد زيت الزيتون، حيث يساهم بما نسبته 3,18٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية لعام 2019. وتنتشر واحات التمور في أربع محافظات هي قبلي وتوزر وقابس وقفصة ،حيث تقدّر المساحة الإجمالية لمزروعات النخيل بـ 4050.3 ألف هكتار، كما تعتبر دقلة النور الصنف الأكثر إنتاجا وترويجا (المركز الفني للتمور، د.ت).

وأمّا من ناحية المعادن تعتبر تونس من أكبر منتجي الفوسفات في العالم، إذ تمكنت عام 2010 من أنّتاج أكثر من 8 ملايين طن، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالمياً، مع العلم أنّ تونس تمتلك منجم ضخم للفوسفات متواجد بالحوض المنجمي بقفصة جنوب البلاد، وتعتبر الصناعات التونسية خاصة النسيج وحياكة الملابس والصناعات التحولية كالأغذية وصناعة الجلود ومعدات البناء والأدوات الكهربائية والإلكترونية من أبرز القطاعات الاقتصادية في تونس، بالإضافة إلى ذلك توجد صناعات متطورة يدخل في صناعتها الفوسفات والذي يتوفر بكميات كبيرة قابلة للتصدير (ولد عم، 2007).

وتُساهم السياحة بين 8 و14% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، ومصدرا رئيسا للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج.

#### الفرع الثالث: خصائص اقتصاد المملكة المغربية

يقوم اقتصاد المملكة المغربية على ثلاث قطاعات أساسية: الصناعة والزراعة والخدمات، كما يغطي القطاع الفلاحي حوالي 17٪ من إجمالي الإنتاج المغربي ويشمل قطاع الزراعة تصدير المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والصيد البحري كما يساهم هذا الأخير بنسبة تقارب 82% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية، ومن أهم المحاصيل الزراعية الحمضيات والفواكه والزيتون والحبوب (كالقمح والذرة والشعير) وقصب السكر والقطانّي (كالفول والبازلاء والعدس والفاصوليا البيضاء). وتعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، إذ يعتمد 40% من سكان المغرب بشكّل أساسي على هذا القطاع الحيوي الهام، أما الأنّشطة الصناعية فهي تتوزع على عدة محاور نذكر منها الصناعة الاستخراجية الّتي تعنى باستخراج المعادن والمياه والطاقة ( كإنتاج الكهرباء وتكرير البترول واستخلاص الزيوت الصخرية والطاقة النفطية ومشتقاتها)، والصناعة الاستهلاكية (كالمنتجات الغذائية والصناعات السمكية والمشروبات والتبغ) والصناعة التحويلية (كالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية وصناعة النسيج والجلود والورق المقوى ومعدات النقل) والبناء والأشغال العمومية، ويساهم قطاع الصناعة بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، وبالإضافة إلى القطاعات الثلاثة السابقة والّتي تشكّل بمجملها الدعائم المحورية لاقتصاد المغرب، تعتمد المملكة على مصادر أخرى لجلب سلة متنوعة من العملات الصعبة للخزينة العامة تشمل هذه المصادر السياحة الّتي تعتبر إحدى القطاعات الاقتصاديّة الوطنية الواعدة والاستثمارات الخارجية المباشرة وعائدات الجاليات المغربية المقيمة والعاملة في الخارج من مدخرات الأفراد وتحويلاتهم النقدية من العملات الصعبة الّتي تساهم بدور فاعل ومؤثر في مجمل الجهود التنموية الاقتصاديّة والاجتماعية للمملكة (كتشغيل رؤوس الأموال وإقامة مشاريع استثمارية وإنتاجيه مختلفة)، إضافة إلى سلة متنوعة من الصادرات المحلية العالية الجودة (كالفوسفات ومشتقاته والملابس الجاهزة والأجزاء الالكترونية والجوارب والمنتجات المعدنية والزراعية والبحرية مثل الأسماك الطازجة وزيت السمك والطحالب البحرية). والجدير بالذكر أنّ مجمل صادرات المغرب قد سجلت معدلات مقبولة جدا في حجم النّمو الاقتصادي فاقت ما نسبته 10% على مدار سبع سنوات متتالية (2000-2007). (خوري، 2009)

وبناء على ما سلف ذكره من معطيات اقتصاديّة وبيانات إحصائية فأنّه يمكننا القول أنّ الاقتصاد الوطني المغربي يمكن تصنيفه في خانة الاقتصاد المعني بالدرجة الأولى بقطاع الخدمات.

#### الفرع الرابع: خصائص اقتصاد الجزائر

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على البترول ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن مثل الحديد والفوسفات والزئبق، وبالتالي تتركز الصادرات الجزائرية بشكل رئيسي على قطاع المحروقات بالإضافة إلى بعض المنتجات الفلاحية مثل التمور والبطاطس والزيتون...الخ.

ووفق تقرير البنك الدولي في الجزائر فإن عائدات النفط تمثل حوالي 93% من إيرادات الجزائر الخارجية و19 %من إجمالي الناتج المحلي، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021، (البنك الدولي في الجزائر، 2022)

وتعد الجزائر عاشر أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم وهي سادس مصدر له، كما تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري، وتحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة، كما تمكنت الجزائر من الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلّي بسبب عائدات الصادرات من النفط والغاز. (الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، د.ت)

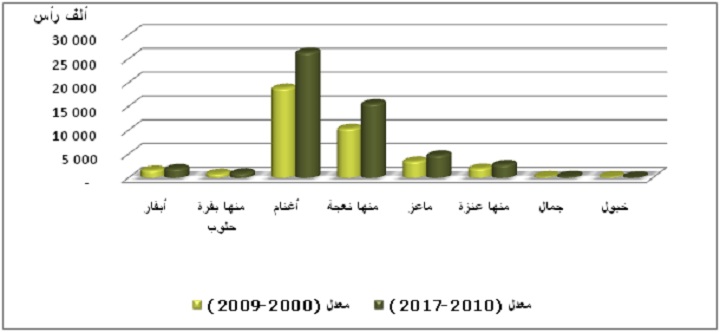
أمّا فيما يخصّ الصناعات الثقيلة فقد ركزت الدولة خلال سبعينات القرن الماضي على انشاء مصانع للحديد والفولاذ إلى جانب صناعات أساسية أخرى (مثل معامل الإسمنت)، كان الهدف منها أنّ تكون قاعدة تنمية صناعية مكثفة ورافد من روافد الصناعات الخفيفة الّتي تنتج السلع الاستهلاكية.

أما فيما يخص الزراعة فقد أظهرت الدراسات زيادة في مختلف المنتجات الزراعية وتنوعها، وكذا الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني مما جعل قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الثالثة بعد المحروقات والخدمات ، حيث ساهم بنسبة قدرها 12,3٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، بزيادة قدرها 1,2٪ عن عام 1999، ومن اهم المنتجات الفلاحية التمر والزيتون والحبوب والباقوليات...ألخ.

ومع بداية الألفية الثالثة، تبوأت محاصيل الحبوب مكانة استراتيجية مميزة في النظام الغذائي الجزائري وكذا الاقتصاد الوطني خلال الفترتين (2000- 2009) و(2010-2017)، حيث بلغت المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة (2000- 2009) بحوالي 320.093.0 هكتارًا أيّ ما يقارب 40% من المساحة الزراعية الكلّية، ويشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب، ويقدر معدل أنّتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2017) بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بالفترة (2000-2009) حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، ويشمل الإنتاج بشكّل رئيسي على كلّ من الشعير بحوالي 29% والقمح الصلب بحوالي 51% من إجمالي معدل أنّتاج الحبوب في الفترة (2010-2017)، أما زراعة الخضر فلم تعد حكرا على المناطق الساحلية، والجهات المحاذية لها، أو في السهول المنخفضة والوديان أو في الداخل فقط بل أصبحت في الصحراء الّتي تمثل أكثر من 80% من مساحة الجزائر الإجمالية، أما فيما يخص الثروة الحيوانية فتمتلك الجزائر خمسة أنّواع من المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول وصل مجموع رؤوس الماشية خلال الفترة (2000-2009) حوالي 24,5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33,6 مليون رأس خلال الفترة( 2010- 2017)، بمعدل زيادة 37 ٪ (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، د.ت)، حيث تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية أيّ ما يقارب 26,4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) بـــ 4,8 مليون رأس، تليها الأبقار بما يعادل 6٪ بــ 1,9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪)، وتمثل الجمال 1% والخيول 0,5 ٪ من مجموع المواشي .

والشكّل التالي يبين عدد رؤوس الماشية في الجزائر:

الشكّل رقم (01) عدد رؤوس الماشية في الجزائر للفترتين ( 2000-2009) و( 2010- 2017)



**المصدر**: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، د.ت)

#### الفرع الخامس: خصائص اقتصاد موريتانيا

تتربع موريتانيا على مساحة تبلغ 700.030.1 ملايين كلم2، ما يعادل 17 % من إجمالي مساحة دول المغرب العربي، وشهدت البلاد زيادة في عدد سكانها من حوالي 2.283 مليون نسمة في عام 1995 إلى حوالي 4.775 مليون نسمة في عام 2021.

تأتي أهم إيرادات موريتانيا من الصيد البحري، حيث تعتبر موريتانيات من الدول المهمة في مجال الصيد البحري لما تتمتع به من مزايا طبيعية جعلتها من بين الدول المنتجة للأسماك فهي تمتلك شاطئا ممتدًّا على المحيط الأطلسي يبلغ طوله نحو 650 كلّم وتتلاقى تيارات البحر الدافئة والساخنة في مياهها الإقليمية، مما جعل مياهها ملاذًا للعديد من الأسماك والكائنات المائية الّتي تهاجر إليها على مدار العام، كما تتميز موريتانيا بتنوع ثرواتها المعدنية من الحديد والنحاس والجبس والفوسفات وغيرها، وتساهم الموارد الطبيعية الهائلة بشكّل فاعل في تكوين رأس المال الوطني وفي تنمية البلاد وتسريع نموها، سواء من خلال المساهمة في حل المشكلّات الاجتماعية القائمة على العمالة بشكّل أساسي أو الاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملة الصعبة الّتي تحتاجها الدولة. (وزارة الشؤون الاقتصاديّة الموريتانية، د.ت)

لا يزال النشاط الفلاحي أهم نشاط اقتصادي يستوعب شريحة كبيرة من السكان المحليين إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 30,83% من القوى العاملة حسب إحصاءات البنك الدولي لسنة 2019 ، ولا تزال السمة البدائية هي الغالبة على ممارسة النشاط الزراعي رغم دخول انماط من الزراعات الحديثة إلى هذا المجال مثل زراعة الأرز في ضفة نهر السينغال وكذلك الخضروات وأشجار الفاكهة، كما أنّ لموريتانيا ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة مع وجود مناطق رعوية شاسعة في جميع انحاء التراب الوطني مما جعل البلاد تكتفي ذاتيا من المنتجات الحيوانية: (اللحوم والألبان والجلود والمشتقات الحيوانية الأخرى)، كما أنّ موريتانيا تصدر ولو بشكّل خام منتجات حيوانية متعددة للدول المجاورة.

ويصل عدد رؤوس الماشية في موريتانيا إلى حوالي 22 مليون رأس موزعة على النحو التالي: 1,4 مليون رأس من الإبل، 1,8 مليون رأس من الأبقار،19,3 مليون رأس من المجترات الصغيرة (الماعز والضأنّ)، وتتزايد هذه الثروة بشكّل مستمر بنسبة تفوق 3,5 % سنويا.

و على الرغم من الجهود الكبيرة الّتي تبذلها الحكومة حاليا لتطوير هذا القطاع، فأنّه يمكن القول وبدون مبالغة أنّه مازال يمارس بطريقة تقليدية مع أنّه يمكن أنّ يوفر العديد من الفرص الاستثمارية النادرة. (وزارة الشؤون الاقتصاديّة الموريتانية، د.ت)

الشكّل رقم (02) يبين نصيب دول الاتّحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام مقارنة مع دول الخليج، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014

**المصدر**: (2015، OAPEC)

الشكّل رقم (03) يبين نصيب دول الاتّحاد المغاربي من إنتاج الغاز الطبيعي مقارنة مع دول الخليج، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014

**المصدر**: (2016 OAPEC,)، (التقرير الاحصائي السنوي،2015)

الجدول رقم (10) يبين احتياطي النفط الخام لدول الاتّحاد المغربي الفترة ( 2015- 2019 )

**(مليار برميل عند نهاية السنة )**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة  الدولة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الجزائر | 12,20 | 12,20 | 12,20 | 12,20 | 12,20 |
| المغرب | // | // | // | // | // |
| تونس | 0,43 | 0,43 | 0,43 | 0,43 | 0,43 |
| ليبيا | 49,52 | 48,36 | 48,36 | 48,36 | 48,36 |
| موريتانيا | // | // | // | // | // |
| إجمالي الدول المغاربيّة | 62,15 | 60,99 | 60,99 | 60,99 | 60,99 |
| إجمالي الدول العربية | 711,2 | 715,1 | 713,8 | 712,5 | 712,6 |
| إجمالي دول الأوبيك | 948,51 | 965,37 | 952,82 | 953,87 | 928,63 |
| إجمالي العالم | 1.220.9 | 1.242.6 | 1.247.9 | 1.248.4 | 1.260.4 |
| نسبة الدول المغاربيّة للدول العربية | 8.73 | 8.52 | 8.54 | 8.56 | 8.55 |

**المصدر**: (2019, OAPEC)

الجدول رقم (11) احتياطي الغاز الطبيعي لدول الاتّحاد المغربي الفترة ( 2015- 2019 )

**(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة  الدولة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الجزائر | 4.505 | 4.505 | 4.505 | 4.505 | 4.505 |
| المغرب | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تونس | 65 | 65 | 64 | 64 | 64 |
| ليبيا | 1495 | 1505 | 1505 | 1505 | 1505 |
| موريتانيا | // | // | // | // | // |
| إجمالي الدول المغاربيّة | 6.066 | 6.067 | 6.076 | 6.076 | 6.076 |
| إجمالي الدول العربية | 5.440.4 | 5.330.5 | 5.423.5 | 5.455.8 | 5.460.9 |
| إجمالي دول الأوبك | 9.560.7 | 9.567.9 | 9585.0 | 9.653.9 | 7.279.1 |
| إجمالي العالم | 19.688.7 | 19.538.8 | 19.719.6 | 20.165.1 | 20.427.8 |
| نسبة الدول المغاربيّة للدول العربية (%) | 11,15 | 11,38 | 11,20 | 11,13 | 11,12 |

**المصدر**: (2019, OAPEC)

### المطلب الثالث: واقع التجارة خارج الإقليم لدول اتّحاد المغرب العربي

أمام المسيرة المتعثرة للاتّحاد المغاربي نجد أنّ جميع دول الاتّحاد حاليًا تعقد عدة اتفاقيات تجارية خارج إقليم المنطقة في مشهد متسارع سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف، سواء كان ذلك في إطار منظمة التجارة العالمية أو داخل المنطقة العربية أو مع دول وتكتلات اقتصاديّة أجنبية.

منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995، تمكنت ثلاث دول من البلدان المغاربية من تجاوز عقبة الانضمام إليها، وتلك الدول هي تونس والمغرب وموريتانيا، وفي الوقت نفسه لا تزال ليبيا والجزائر في مراحل مختلفة من المفاوضات للانضمام إلى هذه المنظمة، وتشارك جميع هذه الدول دون استثناء في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، ففي منتصف عام 2017 وصل عدد الاتفاقيات المبرمة بين الدول المغاربية والأطراف الخارجية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف حوالي عشر اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ، بالإضافة إلى الاتفاقيات السارية والتي لم يتم التوقيع عليها بعد، ويتوقع أن يستمر هذا العدد في الارتفاع مستقبلا.

الجدول رقم (12): تطوير اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية للدول المغاربية في منتصف 2017

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الاتفاقية  الدولة | WTO | | UMA | | GAFTA | | AGADIR | | EU | | EFTA | | USA | | TURKEY | | COMESA | | COT | | المجموع | |
| تونس | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | |  | | \* | |  | |  | | 7 |
| الجزائر | |  | | \* | | \* | |  | | \* | |  | |  | |  | |  | |  | | 3 |
| ليبيا | |  | | \* | | \* | |  | |  | |  | |  | | \* | | \* | |  | | 4 |
| موريتانيا | | \* | | \* | |  | |  | |  | |  | |  | |  | |  | | \* | | 3 |
| المغرب | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | | \* | |  | |  | | 8 |
| المجموع | | 3 | | 5 | | 4 | | 2 | | 3 | | 2 | | 1 | | 3 | | 1 | | 1 | |  |

**(تشير \* إلى أنّ الدول عضو في الاتفاقية)**  Source: (GATT,2018 )

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن من بين الدول المغاربيّة الأكثر إبراما لاتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية خارج حدود المنطقة المغاربيّة المغرب وتونس، وهو اتجاه يعكس الانفتاح الكبير لاقتصاداتها مقارنة بباقي الدول المغاربية.

أمّا بالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين البلدان المغاربيّة وبعض الدول المتقدمة، فإن من أهمها اتفاق كل من تونس والجزائر والمغرب مع الاتّحاد الأوروبي وقد تم ذلك في قمة دول ضفتي المتوسط ببرشلونة سنة 1995 فيما يسمى( بمسار برشلونة) مع أنّها اخذت مسارا طويلا في التفاوض وهذا حسب كلّ دولة، واتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تم التوقيع عليها بعد خمسة عشر شهرًا من المفاوضات أي سنة 2004 إلا أنّ تطبيقها لم يبدأ إلا في يناير 2006.

فهذه الاتفاقية تعتبر حديثة مقارنة بالشراكة مع الاتّحاد الأوربي، ومع ذلك ومقارنة بالاتفاقيات التي أبرمها المغرب أو شارك فيها فإن نطاق هذه الاتفاقية أوسع وبعد أن بدأ العمل بهذه الاتفاقية أصبحت المملكة المغربية ثاني دولة عربية بعد الأردن تعقد مثل هكذا اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المبكّر جدا تقويم الأثر الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرّة نظرًا لحداثتها، إلا أنّ الإشارات الأوليّة مطمئنة وتدل على أنّ التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بمتوسط 47%خلال الفترة (2006-2008)، وارتفعت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 864,36 مليون دولار سنة 2008 مقارنة بـ 281,14 مليون دولار سنة 2005 لكنّ التبادل التجاري بين المغرب وأمريكا بقي محدودًا مقارنةً بحجم التبادل بين الاتّحاد الأوروبي والمملكة، حيث لم تتخطَّ حصّة أمريكا حاجز 5% من حجم التبادل التجاري المغربيّ عام2016، إلا أنّ ما يراهن عليه المغرب هو زيادة تدفق الاستثمارات الأمريكية الّتي ارتفعت من 226 مليون درهم مغربي سنة 2005، إلى 1.544 مليون درهم سنة 2015 .

كما تعتبر جل الاتفاقيات الّتي تعقدها دول المغرب العربي الأنّ اتفاقيات حديثة مقارنة بعمر منظمة التجارة العالمية (باستثناء اتفاقية اتّحاد المغرب العربي)، وكانت أوّل هذه الاتفاقيات اتفاقيات الشراكة مع الاتّحاد الأوربي، فأول الدول الّتي كانت سبّاقة في هذا المجال الجمهورية التونسية وهذ خلال سنة 1998، ثم تلتها المغرب سنة 2000، والجزائر سنة 2005، في حين دخلت تونس والمغرب وليبيا تدريجيا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ نشأتها سنة 1998، وكان انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء متأخرًّا بعض الشّيء حيث كان انضمامها سنة 2009، أيّ بعد مرور أربع سنوات على استكمال بناء هذه المنظمة في سنة 2005.

و من أجل تحقيق أقصى استفادة من اتفاقيات الشراكة مع العديد من الأطراف من خلال عملية تراكم المنشأ الإقليمي والّتي تأتي كنتيجة لتنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة، أبرمة كلّ من المملكة المغربية والجمهورية التونسية اتفاقية تجارة حرة مع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية في عام 2004 سميت آن ذاك "باتفاقية أغادير"، لكن لم تدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2007.

كما شكّل انضمام ليبيا إلى السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا (الكوميسا) سنة 2005، استكمالا لتوجهاتها نحو التجمعات الإفريقية (الاتّحاد الإفريقي، تجمع دول الساحل والصحراء ..إلخ).

أما على صعيد التبادل التجاري تبقى المبادلات التجارية المغاربيّة غير ذات قيمة، إذ لا تمثل أيّا من الاتفاقيات المبرمة أهمية لأيّ بلد، باستثناء دولة تونس والّتي بلغ حجم صادراتها إلى منطقة التجارة الحرة العربية حوالي 10% من إجمالي صادراتها الكلّية، مع الإشارة إلى أنّها مركزة في دول المغرب العربي بنسبة 81 % ويظهر ذلك جليًّا في سنة 2016م، وفي دولتين مجاورتين لها هما ليبيا والجزائر بنسبة 68 %، حتى أنّ دول اتفاقية أغادير لا تشكّل سوى 2 % من صادراتها الإجمالية، وتنخفض هذه النسب كثيرًا في حالة الدول الأخرى، وحتى دول المغرب العربي كمجموعة لا تشكّل صادراتها البينية سوى 2 % من إجمالي صادراتها الاجمالية والجدول التالي يوضح حصة صادرات الدول المغاربيّة حسب الشركاء من المنطقة العربية لسنة 2016.

الجدول رقم (13): صادرات الدول المغاربيّة نحو باقي الدول العربية ( سنة 2016)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الشريك  دول الاتّحاد | الدول العربية | المغرب العربي | اتفاقية أغادير |
| تونس | 9,7% | 7,95% | 1,96% |
| الجزائر | 3,0% | 1,29% | - |
| المغرب | 3,7% | 1,37% | 0,88% |
| ليبيا | 2,1% | 1,98% | - |
| موريتانيا | 2,1% | 0,92% | - |
| المغرب العربي | 5,50% | 2,08% | - |

Source:(FMI,2016)

وتعكس اتفاقيات الشراكة (الأورو- متوسطية) الأهمية النسبية للاتّحاد الأوروبي كشريك تجاري للمنطقة المغاربيّة، حيث أنّ حصة التجارة بين المغرب العربي والاتّحاد تتجاوز 50٪ من إجمالي تجارتها الخارجية والجدول التالي يوضح حصة المغرب العربي والدول مع الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهذا حسب احصائيات 2016.

الجدول رقم (14): المبادلات التجارية للدول المغاربيّة مع أوربا وأمريكا ( 2016)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الشريك  دول الاتّحاد | الاتّحاد الأوروبي | | الو.م.أ | |
| الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
| تونس | 65,40% | 71,78% | 3,16% | 2,32% |
| الجزائر | 49,77% | 55,91% | 23,86% | 6,99% |
| المغرب | 56,45% | 56,33% | 4,38% | 4,68% |

Source:(FMI,2016)

تعتمد الآليّة العملية لاتفاقيات الشراكة على انشاء منطقة تجارة حرة بين الاتّحاد الأوروبي وكلّ دولة على حدة لفترة انتقاليّة من عشرة إلى اثني عشر عامًا، تغطي هذه الاتفاقيات معظم المنتجات الصناعية وأما فيما يخص الخدمات والمنتجات الزراعية والسياسات الّتي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر فإنّ هذه الاتفاقات لا تحتوي على أيّ التزامات ملزمة بخلاف تلك الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار هناك اتفاق واحد فقط على أنّ هذه القضايا سيتم حلها في المفاوضات المستقبلية (البريكان وآخرون، 2005).

وفي الوقت الحالي يصعب التكهن بالفوائد والمكاسب الّتي قد تنج عن اتفاقيات الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي، نظرًا لوجود مخاوف جدية من أنّ تصبح اتفاقيات الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي عقبات أمام نجاح وتفعيل الاتّحاد المغاربي لوجود مفاضلة للبضائع الأوروبية عل حساب البضائع المغاربيّة، لاحتوائها على قواعد منشأ تعطي الأولوية للتجارة مع تركيا دون التبادل مع دول عربية أخرى ليست عضوًا في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا، وعلى الرغم من وجود بند في اتفاقيات الشراكة يعطي للشريك غير الأوروبي (في هذه الحالة دول المغرب العربي) الحق في أنّ الدخول في اتفاقات شركة مماثلة مع أطراف غير أوروبية (الإسكوا، 2001).

يمكن توضيح ذلك من خلال مراعاة القضايا التالية:

* أنّ أغلب صادرات الدول المغاربيّة من المنتجات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية وهذا حسب بنود النظام العام للأفضليّات الجمركية والّتي تلتزم بها دول الاتّحاد الأوربي، وملخص القول أنّ هذه الاتفاقيات لا تضيف شيئا جديد لهذه السلع.
* تعول دول اتّحاد المغرب العربي كثيرا على الصادرات الزراعية إلى الدول الأوربية، بيد أنّ هذه الأخيرة تفرض شروطا مجحفة على الواردات من المنتجات الزراعية القادمة من خارج الاتّحاد الأوربي خاصة ما يتعلق بصحة النباتات والحجر الصحي مما يصعب من وصول هذه المنتجات للأسواق الاوربية الأمر الذي يحول دون نمو الحصص التصديرية لدول المغرب العربي .
* حتى الأنّ لم تتضمن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغربية أحكامًا تتعلق بالتجارة في الخدمات لا سيما تلك المتعلقة بانتقال العمالة مع أنّ هذا المجال هو الأكثر ربحية لدول المغرب العربي. (البنك الدولي، 2003).
* تحتوي الاتفاقيات الأورو- مغاربية على قواعد منشأ مجحفة وبالغة التعقيد، إذ تخضع السلع ذات المنشأ المغاربي إلى قوانين صارمة تعيق من اتساع التجارة الخارجية لدول المغرب العربي.
* نظرا لكبر السوق الأوربية وتنوعها مارست قوة جاذبة مما جعل الاسواق المغاربيّة مربوطة بشكّل كبير بعجلة الاقتصاد الاوربي، على العكس من ذلك مثّلت الأخيرة قوة طرد للعلاقة الاقتصاديّة بين الدول المغاربيّة وبقية الدول العربية الأخرى غير الأعضاء في هذه الشّراكة ( النجار، 2001).

### المطلب الرابع: هيكلّ الصادرات والواردات لدول المنطقة المغاربيّة

من المعلوم لدى الجميع أنّ معظم صادرات دول المغرب العربي من السلع ترتكز عل المواد الخام كالنفط والغاز والفوسفات والحديد...إلخ.

والّتي تجد لها اسواقًا نهمة ودائمة كالأسواق الاوربية واليابانية والأمريكية، كما تتمّيز هذه الأخيرة بكبر حجمها وقدرتها على تسديد قيمة وارداتها من السلع، سواء نقدًا أو بعملات قابلة للتداول أو قابلة للتحويل أو مقايضة بسلع مصنعة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول المغاربيّة.

حيث شكّل تشابه اقتصادات البلدان المغاربيّة وتقييد هيكلّ صادراتها بالمواد الأولية حافزاً ودافع للتعاون مع دول خارج إقليمها الطبيعي بدلاً من التعاون مع دول المنطقة، مما تسبب في هشاشة هذه الاقتصاديات، حيث يجد الملاحظ لدول المغرب العربي أنّ التجارة البينية لهذه الأخيرة لا تتعدى نسبة الـــ 3 % من اجمالي التجارة الخارجية لهذه البلدان مما يجعل اسواقها تحت رحمة تغيرات الأسواق العالمية، فمثلا لو أخذنا سنة 2017 كعينة نجد أن الجزائر صدرت لدول المغرب العربي حوالي 1 273 مليون دولار أي ما نسبته 4% واستوردت ما قيمته 588 مليون دولار أي ما يعادل 1%، بينما صدرت ليبيا لدول المنطقة ما قيمته 49مليون دولار أي بنسبة قدرها 0,2 %كما واستوردت حوالي 484 مليون دولار بنسبة قدرها 5%، وبلغت صادرات المغرب نحو المنطقة حوالي 524 مليون دولار ما يعادل 2%، وتستقبل حوالي 785 مليون دولار كسلع ما نسبته 2%،و تصدر تونس ما يعادل 1069 مليون دولار أي بنسبة قدرها 8%، وتستورد بدورها من دول المنطقة ما قيمته 904 مليون دولار بنسبة قدرها 4%، وتأتي موريتانيا في ذيل الترتيب بحجم صادرات قدره حوالي 2,9 مليون دولار وتستورد حوالي 140 مليون دولار (بوابة اتحاد المغرب العربي، د.ت) .

كما أنّه من الأجدى للدول المغاربيّة العمل على تصنيع المواد الأولية الّتي تنتجها بدلاً من تصديرها على هيئتها الطبيعية وتصديرها إلى الخارج كسلع مصنعة أو نصف مصنعة سواء كانت غذائية أو زراعية أو غير ذلك، إلا أنّنا لا نجد أيّ تنسيق يذكر فيما بينها لتحقيق ذلك، كما أنّه في كثير من الأحيان يكون السبب في هذا عدم وجود الخبرة الكافية لهذه البلدان، والاتجاه الحديث في الاستراتيجيات الاقتصاديّة هو الإنتاج للتصدير مع مراعاة الفردية بين دول المنطقة، على الرغم من أنّه يمكن استخدامها لزيادة حجم التجارة البينية بين الدول واستغلال المزايا النسبية لكلّ بلد في قطاعات بعينها.

وممّا لا تخطئه عين اهتمام القوى الدولية بمنطقة المغرب العربي، حيث نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد تحوّلت من سياسة العزلة الّتي كانت تمارسها تجاه القارة السمراء إلى سياسة الشراكة مع الدول الإفريقية وفي القلب منها الدول المغاربيّة، ويظهر هذا في العديد من المجالات خاصة الاقتصاديّة والسياسية والأمنية لخلق أنّظمة تدين بالولاء التام للعم صام .

رغم ذلك نجد أنّ حصة الاسد من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي تستحوذ عليها دول الاتّحاد الاوربي بما يقارب نسبة الـــ 73%، حيث نجد أنّ حجم واردات الجزائر من الاتّحاد الاوربي تصل حتى 58 % وتصدّر إليه حوالي 62 %، وتستورد تونس من أوربا حوالي 72 % من وارداتها وتصدر لها حوالي 78 % من إجمالي صادراتها، كما نجد أنّ 50% من مبادلاتها الخارجية مع الاتّحاد الأوربي، كما تجدر الإشارة إلى أنّ ضعف التنوع الاقتصادي لدول المغرب العربي يشكّل عقبة في وجه تنشيط التبادل التجاري لدول المنطقة، ممّا يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وهذا ما شجع الاتّحاد الاوربي على فرض شروط غير عادلة على الدول المغاربيّة، الامر الذي أدى إلى انخفاض في حجم المبادلات التجارية البينية المغاربيّة والغياب الشبه كلّي للاستثمارات المباشرة البينية.

أمّا فيما يخص المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، فإنّ معظمها يمر على طرف ثالث غالب ما يكون الاتّحاد الاوربي، ولا أدل على ذلك من أنّ المغرب مثلا تستورد من الجزائر ما نسبته 5% من البترول ومشتقاته، في الوقت نفسه تبلغ قيمة واردات الجزائر من السلعة ذاتها من الخارج حوالي 5.2 ملايين دولار، في حين تستورد الجزائر أقل من 2 % من الحمضيات من المملكة المغربية لكنها تستورد ما يقدر بـ 5 مليون دولار من السلع الغذائية من أوربا، والّتي قد يكون اغلبها تم صنعة في المغرب أو احدى دول المنطقة الأخرى، كما تستورد كلّ من ليبيا والجزائر وتونس اسماك الشواطئ الموريتانية والّتي تم تصنيعها في إسبانيا وبأسعار مضاعفة، الأمر الذي جعل المنطقة تخسر ملايين الدولارات سنويا نتيجة لعدم وجود استراتيجية تكاملية بينها والاعتماد التام على التكنولوجية الاوربية في التّصنيع والتّسويق.

وكخلاصة لما ذكر سابقا يمكن القول أنّ دول اتّحاد المغرب العربي تخسر سنويا ما يعادل العشر مليار دولار امريكي أيّ ما نسبته 2% من الناتج الاجمالي القومي، وهذا راجع لعدم وجود تنسيق في المواقف الخارجية لهذه البلدان وفشل قيام السوق المغاربيّة المشتركة والاعتماد على السوق الأوروبية في بيع منتجاتها وجلب المواد الاساسية كالمواد الغذائية والدواء والسلاح....ألخ، كما تشير بعض التقديرات إلى أن حجم التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي لا يمثل سوى 5% من إجمالي حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي والّتي تقدر بحوالي 80 مليار دولار امريكي (تركماني، 2021). والأمر المؤسف هو إنّ واردات كلّ من تونس وليبيا والجزائر من الاسماك تأتي من إيطاليا وإسبانيا رغم ما تزخر به الشواطئ المغربية والموريتانية من ثروة هائلة من الأسماك.

## المبحث الثالث: واقع التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي

لم تحقق منطقة المغرب العربي تطوّرا كبيرا في مجال التجارة البينية، حيث وصلت في أحسن الأحوال إلى أقل من 5% من إجمالي التجارة الكلّية لبلدان الاتّحاد المغربي، وهذا أقل بكثير من المستوى المسجل في معظم التكتلات الإقليمية الأخرى حول العالم، ويرجع ذلك لخضوع البلدان المغاربيّة لاعتبارات جيوسياسية وسياسات اقتصاديّة مقيدة أدت إلى خنق فرص التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وذلك لبقاء السياسات الاقتصاديّة خاضعة للإملاءات القطرية مع تجاهل وإهمال مصلحة المنطقة ككلّ، ولا يزال التقييد على التجارة البينية والتدفقات المالية هو سيد الموقف الذي شكّل عقبة أمام تحقيق التكامل الإقليمي، لا سيما على مستوى القطاع الخاص، كما تعتبــر الزيــادة في حجم التبادل التجاري بيــن بلدان المغــرب العربــي أمــرا بديهيا لأسباب اقتصاديّة. فمــن شــأنّ هــذا التبادل أنّ يفسح الطريق لإنشاء ســوق إقليميــة تظمّ ما يناهز 100 مليــون شخص لديهم متوســط دخل يقارب 4000 دولار أمريكــي للفــرد بالقيمــة الاســمية وحــوالي 12000 دولار علــى أســاس تعــادل القــوى الشــرائية، وهذا مــن شــأنّه أنّ يزيــد جاذبيــة المنطقــة كوجهــة للاســتثمار الأجنبــي المباشــر؛ مما يخفــض تكاليــف حركــة عبور التجــارة ورأس المــال والعمالــة بين الدول الأعضاء؛ ويعــزز كفــاءة تخصيــص المــوارد. كما أنّه سيجعل المغرب العربي أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات السوق.

### المطلب الأول: اهمية التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي (كعبور، 2014)

التبادل البيني يعني تبادل السلع من نفس الصنع والتركيب، ولكنها تختلف في النوعية والجودة، مما يعني أنّه تبادل أفقي وعمودي للسلع، كما يعكس هذا التبادل بين دول اتّحاد المغرب العربي حجم التعاون التجاري بين هذه الدول بعد حوالي ثلاثون عامًا من انشاء الاتّحاد.

تتمتع اقتصادات الدول المغاربيّة بالعديد من المزايا، لا سيما سيطرتها على بعض المنافذ والممرات البحرية الدولية الّتي تساهم في تسهيل حركة انسياب البضائع والخدمات من وإلى منطقة المغرب العربي وهذا ما يجعلها مهمة للغاية من وجهة نظر استراتيجية، كما تتمتع منطقة المغرب العربي أيضا بإمدادات كبيرة من المواد الخام ورواسب النفط والمعادن التي تعد الركائز الأساسية لمختلف الصناعات في مختلف بلدان العالم، ويمكن أن يساعد ذلك في تنشيط التجارة البينية لدول المغرب العربي حيث يتسم بتنوع هيكل الواردات على حساب هيكل الصادرات والتي تركز أساسا على أنواع محدودة من المواد الخام، لا سيما في شكلّها الأولي كما هو الحال في دولتي الجزائر وليبيا الّتي يتركز هيكلّ صادراتها على النفط، وعادة ما يكون ارتفاع هذه الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط الّتي تشكّل أكثر من 80٪ من إجمالي صادرات كلّ دولة والّتي يؤدي إلى تنوع هيكلّ الواردات لهذين البلدين لاستيراد جميع فئات السلع تقريبًا.

ويمكن تحليل الأهمية النسبية للتبادل التجاري للدول المغاربية من خلال قياس وزن تجارتها البينية مقابل تجارتها الخارجية كما يمكن مقارنة هذا الحجم بتجمعات إقليمية مماثلة من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إذ شكّل حجم الصادرات البينية لاتّحاد المغرب العربي إلى إجمالي تجارته الخارجية ما بين مليار و55,8 مليون دولار أمريكي و48 مليار و778 مليون دولار أمريكي، أيّ بنسبة 2,16% في سنة 2000، ثم تطورت هذه النسبة إلى 3,69 % تقريبا في سنة 2010 مسجلة بذلك تفوق يقدر بـ 2,6 % في حجم كلّ من الصادرات البينية والصادرات الإجمالية لدول اتّحاد المغرب العربي.

كما سجل حجم الواردات البينية لدول اتّحاد المغرب العربي إلى تجارتها الإجمالية معدل قدره 2,59 % سنة 2000، ثم ارتفع قليلا في 2010 بمعدل 3,28 % ويعود هذا الارتفاع في الواقع إلى ارتفاع حجم الواردات البينية إلى إجمالي الواردات لدول اتّحاد المغرب العربي .

إنّ الارتفاع المستمر الذي شهده التبادل التجاري البيني للدول المغاربيّة في العقدين الأخيرين لا يعكس لنا تحسن نموه إذ يعود في الأساس إلى تزايد حجم السكان وكذا ارتفاع أسعار النفط العالمية، الّتي كانت في صالح الدول المغاربيّة المصدرة للنفط ومشتقاته بنسبة كبيرة، ويمكن أنّ يكون للتبادل البيني لدول اتّحاد المغرب العربي دور في تحقيق درجات كبيرة من المنافع الاقتصاديّة والاجتماعية لدول المنطقة، وذلك لاختلاف المزايا النسبية الّتي تملكها كلّ دولة على حدى والّتي من شأنّها أنّ تساهم في خفض تكاليف السلع الاقتصاديّة والخدمات المقدمة.

إنّ الزيادة المستمرة الّتي شهدتها التجارة البينية لدول الاتّحاد المغاربي في السنوات الأخيرة لا تدل بالضرورة على ارتفاع في نسبة النّمو، بل ترجع في الأصل إلى زيادة حجم السكان والارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي جعلها تصب في مصلحة البلدان المغاربيّة المصدرة للنفط ومشتقاته كالجزائر وليبيا.

بالإضافة إلى ذلك يمكن للتبادل بين دول اتحاد المغرب العربي أن يجلب منافع اقتصادية واجتماعية ملحوظة لدول المنطقة لأن لكل دولة مزايا نسبية مختلفة مما سيساعد على تقليل تكلفة السلع والخدمات المقدمة.

وإذا أمعنّا النظر في التبادل التجاري البيني المغاربي سنجد أنّ حجمه لا يزال محدودا، إلا أنّ هناك من الحوافز ما يجعل هذا المجال الاقتصادي يتطور تدريجيّا إلى الأفضل، ومنه فنمو هذا القطاع الحيوي – التجارة البينية– يساهم بقسط كبير في تنشيط القطاعات الاقتصاديّة الأخرى وفتح وتوسيع الأسواق المغاربيّة أمام السلع المغاربيّة مما يضاعف من طاقتها وقدراتها الإنتاجية الّتي ستمكّنها من استغلال مواردها المهدرة مما يسهم في تحقيق التنمية داخل المنطقة المغاربية.

بالإضافة إلى جميع المزايا الّتي تتمتع بها دول المغرب العربي والّتي سبق ذكرها، فأنّ التجارة البينية بين دول المغرب العربي تلعب دوراً هاما في تحقيق النّمو الاقتصادي وكذا التنمية المستدامة وهذا من خلال الفوائد التالية:

* فتح سوق أكبر من السوق المحلي يكون منفذًا لتصريف فائض المنتجات الزائد عن حاجة السوق المحلية، فمثلاً لا تستطيع ليبيا أنّ تستهلك كلّ النفط الخام الذي تنتجه.
* بإمكان أيّ دولة من دول المغرب العربي أنّ تستورد العديد من السلع الّتي لا تنتجها أو تنتجها بنسبة قليلة، فمثلا يمكن لتونس والمغرب استيراد البترول والغاز من الجزائر وليبيا كما يمكن لليبيا أنّ تستورد التمور وزيت الزيتون من تونس والجزائر، وهكذا لباقي الدول الأعضاء.
* إمكانية تغطية تمويل المشاريع المحلية الكبرى عن طريق جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أو عن طريق الاقتراض من دولة مغاربية أخرى تمتلك فائضا في رأس المال مثل ليبيا أو الجزائر، على سبيل المثال يمكن للمغرب استقبال رؤوس أموال جزائرية أو ليبية على شكل قروض أو استثمارات مباشرة.
* سهولة انتقال الأيّدي العاملة البينية بين الأقطار المغاربيّة، مما يحقق معدلات نمو عالية خاصة تلك الكوادر الفنية الماهرة، أفضل من الاعتماد على الدول الاجنبية.
* تحويل المدخرات المجمدة في البنوك المحلية إلى استثمارات في البلدان الأخرى لزيادة تراكمية رأس المال في تلك الدول.

### المطلب الثاني: حجم الصادرات والواردات السلعية البينية لدول الاتّحاد المغربي

شهدت التجارة البنية في إطار المغرب العربي تباينًا واضحا بين الدول الأعضاء خلال الفترة (2010- 2018). (شليحي وزورداني، 2020) ،فبخصوص الصادرات السلعية البينية كانت الجزائر في المرتبة الأولى لعدة سنوات متتالية في صادراتها نحو دول المغرب العربي الأخرى ، حيث تم تسجيل أعلى قيمة للصادرات خلال سنة 2014 بحوالي 2.945.2 مليون دولار وتليها تونس بـــ 1.545.8مليون دولار لسنة 2013، ثم ليبيا بأكبر حصة لها خلال سنة 2010 بـــ 1.023.6مليون دولار، والمغرب بــ 625,2 مليون دولار لسنة 2011، وتبقى موريتانيا في المرتبة الأخيرة من حيث الصادرات ، حيث سجلت حوالي 19.9 مليون دولار كأعلى قيمة لصادراتها في عام 2012

ويلاحظ أنّ خلال سنة 2016 تزحزحت الجزائر إلى المرتبة الثانية بحصة قدرها 1160.5 مليون دولار تاركة المرتبة الأولى لتونس بحصة صادرات قدرها 1.203.3 مليون دولار، كما يلاحظ أنّ ليبيا قد سجلت أكبر حصة صادرات السلعية لها مع دول المغرب العربي سنة 2011 بمبلغ قدر بــ 1.025.7 مليون دولار بينما تراجع حجم صادراتها في السنوات الموالية، وهذا راجع لظروف الحرب الأهلية الواقعة داخل أراضيها وسيطرة فصيل على الهلال النفطي الذي كان من اكبر المناطق المنتجة للنفط في ليبيا، كما بقيت المغرب محافظة على المرتبة الثالثة بأكبر قيمة لها من الصادرات قاربت 689.4 مليون دولار لسنة 2018 .

أما فيما يخصّ الواردات السلعية البينية فالملاحظ أنّ كلّ من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا لها نسب متقاربة في حجم الواردات بحوالي 1000 مليون دولار، وتبقى موريتانيا هي الأضعف حيث لا تتجاوز وارداتها 600 مليون دولار، فقد حلت ليبيا في المرتبة الأولى سنة 2010 بحصة وارداتحوالي 1.589.3 مليون دولار، تليها المغرب بحوالي 1.426.2 مليون دولار، ثم تونس بــ 1.356.3 مليوندولار والجزائر بــ 945.2 مليون دولار وموريتانيا بــ 79,1 مليون دولار، وفي عام 2011 بقيت ليبيا في المرتبة الأولى بحصة قدرها 1.523.1 مليون دولار، كما تواصل ارتفاع حجم التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي في سنة 2014 بتقدم تونس في بحجم واردات قدره 1.728.7 مليون دولار، كما تم انخفاض في واردات ليبيا لهذه السنة بحصة بلغت 1.026.1 مليون دولار، كما عرفت سنة 2015 انخفاض محسوسا في حجم التجارة السلعية البينية لكلّ من تونس والجزائر وليبيا، بينما عرفت كلّ من المغرب وموريتانيا ارتفاعا حيث بلغت الواردات لكلّ منهما 1.601.7 مليون دولار و551,6 مليون دولار على التوالي.

أمّا في عام 2016 فقد وصلت واردات كلّ من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا إلى: 966,3 مليون دولار و876,7 مليون دولار و559 مليون دولار و830,7 مليون دولار و554 مليون دولار لكلّ دولة على التوالي، والجدول التالي يوضح حجم صادرات وواردات الدول المغاربيّة خلال الفترة ( 2010 – 2018 )

الجدول رقم (15)حجم الصادرات والواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي (2010– 2018 )

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الدولة  السنة | | الجزائر | تونس | المغرب | ليبيا | موريتانيا | المجموع |
| 2010 | الصادرات | 1.865.7 | 1.456.8 | 598,6 | 1.023.6 | 0,2 | 4.944.9 |
| الواردات | 945,2 | 1.356.3 | 1.426.2 | 1.589.3 | 79,1 | 5.396.1 |
| 2011 | الصادرات | 1.623.6 | 1.542.6 | 625,2 | 953,1 | 0,2 | 4.744.7 |
| الواردات | 681,3 | 1.401.3 | 1398.6 | 1.523.1 | 82,3 | 5.086.6 |
| 2012 | الصادرات | 1.970.5 | 1.545.8 | 565,6 | 894,6 | 0,4 | 4.976.9 |
| الواردات | 719,4 | 1.429.3 | 1.394.6 | 1.413.8 | 89,2 | 5.046.3 |
| 2013 | الصادرات | 2.243.2 | 1546 | 531,7 | 328,8 | 0,0 | 4.659.7 |
| الواردات | 970,3 | 1.690.8 | 1.521.1 | 1.316.2 | 109,4 | 5.607.8 |
| 2014 | الصادرات | 2.945.2 | 1.367.8 | 540,2 | 706,1 | 1,9 | 5.561.2 |
| الواردات | 1.079.2 | 1.728.7 | 1.560.1 | 1.026.1 | 188,3 | 5.582.4 |
| 2015 | الصادرات | 2.252.4 | 1.302.6 | 469,2 | 426,1 | 0,8 | 4.451.1 |
| الواردات | 518,7 | 735,9 | 1.601.7 | 965,1 | 551,6 | 10.996.1 |
| 2016 | الصادرات | 1.160.5 | 1.203.3 | 598,6 | 340,3 | 2,0 | 3.304.7 |
| الواردات | 966,3 | 876,7 | 830,7 | 559 | 554 | 3.786.7 |
| 2017 | الصادرات | 1.452.6 | 1.169.4 | 49 | 652,7 | 2,03 | 3.325.03 |
| الواردات | 856,4 | 923,4 | 488 | 1.021.3 | 589 | 3.878.1 |
| 2018 | الصادرات | 1.648.4 | 1.123.5 | - | 689,4 | 2,4 | 3.463.2 |
| الواردات | 1123 | 856,2 | - | 1.123.5 | 601,3 | 3.703.5 |

**المصدر**: (تقرير الأمانة العامة للاتحّاد المغاربي، 2020)

### المطلب الثالث: اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية لدول الاتّحاد المغربي في الفترة (2010-2016)

#### 1. التجارة الخارجية للجزائر من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010- 2016)

تعتبر الجزائر من أكبر دول المغرب العربي من حيث المساحة وتنوع اقتصادها، فهي تتربع على احتياطي كبير من النفط الخام والغاز الطبيعي ومنتجات زراعية وصناعية ومواد أولية، فهي بذلك تعتبر مصدر مهم للدول المجاورة لجميع المنتجات الّتي لا تنتج داخل حدودها الإقليمية، فالجزائر تعد أول مصدر لدولة تونس من بين الدول المغاربيّة الأخرى نظرا لوجود حدود مشتركة بينهما حيث تراوحت بين اكبر قيمة لصادراتها بحوالي 1.653.3 مليون دولار سنة 2014 وأقل قيمة بـــ 601,7 مليون دولار لسنة 2016، وتبقى الصادرات نحو المغرب وليبيا هي الأضعف وبنسب متقاربة، أما فيما يخص الواردات الجزائرية القادمة من دول الاتّحاد تحتل تونس فيها الصدارة حيث بلغت أعلى قيمة لها حوالي612,4 مليون دولار سنة 2018 وأدنى قيمة لها سنتي 2010 و2012 بحجم قدره391,8 مليون دولار، وتأتي المغرب في المرتبة الثانية لنفس السنة بــ 266,9 مليون دولار، كما تم تسجيل ضعف في الواردات القادمة من ليبيا وموريتانيا، والجدول التالي يوضح تركيبة التجارة الخارجية للجزائر مع دول الاتّحاد المغاربي

الجدول رقم (16) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات للجزائر مع دول المغرب العربي (2010-2018)

**( الوحدة بالمليون دولار )**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الـــــــــــــــدولة | | التجارة البينية | تونس | ليبيا | المغرب | موريتانيا | المجموع |
| الجزائر | السنة |
| 2010 | الصادرات | 991,5 | 5,9 | 864,2 | 3,2 | 1.864.8 |
| الواردات | 391,8 | 55,3 | 281,4 | 0,1 | 728,6 |
| 2011 | الصادرات | 1.189.3 | 6,2 | 912,4 | 3,4 | 2.111.3 |
| الواردات | 463,6 | 64,2 | 274,6 | 0,3 | 802,7 |
| 2012 | الصادرات | 1.653.3 | 6,6 | 968,7 | 3,7 | 2632 |
| الواردات | 497,2 | 60,6 | 266,9 | 0,4 | 825,1 |
| 2013 | الصادرات | 1.037.2 | 22,6 | 1027,1 | 4,2 | 2.091.1 |
| الواردات | 291,2 | 300 | 206,1 | 0,6 | 797,9 |
| 2014 | الصادرات | 601,7 | 23,9 | 1.238.7 | 29,3 | 1.893.6 |
| الواردات | 407,5 | 339,8 | 241,5 | 0,7 | 989,5 |
| 2015 | الصادرات | 944,2 | 42,4 | 967,4 | 205,4 | 2.459.4 |
| الواردات | 457,2 | 3,9 | 223 | 0,6 | 684,7 |
| 2016 | الصادرات | 1046.2 | 30.9 | 30.9 | 256.4 | 1364.4 |
| الواردات | 521.3 | 30.9 | 30.9 | 0.8 | 966.3 |
| 2017 | الصادرات | 1204.5 | 22.4 | 45.3 | 298.6 | 1570.6 |
| الواردات | 564.3 | 8.6 | 10.5 | 0.9 | 584.3 |
| 2018 | الصادرات | 1264.2 | 18.4 | 26.5 | 322.4 | 1631.5 |
| الواردات | 612.4 | 4.1 | 6.2 | 0.9 | 623.6 |
| المجموع | | الصادرات | 8727.9 | 161.3 | 6081.2 | 1126.6 | 16097 |
| الواردات | 4206.5 | 867.4 | 1541.1 | 4.5 | 6619.5 |

**المصدر**: ( التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، 2011إلى 2019).

#### 2. التجارة الخارجية لتونس من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016)

تشهد التجارة الخارجية للجمهورية التونسية ازدهارا كبيرا مع دول الجوار وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي المتميز بوسط دول المغرب العربي، إضافة إلى امتلاكها أراضٍ زراعية خصبة ووجود احتياطي كبير من الفوسفات وبنسبة أقل من احتياطي النفط وبعض المواد الأولية الّتي تدخل في الصناعات الغذائية والمنتجات المصنعة وشبه المصنعة، والجدول رقم (17) يوضح تجارة تونس مع دول المغرب العربي .

وتأتي الصادرات التونسية إلى ليبيا في المقدمة، حيث بلغت حوالي 828 مليون دولار في عام 2012، و868,1 مليون دولار في عام 2013، و667,2 مليون دولار في عام 2014، و532,7 مليون دولار في عام 2015، و456,7 مليون دولار في عام 2016، وبدرجة أقل تجاه الجزائر، حيث وصلت في أفضل حالاتها حوالي 579.7 مليون دولار في سنة 2016، بينما سجلت أدنى قيمة عام 2012 بحوالي 484,7 مليون دولار، كما لوحظ خلال فترة الدراسة أنّ صادرات تونس إلى المغرب وموريتانيا كانت ضعيفة مقارنة بصدارتها نحو الجزائر وليبيا حيث لم تتجاوز 20 مليون دولار تجاه موريتانيا .

بالمقابل نجد أنّ الحصة الأكبر من واردات تونس تأتي من الجزائر بقيمة 1195.8 مليون دولار وهذا خلال سنة 2014، وبدرجة أقلّ من ليبيا، بينما تظّل الواردات التونسية من المغرب وليبيا الأقل بسبب المسافة الجغرافية مقارنة بالجزائر وليبيا، بينما سجلت أدنى قيمة لها عام 2012 بحوالي 484,7 مليون دولار. والجدول التالي يوضح تركيبة التجارة الخارجية لتونس مع دول الاتّحاد المغاربي

الجدول رقم (17) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لتونس مع دول المغرب العربي(2010-2018 ) .

**(الوحدة بالمليون دولار )**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الـــــــــــــــدولة | | التجارة البينية | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | المجموع |
| تونس | السنة |
| 2010 | الصادرات | 423,4 | 963,2 | 245,6 | 15,4 | 1.647.6 |
| الواردات | 856,4 | 286,1 | 130,2 | 1,1 | 1.273.8 |
| 2011 | الصادرات | 456,1 | 1.075.7 | 232.4 | 14,3 | 1.778.5 |
| الواردات | 952,3 | 301,8 | 125,6 | 1,2 | 1.380.9 |
| 2012 | الصادرات | 484,7 | 828 | 213,2 | 19,9 | 1.545.8 |
| الواردات | 982,8 | 315,4 | 129,7 | 1,4 | 1.429.3 |
| 2013 | الصادرات | 485,9 | 868,1 | 192 | 0,1 | 1546 |
| الواردات | 1.184.9 | 408,9 | 95,9 | 1,1 | 1.690.8 |
| 2014 | الصادرات | 485,5 | 667,2 | 183,2 | 31,9 | 1.367.8 |
| الواردات | 1195.8 | 412,7 | 119 | 1,2 | 1.728.7 |
| 2015 | الصادرات | 568 | 532,7 | 180 | 21,9 | 1.302.6 |
| الواردات | 501,7 | 19,6 | 186,6 | 2,8 | 735,9 |
| 2016 | الصادرات | 579,7 | 456,6 | 150,2 | 16,8 | 1.203.3 |
| الواردات | 746 | 16.9 | 111.2 | 2.6 | 876.7 |
| 2017 | الصادرات | 621,5 | 421,6 | 146,3 | 12,3 | 1.201.7 |
| الواردات | 823,1 | 12,3 | 120,3 | 3,2 | 958,9 |
| 2018 | الصادرات | 698,4 | 356,1 | 142,1 | 15,4 | 1212 |
| الواردات | 856,4 | 9,8 | 132,3 | 3,3 | 1.001.8 |
| المجموع | | الصادرات | 4.803.2 | 75.169.2 | 1.685 | 148 | 81.805.4 |
| الواردات | 8.099.4 | 1.783.5 | 1.150.8 | 17,9 | 11.051.6 |

**المصدر**: ( التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، 2011إلى 2019)

#### 3. التجارة الخارجية لليبيا من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016)

تمتلك ليبيا حدودًا مشتركة مع كلّ من الجزائر وتونس ممّا يساعد على وجود حركة تجارية نشطة بينهم، في حين أنّ التجارة بين تونس وكلّ من المغرب وموريتانيا أقل نشاطا لبعد المسافة وغياب الحدود المشتركة بينهم، والجدول التالي يوضح تجارة ليبيا مع دول المغرب العربي .

الجدول رقم (18) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لليبيا مع دول المغرب العربي (2010-2018)

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الــــــــــــــدولة | | التجارة البينية | الجزائر | تونس | المغرب | موريتانيا | المجموع |
| ليبيـــــــا | السنة |
| 2010 | الصادرات | 10,5 | 1.024.5 | 6,4 | - | 1.041.4 |
| الواردات | 6.4 | 1456.4 | 29.5 | - | 1492.3 |
| 2011 | الصادرات | 21,5 | 956,4 | 10,5 | - | 988,4 |
| الواردات | 5,4 | 1.389.7 | 32,6 | - | 1.427.7 |
| 2012 | الصادرات | 7,3 | 874,6 | 12,7 | - | 894,6 |
| الواردات | 12,8 | 1.363.4 | 37,6 | - | 1.413.8 |
| 2013 | الصادرات | 81,1 | 234,5 | 13,2 | - | 328,8 |
| الواردات | 7,1 | 1.213.9 | 95,2 | - | 1.316.2 |
| 2014 | الصادرات | 308,9 | 375,1 | 22,1 | - | 706,1 |
| الواردات | 26,2 | 953,9 | 46 | - | 1.026.1 |
| 2015 | الصادرات | 3,6 | 411,6 | 7,9 | - | 423,1 |
| الواردات | 45,9 | 919,2 | 0,1 | - | 965,2 |
| 2016 | الصادرات | 7,3 | 13,7 | 0,1 | - | 21,1 |
| الواردات | 12,8 | 456,7 | 71,4 | - | 540,9 |
| 2017 | الصادرات | 6,6 | 6,4 | - | - | 13 |
| الواردات | 3,8 | 233,4 | 65,4 | - | 302,6 |
| 2018 | الصادرات | 6,9 | 2,3 | - | - | 9,2 |
| الواردات | 3,6 | 210,4 | 89,6 | - | 303,6 |
| مجموع الصادرات خلال الفترة(2010- 2018) | | | | 4.425.7 | | | |
| المجموع الواردات خلال الفترة (2010-2018 ) | | | | 8.788.4 | | | |

**المصدر**: ( التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، من 2012 إلى 2018)

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ الصادرات الليبية نحو تونس تحتل الصدارة بما قيمته 1.024.5 مليون دولار لسنة 2010 تبقى صادرات ليبيا نحو كلّ من الجزائر والمغرب هي الأضعف، أما فيما يخص الواردات الليبية تبقى تونس والمغرب هما مورد للسلعة والخدمات المتأتية من الجزائر، بينما لا يوجد أثر لحركة التجارة بين ليبيا وموريتانيا وذلك لضعف الهيكلّ الإنتاجي لكلّ منهما فضلا عن البعد الجغرافي وعدم توفر خطوط نقل كالسكك الحديدية والسفن.

#### 4. التجارة الخارجية للمغرب من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016)

تطل المملكة المغربية على منفذين بحريين، هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مما يؤهلها للاستفادة من نشاط تجاري كبير مع دول الجوار وخاصة دول اتّحاد المغرب العربي، كما أنّها تتميز بتنوع ثري في المنتجات الغذائية والصناعية والمواد الطاقوية الاستخراجيّة، لهذا نجد أنّ تجارتها مع دول المغرب العربي نشطة، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (19) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات للمملكة المغربية مع دول الاتّحاد (2010-2018)

**(الوحدة بالمليون دولار أمريكي )**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الـــــــــــــــدولة | | التجارة البينية | الجزائر | تونس | ليبيا | وريتانيا | المجموع |
| المغرب | السنة |
| 2010 | الصادرات | 246,5 | 13,2 | 76,5 | 145,6 | 481,8 |
| الواردات | 1089,5 | 254,7 | 11,5 | 1,2 | 1356,9 |
| 2011 | الصادرات | 232,5 | 126,4 | 79,5 | 142,3 | 580,7 |
| الواردات | 1.102.3 | 149,8 | 16,5 | 0,9 | 1.269.5 |
| 2012 | الصادرات | 228.9 | 121.8 | 81.3 | 133.6 | 565.6 |
| الواردات | 1.129.1 | 241,4 | 23,5 | 0,6 | 1.394.6 |
| 2013 | الصادرات | 209,1 | 86,8 | 87,7 | 140,9 | 531,7 |
| الواردات | 1.282.8 | 221,6 | 15,4 | 1,3 | 1.521.1 |
| 2014 | الصادرات | 211,0 | 105,5 | 36,5 | 187,2 | 540,2 |
| الواردات | 1.330.8 | 206,3 | 22,1 | 0,9 | 1.560.1 |
| 2015 | الصادرات | 188,5 | 96,4 | 22,8 | 161,5 | 469,2 |
| الواردات | 1.341.6 | 234,3 | 24,1 | 1,7 | 1.601.7 |
| 2016 | الصادرات | 236,2 | 98,3 | 89,7 | 174,4 | 598,6 |
| الواردات | 627.7 | 191.7 | 11.1 | 0.2 | 830.7 |
| 2017 | الصادرات | 242.6 | 86.4 | 95.7 | 184.3 | 609 |
| الواردات | 1125.3 | 201.4 | 14.6 | 0.1 | 1341.4 |
| 2018 | الصادرات | 249.8 | 79.4 | 98.6 | 198.6 | 626.4 |
| الواردات | 1345.6 | 199.4 | 9.8 | 0.3 | 1555.1 |
| المجمــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــتوع | | الصادرات | 2045.1 | 814.2 | 668.3 | 1468.4 | 5003.2 |
| الواردات | 10417 | 1900.6 | 148.6 | 9 | 12431.1 |

المصدر: (التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، من 2012 إلى 2018)

من خلال الجدول السابق تعد صادرات المملكة المغربية إلى الجزائر وموريتانيا الأعلى من بين التجارة البينية المغاربيّة حيث تجاوزت 200 مليون دولار أمريكي لكلّ منهما، وظلت الصادرات المغربية نحو تونس وليبيا بدرجة أقل خلال فترة الدراسة وذلك للبعد الجغرافي، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المغرب وجهت سنة 2018 أكبر كمية من صادراته إلى الجزائر بقيمة 249,8 مليون دولار أمريكي ثم تلتها موريتانيا بقيمة 198,6 مليون دولار أمريكي، فليبيا بقيمة 98,6 مليون دولار أمريكي، وأخيرا تونس بــ 79,4 مليون دولار أمريكي.

بينما تظل الواردات القادمة من موريتانيا ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 2 مليون دولار أمريكي في أحسن الأحوال وتأتي بعدها ليبيا بقيمة أقل من 25 مليون دولار، بينما تحتل الواردات التونسية والجزائرية الصدارة بقيمة تجاوزت 1000 مليون دولار أمريكي .

#### 5. التجارة الخارجية لموريتانيا من وإلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2016)

أنّ البعد الجغرافي لموريتانيا عن معظم البلدان المغاربيّة، بالإضافة إلى ارتباك هذا البلد في تطوير برامج اقتصاديّة فعالة تساعد على أنّعاش اقتصاده المتداعي، لم يؤهلها للوصول إلى تجارة إقليمية مزدهرة مع دول الجوار، ولا سيما دول الاتّحاد المغربي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20) هيكلّ اتجاه الصادرات ومصادر الواردات لموريتانيا مع الدول المغاربيّة خلال الفترة (2010-2018)

**( الوحدة بالمليون دولار أمريكي )**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الـــــــــــــــدولة | | التجارة البينية | الجزائر | تونس | ليبيا | المغرب | المجموع |
| موريتانيا | السنة |
| 2010 | الصادرات | 00 | 00 | 00 | 0,1 | 0,1 |
| الواردات | 0,6 | 2,6 | 0,0 | 79,5 | 82,7 |
| 2011 | الصادرات | 0,1 | 0,0 | 0,0 | 0,2 | 0,3 |
| الواردات | 0,8 | 3,2 | 0,0 | 83,4 | 87,4 |
| 2012 | الصادرات | 00 | 00 | 00 | 0,4 | 0,4 |
| الواردات | 0,9 | 7,4 | 00 | 80,9 | 89,2 |
| 2013 | الصادرات | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| الواردات | 8,8 | 20,1 | 0,5 | 80 | 109,4 |
| 2014 | الصادرات | 0,6 | 00 | 00 | 1,3 | 1,9 |
| الواردات | 32,2 | 36,1 | 00 | 120 | 188,3 |
| 2015 | الصادرات | 0,2 | 0,3 | 00 | 0,3 | 0,8 |
| الواردات | 313,9 | 38,1 | 00 | 199,6 | 551,6 |
| 2016 | الصادرات | 0,2 | 0,4 | 1,0 | 0,4 | 2,0 |
| الواردات | 360 | 45 | 149 | - | 554 |
| 2017 | الصادرات | 0,4 | 0,3 | 1,2 | 0,3 | 2,2 |
| الواردات | 382,3 | 42,1 | 132 | 201,4 | 757,8 |
| 2018 | الصادرات | 0,6 | 0,2 | 0,6 | 0,7 | 2,1 |
| الواردات | 396,1 | 48,6 | 122 | 201,4 | 768,1 |
| المجمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوع | | الصادرات | 2,1 | 1,2 | 403,5 | 3,7 | 410,5 |
| الواردات | 1.495.6 | 243,2 | 403,5 | 1.046.2 | 3.188.5 |

**المصدر**: (التقارير السنوية لصندوق النقد العربي، 2012 إلى 2018)

يظهر من خلال الجدول السابق أنّ التبادل التجاري لموريتانيا هو الأضعف من بين دول الاتّحاد المغربي، حيث لا تزال صادرات هذه الأخيرة متدنية، إذ لا تتجاوز في أحسن الأحوال الــ 1.5 مليون دولار أمريكي نحو كلّ من دول الاتّحاد، وسبب هذا الضعف يرجع إلى ترهل الاقتصاد الموريتاني وعدم قدرته على المنافسة.

أمّا بالنسبة للواردات وبحسب الجدول السابق أيّضا فأنّ المغرب والجزائر تعد من أهم الدول الموردة لموريتانيا ففي سنة 2018 بلغت وارداتها من السلع من هذين البلدين حوالي 201,4 مليون دولار أمريكي و396,1 مليون دولار أمريكي لكلّ منهما على التوالي، ثم تليهما تونس وليبيا بقيمة 122 مليون دولار أمريكي و48,6 مليون دولار لكلّ منهما .

### المطلب الرابع: تطور حجم التبادل التجاري البيني لدول اتّحاد المغرب العربي

#### 1. نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي:

سنوضح من خلال هذا العنصر تطور حجم التبادل التجاري البيني لدول اتّحاد المغرب العربي خلال الفترة (2012–2018) والنسبة الّتي يمثلها من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربيّة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): نسبة إجمالي التجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية لدول اتّحاد المغرب العربي

**( الوحدة بالمليون دولار)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| إجمالي التجارة  البينية لدول المغاربيّة | 10.022.9 | 10.267.5 | 11.143.6 | 15.447.2 | 7.091.4 | 7.203.13 | 7.166.7 |
| إجمالي التجارة  الخارجية للدول  المغاربيّة | 1.836.317 | 1.205.306 | 8.292.47 | 2.1408.3 | 5.197.95 | 7.488.92 | 12.442.47 |
| نسبة التجارة  البينية إلى التجارة  الخارجية % | 0,54 | 0,85 | 1,34 | 7,21 | 1,36 | 0,96 | 0,57 |

**المصدر**: ( النشرات الإحصائية للدول العربية، 2019 )

تشير البيانات في الجدول أعلاه أنّ حجم التبادل التجاري البيني للدول المغاربيّة مقارنة بإجمالي تجارة الخارجية لهاته الدول كان ضعيف خلال فترة الدراسة إلا أنّ هناك تحسنًّا يعدّ ملحوظا ولسنة واحدة وهي سنة 2015 حيث وصلت النسبة إلى حوالي 7,21 % حيث وصل حجم الصادرات في هذه السنة إلى أحسن مستوياته بقيمة قدرها 15.447.2 مليون دولار أما باقي السنوات فالنسب كانت متقاربة نسبيا، ولكن رغم ضعف هذه النسب إلا أنّ معدلات النّمو المسجلة للتبادل التجاري البيني كانت تقريبا موجبة خلال الفترة ( 2012 – 2018 ).

#### 2. تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2019)

يتسم حجم التجارة البينية بين دول اتّحاد المغرب العربي بعدم الاستقرار، حيث لا تزال تجارتها البينية دون المستوى المأمول ففي أفضل حالاتها لم تتجاوز حاجز 5 % من إجمالي تجارتها مع العالم الخارجي وهو دون الحجم المسجل في مثيلاتها من التجمعات الإقليمية الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات البينية لمنطقة المغرب العربي خلال الفترة الزمنية ( 2010 – 2019 ).

الجدول رقم (22): يوضح تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2019)

**( الوحدة بالمليون دولار)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات | الصادرات البينية | الواردات البنية | مجموع التجارة البينية |
| 2010 | 4.944.9 | 5.396.1 | 1.034.1 |
| 2011 | 4.744.7 | 5.086.6 | 9.831.3 |
| 2012 | 4.976.9 | 5.046.3 | 10.023.2 |
| 2013 | 4659.7 | 5.607.8 | 10.267.5 |
| 2014 | 5.561.2 | 5.582.4 | 11.143.6 |
| 2015 | 4451.1 | 10.996.1 | 15.447.2 |
| 2016 | 3.304.7 | 3.786.7 | 7.091.4 |
| 2017 | 3.325.03 | 3.878.1 | 7.203.13 |
| 2018 | 3.463.2 | 3.703.5 | 7.166.7 |
| 2019 | 106 8.10 | 1.31 4.70 | 2.382.8 |

**المصدر**: ( وتقرير الأمانّة العامة للاتّحاد المغاربي،2020)

وبالاعتماد على بيانات الجدول السابق يمكن رسم الشكّل التالي والذي يمثل بدوره تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2019).

الشكّل رقم (04): تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة (2012- 2019)

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول السابق.

انطلاقا من الشكّل أعلاه يلاحظ أنّ حجم التجارة البينية بشقيها الصادرات البينية والواردات البينية ضئيل جدا خلال الفترة (2010 – 2019) رغم الإمكانيات الّتي تمتلكها دول المغرب العربي، فنجد أنّ حجم الصادرات للفترة (من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 ) كان منخفضًا والّذي يفسر هذا الانخفاض هو تبعات الأزمة العالمية والتوتر السياسي الذي شهدته المنطقة العربية ككلّ، في حين شهدت التجارة البينية تطورا ملحوظا سنة 2014 قدّر بحوالي 5.561.2 مليون دولار ثم انخفضت في السنوات الموالية بسبب أزمة أسعار البترول الّتي شهدها العالم، إلا أنّ السنة الّتيكانت أكثر انخفاضا في حجم الصادرات هي سنة 2019 والّتي بلغت فيه حوالي 1.06 8.1 مليون دولار.

وما يقال عن الصادرات يقال أيّضا عن الواردات مع وجود بعض الاختلاف، حيث نجد أنّ حجمها بدأ متواضعا ما بين سنة 2010 إلى غاية 2013 إلى أنّ أخذ في الانحدار من سنة 2014 إلى سنة 2019 الّتي شهدت أدنى مستوى لحجم وارداتها والّتي قدرت بــحوالي 131 4.7 مليون دولار وهذا ما يفسر ضعف حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي مقارنة مع تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي .

#### 3. تطور نسب الصادرات والواردات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018)

إذا ما قارنا حجم التجارة البينية للدول المغاربيّة ببعض التكتلات الاقتصاديّة الأخرى نلاحظ أنّ التجارة المغاربيّة البينية تسجل أدنى معدلاتها سواء بالنسبة للصادرات البينية أو الواردات البينية وذلك ما يمكن أنّ نلاحظه في الشكلّين التاليين:

الشكّل رقم (05): تطور نسب الصادرات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018)

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيأنّات UNCT Astat

الشكّل رقم (06): تطور نسب الواردات البينية لبعض التكتلات الاقتصاديّة خلال الفترة (2015-2018)

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات UNCT Astat

من خلال الشكلّين السابقين نلاحظ أنّ الصادرات البينية لدول الاتّحاد المغربي لم تتخطّى حاجز 5% فيما لامست 64% لدى دول الاتّحاد الاوربي، وحوالي 50 % بين دول تكتل النافتا، بينما لم تتجاوز نسبة 24% بين دول الآسيان أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغت نسبة الصادرات البينية عندهم حوالي 11%

أما فيما يخص الواردات البينية فقد جاء الاتّحاد الاوربي في المرتبة الأولى بنسبة واردات قدرت بـحوالي 59 %، ثم تأتي في المرتبة الثانية تكتل النافتا بحوالي 44 %، ثم نسبة 23 % لتجمع الآسيان، كما حقق مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 14% من حجم الواردات البينية، ويأتي اتّحاد دول المغرب العربي في ذيل الترتيب بحوالي 3 % رغم وجود محولات حثيثة من طرف الدول الأعضاء في تكثيف التبادل التجاري البيني.

## المبحث الرابع: التجارة البينية المغاربيّة؛ المعّوقات ودوافع النّمو

هناك العديد من الأسباب المعقّدة والمعيقة لتنمية وتطور التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي وهذا منذ نشأته فمن بين الأسباب المعرقلة لنجاح التبادل التجاري لدول الإقليم المغاربي وجود الحواجز التجاريـة الجمركية وغيـر الجمركية، والاعتبارات الجغرافية والسياسـية، كما أنّ لعدم كفاية البنية التحتية من شبكة طرقات وخطوط سكك حديدية الدور الأبرز في عرقلة التبادل التجاري بين أقطار المنطقة، ومن العوامل المؤدية لضعف هذه التجارة هو الارتباط التاريخي بالاتّحاد الاوربي اقتصاديا ومحاولة ربط علاقات اقتصاديّة مع العمق الافريقي، وفتح السوقالمغاربيّة على مصرعيهاأمام الصادرات الصينية هذا كلّه واسباب أخرى لم نأت على ذكرها أدت بدول المنطقة إلى الإهمال وعدم التركيز على تنشيط التجارة البينية المغاربيّة.

### المطلب الأول: معوقات التجارة البينية المغاربيّة

هناك الكثير من العوائق الّتي تحول دون نمو وتطور التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي ( كيرييـف ووآخرون، 2018):

#### 1. المعّوقات السياسية:

تلعب العلاقات السياسية دورا مهمًا في التأثير على العلاقات التجارية والاقتصاديّة بين الدول صعودا وهبوطا، ففي حالة اتّحاد المغرب العربي نجد أنّ العوامل السياسية كانت سببا بارزا وراء عدم تقدمه نحو تكامل اقتصادي تام إلى حد هذه الساعة، لاسـيما بيـن الجزائر والمغرب فيعد مشكّل الصحراء الغربية القائم بينهما عائقا كبيرا في وجه التبادل التجاري بين الدول المغاربيّة وأيّضا على مستوى كلّ النشاطات الاقتصاديّة البينية، كذلـك أدت التهديـدات الإرهابية إلى تشـديد الرقابة على المنافذ الحدودية، فلا تـزال الحدود الرابطة بيـن الجزائر والمغرب مغلقـة منـذ عـام 1994.

#### 2. المعّوقات الجمركية:

تواجه التجارة البينية لدول المغرب العربي معوقا كبيرا يتمثل في فرض تعريفة جمركية جد مرتفعة مقارنة بالتعريفات المطبقة داخل التكتلات الاقتصاديّة الأخرى، فالتعريفة الجمركية المطبقة في بلدان المنطقة أكبر من تلك الّتي تخضع لها في مبادلاتها التجارية مع الدول الأوربية .

وبصفة عامة نجد أنّ متوسط التعريفة الجمركية المعمول بها في دول الاتّحاد أعلى بكثير منه في مجموعة العشرين أو مجموعة الاقتصادات الصاعدة أو النامية، فمثلا وصل متوسط الرسوم الجمركية في اقطار المغرب العربي حوالي 14% في سنة 2016 بينما بلغت في دول الاتّحاد الأوربي 5 % و4 % في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت 10 % في الصين.

أما إذا أخذنا كلّ قطر من أقطار المغرب العربي على حدى، فأنّنا نجد أنّ الحكومة الجزائرية مثلا تفرض مستويات حماية عالية حيث يصل متوسط التّعريفة الجمركية إلى حدود 19%، بينمــا تبلــغ التعريفــة الجمركيــة في باقي البلدان الأخــرى حــوالي % 12، وتخضــع بعض القطاعــات المختارةلحماية شــديدة حتـى في الدول الّتي تعتبر منفتحـة نسـبيا أمـام التجـارة البينية، فعلـى سـبيل المثـال تفرضالمغرب حوالي 28 % على المنتجات الفلاحية وتونس حوالي 31 % على نفس المنتجات، كما تم الزيادة في التشديد على الحواجز الجمركية وغير الجمركيّة في الجزائر ابتداء من سنة 2018، حيـث تـم تطبيـق حظـر مؤقـت علـى اسـتيراد حـوالي 850نوع مـن السـلع، وزيـادة ضريبة بقيمة 30 % على مجموعة من السلع الانتقائية، كما وصلت الزيادة في التعريفة الجمركيّة إلى حوالي 60% على بعض السلع الأخرى.

#### 3. المعّوقات غير الجمركيّة:

تواجه التجارة البينية المغاربيّة عقبات غير جمركية متعددة، فعلى سبيل المثال يعد متوسط ​​تكلّفة التصدير من بين أعلى المعدلات في العالم ويختلف بشكّل كبير من بلد مصدر أعلى كفاءة كتونس والمغرب إلى بلد آخر أقل كفاءة كالجزائر وليبيا وموريتانيا . كما يواجه ارباب الأعمال وأصحاب الأنّشطة التجارية دول الاتّحاد المغاربي العديد من العراقيل الّتي تحول دون ممارسة أنّشطتهم بصفة عادية (حسب تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال) .

كما يوضح نفس التقرير أنّ مؤشر التجارة عبر الحدود يتّسم بارتفاع تكاليف معاملات التصدير والاستيراد في المنطقة المغاربيّة ،ومن المعّوقات غير الجمركيّة أيّضا كثرة نقاط التفتيش على كامل الطرق، والبيروقراطية العفنة والّتي تطيل من مدة إجراءات التخليص الجمركي، وغالبًا ما يتم تشديد القيود على الحدود بدلاً من تخفيفها بدواعي حماية المصلحة المحلية، مما يفسح المجال للمحسوبية والرشوة الّتي تنخر في جسد الاقتصاد العربي ككلّ والاقتصاد المغاربي بصفة خاصة.

#### 4. ضعف قطاع النقل والمواصلات

بات ضعــف شــبكة النقــل البــري والبحري والجــوي في المغــرب العربــي يشكّل عائقًا كبيــرا أمــام التجارة البينية لدول المغرب العربي، فشبكات الطرق والمواصلات والموانئ والمطارات تعرف تخّلفا كبيرا على مستوى البنية التحتية على الرغم من وجود جهود مبذولة من طرف الأنّظمة المغاربيّة لأجل تحسينها، فبالنسبة للطرق لا يوجد طريق يربط بين كلّ الدول المغاربيّة إلا طريق واحد سريع هو طريق القاهرة دكار والذي لم يدخل الخدمة الفعلية نظرا لغلق الحدود بين الجزائر والمغرب، فمن المستحيل وجود انسياب للسلع برًّا من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب وموريتانيا أو العكس إلا بحدود مفتوحة على مصرعيها، هذا فضلا على عدم اكتمال الأشغال في بعــض أجــزاءه .

كما تضطرّ شبكة الخطـوط الحديديـة التوقف عنـد الحـدود رغـم وجـود طـرق سـكك حديديـة محليـة في الجزائـر والمغـرب وتونـس، مما يعيق سلاسة تنقل الأشخاص والبضائع عبر سكك الحديد تربط شرق المنطقة المغاربية بغربها، باستثناء قطار المغرب الذي يربط بين تونس والمغرب مرور بالجزائر، ويعود هذا إلى مشاكلّ التمويل وضعف الإمكانيات وكذا عدم حرص المسؤولين (بن موسى، 2012)، أما فيما يخص النقل الجوي فبالرغم مــن وجــود رحــلات جويــة بيــن بعــض الأقطار المغاربيّة، إلاّ أنّ معظــم شــركات النقــل الجــوي المحلية صغيــرة ولا تستطيع تغطيت أغلب الأجواء المغاربيّة، وأغلب رحلاتهــا إلى وجهــات محليــة في الأســاس .

كما أنّ النقل البحري في المنطقة المغاربيّة رغم تطور البنية التحتية للموانئ لا يخدم التجارة البينيّة، فقـد وضـع كلّ قطر من الأقطار المغاربيّة البنيـة التحتيـة لموانئه بطريقة تخـدم تجـارته مـع أوروبـا، بينمـا تأتـي مصلحـة التجـارة الإقليميـة في المقـام الثاني، وتسـتخدم البلدان المغاربيّة في نقـل السـلع الإقليميـة مـن خـلال موانئ بلدان أخـرى، مثـل مينـاء مارسـيليا في فرنسـا، ومينـاء ألميريـا في إسبانيا، وحتــى مينــاء روتــردام في هولنــدا. ويــؤدّي اســتخدام هــذه المواقــع إلى تكاليــف إضافيـّة، كمـا يحـد مـن تنافسـية أسعار المنتجـات التجاريـة.

#### 5. بعض المعّوقات الاقتصاديّة الأخرى:

وتتمثل هذه المعّوقات الاقتصاديّة في جملة من الأمور نذكر منها ما يلي:

* ارتباط دول المغرب العربي الوثيق من الناحية الاقتصاديّة والتجارية بالدول المتقدمة وخاصة دول الاتّحاد الاوربي، لا سيما تلك المتعلقة بالمواد الغذائية والمواد ذات الاستهلاك الصناعي، مما فرض نوعا من العلاقات العمودية مع الدول المتطورة وهمشت التبادل الأفقي والجهوي مع بعضها البعض ( الإبراهيمي، 1996).
* النقص الفادح في التطور التكنولوجي: فعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي اجتاح العالم باسره فأنّ دول المغرب العربي لا تزال تعاني من نقص فادح في هذا الجانب المهم والذي شكّل عقبة كبيرة أمام ازدهار تجارتها البينية، ومردّ ذلك إلى ضعف الأنّفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتّحكم في التكنولوجيا.
* ضعف التّنسيق في المجال الصناعي بين دول المغرب العربي وتدني مستوى الانسجام في السّياسات التّصنيعية فضلا عن انعدام الاستثمارات البينية المشتركة.
* النقص الواضح في قواعد البيانات والمعلومات في مراكز البحث والمختبرات المغاربيّة وكذلك المؤسسات الإنتاجية (لعجال، 2010).
* سيطرة دول الاتّحاد الأوربي على أسواق الاتّحاد المغاربي كليًّا، وذلك من خلال تقييد حرّيتها فياختيار شريكها التجاري، حيث اصبحت الدول المغاربيّة سوق مفتوحة للمنتجات الصناعية القادمة من الدول المتقدمة وخاصة دول الاتّحاد الأوربي، وذلك من أجل ابقاء المنطقة تحت سيطرتها تفرض على دولها من أجل الحصول على قروض استخدام جزء منها في تسديد فاتورة وارداتها من السلع والخدمات القادمة من اسواقها، وهذا يقف عائقا في طريق تنمية تجارتها البينية (الماقوري، 2004).

#### 6. المعّوقات القانونية:

تقع معاهدة ماستريخت الّتي أسّست لبناء الاتّحاد الأوربي في 248 مادة وأربع ملاحق وتسعة تصريحات على العكس من ذلك جاءت معاهدة انشاء اتّحاد المغرب العربي في تسعَ عشرة مادة فقط، تاركة الترتيبات التنفيذية للتنظيم الذي يأتي من بعدها، كما يلاحظ التعميم في القوانّين وعدم ربط الأهداف بوسائل تنفيذ محدّدة وعدم وجود عمل مشترك واضح وغياب خطة زمنية محددة للوصول إلى مراحل متقدّمة من الوحدة ومنه الوصول إلى تجارة بينية ناجحة.

بالإضافة إلى عدم مسايرة النصوص القانونية للتحولات السياسية الجديدة لتفادي ضغوط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصاديّة الأخرى، كما يلاحظ نقص في عدد الاتفاقيات المبرمة بين دول المغرب العربي، والّتي لم تتجاوز 37 اتفاقية صادقت الجزائر على 29 اتفاقية منها وتونس على 26 اتفاقية وليبيا على 25 اتفاقية وموريتانيا على 19 اتفاقية، أما المغرب فقد صادق على 5 اتفاقيات فقط (لعجال، 2010).

وجاء تعثر التبادل التجاري بين دول المغرب العربي نتيجة فشل مسيرة بناء الاتّحاد والذي كان بدوره نتيجة لأسلوب التصويت بالإجماع داخل مجلس الرئاسة، والذي أعاق تسوية القضايا الأساسية والعاجلة الّتي تهم مصلحة الاتّحاد، حيث نلاحظ أنّ المؤسسات المنبثقة عن هذا التكتل فاقدة لسلطة القرار لتصبح مجّرد هياكلّ بدون روح، فبدلا من بناء اتّحاد مغاربي يقوم على المؤسسات صار مربوطا مباشرة بالزّعماء والذين يملكون سلطة القرار ولا يلتزمون بأيّ اتفاق يصبّ في مصلحة دول الاتّحاد ( قريقة، 2004).

### المطلب الثاني: سبل مواجهة معوقات التجارة البينية المغاربيّة

إنّ البحث عن طرق لمعالجة معوقات التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي سيحسن أداء تجارتها ويساعد في تنميتها، وهنا نستعرض بعض السبل الّتي من شأنّها أنّ تؤدي إلى الرفع من مستوى التبادل التجاري بين أقطار الاتّحاد:

* إن من بين السبل التي يمكن أن تساعد في تعزيز التبادل التجاري البيني هو النأي بالمعاملات الاقتصادية والتجارية عن الخلافات السياسية التي تعصف بأي مجهود للتعاون، ولا يكون ذلك إلا بتطوير استراتيجية تعمل على تعزيز جوانب التبادل التجاري بما يحقق التكامل الاقتصادي لهذه الدول؛
* التعريف بالقطاعات المختلفة الّتي تشكّل فرصاً تصديرية لمنتجي دول الاتّحاد سواء على المستوى الفلاحي أو الصناعي أو غيرهما، و ذلك عن طريق الغرف التجارية والصناعية وكذلك اشراك القطاع الخاص للمساهمة في التقليل من المعّوقات الّتي تقف حجر عثرة في وجه التجارة البنية لدول المنطقة ؛
* إنشاء سوق مشتركة تسّهل حركة الأفراد والبضائع وتضاعف من فرص الاستثمار وتزيد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، مّما يعمل على جلب رأس المال واليد العاملة الماهرة إلى الدول الاكثر تقدما ضمن الاتّحاد المغاربي، كما تعمل أيّضا على حرية انتقال السلع والبضائع والخدمات الأمر الذي يرجع بالفائدة على الصناعات القوية لا سيما في الدول الفقيرة، كما تعتبر الأسواق المشتركة محركا هامًا من محركات التجارة البينية للدول الأعضاء ضمن هذا الاتّحاد، وهي أيّضا مرحلة مهمة من المراحل الّتي تساعد على بناء تكامل اقتصادي استراتيجي يخدم مصلحة المنطقة المغاربيّة وشعوبها (عبد الرحيم، 2002) ؛
* العمل على انشاء وتطوير قاعدة بيانات تشمل كافة المعلومات المتعلقة بفرص وإمكانيات الاستثمار المباشر وغير المباشر في مناطق المغرب العربي، مما يسهل الاتصال المباشر بين المستثمرين ورجال الأعمال المتواجدين في كلّ دولة في المنطقة، كما يساهم في بناء المشاريع القطاعية الّتي لها تأثير إيجابي في تنويع المنتجات ورفع مستوى وتنمية التجارة البينية لدول المغرب العربي ؛
* تعزيز الانفتاح بين الدول المغاربيّة وذلك بفك الارتباط الاقتصادي بين دول المنطقة والدول المتقدمة، حيث نجد أنّ كلّ الأقطار المغاربيّة سعت كلّ واحدة على حدى علىنسج علاقات اقتصاديّة مع الاتّحاد الأوربي وبدرجة أقل مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وذلكبعقد اتفاقيات تعاون تجارية واقتصاديّة، وخير دليل على ذلك استحواذ دول الاتّحاد الأوروبي وحدها على نحو 70 %من مجموع التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث كان يجدر بها التوجه إلى الداخل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني للدول المغاربيّة وخلق تنمية حقيقية (كعبور، 2014)؛
* جذب العديد من المستثمرين المغاربيين الجدد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى التجارة البينيّة على الأقل خمس أضعاف ماهي عليه الآن وذلك بإنشاء منطقة للتجارة الحرّة بين دول المغرب العربي، الّتي تجمع أكثر من 100 مليون مستهلك ؛
* تنمية الشّراكة بين بلدان المغرب العربي، فهي من أهم الدّوافع لتحفيز الاستثمار ودعم التبادل التجاري فيما بينها، وذلك من خلال تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التّعريفات الجمركيّة والصياغة المشتركة لجلب الاستثمارات الأجنبية (الجيلاني، 2007)؛
* إنشاء البنوك والمؤسسات المالية ذات الطابع الوطني، و الّتي تلعب دورًا هاما في تمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات، كالّتي تم اعتمادها في كلّ من الجزائر والمغرب ( عبد الرشيد على، 2004)، فهي من أهم الطرق الّتي ستعطي دفعة قوية لإحياء التجارة البينية بين دول المغرب العربي ؛
* العمل على تطوير شبكة النقل بشكّل أكبر وتسريع استكمال الطرق السريعة داخل كلّ دولة والربط بينها، من خلال إنجاز شبكة سكك حديديّة تربط شرق المنطقة بغربها (صاغور، 2019)، مما يسهل من سرعة انتقال البضائع والأشخاص الأمر الذي سيؤدي حتما إلي تنشيط التجارة البينية لدول المغرب العربي .

كما يجب التأكيد على أنّ بلدان المغرب العربي لديها هياكلّ وبنى تحتية مقبولة إلى حد بعيد، فبعضها قائم على أرض الواقع وبعضها قيد الإنشاء (عمورة، 2006).

أمّا بالنسبة للهياكلّ القائمة نجد الطريق البري الذي يربط أربع دول هي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا من خلال الطريق الذي ينطلق من بن غازي بليبيا إلى مراكش بالمغرب، كما تمتلك الدول المغاربيّة شبكة سكك حديدية بطول 9000 كلّم، حيث يبلغ طول الخط الرابط بين تونس والجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلّم، أما بالنسبة للموانئ، فتمتلك المنطقة 22 ميناء، 12 منها تفي بمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبرى.

أما الهياكلّ الّتي هي قيد الإنجاز، نجد أنّ هناك العديد من الهياكلّ المراد بناؤها كالطريق السريع للوحدة المغاربيّة، وخط السكة الحديدية الذي يربط صفاقس التونسية بطرابلس الليبية، وكذلك مشروع قطار المغرب العربي السريع الذي سينفذ بالتعاون مع فرنسا، والذي سيسمح بنقل الأشخاص من وإلى الدول المغاربيّة، أيّن سيضمن لهم شروط الراحة والأمان.

* إشراك القطاع الخاص داخل دول المغرب العربي في عملية صنع القرار والسّماح له بالمشاركة في جميع الأنّشطة الاقتصاديّة دون قيود، باعتباره يلعب دورا أساسيًّا في زيادة حجم التجارة العربية البينية ؛ وهذا من أجل ايجاد ثقافة ايجابية بين ساكنة دول الاتحاد المغاربي وتحقيق تكامل اقتصادي بين هذه الأقطار( الهوني، 2007).

كما يمكن ذكر بعض السبل الأخرى الّتي من شأنّها دعم التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي:

* إقامة مشاريع مغاربية كبرى مشتركة وتوسيع نطاق انتقال رؤوس الأموال بين دول اتّحاد المغرب العربي من شأنّه أنّ يسهم في تنمية التجارة البينية بين هذه الأقطار.
* مراجعة وتعديل الاتفاقيات الاقتصاديّة والتجارية والمالية لدول المغرب العربي بما يتناسب ومتغيرّات الواقع الإقليمي والدولي، وإعطاء مؤسسات الاتّحاد كافة الصلاحيات الّتي تمكنها من عملية اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.
* الاهتمام أكثر بالجانب الفلاحي، وذلك من خلال استعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة، ووضع سياسة فلاحية مغاربية تقوم على اساس متطلبات الجدوى الاقتصاديّة مع مراعاة الاحتياجات المحلية لضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي لجميع شعوب المنطقة.
* تعزيز ثقافة الانفتاح على أسواق المجاورة لكلّ بلد من بلدان المغرب العربي مع إعطاء الأولوية للاتفاقيات المبرمة سلفا في إطار معاهدة الاتّحاد المغاربي، والعمل على وضع خطة اقتصادية مشتركة تهدف إلى إنشاء سوق مغاربية موحدة من خلال تعزيز الترابط وتعميق التشابك بين المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء (برد، 2021).

### المطلب الثالث: الدّوافع الرئيسية لتطوير التجارة البينية المغاربيّة

إنّ المراقب للتجارة البينية المغاربيّة، يلاحظ بلا شك أنّ حجمها لا يزال محدودًا وهيكلّها غير مستقر، كما لم تصل لحد الساعة إلى البينية المرجوة، وعلى الرغم من العراقيل والتحديات التي تعترض نمو وتطور التجارة بين دول المنطقة، إلا أن هناك عدة دوافع قوية يمكن أن تدفع التجارة البينية إلى الأمام لتحقيق مصالح شعوب المنطقة، وعلى ضوء ما سبق يمكننا ذكر أهم الدوافع الأساسية لنمو التجارة البينية المغاربيّة:

* إذا أخذنا في الاعتبار أنّ التجارة البينية هي إحدى الركائز القوية للتكامل الاقتصادي، و أنّ هذا الأخير يساهم بقسط كبير في زيادة حجم التبادل التجاري البيني بين دول المغرب العربي، كما تساهم التجارة البينية بشكّل كبير في تعزيز التنمية ومعدلات النّمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته العديد من الأبحاث النظرية والتطبيقية، لا سيما تلك الّتي تناولت موضوع التجارة البينية (عوار وآخرون، 2022)،مما ينعكس إيجابيا على معدلات التضخم والبطالة ويرفع من مستوى معيشة المواطن المغاربي من خلال زيادة فرص العمل، الأمر الذي تترتب عليه حلولاً للمشاكلّ الاقتصاديّة والاجتماعية الّتي تعاني منها المنطقة .
* إنّ العلاقة بين التجارة البينية وبقية القطاعات علاقة مباشرة، فكلّما زاد نمو التجارة البينية المغاربيّة زاد نشاط القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، فعلى سبيل المثال تنشط حركة النقل بجميع أنّواعها سواء البرية أو الجوية أو البحرية، كما تزدهر السياحة بين أقطار المنطقة، الأمر الذي ينطبق على جميع القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد.
* إنّ تنفيذ سياسات تحرير التجارة الّتي تنتهجها بلدان اتّحاد المغرب العربي، وانفتاح الأسواق العربية أمام الصادرات المغاربية، مما ساهم في تعزيز دورها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وتحفيز الصناعات الاستراتيجية الّتي تحقق وفرات في الحجم وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المغربية.
* إنّ الدّافع الرئيسي والأكثر أهميّة في جميع الاقتصادات المغاربيّة هو توسيع أسواقها المحلية بسبب صغر حجمها ووجود عدد كبير منه خارج الخدمة، ولا يكون ذلك إلا عن طريق انشاء مؤسسات اقتصاديّة قوية على المستوى الوطني (العيسوي وآخرون، 1989)، وبناء علاقات اقتصاديّة صلبة بين الدول المعنية مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية .
* إنّ ما يدفع إلى مزيد من الاهتمام بتطوير وتوسيع التجارة البينية لدول المغرب العربي، هو السياسة الحمائيّة الجديدة أو ما يسمى بالقيود الرمادية (عبد الحميد، 2003) والّتي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية.
* إنّ زيادة حجم التبادل التجاري بين أقطار المغرب العربي من شأنّه أنّ يرفع من مستوى المنافسة بين الصناعات المغاربيّة الأمر الذي يزيد من قدرتها التنافسية عالميا وينعكس بصورة ايجابية على التجارة البينية لدول المنطقة .
* إنّ مضّي الأنّظمة المغاربيّة قدما في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصاديّة والهيكلّية من اجل الاتجاه رأس نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية لتلك الدول، الشّيء الذي سيؤدي إلى إزالة جميع العقبات الّتي تقف في طريق نمو وتطور التجارة البينية لدول المغرب العربي (عبد الحميد، 2003) .
* تشابه النمط الاستهلاكي لشعوب المغرب العربي من حيث الذوق واللغة والدين، والتشابه في التقاليد والعادات والأهداف الوطنية، والقرب الجغرافي بين بلدانهم، مما يعطي المنتجات المغاربيّة قدرة أكبر على منافسة المنتجات المستوردة من خارج الإقليم، وتنافسية أقل مع بعضها البعض، الأمر الذي يشجع على تنمية التجارة البينية.

ولجعل التجارة البينية المغاربية تنمو بشكل أسرع على الدول المغاربية تركيز جهودها أكثر على تحقيق التنويع النسبي في الهياكل الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها، بالإضافة إلى تعزيز التنوع في الصناعات التحويلية من خلال إعادة هيكلتها، واجراء تحديثات جذرية على اقتصادها من خلال اعتماد برامج إصلاح اقتصادي حقيقي أو من خلال تنويع الاقتصاد القومي للدول البترولية منها.

### المطلب الرابع: الدّوافع المساعدة في تطوير التجارة البينية المغاربيّة

من أهم مؤشرات التكامل الاقتصادي بين الدول وجود تبادل تجاري بين الأطراف المعنية، ومن أجل الوصول إلى تجارة بينية متطورة بين دول اتّحاد المغرب العربي لابد لها من عوامل مساعدة تدفعها نحو النجاح ومن بين هذه العوامل ما يلي:

#### 1. أثر إجراءات التصحيح الاقتصادي على التجارة البينية:

إنّ الأمر الذي أجبر معظم الدول على إجراء تصحيحات اقتصاديّة والّتي من بينها تحرير تجارتها الخارجية وتخفيف القيود الكمّية على صادراتها ووارداتها من السلع والخدمات هو توجهها نحو اقتصاد السوق كما فرض عليها تقليص عدد السلع المحظور استيرادها وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير وتخفيض الامتيازات والإعفاءات الجمركية والتجارية الّتي تمنحها الحكوماتلبعض الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام، هذا كلّه وغيره من الإجراءات قد يحفز التجارة البينية بين البلدان المتجاورة ويزيد من قدرتها على التطور والنّمو، ومنطقة المغرب العربي ليست بمنأى عن ذلك.

#### 2. إصلاح الهياكلّ الإنتاجية وتطوير القدرة التنافسية في ظل المستجدات العالمية

لقد شهدت بلدان المغرب العربي في السنوات الأخيرة بعض التغييرات في هياكلّ الإنتاج، مثل تفعيل بعض الهياكل الاقتصاديّة كالصناعة والزراعة والسياحة...... إلخ، وخلق مؤسسات إنتاجية تهتم بإنتاج السلع المصنعة والشبه مصنعة لتغطية السوق المحلية، في انتظار إحلالها مكان بعض الواردات الشّيء الذي يؤدي إلى تخفيض تكلّفة الاستيراد (بوخاري وشتاتحة، 2019).

غير أنّ دخول هذه السلع الّتي تم تصنيعها داخل حدود المنطقة المغاربيّة إلى الأسواق العالمية والعربية الأخرى كان محدودا جدا، ويعود السبب في ذلك إلى المعّوقات الّتي وضعتها الجهات المسؤولة أمام انتقال البضائع والخدمات بين الدول المغاربيّة والعالم الخارجي، أو لعدم وجود طلب على السلع المغاربيّة داخل هذه الأسواق، الأمر الذي يحتم على المنتجين في البلدان المغاربيّة دراسة احتياجات الأسواق الدولية عموما والعربية خصوصا، ومواكبة التطورات الاقتصاديّة الدولية بإدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في أساليب الإنتاج (علي، 2004)، وذلك بهدف الرفع من حجم التبادل التجاري بين الدول المغاربية وتحقيق معدلات نمو متسارعة.

#### 3. تحرير التجارة البينية لدول اتّحاد المغرب العربي

من المسلم به أنّ التحرير الكامل للتجارة البينية ينعكس أيّجابًا على الاقتصاد المغاربي بشكّل عام وعلى شعوب المغرب العربي بشكّل خاص، من خلال إمكانية الاستفادة من سوق مغاربي موسع يعتمد على مزايا الإنتاج الكبير والدور الذي تلعبه التجارة كمحرك للتنمية الاقتصاديّة.

ومن أجل تحقيق ذلك يجب إتاحة الفرصة لقوى السوّق في تحقيق تبادل حقيقي للمنتجات وخلق تنمية مستدامة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتخصص وتقسيم العمل والتشابك الإنتاجي بين اقتصاديات الدول المغاربيّة، زد على ذلك التوزيع الأمثل للموارد وجعلها في خدمت توسيع القاعدة الإنتاجية، ومن بين أسباب اهتمام البلدان المغاربيّة بتحرير تجارتها البينية هو التأسيس لبناء تكامل اقتصادي تام وتحقيق تنمية اقتصاديّة شاملة .

ولتحقيق هذا التكامل سارعت الدول المغاربيّة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية الأخرى والدول الأجنبية في مجال تحرير تجارتها الخارجية بشكّل عام، بالإضافة إلى تلك الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة البينية المغاربيّة، والّتي من شأنّها تسهيل عملية تدفق السلع والخدمات بين أقطار المغرب العربي ( ولد عم، 2007).

## خلاصة الفصل:

لقد تم إنشاء اتحاد مغاربي استجابةً لطموحات شعوب منطقة المغرب العربي، وبهدف تعزيز الروابط التي تجمع دول المنطقة وتزويدها بالإمكانيات اللازمة للمضي قدماً نحو بناء تكتل اقتصادي يمنحها الوزن والمكانة المرموقة التي تؤهلها للمشاركة في صنع القرارات على المستوى الدولي، والجدير بالذكر أن هذا التكامل بين أعضاء الاتحاد لن يتحقق إلا من خلال تنفيذ مشاريع ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن والتعاون الحقيقي بينهم.

فعلى الرغم من بعض الإنجازات التي تم تحقيقها على مستوى الاتحاد المغاربي، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه اكتمال هذا البناء، فنجد مثلا أنّ التجارة البينية لدول المغرب العربي لا تزال في حدودها الدنيا على الرغم من وجود علاقات تجارية بين هذه الدول منذ ستينيات القرن الماضي، وتعتبر هذه العلاقات الأضعف على المستوى الإقليمي والدولي، حيث لا تتجاوز نسبتها 3%، كما أن علاقاتها التجارية الخارجية تتميز بالهيمنة الأوروبية حيث تبلغ نسبة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي حوالي 70%.

ومن خلال متابعة تجربة دول المغرب العربي التكاملية منذ أن بدأت إلى يومنا هذا، تبين لنا عدم تحقيقها لأي صورة من صور التكامل وفقدانه إلى أبسط الأسس التي يرتكز عليها عمل أي تكتل إقليمي، الأمر الذي ينعكس في مظاهر الركود التي تتجلى على مستوى المؤسسات أو المنجزات، ومما زاد في تدهور هذا الوضع ليس فقط العراقيل السياسية والاقتصادية، بل حتى طبيعة المعاهدة التي تم إنشاؤها من أجل بناء هذا الاتحاد.

ولإعادة تفعيل هذا الاتحاد وتمكينه من اللحاق بمصاف التكتلات الناجحة، يتطلب من صناع القرار في هذه المنطقة إعادة النظر في المنطلقات التي تم اعتمادها في بناء هذا الاتحاد، مع وضع الآليات المناسبة لتطوير اداء هذا الأخير من أجل تحقيق الأهداف والطموحات التي سطرت لأجل هذه الغاية.

في نهاية هذا الفصل يمكننا الحصول على انطباع بأنّ المستوى الضعيف للتجارة البينية سيؤدي حتمًا إلى نتائج سيئة في مجال التكامل الاقتصادي، وبالتالي يمكن الحكم على تجربة التكامل بأنّها لم تكن تجربة ناجحة يمكننا البناء عليها.

وفي الفصل الموالي سنتطرق للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس والإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها كل دولة، وهل يفضي هذا التعاون إلى تكامل اقتصادي بين الجارتين على عكس ما شاهدناه في التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بصفة عامة وبين دول المغرب العرب بصفة خاصة .

الفصل الثالث:

تحليل إمكانيات وأدوات ومجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

## تمهيد:

يشكل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس ركيزة العلاقات الثنائية بين البلدين نظرًا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلهما شريكين طبيعيين في التعاون الاقتصادي، كما تعتمد هذه العلاقات على القدرات والأدوات المتاحة في كل بلد، والتي تشمل مجموعة متنوعة من المجالات التي يمكن أن يستفيد منها كل من الجانبين.

ومن بين الإمكانيات الاقتصادية المشتركة التي تمتلكها كل من الجزائر وتونس الموارد الطبيعية المهمة مثل النفط والغاز والفسفاط والمنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية، كما يمتلكان العديد من الثروات كثروة الماء والثروة الحيوانية.

كما أن لهذا التعاون العديد من المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها الجزائر وتونس، كالتعاون في المجال الثقافي والسياحي والصحي، والمجال الفلاحي والمجال التجاري بتعزيز التجارة البينية خاصة في إطارها القانوني "الاتفاق التفاضلي"، فضلا عن التعاون في المجال الصناعي، فقد تعزز هذا المجال بتوقيع الاتفاقية الإطارية الجديدة للتعاون الصناعي في عام 2001 لأجل تطوير طرق وأساليب الشراكة والاستثمار المباشر بين الدولتين، الأمر الذي يفضي إلى إنشاء مشاريع واستثمارات مشتركة تعمل كلها على تحقيق تعاون مثمر يعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وسنتناول في هذا الفصل وبشيء من التفصيل الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى الأدوات المساعدة على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، مع ذكر المجالات التي يمكن أن يتم من خلالها تجسيد هذا التعاون.

## المبحث الأول: الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية للجزائر

تتمتع الجزائر بإمكانيات متعددة تجعلها تتميز في عدة مجالات، فهي تحظى بموقع استراتيجي في شمال القارة الأفريقية، وتضاريس متنوعة تشمل الجبال والوديان والبحار والسهول، كما تشكل الصحراء الكبرى ثلثي مساحتها، بالإضافة إلى موارد طبيعية غنية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى، كما تمتلك قوة عاملة متعلمة ذات مهارات في مختلف المجالات، ويلعب القطاع الفلاحي دورًا هامًا في توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتتمتع البلاد بمعالم سياحية جميلة ومتنوعة، هذه الإمكانيات مجتمعة تعزز الفرص الاقتصادية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

### المطلب الأول: الجزائر؛ الموقع والتضاريس

#### الفرع الأول: الموقع

تقع الجزائر شمال غرب القارة الإفريقية بين تونس والمغرب، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس ولیبیا، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربیة وموريتانيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، وتبلغ مساحتها 2381741 كلم2 أي ما يقارب 41 % من مساحة المغرب العربي، وتعتبر الجزائر هي ثاني أكبر دولة إفريقية وعربية من حيث المساحة بعد السودان والحادي عشر عالميا، كما تمتلك شريطًا ساحليًّا يمتّد على طول 1200 كلم ويطلّ على البحر الأبيض المتوسط من جهة الشمال، ویبلغ طول حدود الجزائر البریة حوالي 6343 كلم، فحدودها مع تونس تبلغ حوالي 965 كلم، ومع ليبيا 982 كلم، ومع المغرب 1601 كلم، ومع الصحراء الغربیة 266 كلم وموريتانيا 463 كلم، أما مع مالي والنيجر فهي 1376 كلم و956 كلم على التوالي، وبفضل موقعها الاستراتيجي تعتبر الجزائر منطلقاً للاستثمار في كافّة المجالات نظراً لجودة مناخها الملائم والمتنوع، وما يسودها من أمن واستقرار فضلاً عن كونها إحدى البّوابات الرئيسيّة لأوروبا، والتي ستوفر العديد من الفرص الاقتصادية للبلاد (الشوابكة، 2022).

#### الفرع الثاني: التضاريس

تتميز الجزائر بتضاريس متنوعة تشمل الجبال والهضاب والسهول الواسعة والصحراء الكبرى ،نذكر منها ما يلي:

##### 1. الجبال (لعروق، 2013):

* **جبال الأطلس التلي**: التي تمتد على شریط ساحلي يتراوح عرضه ما بين 70 و150 كلم، وهي جبال إلتوائیة حدیثة التكوين، بما في ذلك الجبال الساحلية التي تتركز في الغرب كالونشریس، والجبال الداخلية مثل جبال تلمسان، والجبال الشرقية وهي الأكثر ارتفاعا كجبال جرجرة . ویتخلل هذا الجزء سهول وأحواض داخلية كسيدي بلعباس ومعسكر والشلف.
* **جبال الأطلس الصحراوي**: هي سلسلة موازية لمحور جبال الأطلس التلي، وتمتد من جبال النمامشة وتبسة شرقا إلى جبال القصور في الجنوب الغربي للبلاد، ويصل ارتفاع قممها حوالي 2000م، حيث تبلغ اعلى قمة في هذه السلسة وهي قمة شيليا بجبال الأوراس حوالي 2328م. وتشكل هذه السلسلة حاجزا مضاعفا لإيقاف تأثيرات الصحراء جنوبا والتأثيرات المتوسطية شمالا، وتتألف سلسلة الأطلس الصحراوي من ثلاث سلاسل جبلية هي جبل القصور بارتفاع يقدر بــ 2336م وجبل عمور بارتفاع يقدر بــ 2008م وجبل أولاد نايل بارتفاع يقدر بــ 1667م .

##### 2. الهضاب العليا:

وتنقسم إلى قسمَين رئيسيَّين هما:

* **الهضاب الشرقية**: وهي الأراضي المرتفعة نسبيًا والتي يصل ارتفاعها إلى حوالي 800 م، التي تمتد بين الأطلس الصحراوي والأطلس التلي إلى الجانب الشرقي من جبال الحضنة.
* **الهضاب الغربية**: وهي الأراضي الممتدة من جبال الحضنة شرقا إلى الحدود الجزائرية المغربية غربا وتتميز هذه الهضاب بارتفاع درجات الحرارة، بسبب قلة ارتفاعها مقارنة بالهضاب الشرقية، والذي يتراوح بين 66 م - 100 م، كما تنتشر بها شطوط الملح بسبب ارتفاع درجة الحرارة والتبخر والترسيب.

##### 3. السهول:

وتنقسم إلى نوعَين من السهول وهما:

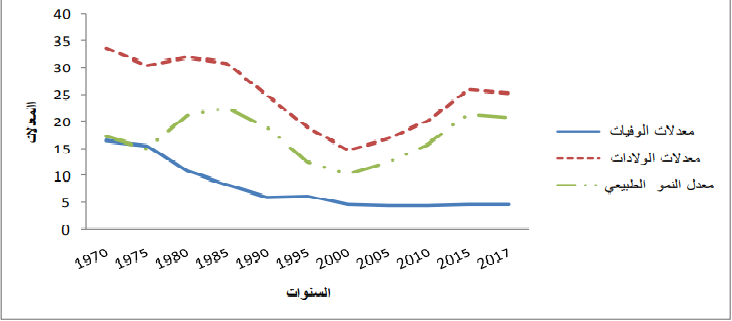
* **السهول الساحلية**: وهي الأراضي السهليّة ذات الارتفاع المنخفض، والتي تمتدُّ بشكل طوليّ إلى الشمال من السلسلة اَلتَّلِّيَّة، وتتميز هذه السهول بضيقها وانحصارها بين الأطلسي التلي والبحر الأبيض المتوسط، حيث لا يزيد طولها عن 150كم وعرضها عن 30كم بارتفاع أقصى عن سطح البحر بـ 100م، من أشهرها سهل وهران الذي يَمْتَدّ بين مدينة عين تموشنت في الغرب ونهر الشلف في الشرق، ويتميّز بحداثة تكوينه، وبتربته الخصبة، وبوجود عدد من الأودية السيليّة فيه، كما أنّ من السهول الساحليّة أيضاً سهل متيجة وهو يَمْتَدّ من الأطلس البليدي جنوبا إلى جانب البحر الأبيض المتوسط شمالا بطول 100 كلم وعرض 50 كلم، وأخيرا سهل عنابة الذي يبدأ من جبال سوق أهراس ويصل إلى البحر الأبيض المُتوسِّط شمالا.
* **السهول الداخلية**: هي أراضي متوسطة الارتفاع على شكل أحواض محصورة داخل الأطلس التلي، ترتفع عن مستوى سطح البحر بين 500 م و800 م، وتقع في الداخل، بعيدًا عن البحر، وتتميز بضيقها وطولها، ومن أشهرها سهل تلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس (لعروق، 2013)، كما تحتوي السهول الداخلية على العديد من المواد الطبيعية مثل النفط، والمعادن. وتتميز أيضًا بالتربة الخصبة الصالحة للزراعة والتنوع في التضاريس لما تتمتع به من مساحات شاسعة غنية بالنباتات والحيوانات. (حليمي، 1968)

### المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر البشرية

مرّ النمو السّكاني في الجزائر في أعقاب الاستقلال بمراحل مختلفة، تميزت كل مرحلة بمعدل نمو ومستوى معينين كانا مرتبطين ببعض السياسات السكانية والتنموية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة.

فقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة بانفجار ديموغرافي بلغ فيه معدل الزيادة الطبيعية إلى 6,3٪ وكان من بين أعلى المعدلات في العالم، وفي مرحلة الثمانينات انخفض النمو السكاني، لكنه ظل عند مستويات عالية، تجاوز 3 %، وخلال هذه الفترة دخلت الجزائر المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، أما في فترة التسعينات وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية تراجع معدل النمو إلى مستويات متدنية حيث وصل إلى أدنى مستوى له في نهاية هذه الفترة بنسبة قاربت 1,48 % لسنة 2000، وبعد هذه السنة أخذ معدل النمو في الارتفاع من جديد ليصل إلى 1,6 % سنة 2017، ويرجع ذلك لارتفاع عدد الولادات الناتجة عن وصول أعداد كبيرة من الأشخاص الذين ولدوا في فترة الانفجار الديموغرافي إلى مرحلة الزواج والإنجاب في هذه الفترة (راشدي وراشدي، 2020).و الشكل التالي يبين التغيير الديمغرافي في الفترة ما بين ( 1970- 2017)

الشكل رقم (07) يوضح التغير الحادث في النمو الديمغرافي في الجزائر ما بين 1970 و2017 (% )



**المصدر:** (الديوان الوطني للإحصاء، 2017)

ومن خلال المنحنى السابق نلاحظ تغير مختلف المؤشرات الديموغرافية، وفيما يتعلق بالوفيات تراجعت معدلات هذه الأخيرة من 16,45 ‰ سنة 1970 إلى 55,4‰ سنة 2017 وتراجعت وفيات الرضع من 141,5 ‰ إلى 21,0 ‰، وحسب بينات البنك الدولي فإن متوسط العمر المتوقع للحياة سنة 2020 هو 74 عامًا بعدما كان 39 عامًا عند الاستقلال .

أما بالنسبة للولادات والخصوبة، فقد انخفضت معدلات الوالدات الخام من 50,16 ‰ إلى 19,3‰ سنة 2000 ليرتفع من جديد بعد هذه السنة ويصل إلى 25,4‰ كما انخفض متوسط عدد الأطفال لكل امرأة 4,2سنة 2000 ليرتفع مجددا بعد هذه السنة ويصل إلى أعلى مستوياته مقدرا بــــ 3,1 سنة 2017.

بشكل عام تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات تقريبًا خلال الخمسين عامًا الماضية، حيث ارتفع عدد السكان من 13,3 مليون نسمة سنة 1970 إلى ما يقارب 41 مليون نسمة في عام2017،وقد بلغ عدد السكان الجزائريين المقيمين بحسب بيانات الدیوان الــوطني للإحصائيات حوالي 44،6 مليون نسمة في الأول من جانفي سنة 2021، مقابل 3,44مليون نسمة في الأول من جويلية سنة 2020، حيث تمثل الفئة السكانية الأقل من 30 سنة حوالي 54% من إجمالي السكان، أما الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15– 59) فتمثل ما نسبته 8,61% من إجمالي عدد السكان سنة 2016 (الديوان الوطني للإحصاء، 2021) .

### المطلب الثالث: الثروات الطبيعية للجزائر

#### الفرع الأول: الثروة المائية:

تعتمد الجزائر على مصدرين رئيسيين للمياه وهما الموارد المائية الطبيعية والموارد غير الطّبيعية، أمّا بالنسبة للموارد الطبيعية فهي المياه السطحية والمياه الجوفية والتي يكون مصدرها من مياه الأمطار، وموارد المياه غير الطبيعية فهي تلك الناتجة عن تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة .

##### 1. الموارد المائية الطبيعية:

تمتلك دولة الجزائر مخزونًا هائلاً ومتنوعًا من المياه الجوفية والسطحية، ويعود ذلك لتنوع تضاريس البلاد سواء من الناحية الطبيعية أو الجغرافية وهذا الأمر يمّيزها عن غيرها من الأمصار والأقاليم العربية والإفريقية، حيث يؤثر ذلك في عملية سقوط الأمطار.

###### أ‌- المياه الناتجة عن الأمطار:

يقدر الحجم السنوي لكمية الأمطار التي تسقط على الجزء التلي من البلاد بحوالي 12.4 مليار م3 أي ما نسبته 90 % من الكمية الإجمالية، و 10 % فقط تسقط في الأحواض المتواجدة في الهضاب، ونسبة قليلة جدا تسقط على المناطق الصحراوية (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائرية، 2001).

والجدول التالي يبين المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات:

الجدول رقم (23) يبين معدلات تساقط الأمطار حسب الجهات والمناطق في الجزائر

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الجهة  المنطقة | الغرب | الوسط | الشرق |
| الساحل | 400 ملم | 700 ملم | 900 ملم |
| الأطلس التلي | 600 ملم | 700- 1000 ملم | 800 – 1400 ملم |
| الهضاب العليا | 250 ملم | 250 ملم | 400 ملم |
| الأطلس الصحراوي | 150 ملم | 200 ملم | 300 - 400 ملم |
| الصحراء | 20 – 150 ملم | 20- 150 ملم | 20 – 150 ملم |

**Source**: ( Ministére des ressources en eau, 2003)

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

* تناقص منسوب تساقط الأمطار من الشمال إلى الجنوب، حيث تستقبل منطقة الأطلس التلي أكبر معدل من تساقط الأمطار لتبلغ الكمية ما بين 600 – و1400 ملم، في حين يصل معدل الأمطار في الصحراء الى أدنى مستوى ليبلغ ما بين 20 و150 ملم فقط .
* تناقص منسوب الأمطار من الشرق إلى الغرب، حيث نجد أن معدل التساقط في الشرق أكبر من الغرب، وهذا راجع لوجود سلاسل جبلية في المغرب وإسبانيا تحول دون وصول الرياح المحملة ببخار الماء إلى الغرب الجزائري مما ينتج عنه نقص في كمية الأمطار المتساقطة، كما أنّ هناك عاملاً آخر ساهم في هذا النقص وهو ارتفاع الجهة الشرقية من الجزائر على الجهة الغربية (زبيري، 2001).
* أغلب أوقات تساقط الأمطار في فصل الشتاء وتقل في فصلي الخريف والربيع، وتكاد تنعدم في فصل الصيف.
* تساقط الأمطار في الجزائر غير منتظم لا زمنيا ولا مكانيا.

###### ب‌- المياه الجوفية:

يبلغ مخزون المياه الذي يمكن استغلاله في الجزائر حوالي 7 مليار م3 في السنة، حيث يوجد القسم الأكبر منه في الجنوب ويقدر بـحوالي 5 مليار متر مكعب في السنة، 2 مليار م3 في الشمال، والذي لا يستغل منها الآن سوى 107 مليار م3 (Ministère des Ressources en eau algérien,2005)، وحسب الإحصائيات العلميّة يوجد 147 طبقة مائية، تسحب عن طريق: 23000 بئر عميق و9000 ينبوع طبيعي و60000 بئر صغير، وعلى العكس المياه الجوفية في الشمال، فإن المياه في الصحراء تعد مياها غير متجددة

###### ج- المياه السطحية:

وتتمثل في شكل أنهار وأودية تتغذى على مياه الأمطار والثلوج حيث يبلغ حجمها حوالي 12.7 مليار متر مكعب في السنة، تنقسم إلى 11.9 مليار متر مكعب في الشمال و0.8 مليار متر مكعب في الجنوب.

كما تشمل المياه السطحية ثلاثة أنواع من الأحواض، أحواض تابعة للبحر الأبيض المتوسط تبلغ سعتها حوالي 10.92 مليار م3 وأخرى هي أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون م3، واحواض في منطقة الصحراء تتسع لحوالي 800 مليون م3 (مصطفى، 2001)

و لقد بلغت الطاقة الاستيعابية للسدود والتي يصل عددها إلى 57 سد حوالي 5.70 مليار متر مكعب، ونلاحظ أن نسبة المياه المحصورة داخل السدود ضعيفة مقارنة بالكمية المتاحة ووصلت الى 12.7 مليار متر مكعب خاصة جهة الشرق والوسط .

ووفقًا للتقرير الديوان الوطني الجزائري للمياه، فإن نوعية المياه السطحية والجوفية تتفاوت بشكل كبير، ويشير هذا التقرير إلى أن 44% من المياه المخزنة تتمتع بنوعية جيدة، في حين 44٪ منها ذات نوعية مرضية، وتصنف 12% الباقية على أنها ذات نوعية رديئة. ( Bensekri , 2017)

##### 2. الموارد المائية غير الطبيعية:

نظرا للأهمية الكبرى التي تمثلها الثروة المائية في حياة الإنسان ونظرا لاتساع دائرة استعمالاتها في جميع المجالات وخاصة الصناعية منها وعدم قدرة الموارد الطبيعية على تلبية كل الاحتياجات لجأت الجزائر للبحث عن بدائل أخرى لتغطية النقص الحاصل في هذا المورد، ومن بين هذه البدائل تحلية مياه البحر وإعادة معالجة المياه المستعملة بحيث تصبح قابلة للاستعمال البشري أو الصناعي أو ري بعض المساحات الزراعية .

###### أ‌- تحلية مياه البحر:

ويكون ذلك بإزالة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات، وجعلها مياه إما صالحة للشرب أو تستخدم لسقي المساحات المزروعة أو تستعمل في عمليات التصنيع المختلفة(حسن، 2000) .

وكمخطط استعجالي لتحلية مياه البحر قامت الجزائر بإنشاء عدة محطات كبرى، حيث بنت محطتين في مدينة وهران، محطة كهرمائية والتي دخلت الخدمة سنة 2005 وتنتج حوالي 90000 م3 في اليوم، ومحطة المقطع والتي تنتج ما يقارب 500000 م3، ومحطة الحامة والتي بدأت الانتاج سنة 2008 وتنتج حوالي 200000م3 في اليوم ومحطة وفوكة بتيبازة والتي دخلت الخدمة في 2011 بطاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 120000 م3 في اليوم.

ويصل إنتاج هاته المحطات مجتمعًا حوالي 770 مليون متر مكعب في السنة أي ما يعادل 17 % من انتاج الجزائر من الماء الشروب (عمروسي، 2020) .

###### ب‌- معالجة المياه المستعملة:

إنّ من أهم فوائد معالجة المياه المستعلمة هو الحفاظ على البيئة وحماية المياه السطحية والجوفية من التلوث، ومنه الحفاظ على صحة المواطن، هذا فضلا عن توفير مصدر من مصار المياه الغير تقليدية والتي تستعمل في مجالات عدة وخاصة في مجال الفلاحة والصناعة (الإبراهيم، 2003).

وفي الجزائر بلغت عدد المحطات المخصصة لمعالجة المياه المستعملة 70 محطة منها ما هو منجز ومنها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما هو مبرمج لإنجازه مستقبلا، فنجد أنّ عدد المحطات التي هي في الخدمة 21 محطة والتي هي في طور الإنجاز حوالي 23 محطة، كما يوجد 19 محطة في طور التأهيل، و10محطات تم برمجتها في المستقبل (بلغالي، 2009) ،وتصل الطاقة الانتاجية لهذه المحطات حوالي 160مليون م3.

وفي الأخير يمكن القول أنّ الثروة المائية التي يمكن أن تستغل من طرف السلطات الجزائرية تقدر بحوالي 20 مليار م3 في السنة، والمصدر الرئيسي للمياه في الجزائر الأمطار وتأتي المياه الجوفية في المرتبة الثانية .

#### الفرع الثاني: الثروات المعدنية:

##### أ- الثروة النفطيّة:

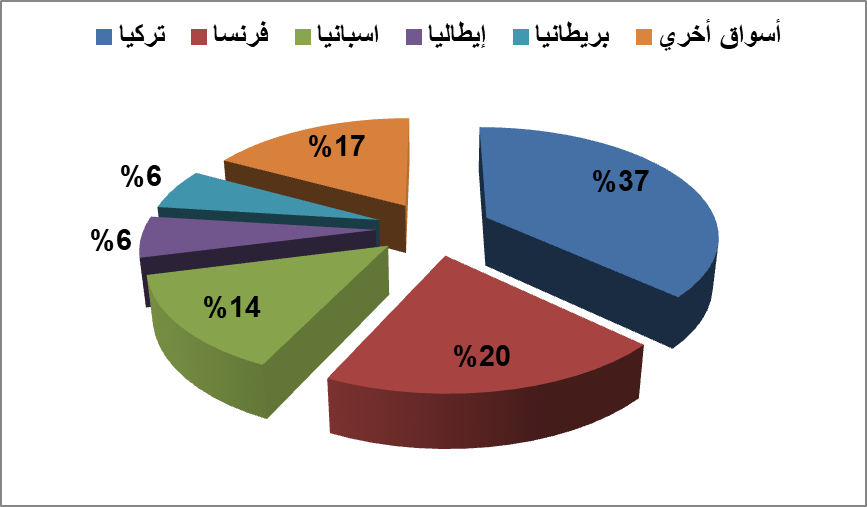
تعتمد الجزائر في اقتصادها على ثروة النفط والغاز الطبيعي، حيث تغطي مداخيل الطاقة 60% من ميزانية الدولة وقرابة 97% من اجمالي الصادرات، كما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر في احتياطي النفط العالمي والثامنة عشر من حيث الإنتاج، وتأتي في المرتبة الثانية عشر من حيث التصدير، كما لها القدرة على تكرير نصف ما تنتجه من النفط الخام .

وقد كشفت بيانات رسمية صادرة عن وزارة الطاقة الجزائرية أن إنتاج النفط في الجزائر وصل إلى 1.315 مليار برميل خلال سنة 2021 بزيادة 5 % عن العام الذي سابقه .

##### ب- ثروة الغاز الطبيعي:

تمتلك الجزائر احتياطيًا هائلاً من الغاز الطبيعي حيث قدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال سنة 2020 بــحوالي 4504 مليار م3 (أوبك، 2021)، مما جعلها تتبوأ المرتبة الخامسة عالميا في إنتاج هذه المادة، وأوضح تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" أن الجزائر جاءت في المرتبة الرابعة ضمن أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، بإجمالي 10.2 مليون طن وتنتشر حقول الغاز الجزائرية في جميع أنحاء البلاد الشاسعة ثم تُسال في أربعة مصانع للغاز الطبيعي، يتم تصدير الغاز الطبيعي السائل في الغالب إلى الدول الأوروبية، مثل تركيا وفرنسا وإسبانيا وايطاليا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى (عبد المعطي، 2021)، والشكل التالي يوضح أهم الأسواق المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري

الشكل رقم (08) يبين أهم الأسواق الأوربية المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري خلال سنة 2021



المصدر: (أوابك، 2021)

##### ت- غاز الهليوم:

تمتلك الجزائر حوالي 21٪ من رواسب الهليوم في العالم فهي بذلك تعتبر ثاني أكبر منتج للهيليوم بعد الولايات المتحدة حيث تنتج الجزائر حوالي 20 مليون طن من غاز الهليوم في السنة بعد الولايات المتحدة الامريكية التي تنتج 120 مليون طن سنويا، وفي المركز الثالث تأتي دولة قطر بـ15 مليون متر مكعب سنويا، وتنتج روسيا 5 ملايين متر مكعب سنويًا وأخيرًا بولندا تنتج حوالي 3 ملايين متر مكعب سنويًا (وكالة الأنباء السعودية، 2013).

##### ث- خام الحديد:

يعتبر الحديد من أهمّ الثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر حيث تأتي في المرتبة الثالثة عربيا بعد موريتانيا ومصر بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 4.2 مليون طن سنويا، كما تشير بعض التقديرات إلى ان البلاد تتمتع باحتياطي يقدر بـ 2.5 مليار طن من خام الحديد، ففي سنة 2019 صدرت الجزائر ما قيمته 144 مليون دولار من خام الحديد ومنتجاته، ويتم استخراج الحديد من عدة مناجم نذكر منها: منجم الونزة وجبل بوخضرة وخنقة الموحد وتمزريت وبني صاف (مدونة التعليم والتربية، 2019)، أمّا أكبر منجم من حيث الاحتياط فهو منجم غار جبيلات بمدينة تندوف والذي لم يتم استغلاله لحد الساعة مع العلم أنّ الحكومة الجزائرية بدأت في التفكير باستغلاله أواخر سنة 2022.

##### ج- الذهب:

الجزائر لديها العديد من رواسب الذهب داخل حدودها، ولقد تم اكتشاف الذهب قبل احتلال الرومان للمنطقة ويوجد بشكل رئيسي بالقرب من جبال الأطلس، وهناك العديد من المناطق الغنية بالذهب التي لم يتم استغلالها لحد الآن.

كما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عربيا و26 عالميا في احتياطي الذهب بحوالي 173.6 طن، وفقا لتقرير مجلس الذهب العالمي (مخلوف، 2022).

وقد بدأت الجزائر في الاستغلال المنجمي للذهب سنة 2001 من طرف المؤسسة الوطنية لاستغلال مناجم الذهب (إينور) حيث قدر الإنتاج من هذا المعدن الثمين إلى غاية عام 2021 حوالي 6،8 طن أي ما يعادل الــ 15 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

#### الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية هي العنصر المهم والأساسي في تحسين الأمن الغذائي، لأنها تمثل موردًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا للمجتمعات الرّيفيّة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، كما تمثل النظام الأمثل والملائم لبيئة الرعي واستغلال الموارد الطبيعية للمراعي الموزعة على مساحات واسعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

وتكمن أهمية الثروة الحيوانية في تكاملها مع الإنتاج الزراعي من خلال تحويل المنتجات الزراعية بكافة أشكالها إلى مواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية مثل صناعة اللحوم والجلود، وتصنيع الخضار والفواكه، كما يمكن أن تكون مصدرًا للأسمدة العضوية والتي بدورها تخلق زراعة متوازنة تحد من استنزاف التربة، كما توفر هذه الثروة أيضًا وظائف دائمة وأخرى موسمية الأمر الذي يؤدي الى التخفيف من وطأة البطالة، والجدول التالي يوضح أعداد الحيوانات التي تمتلكها الجزائر:

الجدول رقم (24) يبين أعداد الثروة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر في الفترة ( 2017 – 2019 )

(الوحدة: ألف رأس)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة**  **الشعبة** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **الأبقار** | 189.513 | 181.600 | 178.059 |
| **الأغنام** | 283.936.0 | 287.239.9 | 294.289.3 |
| **الماعز** | 500.789 | 490.800 | 498.612 |
| **الإبل** | 381.88 | 417.00 | 416.52 |
| **الخيول** | 468.4 | 460.0 | 486.3 |
| **إجمالي الثروة الحيوانية** | 355.993.8 | 358.649.9 | 348.315.6 |

**المصدر**: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020)

استنادا إلى البيانات المذكورة في الجدول السابق، يتضح أن الجزائر تمتلك ثروة هائلة من الأغنام حيث تحتل المركز الثاني في أعداد الأغنام بعد السودان بنسبة 5,10% من ثروات الوطن العربي والمركز السابع فيما يخص ثروتي الماعز والإبل بنسبتي 4,3% و7,1 % على التوالي، وتعود أسباب هذا التحسن في تطور الثروة الحيوانية في الجزائر إلى توفر الميزة النسبية لتربية الأغنام و الأبقار والإبل وباقي الحيوانات وجودة أساليب الإدارة والتغذية والرعاية الصحية، كما استخدمت الجزائر التقنيات الحديثة فيما يخص تربية هذه الأنواع من الحيوانات وتهجينها وتحسين سلالتها، وتوفير الأعلاف الخضراء والأعلاف الخشنة والجافة والأعلاف المركز ة وكلأ المراعي الطبيعية، كما سعت إلى توفير وتعميم الخدمات البيطرية والتركيز على التدابير الوقائية لحماية هذه الثروة (خنفري وبورنيسة، 2017).

### المطلب الرابع: الإمكانيات الفلاحية والسياحية للجزائر:

#### الفرع الأول: الإمكانيات الفلاحية للجزائر

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في الجسم الاقتصادي للدولة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فحسب التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الجزائرية لعام 2012، تقدر المساحة الإجمالية للأراضي العامة في الجزائر بنحو 238 مليون هكتار، وتشغل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة 80% من إجمالي المساحة، وللجزائر أيضا رصيد هام من مجموع الأراضي الزراعية تقدر بـ 42.46 مليون هكتار، بينما كانت المساحة المستخدمة للزراعة حوالي 8,42 مليون هكتار فقط في عام 2009، أي 3,3% من المساحة المخصصة للزراعة و20% من إجمالي المساحة الزراعية (عماري، 2013).والجدول والشكل التاليان يوضّحان تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009 - 2018 ):

الجدول رقم (25) يوضح تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر للفترة ( 2009 – 2018 )

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| **المساحة كلم2** | 413.800 | 413.740 | 413.880 | 413.982 | 414.316 | 414.310 | 414.564 | 413.602 | 413.351 | 413.588 |

**المصدر**: (الفاو، 2019)

الشكل رقم (09) يوضح تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر الفترة ( 2009 – 2018)

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

وبحسب المعطيات السابقة يمكن التأكيد على أن هناك إمكانية حقيقية في الجزائر للرفع من المساحة الصالحة للزراعة، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن متوسط المساحات الصالحة للزراعة قد بلغ 795.140.2 هكتارا وتغطي المساحات الموسمية نحو 50٪ منها، حيث شهدت زيادة منتظمة من سنة إلى أخرى، وقدرت الزيادة بـ: 926.000 هكتار أي بنسبة 12،33٪، وبناءً عليه تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج فلاحي وعلى أساس النوعية تتحدد جودة وحجم الإنتاج، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام نذكرها في ما يلي (عماري، 2013):

* **الأراضي القابلة للزراعة**: هي تلك الأراضي التي تستخدم بالفعل في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير المزروعة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها، وتمثّلت أيضا في الأراضي التي لم يتم زراعتها منذ أكثر من5 سنوات والتي تحولت إلى مروج ومراعٍ طبيعية.
* **الأراضي الصالحة للزراعة**: وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول والحبوب أو نباتات الكلأ أو الأشجار المثمرة كالكروم والزيتون، والأراضي المعشوشبة والمروج الطبيعية.
* **أراضي المحاصيل الموسمية**: وتتمثل في مساحة الأرض المزروعة سنويًا مضروبة في عدد المحاصيل التي يتم زراعتها تباعاً خلال نفس العام، أي الاستخدام الزراعي المكثف فالتنمية الزراعية الحديثة تزيد من المساحات المزروعة، وبدلاً من القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الدول تقوم بتطبيق في معظم الأراضي نظام الدورة الواحدة أي زراعة محصول واحد خلال السنة وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.
* **الأراضي المسقية**: هناك تطور كبير في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، حيث تم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وذلك عن طريق حفر الآبار العميقة وإنشاء السدود الصخرية، وتبقى هذه الأراضي المسقية دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الدولة من الأراضي والمياه، فاستطاعت الحكومة استصلاح أكثر من مليون هكتار على مدى سنوات ، والجدول الموالي يوضح تقسيم استخدام الأراضي في الجزائر

الجدول رقم (26) يوضح الأراضي المستعملة وغير المستعملة في الجزائر خلال سنة 2014

**(الوحدة: ألف هكتار)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الأراضي الدائمة | | الأراضي الموسمية | | المساحة المتروكة | الغابات | المراعي |
| المطرية | المروية | المطرية | المروية |
| 509.10 | 486.46 | 374.315 | 660.79 | 306.554 | 423.256 | 329.659.7 |

**المصدر**: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2015)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساحة المحاصيل الدائمة تكاد تكون متشابهة تقريبا من حيث المساحات المروية والمطرية وبذلك تشكل حصة الأسد من مجموع الأراضي، أما بالنسبة لمساحة المحاصيل الموسمية فهناك فرق واضح بين المساحات المطرية والمروية، أما مساحة المحاصيل الموسمية المروية فتبلغ مساحتها 66079 هكتار، بينما تجاوزت مساحة المحاصيل الموسمية الممطرة هذا العدد لتصل إلى 374315 هكتار، وذلك نتيجة التقنيات التي طورتها الدولة في مجال الري الزراعي، أما بالنسبة للمساحات المتروكة فهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي إذ تقدر بـ 306554 هكتار الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من المجهودات وتسخير الوسائل اللازمة والضرورية لاستغلالها، في حين تفوقت أراضي الغابات على الأراضي المهملة والمراعي بمساحة قدرها 423265 هكتار.

#### الفرع الثاني: الإمكانيات السياحية للجزائر:

تملك الجزائر مجموعة متنوعة من الإمكانيات السياحية ما يؤهلها لإنشاء صناعة سیاحیة كبیرة ومزدهرة، هذه الإمكانيات تتمثل في الجمال وتنوع المناظر الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر (الصحراء والجبال والبحر وغيرها)، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز، وارث حضاري والثقافي متنوع فضلا عن الآثار المتنوعة التي تتواجد على كامل التراب الوطني. ویمكن تقسيم هذه الإمكانيات إلى العناصر التالية:

**أ‌- الإمكانيات الطبيعية:** تتمثل هذه الإمكانيات أساسا في:

* شریط ساحلي یمتد على طول أكثر من 1200 كلم، یتمیز بارتفاعه وتكونه الصخري، توجد به عدة فضاءات سیاحیة نادرة، ومـــن أهـــم شواطئها: شواطئ وهران وشواطئ الجزائر، شواطئ عنابة، شواطئ جيجــل، وســكيكدة، والقالــة وبنــي صــاف، مع وجود تنوع في الشواطئ في حد ذاتها، فنجد الشواطئ الرملية والصخرية، بالإضافة إلى التزاوج الموجود بین الشواطئ والغابات والشواطئ والسلاسل الجبلية؛
* كما تمر على الجزائر سلسلتين جبلیتین أساسیتین هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي واللتان تعطیان فرصة للسائحين في الاكتشاف والصید، كما أن هناك حزمة من جبال أخرى كجبال "شيليا" بالأوراس شـرق الجزائر، وقمم لالة خديجـة بمنطقـة القبائل الكبرى (ويكبيديا، 2017) مع غيرهــا مــن الجبــال التــي تميــز تضــاريس الجزائر والتي يمكــن استغلالها في تطوير وترقية السياحة الجبليـة، ومـا ينطـوي عليـه هذا الـنمط السـياحي مـن متعـة وترفيـه وممارسـة بعـض الرياضـــات والتزحلـــق علـــى الجليـــد وخاصـــة أن هــــذه الجبال تتـوفر علـى مقومـات الجـذب السـياحي مـن جمـال الطبيعة كالغابات والثلـوج في أعالي جبال الشـريعة وتيكجـدة وتـاغيلاف وهــي مناطق مهيأ لممارســة هواية التزحلق على الثلج، كما تتخلل هذه الجبـال وغيرهـا شـعابا والعدید من الینابیع الطبيعية والمعدنیة التي تزید من رغبة استكشاف الكمائن التي تتمتع بها هذه المناطق، وحيوانـات وطيـور مختلـفة الأشـكال والألـوان ونادرة ممـا يؤهـل هـذا المنتـوج السـياحي ليرقـى إلـى مسـتوى الطلـب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية الجبليّة (مناجلية، 2017).
* وجود العدید من الحظائر الوطنیة المنتشر في مختلف أرجاء الوطن أهمها الحظيرة الوطنية بالقالة بولاية الطارف والتي تتربع على مساحة مقدرة بــ 80 ألف هكتار، وهي تعد بمثابة جوهرة حقيقية في حوض البحر الأبيض المتوسط بالنظر لثراء تنوعها البيولوجي ووفرة مواردها الطبيعية، كما ان هناك حظيرة جرجرة، والحظیرة الوطنیة لتازة التي تتمیز بغطائها النباتي الكثيف وتنوعها البيولوجي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)؛
* وجود العديد من المغارات والكهوف التي تتمیز بجمال خلاب وتتزين بالصواعد والنوازل؛
* صحراء مترامية الأطراف تغطيها الكثبان الرملية الذهبية التي تكسبها منظر رائعا، وبهــا عــدد كبيــر مــن واحــات النخيل وتتميـز بتربـة خصـبة وكثبان رمليـة وهضـاب صـخرية وسـهول حجريـة، ومـن هـذه المنـاطق: بسـكرة، غردايـة، أدرار، وادي ســوف، عــين صـــالح، تقـــرت، جانـــت وتمنراســـت، وأكثــــر مـــا يميــــز صــحراء الجزائــر منطقــة "الهقـار" بتمنراســت بكهوفها المكسوة برسومات حائطية تعود لفترة ما قبل التاريخ، وفيها الحظیرة الوطنیة للطاسیلي والتي تحتـــوي صـــخورها علـــى بقايـــا حيوانيـــة ونباتيــــة تــــدل علــــى أن الحيــــاة كانــــت موجــــودة بهــــذه المنطقــة منــذ العصــور الجيولوجيــة القديمــة كالزرافــة، ووحيــد القــرن والفيلة (ويكبيديا، 2017).

**ب- الإمكانيات التاريخية والدینیة:** تتميز الجزائر بتنوع تاریخي مهم یرجع بالأساس إلى تعدد الحضارات والثقافات التي مرت على الجزائر (الفینیقیة، الرومانیة، البیزنطیة، الوندالیة، المسلمین، والأتراك، وأخیرا الفرنسیین)، حیث تركت كل منها بصماتها على الإرث العمراني والثقافي للجزائر ما أكسبها غنى في هذا المجال، وهو ما جعل العدید من هذه المناطق مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، ونذكر منها:

* **المدن الرومانیة:** مثل تیمقاد التي تم إنشاؤها سنة 100م، بالإضافة إلى تیبازة، وجمیلة وغیرهما؛
* **الطاسیلي**: تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحیوانات وتطور الحیاة البشریة منذ 6000 سنة قبل المیلاد؛
* **قلعة بني حماد**: تقع بالقرب من المسیلة تأسست سنة 1007 م كعاصمة للدولة الحمادية؛
* **واد ميزاب بغرداية**: أنشأ من طرف الإباضیین، الـــذي يعــود تـــاريخ بنائـــها إلــى القـرن العاشــر المـيلادي، ويحــيط بـه خمسـة قصــور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عـن قـرى محصـنة ذات هندسـة بسـيطة متناسـبة مـع طبيعـة البيئـة فـي هـذه المنطقة، وقد تم تسـجيل وادي ميـزان تراثـا عالميـا سـنة 1982، بالإضـافة إلـى "موقـع تمقـاد" ويوجـد هـذا الموقـع الأثـري في مدينـة باتنـة شرق البلاد كمـا تعتبـر قلعــة "بنــي حمــاد" بمدينــة بجايــة مــن المواقــع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائـر وقـد سـجلت تراثا عالميا سنة 1980، أمــا بالنســبة للجزائــر العاصــمة فهــي تتــوفر علــى العديــد مــن المعــالم التاريخيــة، منهــا: "دارعزيـزة "وهـي عبـارة عـن قصـر والقصبة اللتان بنـيتا فـي العهـد العثمـاني، ومسجد كتشاوة والجامع الكبير الذي تــم بنــاؤه على يد المــرابطين فــي أواخر القــرن الحادي عشر الميلادي (مناجلية، 2017).

**ت- الامكانيات المـــاديــــة:** لا تكفي القدرات الطبيعية وحدها لتطوير قطاع السياحة، بل لابد لها من إمكانيات أخرى مادية تســاهم فــي اســتقطاب المزيــد مــن السياح وإطالة مـدة إقـامتهم بالبلـد السـياحي المضـيف، ومن بين هذه الإمكانيات نجد الفنادق والمركبات السياحية بجميع أشكالها وتصنيفاتها لتتناسب مع أذواق السائحين، بالإضــافة إلـى البنيــة التحتيــة كالطرقـات، والمطـارات، والمــوانئ وشــبكة الاتصــالات وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر عملـت علـى بناء المؤسسـات الفندقيـة فـي المـدن الساحلية والداخلية وكذلك في المدن الصحراوية مثــل الجزائــر العاصــمة، وهــران، عنابــة ســكيكدة وقسنطينة وتمنراست، وحسب إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية فإن الحضيرة الفندقية تضم 1502 مؤسسة إيواء بطاقة استيعابية إجمالية قدرها 266 132 سرير، بالإضافة إلى 4267 وكالة سياحية، فضلا عن وجود 200 مرشد سياحي، أما بالنسبة لعدد المشاريع السياحية في طور الإنجاز فقد بلغ حوالي 2585 مشروع (وزارة السياحة الجزائرية، 2020) .

## المبحث الثاني: الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية لتونس

تتمتع تونس أيضا بمجموعة من الإمكانيات التي تجعلها تتميز في عدة مجالات، تتجلى هذه الإمكانيات في موقعها الجغرافي المميز في شمال قارة أفريقيا، مع واجهة ساحلية طويلة على البحر الأبيض المتوسط، كما لها إمكانيات بشرية عظيمة تتمثل في وجود جيل شاب متعلم وذو كفاءة، الأمر الذي يعزز التنمية الاقتصادية والابتكار في مختلف القطاعات.

دون أن ننسى تضاريسها المتنوعة بين السهول والجبال والصحراء، مما يوفر أراضي صالحة للزراعة وثروة طبيعية تشمل الموارد الطبيعية المهمة مثل النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والمعادن، مما يوفر إمكانية الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يلعب القطاع الفلاحي دورًا هامًا في توفير الغذاء وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتتمتع تونس أيضًا بمواقع سياحية متنوعة وجذابة، بما في ذلك الشواطئ الرائعة والمدن التاريخية والمواقع الأثرية، مما يجعلها وجهة سياحية محبوبة، كل هذه الإمكانيات تجعل من تونس بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والاستثمار، وتسهم في تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل وتنمية مستدامة في البلاد.

### المطلب الأول: تونس؛ الموقع والتضاريس

#### الفرع الأول: الموقع

تقع تونس في الجهة الشمالية لقارة أفريقيا، ويحدها البحر الأبيض المتوسط في الجهة الجنوب الغربي بشريط ساحلي يمتد لمسافة تقدر بحوالي 1300 كيلومتر وتحدها من الجنوب والشرق دولة ليبيا بشريط حدودي يبلغ طوله 459 كيلومتر، بينما تحدها من الغرب دولة الجزائر بشريط حدودي يبلغ طوله 965 كيلومتر (الموقع الرسمي لوزارة السياحة التونسية).

#### الفرع الثاني: التضاريس

تتميز تضاريس الجمهورية التونسية بالتنوع، حيث تنتشر السهول الساحلية الممتدة على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط لتتوسع في وسط البلاد، كما تغطي الصحراء النصف الجنوبي من أراضي تونس، ومن أبرز التضاريس فيها: السواحل الشمالية والشرقية (بلقاسمي، 2011).

كما يتضح التباينُ في تضاريسِ دولةِ تونسَ من خلال وجود سلسة جبال الظهرية والتي تعتبر امتدادا لسلسلة جبال الأطلس الممتدة من المغرب الأقصى إلى البلاد التونسية وتعتبر سلسلة جبال الظهرية آخر مرتفعات هذه السلسلة، وهي تقسِمُ البلادَ إلى منطقتَين مُختلفتَين، هما: المنطقة الشمالية، والمنطقة الجنوبية.

##### أ- المنطقةُ الشماليةُ:

وتتميز هذه المنطقةُ بجوها الرطب، يوصف سطح تونس عموما بأنه متوسط الارتفاع، ويمكن تقسيمها وفقًا للخصائص الجغرافية إلى ثلاثة أقاليم، على النحو التالي: إقليم الشمالِ الغربيِّ، حيث تمتد غابات الفلين على مساحات واسعة، وإقليم المنطقة الشمالية الوسطى حيث تنتشر بها المراعي الخصبة، وإقليم المنطقة الشمالية الشرقية التي تمتد من تونس العاصمةِ إلى منطقةِ "الرأس الطيب "حيثُ تنتشِرُ أشجارُ الحمضيّاتِ، والبستنة، والمواشي (Gale, 2022) .

##### ب- المنطقةُ الجنوبيةُ:

وهي منطقةُ شبهَ قاحلةٍ تحتوي على هضبةً مركزيةً، ومنطقةً صحراويةً شاسعة هي امتداد للصحراءِ الكُبرى، كما تتميز هذه المنطقة بوجود واحاتِ النخيلِ، والبحيراتِ المالحةِ (الشطوط). ويوجدِ فيها ايضا جبلِ معروف بجبل الشعانبي الذي يقعُ بالقُربِ من منطقةِ القصرين، إذ يصِلُ ارتفاعُه إلى 1,544متراً.

### المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية لتونس

يقطن الجمهورية التونسية ما يُقارب 118.035.88 نسمة، وذلك وفق إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء للشهر الأول من عام 2022، وهي بذلك تقع في المرتبة التاسعة والسبعين في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تمثّل ما نسبته 0,15% من إجمالي سكان العالم، وتصل كثافتها السكانية إلى 76 شخصاً/كم²، وتبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية حوالي 1,67% من إجمالي سكان الجمهورية أي نحو 7.907.762 نسمة، ويرجّح الباحثون والمراقبون أن يرتفع عدد سكان الجمهورية إلى حوالي 12.841.615 نسمة، وذلك بحلول عام 2030م (worldometer، 2022).

والجدول التالي يوضح تتطور عدد السكان في الفترة (2017 – 2022).

الجدول رقم (27) يبين تطور عدد السكان في الفترة (2017 – 2022 )

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| عدد السكان | 113.599.17 | 114.765.22 | 115.876.33 | 116.884.99 | 117.638.57 | 118.035.88 |

**المصدر**: (إحصائيات تونس، 2022)

### المطلب الثالث: الثروات الطبيعية لتونس

تعتبر تونس من بين الدول العريقة حيث ترجع جذورها التاريخية إلى 3000 سنة مضت، حيث تعاقبت عليها العديد من الحضارات، الأمر الذي خلف إرثاً حضارياً ومعمارياً غنيّاً ومتنوعاً، حيث بدأت هذه الحضارات بحضارة الأمازيغ وهم سكانها الأصليين، مرورا بحضارة الفينيقيين والرومان وصولا إلى الحضارة الاسلامية ،كما تتربع الجمهورية التونسية على مساحة جغرافية مهمة، حيث تقع بين خطي عرض 30 و37 درجة شمال خط الاستواء، أما بالنسبة لخطوط الطول فتقع بين خطين7 و11 درجة شرق خط غرينتش، أمّا مساحة الجمهورية التونسيّة فتبلغ حوالي 163.610كم²، منها155.360كم² أراضٍ يابسة ( worldatlas، 2019) .

#### الفرع الأول: الثروة المائية

تعد الجمهورية التونسية من أكثر الدول الأفريقية جفافاً ونقصا في الموارد المائية، ومن أهم مصادر المياه في تونس الأمطار، بالإضافة إلى المسطحات المائية والمياه الجوفية، وبسبب ندرة المياه لجأت الدولة التونسية إلى تحلية مياه البحر واستخدامها لتعويض حاجتها من المياه، والجدول التالي يبين الموارد المتاحة من المياه العذبة للجمهورية التونسية.

الجدول رقم (28): يوضح كميات المياه العذبة التي تتحصل عليها تونس خلال السنة

**الوحدة: (مليون م3/سنة)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| هطول الأمطار | 211.20 | 340.80 | 216.00 | 292.80 | 183.60 | -- | -- | -- | -- |
| الموارد المائية المتاحة للاستخراج السنوي | 426.7 | 427.4 | 426.7 | 426.4 | 427.4 | 427.4 | 427.4 | 427.4 | -- |
| المياه السطحية | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 | 2100 |
| المياه الجوفية | 2167 | 2174 | 2167 | 2164 | 2174 | 2174 | 2174 | 2174 | -- |

**المصدر**: (احصائيات تونس، 2021)

##### 1.الموارد المائية الطبيعية:

###### أ- مياه الأمطار:

تختلف كمية تساقط الأمطار داخل الجمهورية التونسية من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب ارتفاع المنطقة واتجاه رياح الشتاء فيها، ففي أقصى شمال غرب تونس تصل نسبة تساقط الأمطار إلى حوالي 1500 ملم في السنة، وتتجاوز حاجز 400 ملم في السنة بمنطقة الشمال الشرقي، أما في وسط البلاد تتراوح كمية تساقط الأمطار بين 150 إلى 300 ملم في السنة، بينما في المنطقة الجنوبية لا يتعّدى منسوب الأمطار 150 ملم في السنة.

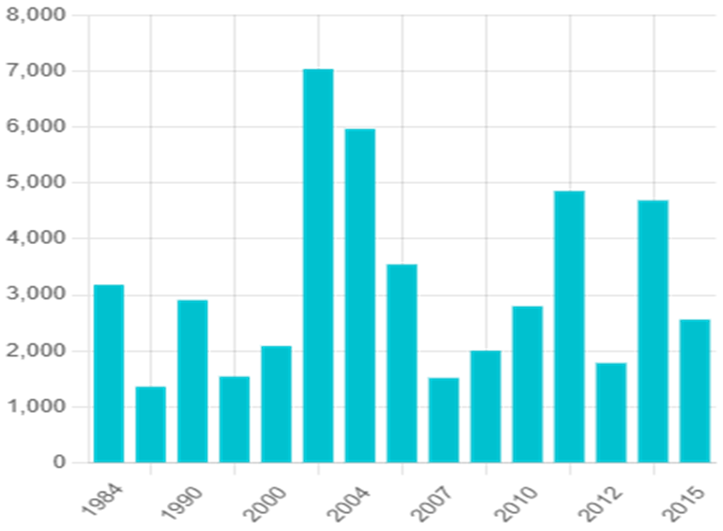
###### ب- المياه السطحية:

تمتلك تونس على حوالي 2،700 مليون م3 من المياه السطحية، وتتوزع على النحو التالي (موقع الفنك، 2021):

* يوجد في منطقة الشمال حوالي 2,190 مليون م3، ومن الأحواض الرئيسية نجد نهر مجردة يحتوي على1000 مليون م3 في السنة، وأقصى الشمال يوجد حوالي 585 مليون م3 في السنة، وإشكل ببنزرت بحوالي 375 مليون م3 في السنة، والرأس الطيب ووادي مليان 230 مليون م3 في السنة، مما يجعل هذه الأحواض تساهم بنسبة 81% من إجمالي إمكانيات المياه السطحية في تونس.
* أما في المنطقة الوسطى فنجد أن المياه السطحية غير منتظمة حيث تصل إلى 320 مليون م3 في السنة، ومن أهم تلك الأحواض نجد نهر نبهانة ومرق الليل وزرود وساحل سوسة وصفاقس، والتي لا تمثل مجتمعة سوى 12% من إجمالي المياه السطحية المتوفرة في البلاد
* أما المنطقة الجنوبية فلا تتوفر إلا على7 % من إجمالي المياه السطحية للبلاد أي حوالي 190 مليون م3 في السنة بالرغم أن الجنوب يغطي62% من المساحة الكلية للبلاد، ومن أهم أحواضه نجد الشطوط كشط الجريد وحوض الجفارة.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن المياه السطحية في تونس تمتاز بالتباين الكبير من سنةٍ إلى أخرى وذلك تبعا لكمية الأمطار المتساقطة خلال كل سنة، إذ تبلغ في أقصى الحالات إلى حوالي 11000مليون م3 في السنة وكان هذا في 1969و1970، وفي أدنى المستويات بلغت حوالي 780 مليون متر مكعب في السنة كما لوحظ في سنة 1993و 1994، والشكل التالي يوضح مدى التباين الحاصل في كمية المياه السطحية:

الشكل رقم (10): يوضح تباين المياه السطحية في الفترة ما بين (1984- 2016)



(Khanfir & Slaimi, 2020) Source:

###### ت- المياه الجوفية:

ترتبط موارد المياه الجوفية في تونس بطبقات المياه الجوفية العميقة، بما في ذلك الاحتياطيات المتجددة، ويقدر إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستغلال بحوالي 2,100 مليون م3 ، حيث توجد 55% منها في المنطقة الشمالية للبلاد و30% في الوسط و15% في الجنوب من إجمالي موارد المياه الجوفية المتجددة المحتملة، كما يوجد طبقات عميقة من المياه الجوفية في الجنوب تقدر بحوالي 58%، و24% في وسط البلاد و18% في الشمال، وعلى الرغم من أهمية المياه الجوفية بالنسبة لسكان الجنوب، إلا أن استخدامها لم يصل إلى المستوى المطلوب بسبب رداءة النوعية.( (Institut Tunisien des Etudes Stratégique ,2014، والشكل التالي يبين تطور المياه الجوفية في الفترة 1980 – 2015 في الجمهورية التونسية

الشكل رقم (11): يوضح تعبئة المياه الجوفية وتطويرها في الفترة (1980-2015)

|  |
| --- |
|  |

المصدر: (المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، 2014)

##### 2. الموارد المائية غير الطبيعية:

###### أ- تحلية مياه البحر:

نظرًا لموارد المياه والطاقة المحدودة، ترى تونس أن تحلية المياه وسيلة لسد الفجوة بين العرض والطلب على المياه ضمن إطار متكامل لإدارة موارد المياه، ولإيجاد حل لمشكلة ندرة المياه فقد تم بناء حوالي 110 محطة لتحلية المياه بشكل رئيسي لإمدادات سكان المدن التونسية والتي تعاني من نقص في التزود بالمياه الصالحة للاستعمال الآدمي بطاقة حوالي 200 ألف متر مكعب في اليوم (إحصائيات تونس، 2016).

كما تعتبر أن تحلية مياه البحر هي البديل الوحيد المتاح لإنتاج المياه العذبة، حيث تم استخدامها بشكل تدريجي في الاستعمال المنزلي بالرغم من تكلفتها العالية سواء عند التركيب أو تكلفة التشغيل أو تكلفة الصيانة البعدية، والشكل التالي يبين توزيع المياه المعالجة حسب القطاعات.

لشكل رقم (12): يوضح توزيع الطاقة الإجمالية لتحلية المياه في تونس حسب القطاعات لعام 2016

**المصدر**: (إحصائيات تونس، 2015-2016)

###### ب- معالجة المياه المستخدمة:

تعتبر إعادة معالجة المياه المستخدمة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدولة التونسية في توفير الموارد المائية لتغطية احتياجات قطاعات الفلاحة والصناعة خاصة وبعض القطاعات الأخرى، فمنذ تسعينيات القرن الماضي وفي العشر سنوات الأولى من القرن الحالي وضعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للجمهورية التونسية استراتيجيةً وطنية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لتشجيع إعادة الاستخدام لأغراض الري الزراعي وغيرها من الأغراض، وقد تمت معالجة حوالي 260 مليون م3 من المياه في عام 2017 وهو ما يمثل 7% من إجمالي الحجم المخصص للري و5% من موارد المياه المتاحة. وتقع محطات معالجة مياه الصرف الرئيسية على طول الساحل لحماية الشواطئ من التلوث البحري.

وفي الوقت الراهن تمتلك تونس 119 محطة معالجة قيد التشغيل، تنتج حوالي 50٪ من مياه الصرف الصحي المعالج في العاصمة تونس وضواحيها، منها 110 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية و9 محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعية و8 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الريفية Ministère de l'agriculture tunisien,2017)) .

من المنتظر أن يستمر حجم انتاج المياه العادمة المعالجة في النمو بسبب التحضر الذي تشهده الدولة وجهود هذه الأخيرة للحفاظ على البيئة، ويقدر حجم هذه المياه بحوالي 10 % من المياه الباطنية المتوفرة، كما يمكن استعماله لتغذية الاحواض الباطنية في مناطق السقي المستمر والذي تسبب في تسرب المياه الشديدة الملوحة إلى هذه الطبقات الجوفية.

#### الفرع الثاني: الثروات المعدنية

##### 1- الثروة النفطيّة:

من حيث إنتاج النفط تمتلك تونس عدة حقول من بينها حقل البرمة والذي دخل حيز الخدمة سنة 1966 بحجم 5آلاف برميل في اليوم، يليه حقل الدولاب الذي بدأ في الانتاج سنة 1968 وحقل سماسمة سنة 1969 وطمسميدة سنة 1970 وسيدي ليتيم سنة 1972، كما تم اكتشاف سنة 1974 حقل عشتروت وغيرها من الحقول الصغيرة، وكانت سنة 1980 هي سنة انتاج الذروة حيث وصل حجم الانتاج الوطني من البترول حوالي 117 ألف برميل في اليوم، واستحوذت حقول عشتروت والبرمة على 70 % من هذا الإنتاج.

واتسمت أوائل الثمانينيات بالتدهور الطبيعي لمعظم الحقول المنتجة، بالإضافة إلى خروج شركات بترولية مهمة من البلاد، فأخذ الإنتاج الوطني من البترول في التراجع ليبلغ متوسط إنتاج النفط اليومي سنة 2009 و2010 على حوالي 81 و 77 ألف برميل على التوالي، لينزل سنة 2016 إلى حوالي 46 ألف برميل يومي، في حين وصل إلى أدنى حد له في نهاية سنة 2020 حيث كان الانتاج الوطني من البترول حوالي 33 ألف برميل في اليوم، فيما عاود الصعود من جديد في سنة 2021 ليبلغ حجم 40 ألف برميل في اليوم، ومرّد ذلك الارتفاع إلى دخول حقل حلق المنزل حيز الخدمة، والشكل التالي يوضح توزيع إنتاج النفط لسنة 2019.

الشكل رقم (13): يبين توزيع إنتاج النفط لسنة 2019 حسب الحقول داخل التراب التونسي

**المصدر:** ( وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، 2019)

##### 2- ثروة الغاز الطبيعي:

بعد ما مرت عدة سنوات عن اكتشاف النفط بدأ الاهتمام بالغاز الطبيعي وكان ذلك في سنة 1972، حيث قامت الدولة في تلك الفترة بتثمين غاز حقل البرمة وإنشاء الأنبوب الناقل له إلى غاية محطة المعالجة بقابس من قبل شركة الكهرباء والغاز التونسية، ثم دخلت عدة حقول مرحلة الإنتاج أهمها حقل "مسكار" سنة 1996 ثم حقلي باقل والفرانيق بالجنوب الغربي سنة 1997 ثم حقل الجنوب الشرقي سنة 2008 وصدربعل سنة 2009، وقد وصل حجم الإنتاج الوطني اليومي للغاز حوالي 6,8 مليون م3 سنة 2010 و8,7 مليون م3 سنة 2013 و6,1 مليون م3 سنة 2016 و5 مليون م3 سنة 2019 ومع بدء تشغيل مشروع نوارة حيز الخدمة في أوائل سنة 2020، بدأ الإنتاج في الزيادة بالرغم من تسجيل اضطرابات متكررة في الانتاج ناتجة عن مشاكل تقنية على الرغم من الانقطاعات المتكررة للإنتاج بسبب مشاكل فنية، ومن المحتمل أن يصل الإنتاج اليومي لحقل نوارة لوحده الى حوالي 7,2 مليون م3 خلال الفترة المقبلة وهو ما سيكون له تأثير إيجابي على إنتاج المحروقات، وبالتالي تقليل العجز في الطاقة الذي اتسع في السنوات الأخيرة. والجدير بالذكر هنا أن نسبة انتاج الغاز سنة 2021 زادت بنسبة 19% ليصل حجم الإنتاج هذا العام إلى 1,6مليون م3 في اليوم، والشكل التالي يبين توزيع إنتاج الغاز حسب الحقول لسنة 2019

الشكل رقم (14): يوضح توزيع انتاج الغاز الطبيعي حسب الحقول لسنة 2019 داخل التراب التونسي

**المصدر**: ( وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، 2019)

##### 3- ثروة الفسفات:

يعتبر قطاع المناجم أحد أهم القطاعات الحيوية في الدولة التونسية، حيث في 1999 كانت تونس تحتل المرتبة الخامسة عالميا بــ 5،5% من الإنتاج العالمي في إنتاج الفسفات الذي يمثل أهم أعمدة هذا القطاع، ويحتل المرتبة الثانية في إنتاج مشتقات الفسفات وهذا إلى أواخر سنة 2010، إلا أن حجم الإيرادات من بيع الفوسفات ومشتقاته انخفض بشكل ملحوظ بعد الثورة بسبب الحراك الاجتماعي والاعتصامات المتكررة في الحوض المنجمي مما عطل عجلة الإنتاج والنقل الأمر الذي أثر سلباً على الميزانية العامة لشركات الإنتاج.

وشهد حجم الإيرادات المتأتّية من مبيعات الفوسفات ومشتقاته تراجعا كبيرا بعد الثورة نظرا للاضطرابات التي حصلت في تلك الفترة وما تبعها من اعتصامات وإضرابات للعمال في الحوض المنجمي بمدينة قفصة، مما عرقل وتيرة الإنتاج والنقل، الأمر الذي نتج عنه انعكاسات سلبية كبيرة على الحالة المالية للشركات التابعة لهذا القطاع.

وبالتالي شهد إنتاج الفوسفات انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بعام 2010.

وبلغ إنتاج الفوسفات خلال عام 2021 حجم إنتاج قارب 726,3 مليون طن مقابل 830,2 مليون طن في عام 2020، مسجلاً تحسناً طفيفًا مقارنة بعام 2020 وانخفاضاً بنسبة 54٪ مقارنة بعام 2010 .

ومع انخفاض كميات الفوسفات المنقولة للمصانع، نتج عن ذلك انخفاض في إنتاج مشتقات الفوسفات من حامض الفوسفوريك والأسمدة الزراعية، مما أثر سلباً على صادرات مشتقات الفوسفات خلال الفترة 2011-2021 مقارنة بعام 2010، وبالتالي فقد القطاع عملاء استراتيجيين وفقد أيضًا مكانته في بعض الأسواق العالمية.

#### الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

يحظى قطاع تربية الأغنام في تونس بأهمية بالغة باعتباره قطاعا استراتيجيا له أبعاد اقتصادية، حيث يمثل 26% من الدخل الزراعي، ومن أهم هذه المواشي الأغنام والأبقار والماعز، وتكثر تربية هذه الحيوانات خاصةً في الريف والجنوب التونسي، ويحتل قطاع تربية المواشي بتونس مكانة مهمة كونه يعد قطاع استراتيجي ذو أبعاد اقتصادية بالغة الأهمية منها توفير حوالي 40 % من اللحوم الحمراء للاستهلاك المحلي، وله دور كبير في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية للدولة، كما أن له بعدا اجتماعيا، فهو يُعيل حوالي 270 ألف عائلة من عائلات المربين لهذه الماشية وتحول بينهم وبين النزوح للمدن وترك أراضيهم، وهناك أيضا بعد بيئي يتمثل في المحافظة على التوازن البيئي في البلاد بفضل وجود مساحات شاسعة مخصصة للرعي .

والجدول التالي يوضح عدد رؤوس المواشي من أغنام وأبقار وماعز في تونس للفترة (2010 – 2018 )

الجدول رقم (29) يبين إجمالي رؤوس المواشي في تونس للفترة (2010 – 2018)

**(الوحدة بالألف رأس)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** |
| **الأبقار** | 671.0 | 655.7 | 654.3 | 646.2 | 671.2 | 680.4 | 685.8 | 646.0 | 594.5 |
| **الأغنام** | 7234.1 | 6998.6 | 6802.4 | 6855.5 | 6805.7 | 6490.2 | 6485.6 | 6406.1 | 6470.0 |
| **الماعز** | 1295.9 | 1282.1 | 1272.5 | 1274.5 | 1248.2 | 1162.3 | 1199.5 | 1184.6 | 1197.0 |

**المصدر**: (احصائيات تونس، 2021)

##### 1- الأغنام:

بالنظر إلى الإحصاء الذي قامت به الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية المسؤولة عن مراقبة الموسم الفلاحي وتربية المواشي فإن عدد رؤوس الأغنام الأنثوية للموسم 2015 – 2016 قد بلغ حوالي 3.763 رأس بتراجع قدره 1% عن الموسم الذي سبقه، وتتوزع تربية الأغنام على عدة مناطق من البلاد التونسية فتتواجد في الشمال والوسط والجنوب مع كثافة اكبر في الوسط والشمال، فنجد أن في الشمال حوالى 39 % من العدد الإجمالي من رؤوس الأغنام و44 % في جهة الوسط، بينما لا يوجد إلا حوالي 17% من هذه الأغنام في الجهة الجنوبية، ومن أهم السلالات التي تغلب على أنواع الأغنام الموجودة في تونس نجد سلالة البربري حيث تمثل 61% من مجموع الأغنام، وسلالة الغربي بحوالي 35 % من مجموع الأغنام، أما بالنسبة للسّلالات الباقية فهي أنواع أخرى (وزارة الفلاحة التونسية، 2016) .

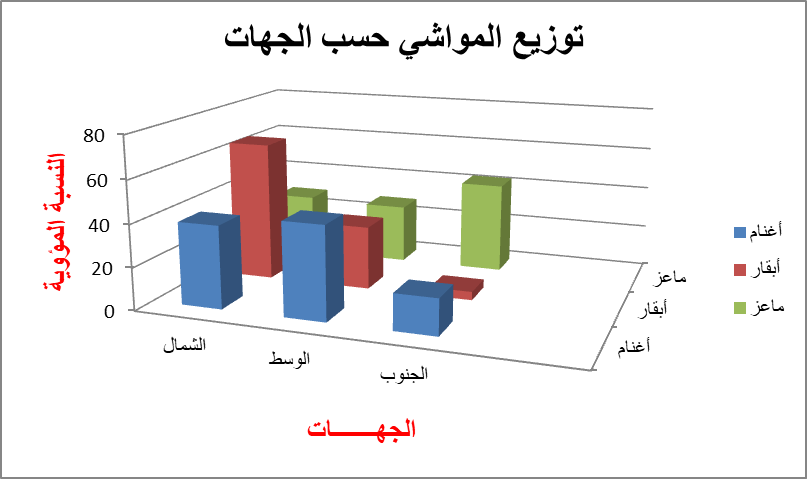
##### 2- الأبقار:

أما بالنسبة لقطاع الأبقار فحسب الاستقصاء الخاص بمتابعة الموسم الفلاحي لتربية الماشية 2015-2016 فقد بلع عدد الوحدات الأنثوية (أبقار وأراخي) حوالي 458 ألف رأس مسجلة زيادة بنسبة قدرها 2 % عن الموسم الذي سبقه، منها 266 ألف رأس من السلالة الأصيلة و27 % من السلالات المهجنة و14% من السلالة المحلية وينتشر قطيع الأبقار في عدة الجهات، حيث نجد نسبة 66 % موجودة بالجهة الشمالية للبلاد و30 % بالوسط و4 % بجهة الجنوب.

##### 3- الماعز:

أما فيما يخص قطيع الماعز فان عدد الوحدات الأنثوية تقدر بـحوالي 716 ألف رأس حيث سجلت زيادة بنسبة قدرها 2 % عن الموسم الماضي ويتوزع القطيع على مختلف الجهات بنسبة 29 % في الشمال و28 % في الوسط و43 % في الجنوب. والشكل التالي يبين نسبة تواجد المواشي على التراب التونسي وذلك حسب الجهات:

الشكل رقم (15) يوضح توزيع المواشي عبر التراب التونسي للموسم 2015 – 2016



**المصدر**: (وزارة الفلاحة التونسية، 2016)

##### 4- الإبل:

يحظى قطاع تربية الإبل في السنوات الأخيرة باهتمام خاص من طرف الدوائر الحكومية المختصة لما يمثل هذا القطاع من مصدر هام من اللحوم للسوق الوطنية، حيث يوفر حوالي 4آلاف طن من اللحوم الحمراء سنويا بالإضافة للألبان والجلود والوبر، ومع هذا الدعم من جانب الحكومة إلا أن بعض التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تشير لتناقص في عدد رؤوس الإبل.

وحسب الإحصائيات الحديثة فإن عدد رؤوس الإبل وصل إلى حوالي 80 ألف رأس مملوكة لحوالي 1300 مربي، ففي منطقة تطاوين يوجد ما يقارب 21 ألف رأس، وقبلي 13700 رأس، وأخير يوجد بولاية توزر حوالي 12 ألف رأس إبل (جريدة عسيلة الإخبارية، 2016).

#### الفرع الرابع: الثروة السمكية:

تمتلك تونس سواحل بطول 1300كلم، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق، الأمر الذي يوفر فرصًا كبيرة في حقلها المتوسطي في مجال الصيد، ويوجد على طول هذه السواحل 41 ميناء ومرفأ للصيد كما تمتلك تونس أسطولا به 13 ألف مركب صيد يعمل على متنها حوالي 60 ألف صياد، كما يوفر هذا القطاع حوالي 100 ألف فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة ووفق المركز الفني لتربية الأحياء المائية، فإن من أهم الموانئ التونسية ميناء طبرقة وبنزرت وقليبية وسوسة وطبلبة والمهدية وصفاقس وقابس وجرجيس، حيث تستخرج قرابة 150 ألف طن من الأسماك سنويا.

كما تشير البيانات الرسمية إلى أن تونس أنتجت نحو 139 ألف طن سنة 2019 وبلغ حجم الصادرات حوالي 27.9 ألف طن بقيمة 557 مليون دينار (197 مليون دولار) ما وضع هذه المنتجات في الترتيب الثالث على قائمة الصادرات الزراعية.

### المطلب الرابع: الإمكانيات الفلاحية والسياحية لتونس

#### الفرع الأول: الإمكانيات الفلاحية لتونس:

تقوم سياسة الدولة التونسية في التنمية الفلاحية على الربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البعد البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل توفير ظروف معيشية جيدة لجميع المواطنين.

إن الهدف الأساسي لاستراتيجية الأمن الغذائي في تونس هو التحسين المستدام لمستوى معيشة المواطنين، والاستفادة الكاملة من مساهمات الزراعة في التنمية الاقتصادية والريفية والحد من الفقر والعمل على توفير الأمن الغذائي.

كما تغطي الأراضي الفلاحية حوالي 62% من المساحة الاجمالية للجمهورية أي ما يقارب حوالي 10 مليون هكتار موزعة بالشكل التالي (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، 2021):

* تبلغ المساحة المزروعة 5,25 مليون هكتار أي ما يعادل 32٪ من إجمالي مساحة الدولة؛
* المراعي والمروج الطبيعية 4,8 مليون هكتار؛
* المساحة الغابية تبلغ حوالي 1,6مليون هكتار.

كما تهيمن الزراعة الأسرية وصغار المزارعين على المشهد الزراعي في تونس بمساحة قدرها 75% من إجمالي الأراضي الفلاحية، حيث لا تتجاوز مساحة الأرض المستصلحة من قبل الأسرة الواحدة العشر هكتارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع الزراعي يشغل حوالي 15% من القوى العاملة، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الموسمية المهمة، وهي ذات أهمية اجتماعية محترمة لأنها توفر دخلاً دائمًا لنحو 470 ألف مزارع الأمر الذي يساهم في الحد من نزوح سكان الريف والذين يمثلون 35% من مجموع السكان كما تمثل اليد العاملة النسوية 35% من اليد العاملة الفلاحية.

ويساهم القطاع الزراعي بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، و5,7% من إجمالي الاستثمارات، و9% من إجمالي صادرات البلاد.

##### أولا: المحاصيل الزراعية

ومن أهم المحاصيل الزراعية في دولة تونس نجد (لبانة، 2022):

###### 1- الحبوب:

###### تعتبر الحبوب أهم محصول زراعي في تونس، حيث تتم زراعتها على مساحة تزيد عن 7,1 ملايين هكتار، كما تمثل 43 % من إجمالي المحاصيل الزراعية في تونس، وقد بلغ حجم إنتاج الحبوب 2,1 مليون طن، حيث بلغ إنتاج القمح لوحده المليون طن، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول التونسية تبذل قصارى جهدها لزيادة مساحة زراعة الحبوب وخاصة القمح لكونه من المحاصيل المهمة للحياة اليومية للمواطن التونسي ولخفض كمية الواردات من القمح.

###### 2- الأشجار المثمرة:

تغطي زراعة الأشجار المثمرة في تونس ما يقرب من 1,9 مليون هكتار من مختلف الأصناف ، بينما تحتل أشجار الزيتون النصيب الأكبر من الأرض المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة حيث يغطي مساحة 4,1 مليون هكتار أي بنسبة 44 % من إجمالي المزروعات بصفة عامة، وتُخصص المساحة المتبقية التي تبلغ نصف مليون هكتار لزراعة التمور والحمضيات واللوز والتفاح والعنب...إلخ

وجدير بالذكر هنا أن تونس تمتلك حوالي65 مليون شجرة زيتون مما جعلها تحتل المرتبة الأولى عربيًّا في أعداد أشجار الزيتون المزروعة والمرتبة الرابعة عالميا، وتأتي في المرتبة الثانية عالميا من حيث المساحة المزروعة، لكن تربعت تونس على المرتبة الأولى في مجال انتاج زيت الزيتون عربيا والخامسة عالميا، ونتيجة لذلك فهو يمثل ما نسبته 50% من إجمالي صادرات تونس الزراعية و10% من إجمالي صادرات تونس العامة، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى عربيا في تصدير هذه المادة.

###### 3- محاصيل العلف:

تسعى تونس للزيادة في إنتاج المحاصيل العلفية المختلفة ومضاعفة انتاج البذور لتحقيق الاكتفاء الذاتي من العلف وذلك للحفاظ على ثروتها الحيوانية والتي تعتبر من أهم الركائز في اقتصاديات الدول الفلاحية مثل تونس، فالأراضي المخصصة لزراعة الأعلاف تصل مساحتها حوالي 350 ألف هكتار وبنسبة 7% من إجمالي المزروعات.

وتوجد في الجمهورية التونسية حوالي 20 نوع من الأعلاف والتي تتميز بقيمتها الإنتاجية والغذائية العالية، ومن أهم هذه الأصناف: الشوفان والفستوكة والمنجور والبيقيا، وأصناف جديدة من محاصيل العلف كالبازلا والفصة.

###### 4- الخضراوات:

تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الخضروات حوالي 167 ألف هكتار أي بنسبة 3% من إجمالي مزروعات الجدول الزراعي في تونس، وتصل كمية إنتاج الخضروات إلى 3,2مليون طن، جزء كبير من الانتاج يوجه للتصدير، ومن أبرز الدول المستوردة للخضروات التونسية نجد إيطاليا وفرنسا وهولندا وألمانيا، ومن أكثر الخضر إنتاجا نجد الطماطم التي تغطي نسبة 39% من إجمالي مزروعات الخضراوات، فضلا عن البطيخ بنسبة 15% من إجمالي مزروعات الخضراوات، والبصل بنسبة 12%، وكذلك البطاطا بنسبة 5,11% بالإضافة إلى ذلك نجد الفلفل بنسبة 10%، وهنالك أصناف أخرى متنوعة تصل نسبتها إلى حوالي 5,11%.

###### 5- البقوليات:

تتربع زراعة البقوليات على مساحة 110.000 هكتار، أي نسبة 5,2% من مجمل الأرضي المزروعة بالمحاصيل المختلفة ،ومع ذلك فإن للبقوليات أهمية كبيرة في الجدول الزراعي التونسي، حيث يتم تضمينها في النظام الزراعي الأكبر لكونها تدعم خصوبة التربة، ومن أهم أنواع البقوليات البازلاء والعدس والحمص والفول.

#### الفرع الثاني: الامكانيات السياحية لتونس

تعتبر تونس من أهم الوجهات السياحية في القارة الأفريقية لامتلاكها العديد من عوامل الجذب السياحي، كما يمتلك المواطن التونسي وكذا السلطة الحاكمة ثقافة سياحية واسعة مما يمكنهم من الترويج لسياحة بلدهم، بالإضافة إلى وجود شواطئ تمتد على طول حوالي 1200 كلم على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وتحتوي أيضا على الكثير من الأماكن السياحية المختلفة بما في ذلك الآثار التاريخية والمتاحف المصنفة عالميا من التراث الإنساني والمناظر الطبيعية الخلابة والآثار الدينية التي تمثل الحضارة الإسلامية، الشيء الذي جعلها تستقطب حوالي سبعة ملايين سائح سنويا مما زاد من دعم السلطات السياسية في هذا البلد لهذا القطاع بشكل أكبر كونه من أهم القطاعات التي تساهم مساهمة فعالة دفع عجلة النمو وتوفير عدد معتبر من مواطن شغل.

##### أولا: أنواع السياحة في تونس

لتونس العديد من أنواع السياحة نذكرها فيما يلي ( وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، بلا تاريخ ):

###### 1- سياحة الشواطئ:

يحيط بتونس شريط ساحلي طويل يحدها من الشمال والشرق الأمر الذي جعلها قبلة السواح الباحثين عن المتعة والترفيه، حيث يتواجد بها العديد من المنتجعات السياحية والفنادق ذات الجودة العالية والمراكز الساحلية كشبه جزيرة جرجيس التي يلتقي فيها جمال البحر وجاذبية الصحراء وجزيرة جربة وأرخبيل قرقنة، ومن المدن السياحة هناك مدينة سوسة والحمامات والمنستير، ضف إلى ذلك مدينة طبرقة وقرطاج والعديد من المدن الأخرى في الجنوب.

###### 2- السياحة العلاجية:

تزخر تونس بعدد معتبر من المراكز العلاجية والسياحية في ذات الوقت والتي تحترم القواعد الطبية وتوفر للسائح المتعة والعلاج، ومن أهم هذه المركز نجد مراكز للعلاج بالمياه الحرارية، و12 مركزا للتداوي بمياه البحر في جزيرة جربة ومركزان بمدينة المهدية و10 مراكز بالحمامات و03 في قرطاج.

###### 3- السياحة الثقافية:

يتجلى الوجه الثقافي لتونس في وجود عدة مواقع أثرية ومتاحف وأماكن تاريخية، كما للشعب التونسي عادات وتقاليد تعطيها خصوصية بين دول شمال أفريقيا في المجال السياحي، كما تنتشر في بها المساجد والمنازل ذات الطابع المعماري المميز، وتكتسب تونس شهرتها من صناعة زيت الزيتون والفضة والفخار، وتظهر جليا ملامح الحضارة الإسلامية في عدة مدن تونسية خاصة في مدينة القيروان وقرطاج إلى غيرها من المدن الأخرى.

###### 4- السياحة البيئية:

تحظى تونس بمحميات طبيعية تصل إلى حوالي 08 محميات أهمها محمية " إشكال "والتي توجد بمدينة بنزرت والمصنفة ضمن قائمة محميات الكائنات الحية، كما تم ضمها سنة 1991 لقائمة التراث الدولي الطبيعي لليونيسكو، ويوجد أيضا المتحف البيئي بإشكال.

###### 5- السياحة الرياضية:

من أهم الرياضات التي تجلب العديد من السواح الأجانب رياضة "الغولف " حيث يوجد منها 09 ملاعب تتوزع على عديد المناطق سواء في الشمال وعلى السواحل أو في الجنوب، كما أن هناك رياضة تتمثل في رياضة الغطس بمدينة " طبرقة " التي تعرف بغناء بحرها بالمرجان، كما يمكن للسائح الأجنبي ممارسة هواية صيد الأسماك.

###### 6- السياحة الصحراوية:

تمتلك الجمهورية التونسية صحراء شاسعة ومترامية الأطراف تتميز بكثبانها الرملية وواحات النخيل الجميلة، مع إمكانية ركوب الجمال من طرف السواح أو التجول في أعماق الصحراء بواسطة سيارات الدفع الرباعي والدراجات النارية والتحليق فوقها بالطائرات الخفيفة، كما أن هناك رياضة صحراوية يمكن للسائح أن يمارسها كرياضة التزحلق على الرمال.

##### ثانيا: المكانة التي تحتلها السياحة في تونس

تتبوأ السياحة موقعا استراتيجيا ضمن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة التونسية، نظرا لمساهمتها في توفير عدد كبير من مواطن الشغل، إضافة إلى دورها في تنمية اقتصادية مستدامة كنتيجة لتشابكها مع العديد من القطاعات الأخرى، حيث إن جل الأنشطة الاقتصادية لها ارتباط مباشر بالقطاع السياحة.

ويساهم القطاع السياحي بتونس بــحوالي 10% من الإنتاج الداخلي الخام للاقتصاد التونسي، ويضمن أكثر من 100.000 موطن شغل دائم، وما يقارب 300.000 موطن شغل غير دائم، كما يغطي حوالي 75% من العجز في الميزان التجاري (قريشي وآخرون، 2019).

لقد زادت مداخيل السياحة في تونس بنسبة 19 % خلال الثلاثي الأولى والثاني من سنة 2017 لتصل الى حوالي 1.5 مليار دينار تونسي أي ما يعادل (613 مليون دولار) مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2016، ومع تحسن الوضع الأمني أكثر سنة 2017 خاصة بعد هجومي سنة 2015\* (التي تم خلالها اغتيال 21 سائحا أجنبيا في هجوم على متحف باردو بالعاصمة تونس، و38 سائحا آخر بفندق بمنتجع سوسة السياحي)، اصبحت كل الفنادق مملؤة بالسواح الاجانب، حيث بلغ عدد السياح 4,58مليون سائح أجنبي خلال عام 2016، ومع استقرار الأوضاع الأمنية أكثر وسعي الحكومة لاستقطاب سياح من وجهات جديدة مثل روسيا (ميدل ايست اونلاين، 2018)، حيث وصل عدد السواح سنة 2017 إلى حوالي 6,5مليون سائح أي بزيادة 30 % عن عام 2016.

##### ثالثا: حجم الإيرادات السياحية:

بفضل السياسة المتبعة استطاعت الحكومة التونسية أن تعطي للقطاع السياحي مكانة مميزة، حيث تعتبر تونس من بين الدول الرائدة في المجال السياحي الأمر الذي جعلها منطقة جذب للسياح من جميع أنحاء العالم، مما انعكس إيجابيا على حجم الإيرادات المتأتية من قطاع السياحة. والجدول التالي يمثل حجم الإيرادات السياحية

الجدول رقم (30) يبين الايرادات الناتجة عن السياحة في تونس خلال الفترة (2010– 2017)

**(الوحدة بالمليون دينار)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| حجم الإيرادات | 3477 | 2529 | 2931 | 2863 | 3042 | 1869 | 1706 | 1782 |

**المصدر**: (البنك الدولي، 1995-2020)

##### رابعا: عوامل نجاح السياحة بتونس

استطاع قطاع السياحة في تونس أن يدخل القرن الحادي والعشرين على طريق التميز والنجاح، وذلك بالتزامن مع وجود عدة عوامل جعلته يحتل مكانة بارزة ومميزة بين الدول التي لديها باع طويل في مجال السياحة، ومن بين هذه العوامل نجد:

* وجود بنية تحتية حديثة قادرة على النهوض بالقطاع السياحي ومنتج سياحي قادر على المنافسة؛
* قرب تونس من دول الاتحاد الاوربي والتي تتميز شعوبها بحب للسفر والسياحة؛
* نجاح الرهان على التكوين المهني في مجال السياحة والفندقة؛
* الدور الكبير الذي تلعبه وزارة السياحة والديوان الوطني في التسيير والاشراف على القطاع السياحي ؛
* امتلاك تونس لسلسة من الفنادق والمنتجعات السياحية ذات جودة العالمية ؛
* وجود صناعة تقليدية مزدهرة؛
* امتلاك المواطنين التونسيين لثقافة سياحية واسعة في الترويج لسياحة في بلدهم؛
* التشاور والتعاون والتنسيق المحكم بين الإدارة المشرفة على القطاع السياحي والمهنيين العاملين في هذا القطاع.

## المبحث الثالث: أدوات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

ترغب الجزائر وتونس في تعزيز تعاونهما الاقتصادي من خلال عدة أدوات لا سيما اتفاقية التجارة التفاضلية التي تهدف إلى تسهيل تدفق التجارة والخدمات والاستثمارات المشتركة التي تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والدبلوماسية الاقتصادية التي تشجع التجارة والاستثمار وتنمية المناطق الحدودية التي تعزز التعاون الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق المشتركة، وتعكس هذه الأدوات التزام البلدين بتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

### المطلب الأوّل: الاتفاق التفاضلي التجاري بين الجزائر وتونس

#### الفرع الاول: مفهومه وأهدافه ونظامه التعريفي للمبادلات

##### أولا: مفهوم الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 يناير 2010 المتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 6 ذي الحجة عام 1429 الموافق 4 ديسمبر 2008، حيث تم الاتفاق بموجبه على قوائم المنتجات الصناعية المستفيدة من امتيازات ضريبية للتصدير والاستيراد المرفقة بالاتفاقية (وزارة التجارة الجزائرية، 2014):

###### 1- للتصدير:

**قائمة D1:** المنتجات الصناعية (الغير خاضعة للرسوم الجمركية).

**قائمة 2D:** منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

###### 2- للاستيراد:

**قائمة 1C:** المنتجات الصناعية (الغير خاضعة للرسوم الجمركية).

**قائمة C2:** منتجات صناعية تستفيد بتخفيض بـــ 40% من الرسوم الجمركية.

**قائمة3 C:** منتجات زراعية وغذائية (حصص معفاة من الرسوم الجمركية).

##### ثانيا: بعض التعاريف الخاصة بالاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي (المرسوم الرئاسي رقم 10-12)

**أ- اﻻﺗﻔﺎق:** اﻻﺗﻔﺎق اﻟﺘﺠﺎري بين ﺣﻜـﻮﻣﺔ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية اﻟـﺸﻌﺒﻴﺔ وﺣﻜﻮﻣﺔ الجمهورية اﻟﺘﻮﻧﺴﻴﺔ.

**ب- الطرفان:** ﺣﻜﻮﻣﺔ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية اﻟـﺸﻌﺒﻴﺔ وﺣﻜﻮﻣﺔ الجمهورية اﻟﺘﻮﻧﺴﻴﺔ.

**ج- الحقوق (الرسوم) الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل:** يقصد بالحقوق (الرسوم) الجمركية كل الرسوم المبينة في التعريفة الجمركية المطبقة في كلا البلدين، والتي تفرضها (توظفها) الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة.ويقصد بالرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل كل الرسوم والضرائب الأخرى كيفما كانت تسميتها والتي يفرضها (يوظفها) أحد الطرفين المتعاقدين على السلع والمنتجات المستوردة دون أن تشمل منتجاته الوطنية.

**د- القيود غير الجمركية:** تضم كافة التدابير والإجراءات الإدارية والمالية والتقنية التقييدية أو التمييزية التي قد يتخذها أحد الطرفين المتعاقدين لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، قصد الحد من مستورداته من بلد الطرف الآخر.

**ه- الإجراءات المتعلقة بالصحة والحجر الزراعي النباتي والحيواني والحفاظ على البيئة:** وتضم مجموعة القوانين والأنظمة والإجراءات المطبقة في كلا البلدين، قصد حماية صحة وحياة الأشخاص والحيوانات والنباتات والحفاظ على سلامة البيئة.

##### ثالثا: الأهداف والنظام التعريفي للمبادلات:

* يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين.
* في إطار العمل بأحكام هذا الاتفاق يعمل الطرفان المتعاقدان عند إعداد قوائم السلع والمنتوجات بجدول التعريفة الجمركية للنظام المنسق (SH) لتعيين وتصنيف السلع والمنتوجات المتبادلة بين البلدين.
* يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والواردة في القائمتين التاليتين:
* **القائمة (ج1):** والتي تتضمن المنتجات ذات المنشأ التونسي والمعفاة من جميع الحقوق والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي الجزائري.
* **القائمة (د1):** والتي تتضمن جميع المنتجات ذات المنشأ الجزائري والمعفاة من جميع الحقوق والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي التونسي.
* يتعهد الجانب الجزائري بمنح تخفيضات بنسبة 40 % من الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات الواردة في القائمة (ج2) والتي تتضمن المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي.
* كما يتعهد الجانب الجزائري بمنح تخفيضات إضافية من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بالنسبة للسلع والمنتجات الصناعية الواردة في القائمة (ج2) وذلك بعد سنة من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق.

#### الفرع الثاني: التدابير الخاصة بالمنافسة السليمة وإجراءات التجارة الخارجية

##### أولا: التدابير الخاصة بالمنافسة السليمة والإجراءات الوقائية (المرسوم الرئاسي رقم 10-12)

* تتم عمليات الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على أساس النسب المطبقة في كلا البلدين بتاريخ أول يناير 2008.
* يتم تحديد وعاء رسم القيمة المضافة أو ما يماثلها بالنسبة للمنتجات التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية عند استيرادها دون احتساب الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
* يقوم الطرفان المتعاقدان عند التوقيع على هذا الاتفاق بتبادل التعريفة الجمركية المطبقة لديهما في تاريخ أول يناير 2008.
* تعامل السلع ذات المنشأ والمصدر التونسيين والجزائريين المتبادلة بين بلدي الطرفين التعاقدين معاملة السلع الوطنية فيما يخص الضرائب الداخلية المفروضة في بلد المستورد على المنتوجات المماثلة لها.
* يقوم اﻟﻄﺮﻓﺎن المتعاقدان بإصلاح اﺣﺘﻜﺎرات اﻟﺪوﻟﺔ ذات اﻟﻄﺎﺑﻊ اﻟــﺘــﺠــﺎري ﺑﺼﻔﺔ ﺗﻀﻤﻦ ﻣﻨﺢ المعاملة اﻟوﻃﻨﻴﺔ ﻓﻴﻤﺎ يتعلق ﺑﺸﺮوط اﻟﺘﻤوين وﺗـﺴويق اﻟﺴﻠﻊ بين رعايا وﻣﺆﺳﺴﺎت اﻟﺒﻠﺪين، اﺑﺘﺪاء ﻣﻦ ﺗﺎريخ دﺧول ﻫﺬا اﻻﺗﻔﺎق ﺣﻴﺰ التطبيق.
* ﺗﻌﺪ ﻣﺨﺎﻟﻔﺔ ﻷﺣﻜﺎم ﻫﺬا اﻻﺗﻔﺎق ﻛﻞ الممارسات اﻟﺘﻲ ﻣﻦ ﺷﺄﻧﻬﺎ أن ﺗﻌﺮﻗﻞ ﺳﻴﺮ اﻟﺘﺒﺎدل اﻟﺘﺠﺎري بين اﻟﺒﻠﺪين، وﺧﺎﺻﺔ ﻣﻨﻬﺎ:
* ﻋﻤﻠﻴﺎت اﻟﺘفاهم وﺟﻤﻴﻊ اﻷﻋﻤﺎل المتفق ﻋﻠﻴﻬﺎ بين المؤسسات واﻟﺘﻲ ﻣﻦ ﺷﺄﻧﻬﺎ أن ﺗﻤﻨﻊ ﺗﻄﺒﻴﻖ ﻗواﻋﺪ المنافسة أو تحد ﻣﻨﻬﺎ أو ﺗﺨﺮج ﻋﻨﻬﺎ.
* الاستغلال المفرط ﻟوﺿﻌﻴﺔ اﻟﻬﻴﻤﻨﺔ ﻋـﻠﻰ اﻟـﺴوق ﻓﻲ أﺣﺪ اﻟﺒﻠﺪين أو ﻋﻠﻰ ﺟﺰء ﻣﻨﻬﺎ.
* عندما ترتفع واردات منتوج ﻣﻌين بكميات ﻣﻌﺘﺒﺮة ﻓﻲ ﻇﺮوف ﻣﻦ ﺷﺄﻧﻬﺎ أن ﺗـﺆدي إﻟﻰ إﺣﺪاث ﺿﺮر ﺟﺴـﻴﻢ أو اﻟﺘﻬﺪيد ﺑﺈﺣﺪاث ﺿﺮر ﻟﻔﺮع ﻣﻦ ﻓﺮوع اﻹﻧﺘﺎج اﻟوﻃﻨﻲ المماثل، يمكن ﻟﻠﻄﺮف المعني ﺗﻄﺒﻴﻖ الإجراءات اﻟوﻗﺎﺋﻴﺔ المعمول ﺑﻬﺎ ﻓﻲ إﻃﺎر المنظمة العالمية ﻟﻠﺘﺠﺎرة والخاصة ﺑﺎﻟﺘﺪاﺑﻴﺮ اﻟـوﻗﺎﺋـﻴﺔ، بما يتماﺷﻰ واﻟﺘﺸﺮيعات والقوانين المطبقة ﻓﻲ ﻛﻼ اﻟﺒﻠﺪين، بما ﻓـﻲ ذﻟﻚ اﻟﺮﺟوع إﻟﻰ ﺗﻄﺒﻴﻖ القاﻧون اﻟﻌﺎم.
* يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بمنع ﻛﻞ ﻣﻦ ﺷﺄﻧـﻪ أن يشكل ﻧﺸـﺎﻃﺎت إﻏـﺮاق ﻟـﺴـوق اﻟـﻄـﺮف المتعاقد الآخر، والامتناع ﻋﻦ تقديم الدعم للسلع المصدرة للطرف المتعاقد الآخر إذا تعرض أحد الأطراف المعاقدة لحالة دعم أو إغراق لوارداته من دولة الطرف الآخر، ﻓﺈﻧﻪ ﺑﺈﻣﻜﺎﻧﻪ اﺗﺨﺎذ الإجراءات الملائمة لمواجهة ﻣﺜﻞ هذه الحالات وﻓقا ﻷﺣﻜﺎم اﺗﻔﺎﻗﻴﺘـﻲ اﻟﺪﻋـﻢ واﻟﺮﺳـوم اﻟﺘﻌويضية وإﺟﺮاءات ﻣﻜﺎﻓﺤﺔ الإغراق المعمول ﺑﻬﻤﺎ ﻓﻲ إﻃـﺎر المنظمة العالمية ﻟـﻠﺘﺠﺎرة، وذﻟﻚ ﻃﺒقا للقوانين واﻟﺘﺸﺮيعات المطبقة ﻓﻲ ﻛﻼ اﻟﺒﻠﺪين.
* إذا واﺟﻪ أحـﺪ الطرفين المتعاقدين ﻣﺨﺎﻃﺮ أو ﻣﺸﺎﻛﻞ أو ﺧﻠﻼ ﻓﻲ ﻣﻴﺰان المدفوعات أو ﻣﺎ يهدد ﺑﺤﺪوث ذﻟﻚ، يحق ﻟﻪ اﺗﺨﺎذ اﻹﺟﺮاءات المناسبة وﻓقا ﻷﺣﻜﺎم اﺗﻔﺎﻗﻴﺔ المنظمة العالمية ﻟﻠﺘﺠﺎرة، ويجب على الطرف المتضرر إخطار الطرف الآخر في حينها، ويقوم بتحديد جدول زمني لإلغائها أن لزم الأمر.
* يـوﻓﺮ الطرفان المتعاقدان الحماية اﻟﻜﺎﻓﻴـﺔ واﻟﻔﻌﺎﻟﺔ وﻏﻴﺮ اﻟﺘﻤﻴﻴﺰية ﻓﻴﻤﺎ يتعلق ﺑﺤقوق الملكية اﻟﻔﻜﺮية واﻟﺘﺠﺎرية واﻟﺼﻨﺎﻋﻴﺔ بما ﻓﻲ ذﻟﻚ ﺗـﺴﺠـﻴﻞ الاختراعات والعلامات اﻟﺘﺠـﺎرية واﻟﺘﺼﻤﻴﻢ اﻟﺼﻨﺎﻋﻲ وﻛﺬﻟﻚ ﺣﻤﺎية اﻷﻋﻤﺎل الأدبية واﻟـﻔﻨﻴﺔ واﻟﺒﺮﻣﺠـﻴﺎت ﻃـﺒقا للقوانين واﻟﺘﺸريعات المطبقة ﻟﺪيهما.

**ثانيا: إجراءات التجارة الخارجية:** (المرسوم الرئاسي رقم 10-12)

* يلتزم اﻟﻄﺮﻓﺎن المتعاقدان ﺑﺈزاﻟﺔ ﺟﻤـﻴﻊ اﻟـقيود ﻏﻴﺮ الجمركية المفروضة ﻋـﻠﻰ الاستيراد وﻻ يـﺠوز ﻟﻬﻤﺎ ﻓﺮض أية ﻗﻴـود ﺟﺪيـﺪة ﻏﻴﺮ ﺟﻤﺮﻛـﻴـﺔ ﺑﻌﺪ دﺧول ﻫﺬا اﻻﺗﻔﺎق ﺣﻴﺰ اﻟﺘطبيق.
* تخضع جميع اﻟـﺴﻠﻊ والمنتجات المتبادلة بين اﻟﺒﻠﺪين إﻟﻰ قوانين الحجر اﻟﺰراﻋﻲ واﻟﺒﻴﻄﺮي والقوانين اﻷﻣﻨﻴﺔ واﻟﺼﺤﻴﺔ والقوانين المتعلقة ﺑﺤﻤﺎية اﻷﺧﻼق واﻟﺪيـﻦ واﻟﻨﻈﺎم اﻟﻌﺎم واﻟتراث اﻟوﻃﻨﻲ واﻟﺘﺎريخي واﻟﻔﻨﻲ والآثار والحماية البيئية المعمول ﺑﻬﺎ في كلتا الدولتين. ﻻ يجوز اﺳﺘﺨﺪام هذه القوانين والإجراءات ﻛقيود وحواﺟــﺰ ﻏـﻴـﺮ ﻣﺒﺎﺷـﺮة ﻟـﺘـقـﻴـﻴـﺪ المبادلات الجارية بين اﻟﺒﻠﺪين.
* ﻻ ﺗﺴـﺮي الإعفاءات الجمركية المنصوص ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻓﻲ ﻫـﺬا اﻻﺗـﻔـﺎق ﻋـﻠﻰ اﻟـﺴـﻠﻊ المنتجة داﺧﻞ المناطق الحرة ﻓﻲ أي ﻣﻦ اﻟﺒﻠﺪين والمصدرة ﻣﺒﺎﺷﺮة إﻟﻰ ﺑﻠﺪ اﻟﻄﺮف اﻵﺧﺮ أو المستورة ﻣﻦ ﺑﻠﺪ آﺧﺮ.
* يعمل اﻟﻄﺮﻓﺎن المتعاقدان ﻋـﻠﻰ ﺗـﺸـﺠﻴﻊ اﻟﺘﻌﺎون بين اﻟﻬـﻴﺌﺎت والمؤسسات المعنية ﺑﺎﻋـﺘﻤﺎد المقاييس والمعايير والمواصفات اﻟﺘقنية وﺣﻤـﺎيـﺔ الملكية اﻟﻔـﻜـﺮية واﻟـﺼﻨﺎﻋـﻴﺔ واﻟـﺘﺠـﺎرية ﻓﻲ ﻛﻼ اﻟـﺒﻠﺪين واﻟﺘﻨﺴﻴﻖ ﻓـﻴﻤﺎ ﺑﻴﻨﻬﺎ ﻗﺼﺪ البحث عن الصيغ العملية المناسبة لتسهيل تبادل السلع ذات المنشأ بين الدولتين.
* يعمل الجانبان من أجل الاعتراف المتبادل بمراقبة المواصفات والمعايير الفنية المعتمدة من قبل الطرفين المتعاقدين وهذا من خلال عقد اتفاقيات بين الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في كل من البلدين.
* يــﻌـــﻤﻞ ﻛﻞ ﻣﻦ اﻟـﻄـﺮﻓـين المتعاقدين ﻋـــﻠﻰ ﺗــﺸــﺠــﻴﻊ المشاركة في المعارض اﻟﺘﻲ ﺗقام ﻓﻲ ﺑـﻠـﺪ اﻟﻄﺮف اﻵﺧـﺮ وإﻗﺎﻣﺔ المعارض المتخصصة ﻓـﻲ ﻛﻼ اﻟﺒﻠﺪين، ﻃﺒقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ﻓﻲ ﻛﻞ ﻣـﻦ ﺗوﻧﺲ والجزائر.
* تجري ﺗﺴوية المعاملات المالية المتعلقة بالمبادلات اﻟﺘﺠﺎرية بين اﻟﺒﻠﺪين ﻃﺒقا لقوانين اﻟﺼﺮف المعمول بها ﻓﻲ ﻛﻞ ﻣﻨﻬﻤﺎ ولأﺣﻜﺎم الاتفاقيات المتعددة الأطراف اﻟﺘﻲ يكون اﻟﺒﻠﺪان ﻃﺮﻓﺎ ﻓﻴﻬﺎ.

##### ثالثا: تنفيذ الاتفاق ومتابعته: (المرسوم الرئاسي رقم 10-12)

تشكيل لجنة مختلطة تونسية جزائرية للتبادل التجاري تتألف من ممثلين عن القطاعات المعنية بالتبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين وﻣﻦ ﻣﻬﺎﻣﻬﺎ ما يلي:

* ضمان التنفيذ السليم لالتزامات الأطراف المتعاقدة والمتعلقة بتبادل السلع المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وفقا لأحكام هذا الاتفاق ومرفقاته؛
* دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين المتعاقدين قصد توسيع المنتجات المدرجة في القوائم الملحقة بهذا الاتفاق وتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين؛
* دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق التدابير الخاصة بالمنافسة والإجراءات الوقائية؛
* تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير وتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالطرق الودية؛
* دراسة إمكانية توسيع مجالات التعاون حسب تطور اقتصاديات البلدين لتشمل القطاعات التي لم يتطرق إليها هذا الاتفاق؛
* دراسة ومعالجة الاختلالات التي قد تنجم عن تطبيق هذا الاتفاق؛
* تجتمع اللجنة مرة كل سنة على الأقل وكلما اقتضت الضرورة ذلك بالتناوب في كل من تونس والجزائر،
* اتفق الطرفان المتعاقدان على إعطاء معاملة الدولة الأولى بالرعاية بخصوص إقامة المؤسسات داخل إقليم البلدين لتوزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها وإعطاء الأولوية لتوريد هذه المنتجات من البلدين طبقا للقوانين والأنظمة الجاري العمل بها في كلا الدولتين؛
* اتفق الطرفان المتعاقدان على تكليف اللجنة المشتركة للتعاون في مجال الطاقة بالعمل على تجسيد مضمون الاتفاق.

##### ثالثا: أحكام ختامية

* لا يمنع هذا الاتفاق الطرفين المتعاقدين من الانتماء إلى مجموعات اقتصادية جهوية أو إقامة مناطق للتبادل الحر أو اتحادات جمركية أو اتخاذ تراتيب تتعلق بتنظيم تجارة الحدود، شريطة أن لا ينجم عن ذلك إخلال بنظام المبادلات التجارية بين البلدين.
* تتم تسوية الخلافات التي قد تنجم عن العقود المبرمة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والتونسيين وفقا لإرادتهم بالطرق الودية والتوفيقية أو باللجوء إلى التحكيم الدولي.
* تتم المصادقة على هذا الاتفاق وفقا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.
* يعمل هذا الاتفاق لمدة غير محدودة، ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية، ويمكن لكل طرف من الطرفين المتعاقدين وفي أي وقت إشعار الطرف المتعاقد الآخر عبر الطرق الدبلوماسية بقراره بإنهاء العمل بهذا الاتفاق، وفي هذه الحالة ينتهي العمل به عند انقضاء ستة (06) أشهر من تاريخ إبلاغ هذا الإشعار إلى الطرف المتعاقد الآخر.

#### الفرع الثالث: تأثير الاتفاق التفاضلي الجزائري-التونسي على حجم التجارة بين البلدين:

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل حجم التبادل التجاري بين الطرفين المتعاقدين، وهذا من خلال فصل سنوات الدراسة إلى فترتين، فترة ما قبل التصديق على الاتفاقية التفضيلية (2006-2009) وفترة ما بعد التصديق عليها (2010-2015)، وهذا من أجل تقييم فعالية وقوة الاتفاق التجاري في زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين وتعزيز التنمية الاقتصادية بينهما.

##### أولا: دراسة حجم الصادرات الجزائرية باتجاه دولة تونس

###### أ/ حجم الصادرات قبل التصديق على الاتفاقية التفاضلية (2006 -2009):

والجدول التالي يوضح قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير وهذا قبل توقيع الاتفاقية التفاضلية بين الطرفين، وهذا خلال الفترة (2006 – 2009)

الجدول رقم (31): يبين قيمة صادرات الجزائر نحو تونس خلال الفترة (2006 – 2009)

**(الوحدة بالدينار التونسي)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الصنف | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| الأسماك والقشريات والرخويات | 296661 | 493160 | 393371 | 542515 |
| الخضروات ونباتات الخضروات | 46666 | 311480 | 391628 | - |
| قشور الفاكهة والحمضيات والبطيخ | - | 6314 | 1050 | 30250 |
| منتجات من المصنع | - | 600533 | 9143244 | 1387249 |
| زيوت التشحيم والشموع وغيرها | 333781 | - | - | - |
| السكريات والحلويات | 2392344 | 1309109 | - | 127616 |
| استعدادات مصنوعة من الحبوب | - | 8194 | 130004 | 331542 |
| محضرات من الخضروات والفواكه | - | - | - | - |
| الملح والكبريت والجير والأسمنت | 39429 | 54471 | 92096 | 39344 |
| هياكل النفط ومشتقاته | 221748213 | 328316574 | 817509286 | 624481689 |
| المواد الكيميائية غير العضوية | 2148229 | 2485352 | 9412326 | 1212514 |
| المواد الكيميائية العضوية | 325612 | 5217325 | 16140432 | 17380403 |
| الأسمدة | 45346 | - | 111248 | 199148 |
| الزيوت العطرية | - | 1229 | - | - |
| منتجات العناية الصابون إلخ | - | - | 126270 | 6478986 |
| المواد الكيميائية المختلفة | - | 167349 | 242500 | 3726 |
| البلاستيك والهياكل | 2905453 | 2897531 | 5472887 | 4903594 |
| المطاط وأعماله | 74350 | 31659 | 407189 | 165643 |
| جلود وجلود | 1275286 | 1533043 | 3005684 | 264744 |
| خشب ومصنوعاته | 79496 | 42180 | 81137 | 17473 |
| مواد لصناعة الورق | 270080 | 221070 | 162016 | 34675 |
| الورق والورق المقوى والكتب | 1105275 | 2672419 | 1472441 | 1532736 |
| قطن | 49963 | - | 49181 | - |
| الهياكل في أحجار الاسمنت وغيرها | - | - | - | 242079 |
| منتجات السيراميك | - | 40332 | - | - |
| الزجاج والأواني الزجاجية | - | 180504 | 3645133 | 6989099 |
| الحديد الزهر والصلب | 22822788 | 31864445 | 16926637 | 5162067 |
| مصنوعات من حديد وصلب | 189891 | 112449 | 197217 | 166299 |
| النحاس | 462045 | 765533 | - | - |
| المراجل والمفاعلات والهندسة الميكانيكية | 423938 | 849235 | 2031692 | 133772 |
| آلات كهربائية منزلية | 673357 | 520847 | 74519 | 118120 |
| دورات جرار السيارات | 119993 | 101989 | - | 410657 |
| جهاز علمي بصري | 36637 | 23577 | 234838 | 82382 |
| أعمال متنوعة | 10198 | 20089 | 24985 | 8627 |
| المجمـــــــــــــــــــــــــــــــــوع | 257875031 | 331099835 | 887479011 | 672446949 |

**المصدر**: (إحصائيات تونس، د.ت)

من خلال الجدول السابق والذي يحتوي على قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير وهذا قبل توقيع الاتفاقية التفاضلية بين الطرفين خلال الفترة (2006 – 2009) بحيث كانت قيمة الصادرات لسنة 2008 هي أعلى المستويات التي وصل إليها التبادل التجاري بين الطرفين حيث بلغت قيمة الصادرات بينهما ما يقارب 887479011 دينار تونسي، ثم تليها في سنة 2009 حيث بلغت ما يقارب 672446949 دينار تونسي، وأقل قيمة في الجدول نلاحظها في سنة 2006 بقيمة قدرها 257875031 دينار تونسي.

###### ب/ حجم الصادرات بعد التصديق على الاتفاقية التفاضلية خلال الفترة (2010 -2015):

والجدول التالي يوضح قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس الشقيقة لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير وهذا بعد توقيع الاتفاقية التفاضلية بين الطرفين، خلال الفترة (2010 – 2015).

الجدول رقم (32): يبين قيمة صادرات الجزائر نحو تونس خلال الفترة (2010 – 2015)

**(الوحدة بالدينار التونسي)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الصنف** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** |
| **الأسماك والقشريات والرخويات** | 777423 | 860158 | 927974 | 1887701 | 2134297 | 182310 |
| **الخضروات ونباتات الخضروات** | 73782 | 93 | 547915 | 1242040 | 1384984 | 1171761 |
| **قشور الفاكهة والحمضيات والبطيخ** | 8906 | 13657 | 5507 | 52861 | 1113 | - |
| **منتجات من المصنع** | - | - | 371382 | - | 1117053 | 1495156 |
| **زيوت التشحيم والشموع وغيرها** | - | 1270881 | 262533 | 375037 | 321710 | 192944 |
| **السكريات والحلويات** | 15433422 | 40394753 | 849307 | 111666 | 79689010 | 45379172 |
| **استعدادات مصنوعة من الحبوب** | - | 29366 | 15027 | - | - | 134708 |
| **محضرات من الخضروات والفواكه** | - | 31451 | 52820 | - | 451590 | 139218 |
| **الملح والكبريت والجير والأسمنت** | 14462 | 32401 | 31894 | 61942 | 694843 | 511245 |
| **هياكل النفط ومشتقاته** | 800486110 | 790359050 | 1481101801 | 1870815305 | 2529775451 | 1474364776 |
| **المواد الكيميائية غير العضوية** | 1004105 | 865105 | 584868 | 874262 | 880192 | 1363725 |
| **المواد الكيميائية العضوية** | 19687606 | 10023166 | 9789072 | 12336488 | 10247505 | 5937024 |
| **الأسمدة** | 51089 | - | 38015 | 119882 | 12644 | - |
| **الزيوت العطرية** | - | 22601 | - | 348 | 101253 | 579981 |
| **منتجات العناية الصابون إلخ** | 10196262 | 6712120 | 664359 | - | 5211 | 57258 |
| **المواد الكيميائية المختلفة** | 183088 | 2776930 | 637497 | 469529 | 1492013 | 1896430 |
| **البلاستيك والهياكل** | 3931412 | 4485816 | 5621005 | 7197936 | 3506781 | 2533079 |
| **المطاط وأعماله** | 421544 | 187018 | - | 2019 | - | - |
| **جلود وجلود** | 1336624 | 308491 | 1203936 | 916939 | 474655 | 562576 |
| **خشب ومصنوعاته** | - | - | 65350 | 45580 | 184676 | 98539 |
| **مواد لصناعة الورق** | 47305 | 434292 | 748625 | 1720193 | 3047296 | 2267819 |
| **الورق والورق المقوى والكتب** | 1360972 | 2719772 | 2091254 | 3355834 | 4401755 | 6108307 |
| **قطن** | - | - | - | - | - | 2185 |
| **الهياكل في أحجار الاسمنت وغيرها** | 187437 | 346710 | 811799 | 1182207 | 1749824 | 1059102 |
| **منتجات السيراميك** | - | - | 14747 | 7568 | 48694 | 2183 |
| **الزجاج والأواني الزجاجية** | 9999958 | 7329324 | 11847709 | 14654866 | 13228780 | 15848213 |
| **الحديد الزهر والصلب** | 19654365 | 25807505 | 14312627 | 5250622 | 1918207 | 902781 |
| **مصنوعات من حديد وصلب** | 82606 | 67620 | 181927 | 615068 | 658626 | 509938 |
| **النحاس** | 180308 | - | - | - | - | 533 |
| **المراجل والمفاعلات والهندسة الميكانيكية** | 146318 | 128430 | 266021 | 173200 | 189890 | 671973 |
| **آلات كهربائية منزلية** | 138505 | 605445 | 84271 | 265921 | 346415 | 192853 |
| **دورات جرار السيارات** | 157556 | 251981 | 405237 | 104629 | 182355 | 469088 |
| **جهاز علمي بصري** | 23369 | - | 30464 | 1975 | 186 | 13902 |
| **أعمال متنوعة** | 8942 | 17434 | 581897 | 1155219 | 2121318 | 2324324 |
| **المجمـــــــــــــــــوع** | 885593476 | 896081570 | 1534146840 | 1924996837 | 2660368327 | 1566973103 |

**المصدر**: (إحصائيات تونس، د.ت)

من خلال الجدول السابق والذي يحتوي على قيمة صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير وهذا بعد توقيع الاتفاقية التفاضلية بين الطرفين خلال الفترة (2010 – 2015) ) بحيث كانت قيمة الصادرات لسنة 2014 هي أعلى المستويات التي وصل إليها التبادل التجاري بين الطرفين حيث بلغت قيمة الصادرات بينهما ما يقارب 2660368327 دينار تونسي، ثم تليها في سنة 2013 حيث بلغت ما يقارب 1924996837 دينار تونسي، وأقل قيمة في الجدول نلاحظها في سنة 2010 بقيمة قدرها 885593476 دينار تونسي وهذا أمر طبيعة نظرا للأحداث التي مرت بها تونس خلال هذه السنة .

لمعرفة دور الاتفاقية التفاضلية في زيادة حجم الصادرات الجزائرية نحو تونس، سنقوم بدراسة مجموع قيمة صادرات الجزائر نحو تونس لجميع أصناف المواد مجتمعة دون تفصيل، والجدول والشكل التاليين يوضحان قيمة الصادرات طول فترة الدراسة أي (2006-2015)

الجدول رقم (33): يبين مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015)

|  |  |
| --- | --- |
| **السنوات** | **مجموع قيمة الصادرات الجزائرية بالدينار التونسي** |
| 2006 | 257875031 |
| 2007 | 331099835 |
| 2008 | 887479011 |
| 2009 | 672446949 |
| 2010 | 885593476 |
| 2011 | 896081570 |
| 2012 | 1534146840 |
| 2013 | 1924996837 |
| 2014 | 2660368327 |
| 2015 | 1566973103 |

**من إعداد الطالب**: بالاعتماد على جاء في الجدولين رقم (30) ورقم (31)

الشكل رقم (16): يبين مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015)

**المصدر**: من إعداد الطالب: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع متزايد من سنة 2006 إلى غاية سنة 2008 ثم تنزل قليلا في سنة 2009 ومن ثم تستمر في الارتفاع إلى أن تصل إلى حوالي **2660368327** دينار تونسي في سنة 2014 ثم تتراجع في سنة 2015 لتصل إلى حوالي **1566973103** دينار تونسي.

كما يتضح جليا من المنحنى البياني السابق أن هناك دور كبير للاتفاقية التفاضلية في زيادة حجم الصادرات الجزائرية بحكم أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ منذ 01 مارس 2014 حيث حققت [الجزائر](https://www.djazairess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) فائضًا تجاريًا في أول سنة من الاتفاق التجاري التفاضلي بينها وبين [تونس](https://www.djazairess.com/city/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) العائدة لصادرات النفطية، والتي قدرت قيمتها بـــــــ 2,1 مليار دولار، أظهر أول تقييم للاتفاق التجاري التفاضلي بين [الجزائر](https://www.djazairess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) [وتونس](https://www.djazairess.com/city/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) فائضا تجاريا لصالح الجانب [الجزائري](https://www.djazairess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) لكنه بين عجزا هاما على مستوى التبادلات خارج المحروقات، حسبما علم لدى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وقدرت قيمة التبادلات التجارية بين [الجزائر](https://www.djazairess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) [وتونس](https://www.djazairess.com/city/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) بنحو 2.1 مليار دولار في 2014(الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، د.ت)**.**

**ثانيا: دراسة حجم الصادرات التونسية باتجاه دولة الجزائر**

حيث سيتم عرض حجم الصادرات التونسية الموجهة إلى دولة الجزائر لمجموعة من أصناف المواد محل التصدير، بحيث نلخصها في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (34): يوضح مجموع قيمة الصادرات الجزائرية إلى الجمهورية التونسية خلال فترة الدراسة (2006-2015)

|  |  |
| --- | --- |
| السنوات | مجموع قيمة الصادرات التونسية بالدينار التونسي |
| 2006 | 224828309 |
| 2007 | 330501798 |
| 2008 | 460897296 |
| 2009 | 560217653 |
| 2010 | 631039907 |
| 2011 | 595528933 |
| 2012 | 701982890 |
| 2013 | 728862235 |
| 2014 | 970699922 |
| 2015 | 1010186174 |

**المصدر**: (إحصائيات تونس، 2016)

الشكل رقم (17) يوضح تطور حجم الصادرات التونسية نحو الجزائر خلال فترة الدراسة (2006-2015)

**المصدر**: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يتضح من الشكل السابق تطور حجم الصادرات التونسية إلى الجزائر، حيث يلاحظ ارتفاعاً متزايداً في الصادرات التونسية منذ عام 2006 وحتى عام 2015. كما يظهر المنحنى البياني السابق بوضوح الدور الكبير الذي لعبته الاتفاقية التفاضلية في زيادة حجم الصادرات التونسية، كما يثبت أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس في تزايد خاصة بعد دخول الاتفاقية التفاضلية حيز التنفيذ في 01 مارس 2014.

### المطلب الثاني: الاستثمارات المشتركة بين الجانب الجزائري والتونسي

إنّ المشاريع المشتركة بين الدول هي الأداة الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وهي الطريقة الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة.

وربما تتأكد أهمية هذه المشاريع المشتركة عند تفعيلها ودمجها في استراتيجية ثنائية للتكامل الاقتصادي قادرة على توجيه الدولتين ( الجزائر وتونس ) نحو التنمية الحقيقية، ومن محاسن الصدف أن البلدين يمتلكان جميع مكونات الإنتاج سواء كانت آراضي زراعية أو ثروات طبيعية ومعدنية، وكذلك تضاريس جغرافية متنوعة، بالإضافة إلى وحدة اللغة والدين والتقاليد ...إلخ، والأمر الأهم في هذه العملية هو وجود رأس مال جزائري وأيادي عاملة فنية ومتخصصة تونسية، وهذا ما يشجع على تفعيل التحالفات الاقتصادية وفق منظور جديد يقوم على الارتباط بالتنمية المستدامة.

#### أولا: شروط قيام مشروعات مشتركة بين تونس والجزائر:

إن من أهم اسباب نجاح المشروعات المشتركة بين الجزائر وتونس هو وضع استراتيجية شاملة تجمع بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تقوم هذه الأخيرة على عدة شروط نذكر منها ما يلي: (بن ناصر، 2008)

* **وجود الإرادة السياسية:** يعتمد تفعيل ونجاح المشاريع المشتركة بين البلدين على القدرة على عدم الخلط بين الشق الاقتصادي والشق السياسي، إذ يجب إبعادها عن التجاذبات السياسية كما ينبغي على النظامين اتخاذ مواقف واضحة ودقيقة من هذا الأمر، كما يجب العمل على تفعيل تلك المشاريع ومحاولة عدم إخضاعها للمصالح الشخصية لبعض الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يدفع بالمسئولين في كثير من الأحيان إلى عدم تنفيذ بنود ما تم الاتفاق عليه استجابة لرغبات سياسية ضيقة.
* **الاعتماد على الذات وعدم خضوع الشراكات المحلية للشركات الأجنبية:** إذا كان الهدف من المشاريع المشتركة هو تطوير إنتاجية القطاعات الاقتصادية وخلق تكامل اقتصادي بين البلدين، ولا يمكن تحقيق ذلك بالشكل المطلوب إلا بجعل عامل الاعتماد على الذات دافعًا رئيسيًا لتأسيس هذه الشراكات والاعتماد على الذات يعني تلبية الحاجيات الاقتصادية لمعظم سكان القطرين الشقيقين من غذاء وزراعة وصناعة وتبادل تجاري، علاوة على ذلك فإن الاعتماد على النفس يعني توجيه معظم الإنتاج المحلي إلى السوق الداخلية بدلاً من أن تظل السوق الخارجية مُتَحَكِّمَة في عملية الإنتاج.
* **اعتماد المشاريع المشتركة على خطة استراتيجية شاملة:** إنّ إنجاح المشاريع المشتركة بين تونس والجزائر يتطلب رسم خطة استراتيجية تعمل على سد حاجيات الشعبين، من خلال تغيير أسلوب إدارة المؤسسات الموروث عن الاستعمار لتحقيق تكامل قطاعي بين شركات البلدين والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنظمات الأعمال المتخصصة، وتطبيق القانون على المؤسسات والشراكات الاقتصادية، كما تفتقر المشاريع الاقتصادية بشكل عام للإطار القانوني والتنسيقي لأنها لا تستخدم كوسيلة فعالة لخلق تكامل الاقتصادي، كما كانت خاضعة للأحداث السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة العربية بشكل عام، بل لوحظ أن عدم التنسيق بين المشاريع المشتركة التي تم إنجازها خلق العديد من المشاكل والصعوبات، وقد أدى ذلك بحسب بعض الخبراء إلى عرقلة الاندماج الاقتصادي بين تونس والجزائر كما أنّ غياب رؤية واضحة تجمع بين الشـراكات الاقتصادية بنمط اقتصادي مستقل يلبي احتياجات المواطنين في البلدين مما جعل تحقيق اهداف تلك الشركات بعيد المنال.
* **وجوب ربط الشراكات الاقتصادية بالتنمية:** لا يزال لدى العديد من الأنظمة العربية عقلية مفادها أن إقامة أي مشروع اقتصادي لا ينبغي أن يكون مرتبطا بالتنمية، في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأخيرة أداة مهمة وفعالة في خلق درجة من التشابك العضوي بين الإنتاج والتسويق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تكامل قطاعي يكون جزاء أساسيا من اجزاء الاندماج الاقتصادي الشامل مما يؤسس لتنمية حقيقية ومستدامة.

ويعتبر الاندماج الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية وليس هو الهدف الرئيسي. فبناء مشاريع اقتصادية مشتركة ناجحة يتطلب توزيعها بين الدولتين على أساس العدل والمساواة، ولخلق تكامل اقتصاد قطاعي حقيقي يتطلب وجود بنية تحتية هيكلية مثل الطرق لتسهيل عملية النقل، وكذا توفير الطاقة، وتكوين الكادر الفني لهذه المشاريع والعمل على اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية، بحيث تعطى الأولوية لهذه الأمور في بداية المرحلة الأولى من عملية التنمية التكاملية.

#### ثانيا: أهم المشاريع المشتركة بين الجزائر وتونس:

لقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس بالتوقيع على اتفاقية التعاون الصناعي والتي تهدف إلى تطوير سبل الشراكة وتعزيز الاستثمار المباشر بين البلـدين، والنص على تأسيس المشروعات المشتركة، وبناء على الأهمية الكبيرة التي توليها كل من الجزائر وتونس لعمليات الاستثمار المشترك، تم التوقيع على اتفاقية تعاون تهدف إلى تشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة، ويطمح هذا الاتفاق إلى تعزيز المبادرات الاقتصادية الخاصة وتوفير معاملة عادلة ومنصفة في إطار المعاملات التفاضلية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006) مما سهل لدخول حوالي سبعة عشر مشـروعا استثماريا تونسيا إلى الجزائر وخمسة وعشرون مشروعا جزائريا إلى تونس، وفي 19 يونيو 2002 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء شركة مختلطة بين شركتي "إيتاب" و"سوناطراك" تسمى "نوميد"، وتختص في البحث واستخراج البترول من المناطق التي تم اكتشافها داخل القطرين. (وزارة الشؤون الخارجية التونسية،د.ت)، وقد تم منحها سنة 2008 رخصة للتنقيب والاستكشاف بخليج قابس، جنوب شرق تونس على مساحة تقدر بـ 3880 كيلومترا مربعا باستثمارات قدرها 10 ملايين دولار .

وقد وقعت الجزائر وتونس في سنة 2009 في ختام اجتماع لجنة التعاون المشتركة في مجال الطاقة على عدد من اتفاقيات التعاون تشمل الغاز والكهرباء والطاقة الشمسية.

ففي مجال الغاز الطبيعي تم الاتفاق بين البلدين على تزويد المناطق الحدودية المشتركة بحاجاتها من الغاز الطبيعي، واتفق الجانبان على تكليف المؤسسات المتخصصة للقيـام بالدراسـات اللازمة لدعم التعاون في هذا المجال، كما تسعى شركة المحروقات الجزائرية سوناطراك إلى المساهمة في إرساء شراكة في مجال إنشاء مراكز لتخزين الغاز المسال بالمناطق الحدودية لتزويد تونس ودول أخرى من دول البحر الأبيض المتوسط بهذه المادة.

ومن الضروري أنّ نعرج في هذا السياق على مشروع خط الغاز "انريكو ماتي" والذي يمتد من حاسي الرمل بالجزائر باتجاه إيطاليا مرورا بتونس، حيث تقدر طاقته السنوية بحوالي 24 مليار متر مكعب ( Hamouchene & Pérez , 2016)، وبقدر ما يعتبر هذا الخط ذا أهمية اقتصادية بالنسبة للجزائر، حيث يعتبر مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار مواد الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، فإنه يمثل ايضا للجمهورية التونسية أهمية كبيرة تتمثل في دوره في تأمين تزود البلاد التونسية بالغاز الطبيعي، حيث تسفيد تونس بنسبة 66 % من الاستهلاك الوطني من هذا الأنبوب وهذا حسب معطيات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية لسنة 2020 وذلك بين إتاوة وشراءات، وتعمل الحكومة التونسية على توفير موارد لميزانية الدولة من خلال هذا الخط، حيث تم التفاوض مع الجانب الإيطالي لتمديد الاستغلال لمدة 10 سنوات بمقتضى القانون رقم 63 لسنة 2019، وزيادة عن الاتاوة المفروضة على مرور انبوب الغاز الجزائري الإيطالي بالأراضي التونسية فإنه تم الاتفاق بين تونس وايطاليا على معلوم جديد خاص بكراء سعة النقل يقدر بـــ 143 مليون دولار لعشر سنوات مقبلة، كما يتحمل الطرف الإيطالي مصاريف الاستثمار والصيانة وميزانية الشركات العاملة على هذا الخط وهما: شركة خدمات أنابيب الغاز العابر للبلاد التونسية (SOTUGAT) وشركة خدمات نقل الغاز (SERGAZ)، كما تم توفير حوالي 460 موطن شغل بما في ذلك شركة الخدمات ( PMS ) (وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية، 2020)**.**

كما ان هناك شراكة جزائرية تونسية في مجال صناعة الإسمنت وذلك من خلال الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض الواقعة بجهة فريانة بولاية القصرين، وقامت الشركة ببناء مصنع إسمنت رمادي جديد بولاية القيروان كلفته الإجمالية 465 مليون دينار، وفي نطاق آخر قامت الشركة التونسية الأندلسية للإسمنت الأبيض بالشراكة مع مستثمرين أجانب جزائريين وإسبانيين بإحداث شركة متخصّصة في صناعة مشتقات الإسمنت (الإسمنت اللاصق ومواد ملاط) تحت اسم الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت ومشتقاته (SOTACID) برأس مال قدره أربعة ملايين دينار تونسي (بن بريك، 2009).

### المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية

#### الفرع الأول: مفهوم ومستويات الدبلوماسية الاقتصادية

##### أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

ظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية لكنها بدأت أكثر قوة ونشاطاً بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما عندما برزت ملامح انتصار الحلفاء في هذه الحرب التي شهدت فوضى سياسية واقتصادية عمت معظم دول العالم، حيث سعت بعض الدول إلى إنشاء مؤسسات دولية بهدف إعادة هيكلة الشؤون الاقتصادية العالمية (محمد صالح، 2004)، و بذلك أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات التفاعل السياسي الدولي، كما تفوقت على الوسائل التقليدية في الفاعلية والتأثير خلال المفاوضة الاقتصادية وإدارة العلاقات الدولية ( منصور، 1997).

ومما تقدم يمكن التعرض لبعض التعاريف التي تبين ماهية الدبلوماسية الاقتصادية:

حیث عرفها شارل كالفو بأنها: "علم العلاقات القائمة بین مختلف الدول والناتجة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات"، من خلال هذا التعريف نجد أن كالفو حصر مفهوم الدبلوماسية في أنها علم العلاقات الدولية (عبد الخالق، 1988).

كما يعرف الاقتصادي المغربي "ظفير أمين" الدبلوماسية الاقتصادية على أنها " استعمال السلك الدبلوماسي عند خوض غمار المنافسات الإقليمية والدولية، وذلك من أجل خلق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة للرفع من قوة اقتصاد الدولة (أمينة عمر، 2020).

كما تُعرّف الدبلوماسية الاقتصادية على أنّها: "طرح أهم القضايا السياسية والاقتصادية في المنابر الدولية التي تجمع كل مكونات المجتمع الدولي، كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة التجارة العالمية، وسن القاونين والمعاییر الدولية للمنظمات الدولية كمنظمة الملكية الفكرية (WIPO). (الروابي، 2018)

ويرى (James & Berridge) أنّ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ينصرف إلى كونه " عمل دبلوماسي لدعم قطاعي الأعمال والتمويل في بلد ما من خلال استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد للسياسة الخارجية " (بو حرب، 2021،).

وفي الاخير يمكننا أنّ نعطي للدبلوماسية الاقتصادية تعريف نزعم أنّه يحيط بأغلب جوانبها فنقول أنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي "استنفاذ كل الطرق والأساليب الدبلوماسية من أجل كسب أهداف سياسية واقتصادية وأخرى اجتماعية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فيمكن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من طرف رجال القانون الدولي، أو من قبل أطراف أخرى، حيث يكون التواصل بين هذه الأطراف بالطرق الدبلوماسية ".

##### ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية (عزوز، 2022)

هناك عدة مستويات للدبلوماسية الاقتصادية، وذلك بحسب عدد الجهات التي تقوم بهذا العمل القانوني فقد يكون هذا المستوى ثنائيًا أو إقليميًا أو جماعيًا أو متعدد الأطراف.

###### الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

يعتبر هذا المستوى من الدبلوماسية الجزء الرئيسي من الدبلوماسية الاقتصادية، والتي يمكن أنّ تشمل المبادلات التجارية الرسمية واتفاقيات الاستثمار وجميع المعاملات المالية بصفة عامة وغيرها من الأمور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول، فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية لا تزال من أسهل الوسائل في انجاح التعاون الاقتصادي بين الدول، إلّا أنّ هناك جانب سلبي لهذه الدبلوماسية يتمثل في منح الجزء الأكبر من الفوائد للطرف الأقوى في المفاوضات، ففي حالة وجود اتفاقية بين دولة متقدمة ودولة نامية تكون هذه الأخيرة في موقف ضعيف كون الدولة المتقدمة تمتلك مركز اقتصادي قوي مما يجلع الطرف الأضعف يذعن لشروط الطرف الأقوى،(وتسمى هذه المعاهدات بمعاهدات الإذعان أو المعاهدات غير المتكافئة).

1. **الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:**

تكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في بعدها الإقليمي، فغالبا ما تتم هذه الاتفاقيات بدافع سياسي إلا أنّها تستثمر في الجانب الاقتصادي كفتح أسواق جديد في البلدان التي تكون متقاربة جغرافيا وذات مستوى تطور اقتصادي متشابه، فقطاع الأعمال في هذه الدول يكون ذو امكانيات ضعيفة فيكون دخوله للأسواق الإقليمية بديلا عن دخوله للأسواق العالمية مما يؤهله للمنافسة في المستقبل.

كما تمثل الاتفاقيات الإقليمية مصدر قوة للبلدان المنضوية تحتها وهذا عند دخولها في مفوضات مع دول أخرى خارج هذا التكتل، وبالتالي يكون لها صوت مسموع في جميع المحافل الدولية، فضلا على قدرتها على اختراق أسواق دولية جديدة، ومع ذلك كله يبقى أنّ الحافز الأهم من هذه الاتفاقيات هو تحقيق تطور في الصناعات المحلية لقدرة الدول على منافسة بعضها البعض وبالتالي نشؤ تجارة حرة في الأسواق الإقليمية.

###### الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية

إنّ هذا المستوى من الاتفاقيات الدبلوماسية الاقتصادية لا يجذب الدول بالشكل الذي تجذبها به الاتفاقيات الدبلوماسية الإقليمية أو الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف، ولا يشترط في هذا التجمع عامل التقارب الجغرافي، بل يكفي أنّ تنتهج الدول الأعضاء سياسة اقتصادية متشابهة، أو لها نفس المستوى الاقتصادي،

ويحقق هذا المستوى من الدبلوماسية هدفين استراتيجيين، يتمثل الأول في أن هذه الدبلوماسية توفر للدول منتدى تحاول من خلاله إيجاد حلول وتقديم توافق في الآراء فيما بينها حول أهداف اقتصادية محددة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، أمّا الهدف الثاني فيتمثل في تمكين الحكومات التي لها تشابه في التوجهات الاقتصادية من تطوير واقعها الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في التوسع في المجالات المتعددة الأطراف، وكمثال على ذلك مهدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية لاتفاقية تحرير التجارة والخدمات والاتفاقيات الزراعية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

1. **الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:**

تعمل الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف على دمج العديد من الأنظمة ضمن إطار موحد ومنسق كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة، فضلا على العديد من المنظمات الاقتصادية الأخرى، والجدير بالذكر هنا أنّ الفضل في سن الكثير من القوانين التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول يعود للدبلوماسية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من تطور النشاط التجاري العالمي، كما لعبة دورا مُهمًا في فض النزاعات التي تنتج عن التجارة البينية، لكن ما يعاب على هذا المستوى من الدبلوماسية أنّها خلقت العديد من الخلافات على الساحة الدولية خاصة بین الدول المتطورة ودول العالم الثالث، كما أحدثت تنافر كبير بين المنظمات الحكومية والمنظمات غیر الحكومية، كما نجم عن هذه الدبلوماسية مخاطر اقتصادية كبيرة نتج عن ربط الأسواق ببعضها البعض الشيء الذي سمح بتصدير الأزمات من بلد لأخر.

##### الفرع الثاني : أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي

تطوّرت العلاقات الاقتصادية مؤخرًا بين البلدين الشقيقين تونس والجزائر تطوّر ملحوظ وصل إلى حدّ بعيد، ممّا أثّر إيجابيا على حجم المبادلات التجارية وكذا الاستثمارات البينية بينهما، لكنّها تبقى دائما أقل ممّا يجب أن تكون عليه في الحالة الطبيعية، الأمر الذي يستدعي تمتين العلاقات السياسية بين البلدين في المقام الأوّل، ورغم حرص المسؤولين في كلّ من الجزائر وتونس في أيّ مناسبة يلتقون فيها علىتمتين وتعزيز العلاقات الثنائية، إلّا أنّ التبادل الاقتصادي بينهما يبقى دون المستوى المطلوب، ومع ذلك هناك فرصة الدبلوماسية الاقتصادية يمكن استغلالها لتحسين الوضع الاقتصادي للدولتين، خاصة وإنّ باب الزيارات المتبادلة بين قيادات البلدين أصبحت عمل دوريا، الأمر الذي يزيد من بعث روح التعاون وذلك بإنشاء مشاريع واستثمارات في كلا البلدين تمكّنهما من رفع مستوى التبادل التجاري البيني.

ولتوضيح ذلك يمكننا التعرض لهذه الزيارات المتبادلة وممّا تمّ فيها من توقيع على بعض الاتفاقيات:

فنجد أنّ في أواخر سنة 2021 بدأت زيارات مسؤولي البلدين المتبادلة، حيث وصلت رئيسة الوزراء التونسية إلى الجزائر في 26/10/2021، كما زار وزير الخارجية التونسي الجزائر في نفس الفترة وذلك بمناسبة انعقاد [أشغال الندوة الثامنة رفيعة المستوى](https://www.aps.dz/ar/algerie/117275-2021-12-02-08-16-51)حول السلم والأمن في أفريقيا، وقد صرح هذا الأخير بأنّ العلاقات الجزائرية-التونسية ضاربة في القدم وتتطور باستمرار فضلا على متانة هذه العلاقات، كما أنّ هناك تنسيق دائم بين زعماء البلدين (سجال، 2021).

أما من الجانب الجزائري، فقد حل الوزير الأوّل الجزائري بتونس يوم 09/11/2021 مرفوقًا بوفد مهم حيث التقاء برئيس الجمهورية التونسية، وحسب تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية بأنّ العلاقات بين الجزائر وتونس "لها مكانة خاصة بالنظر لمتانة الروابط الأخوية ".

وقد كانت هذه الزيارة فرصة مواتية لإعادة تقييم العلاقات بين الدولتين، فحسب بيان الوزارة الأولى الجزائرية أن المباحثات التي جمعت بين الوزيرين الأولين "خصّصت لتقييم العلاقات بين البلدين واستكمال المحادثات بشأن ضبط الإطار القانوني الثنائي تحسبا للزيارة المرتقبة للرئيس الجزائري إلى تونس" (وكالة الأنباء الجزائرية 2021)، وخلال هذه الزيارة تم عقد عدة لقاءات قطاعية بين الوزراء المكلفين بقطاعات المالية والطاقة والمناجم والصناعة والتجارة والنقل والأشغال العمومية والصحة، وأكد الوفدان أنهما يعملان على الرفع من مستوى التعاون الثنائي والوصول به إلى مرحلة التنسيق الاستراتيجي التام ولمّا لا إلى اندماج وتكامل اقتصادي، كما شددوا على الأهمية القصوى لتنمية المناطق الحدودية واستكمال المشاريع المشتركة بين القطرين الشقيقين من أجل الوصول إلى تنمية مندمجة ومستدامة، والتي يريد البلدان تحقيقهما، كما اتفقا من جهة أخرى على تكثيف الاتصالات القطاعية بين الجانبين وذلك من أجل متابعة وتنفيذ توصيات هذا اللقاء .

أما على مستوى القادة فقد تمت زيارة قام بها الرئيس التونسي إلى الجزائر في فبراير 2020 وتندرج هذه الزيارة في سياق تجسيد وتوطيد العلاقات الأخوية بين البلدين في مختلف المجالات خاصة في مجال التعاون الثنائي ومواصلة التشاور والتنسيق فيما يخص المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما اعقبتهازيارة أخرى في جويلية 2022 وذلك بمناسبة مشاركته في احتفالات الذكرى 60 لعيد استقلال الجزائر، وفي نوفمبر كانت للرئيس التونسي زيارة أخرى للجزائر بمناسبة انعقاد أشغال الدورة 31 لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (رئاسة الجمهورية التونسية 2022) .

ثم جاءت زيارة الرئيس الجزائري إلى تونس ردا على الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي للجزائر في فبراير 2020، وقد كان مخطط لهذه الزيارة في مارس 2020 لكن نظرا لظروف جائحة كورونا التي مرت بها معظم دول العالم فقد تم تأجيلها، ورافق في هذه الزيارة رئيس الجمهورية وفدًا كبير تشكل تقريبًا من نصف الحكومة، وقد تمّ فيها توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي تعزز الشراكة بين البلدين خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي، ووصل عد الاتفاقيات الموقع بين البلدين إلى 27 اتفاقية تعاون تمس العديد من القطاعات المهمة، كالطاقة والمناجم والصناعات المتوسطة والصغيرة والصناعات الصيدلانية، والصيد البحري، وغيرها من القطاعات المهمة (زوبيري، 2021).

ومن بين الأسباب التي تدفع بمسؤولي البلدين لتكثيف زياراتهم المتبادلة هو تسريع الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ومتابعة المشاريع التي تم إرساؤها في إطار اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية – التونسية.

والجدير بالذكر هنا أنّ الجزائر صدّرت إلى تونس خلال الإحدى عشر شهر الأولى من عام 2019 أكثر من واحد مليار دولار، أي بزيادة قدرها 13 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2018، وهذا حسب احصائيات الجمارك الجزائرية، كما يغلب على هذه الصادرات بشكل رئيسي المحروقات ومشتقاتها.

أمّا فيما يخص صادرات تونس نحو الجزائر فكانت حوالي 400 مليون دولار خلال سنة 2019، أيّ بزيادة قدرها 3.7 % مقارنة بالسنة الماضية، ويشمل هيكل هذه الصادرات بصفة خاصة المنتجات الغذائية والمعدات الصناعية والمنسوجات والملابس.

غير أن أرقام الجمارك تظهر أن الصادرات الجزائرية إلى تونس تمثل حوالي 3 % من إجمالي صادراتها الإجمالية ووارداتها لا تمثل سوى 1 % من وارداتها الإجمالية لنفس الفترة المذكورة سالفا، وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن هناك حوالي 763 مؤسسة تونسية تنشط حاليا بالجزائر حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري، ويتمثل نشاطها في الصناعة والخدمات والهندسة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتوزيع.

وبفضل الدبلوماسية الاقتصادية والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين خاصة في قطاع الطاقة، عرفت الاستثمارات البينية نموا مطردًا، و تضمنت هذه الاتفاقيات ربط مناطق من التراب التونسي بالكهرباء الجزائرية، كما تم رفع حجم صادرات الغاز المميع نحو تونس وتزويد المناطق الحدودية بهذا الغاز .

ولم يتوقف التعاون الطاقوي عند هذا الحد بل تعداه إلى النشاطات البترولية خاصة في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات وذلك بالتعاون بين مؤسسة سوناطراك والمؤسسة التونسية للنشاطات البترولية (الشركة المختلطة " نوميد") والتي أنشئت سنة 2003 لهذا الغرض.

وكثمرة لهذه العلاقات بين البلدين تم الإمضاء على اتفاق بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة التونسية لترقية الاستثمار الاجنبي لدعم وتمويل المشاريع المشتركة وذلك من أجل تعزيز أكثر للشراكة بين البلدين الشقيقين (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2020).

### المطلب الرابع: تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس

إن الاهتمام بتنمية وتطوير المناطق الحدودي يعد أمر ضروري وحتمي لضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي في تلك المناطق ويتأتى ذلك من خلال الربط بين الجانبين التنموي والأمني، فكثيرا ما يكون منشأ التهديدات الأمنية التي تواجه الدول في مناطقها الحدودية التي تعيش التهميش والفقر وانعدام التنمية مقارنة بالمناطق الأخرى التي تقع في المركز خاصة المتخلفة منها، ولتقليص تلك الفجوة التنموية بين مختلف مناطق الدولة الواحدة، يجب تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير المتطلبات الحيوية والمرفقية وتحسين جودة حياة الساكنة في هذه المناطق ولا يكون هذا إلا من خلال ما يلي (بوجيت، 2021):

* تفعيل النشاط الاقتصادي الذي يلبي الاحتياجات التنموية للمنطقة ويتناسب مع خصوصياتها الإقليمية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، من خلال البرامج والمشاريع الاستثمارية التي تخلق الثروة وتحقق الوفرة الإنتاجية وتحد من البطالة.
* رفع الظلم والغبن عن سكان المناطق الحدودية من خلال ضمان توفير التعليم والخدمات الصحية وتوفير السكن، ومحاربة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة للحد من الآفات الاجتماعية التي من شأنها أن تزعزع الاستقرار الاجتماعي والأمني لساكنة الشريط الحدودي .
* تفعيل مقاربات جديدة لتسيير الشأن المحلي لهذه المناطق تعتمد على الانفتاح على مجتمعاتها المحلية وإشراك الفاعلين المحليين في القرارات والبرامج التنموية المحلية، وتشجيع مبادرتهم ودعمها في إطار مقاربة تشاركيه تسمح بمساهمة جميع الاطراف الفاعلة في تشخيص مشاكلهم وتحديد أولوياتهم، وصياغة وإنجاز مشاريع بخصوصها.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وتمشيا مع تقارير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة وبرامج التنمية والإصلاح على المستويين المحلي والوطني، أولى البلدان اهتماما كبير لاستراتيجية التنمية داخل المناطق الحدودية، حيث احتلت مكانة مهمة في جدول أعمال البلدين، وضمن إطار استراتيجية أشمل لحوكمة الحدود والتي تعد من أهم عوامل تعزيز السلم والأمن المجتمعي في هذه المناطق، فقد بادرة تونس والجزائر في تفعيل مقارب مستحدثة لتنظيم الشأن المحلي داخل المناطق الحدودية ترتكز على الانفتاح على الأهالي وإشراكهم في العملية التنموية مما يجعلهم مساهمين أساسيين في تشخيص المشاكل التي تعاني منها تلك المناطق، ورسم أولويات لحل هذه المشاكل وصياغة وإنجاز مشاريع تنهض بالمناطق الحدودية وساكنيها، وضمان ديناميكية اقتصادية واجتماعية في هذا الاطار .

#### الفرع الأول: استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر

تهدف الجزائر، من خلال تنفيذ برنامج طموح يلبي تطلعات سكان المناطق الحدودية، إلى خلق بيئة مواتية لحياة كريمة تمنعهم من الوقوع ضحايا شبكات التهريب والتطرف والجرائم العابرة للحدود.

وقد تم تعزيز السياسة الوطنية الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية ضمن السياق المؤسساتي الجديد الذي يتميز بما يلي:

* مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030: القانون 10-02 المؤرخ في 29جوان 2010
* القانون 01-10 المؤرخ في 02 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.
* وكذلك خطة عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017، والتي تهدف إلى تكثيف جهود التنمية في المناطق الحدودية

وتعمل الدولة الجزائرية جاهدة لوضع برنامج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها من خلال تحسين البيئة المعيشية للمواطن على صعيد الحياة الاجتماعية كالصحة والتعليم والطاقة والتوظيف وتوفير مياه الشرب.

الأمر الذي يسرع من وتيرة حركة التنمية ويزيد من جاذبية هذه المناطق لخطط العمل التي يضعها المسؤولون في مختلف المجالات، لكي تصبح قطبًا اقتصاديًا رائدًا وخطًا دفاعيا ضد التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم الامر الذي يضع أمنها واستقرارها في المحك، بالإضافة إلى أن لهذه المناطق الحق في النمو والازدهار في إطار استراتيجية شاملة ودقيقة (علاق، 2019).

فسر نجاح هذه الاستراتيجية ليس فقط دعم المناطق الأكثر حركية اقتصادية ولكن أيضًا أن يكون الاهتمام بالمناطقة النائية والتي تعاني من التخلف والتي يمكن أن تكون بؤرة للخلايا الارهابية النائمة والعابرة للحدود الوطنية، حيث ترتكز الاستراتيجية الجديد لتأمين الحدود على تحسين الظروف المعيشية لسكان الحدود وإشراكهم بشكل فعال في الحركة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، الأمر الذي يساعد على تثبيتهم في مناطقهم ويجعل منهم دروع بشرية تقف سدا منيعا ضد كل ما من شأنه أن يهدد أمن الوطن، ومساعدة دول الجوار على تجاوز كل الصعوبات التي تواجهها، وبناء مؤسسات أمنية ثنائية مع الدول التي تشاركها الحدود، مثل تونس وليبيا ومالي والنيجر (غالم، 2021).

#### الفرع الثاني: استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في تونس

إن المتابع للشأن التونسي يلاحظ أن التنمية الإقليمية في المناطق الحدودية لم تتغير بشكل كبير منذ حقبة ما قبل الثورة وذلك لعدة أسباب منها الاضطرابات والتباطؤ والفوضى الأمنية وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذه المناطق.

ومن أجل تحقيق التنمية الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورة، لا بد من الاهتمام بجميع المرافق والخدمات، ولكن يجب ألا يقتصر الأمر على هذين المكونين الأساسيين فقط، بل يجب أن يتعداه إلى تطوير البنى التحتية وتعزيز هذه المناطق محليًا وجعلها تلعب دورًا فعالاً على المستوى الوطني الامر الذي يساهم في تنمية الدولة، يتم ذلك فقط من خلال السماح لهم بالحصول على الآليات والقدرة على الاعتماد على الذات، وإن كان ذلك نسبيًا وإلى حد محدود، اعتمادًا على قدراتهم وخصوصياتهم. (الصوفي والدامي، 2018)

وتحقيقا لتنمية هذه المناطق ومناطق أخرى من الجمهورية التونسية، أعدت السلطات مخطط للتنمية للفترة (2016-2020)، ويمثل هذا الأخير قفزة نوعية في مجال التخطيط الإقليمي، حيث تم تبنيها وفق منهجية تقوم على نهج تشاركي، وهذ خلافا لمنهجية التخطيط الجهوي التي تم تبنيها في المشاريع السابقة والمستندة على خطط ذات طابع وطني لا يراعي خصوصيات المناطق الحدودية ولا يراعي الموارد المتوفرة فيها، مما أدى لحدوث فجوة في التنمية بين المناطق الداخلية والمناطق الحدودية وبالتالي تراجع في الظروف المعيشية لسكان هذه المناطق.

وقد تم اعتماد خطة تدريجية تستند إلى تقييم وتشخيص الوضع في هذه المناطق خلال المدة (2011 – 2015) كمرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية بلورة رؤية مستقبلية بعد وضع تصور للمحاور الاستراتيجية لخطة التنمية 2016-2020 والإجراءات العلمية لتنفيذها على أرض الواقع، بالإضافة إلى قائمة المشاريع الخاصة بكل منطقة.

واستندت استراتيجية التنمية الجهوية خلال عمر الخطة إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي لصالح الجهات الأقل تطوراً هذا من ناحية، وعلى تعزيز أسس الإدارة المحلية وفقاً للباب السابع من دستور 2014 من ناحية أخرى.

كما أن الهدف الرئيسي للتمييز الإيجابي هو تقليل الفوارق بين المناطق وتحسين أداءها بحيث تصبح في المستقبل الإطار الأمثل لتطوير وسائل التنمية، وكذا تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة داخل الإقليم، كما أنها تمكن السلطات المحلية في المرحلة التالية من إرساء أسس الاستقلال الإداري عن السلطة المركزية وإدارة مصالحها وفق مبدأ التدبير الحر.

في هذا الصدد تتمثل التوجهات المستقبلية في الآتي (الإسكوا، 2016):

**1- تعزيز ودعم البرامج الخاصة في المناطق الريفية والحدودية:** وسوف تركز الجهود في هذا المجال بشكل رئيسي على:

* إعداد برنامج جهوي تكون مدمجة ضمن خطة جهوية متوسطة المدى.
* التوسع في نطاق تدخل برنامج التنمية المتكاملة.
* تنشيط البرامج الخاصة بالقضاء على البيوت الغير لائقة للسكن.
* تشجيع أنشطة التطهير من خلال توسيعها لتغطي جميع المناطق المحرومة من هاته الخدمة، وتحويل المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي إلى مياه يمكن إعادة استخدامها لأغراض أخرى مفيدة قد تشمل عدة مجالات تنموية.
* تخصيص اعتمادات مالية لتنفيذ البرامج الخاصة بتطوير مناطق الشريط الحدودي
* السماح للسلطات المحلية بالتصرف المباشر في الاعتمادات المالية الخاصة بتطبيق برامج التنمية الجهوية، دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

**2- تحسين البنية التحتية والهياكل المشتركة وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية:** ويتجلى ذلك في الدور الذي تلعبه البنية التحتية والمعدات الجماعية في تحسين الظروف المعيشية واستقرار سكان الشريط الحدودي في مناطقهم.

**3- توفير التغطية الصحية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية:** وذلك من خلال:

* تطوير شبكة المرافق الصحية من خلال توسيع وتجهيز المستشفيات الإقليمية والمحلية والمراكز الصحية الأساسية ودعمها بمرافق جديدة وتجهيزها بأحدث الأجهزة.
* تحفيز وتشجيع الكوادر الطبية والمساعدين الطبيين من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وسكن ملائم لدعم استقرارهم في أماكن عملهم داخل المناطق الداخلية والحدودية.
* الاهتمام بالجانب التحسيسي والتوعوي الصحي لساكني المناطق الحدودية.
* توفير وحدات طب الطوارئ وتشغيل فرق إسعاف متنقلة داخل هذه المناطق.
* تحديث منظومة الدفاع الاجتماعي من خلال استكمال شبكة مراكز الاندماج الاجتماعي وتفعيل آلية المساعدة الاجتماعية وتطبيق التعهد غير المؤسسي للأطفال الذين فقدوا الروابط الأسرية.
* تفعيل استراتيجية محو الأمية التي أقرتها الدولة بأبعادها الهيكلية والقانونية والتنظيمية المختلفة، وخفض معدلات الأمية المرتفعة خاصة في المناطق الحدودية.

**4- الاهتمام بتطوير المعابر الحدودية وعصرنتها:** في هذا السياق لا بد من الرجوع إلى المرسوم الرئاسي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الإقليمية، لا سيما في المناطق الحدودية، بحيث تصبح المعابر الحدودية أفقًا تنمويًا لسكان هذه المناطق الذين عانوا من الحرمان لسنوات عديدة، فقد تم إنشاء الديوان الوطني للمعابر الحدودية بموجب المرسوم الحكومي رقم 100 لسنة 2016 المؤرخ في 11 يناير 2016، ويكمن دوره الرئيسي، كما صرح به المدير العام للديوان لجريدة الصباح " السهر على الارتقاء بالمعابر الحدودية لجعلها أقطابا للخدمات والتجارة بما يساهم في ادخال حركية اقتصادية في المناطق المجاورة وقد كلف الديوان بتهيئة وتعصير فضاءات العبور حسب المواصفات الدولية، واعتماد التكنولوجيات الحديثة في الجانب المتعلق بالمراقبة لتسهيل حركة مرور الأشخاص والبضائع، وإحداث مكاتب إرشادات عامة على غرار وكالات الأسفار والبنوك وتهيئة الفضاءات التجارية والخدمات، وقد انطلق الديوان في العمل فعلا في سبتمبر 2016 " (قيراط، 2023).

## المبحث الرابع: مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

### المطلب الأول: التعاون في المجال الثقافي والسياحي والصحي

#### أولا: التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي

ان الرصيد الثقافي والتاريخي المشترك بين الجزائر وتونس يتطلب من الجانبيين إقامة علاقات استثنائية ومتميزة تتوافق مع الروابط التي تربط البلدين الشقيقين سواء كانت دينية أو لغوية أو تاريخية، كما يشهد تراث البلدين منذ عهد الفينيقيين مرورا بالعهد الروماني والبيزنطيي وصولا إلى الفتح الإسلامي على اشتراكهما في حضارة وتاريخ موحدين، فضلا عن اندلاع الكفاح المسلح في الجزائر وتونس وأحداث ساقية سيدي يوسف التي تمثل أحد رموز التماسك والكفاح المشترك بين الشعبين، ومن هذا المنطلق يولي قادة البلدين اهتمامًا خاصًا للتعاون الثنائي في المجالين الثقافي والاجتماعي، حيث تقوم الهيئات المنوط بها هذه المجالات بتفعيل وإثراء مجالات التعاون وتنشيطها من خلال اللقاءات القطاعية التي تعقد بالتناوب بين الجانب الجزائري والجانب التونسي، ويتجلى هذا التعاون في العديد من المجالات الثقافة من خلال تعزيز الروابط الثقافية الجزائرية التونسية، يسجل البلدان مساهمتهما الفعالة في معظم الأحداث الثقافية التي تقام في كلا الجانبين، فقد شاركت الجزائر في تظاهرة "القيروان عاصمة الثقافة الإسلامية" التي أقيمت في تونس عام 2009، كما سجلت تونس مشاركتها في المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني الذي أقيم في الجزائر عام 2009، وكان لها حضور بارز في تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011.

كما كان للجزائر حضور ايضا في أيام قرطاج المسرحية عام 2012 بمشاركة المسرح الجهوي لولاية بجاية، وشاركت تونس في الدورة الخامسة لمهرجان الفيلم العربي بوهران عام 2011 بفيلم مشتركبين الجزائر وتونس بعنوان "الملعب"، وفي نفس السنة شاركت الجزائر في الدورة الثامنة عشرة لأفلام السينما الأوربية بتونس. (جريدة الوسيط المغاربي، 2021)

#### ثانيا: التعاون في المجال السياحي

تعد السياحة قاطرة التنمية ومحرك الاقتصاد لما لها من تأثير إيجابي في تطوّر القطاعات ذات الصلة كالنقل والثقافة والتجارة وغيرها من المجالات الاجتماعية والعلمية وكذا الدينية، وعليه فقد حظيت السياحة باهتمام كبير من طرف مسؤولي هذا القطاع في كلا البلدين، وإذا وضعنا في الحسبان أن السياحة أداة مهمة لتعزيز العلاقات والتفاهم المتبادل بين الشعوب، وبالنظر للطابع السياحي والخبرة الكبيرة في هذا المجال لدى الجمهورية التونسية، خاصة مع التدفق الكبير للسياح الجزائريين الذي بلغ عددهم في بعض الأحيان حوالي 3 ملايين سائح سنويا كما دخل الجزائر حوالي 5000 سائح تونس ففي عام 2001 تم التوقيع على اتفاقية بين الجانبين التونسي والجزائري تخص تنقل الأشخاص وتبادل السلع وذلك بتسهيل إجراءات الجمركة ومراقبة الأشخاص العابرين للحدود في كلا الجانبين (مرسوم رئاسي رقم 02-387، 2002)، واتفاقية أخرى يتم بموجبها الاعتراف المتبادل برخص السياقة واستبدالها لتسهيل استعمل الطرقات في كل بلد ومنه المحافظة على السلامة المرورية (مرسوم رئاسي رقم 08-50، 2008).

وفي سنة 2003 تم إبرام اتفاق تعاوني يرمي إلى بناء أسس تعاون متينة تعود بالفائدة على الجانبين في المجال السياحي والتي تم تدعيمها ببرتوكول تعاون في مجال الصناعات التقليدية وبناء عليه تم تدعيم الاتفاقية ببروتوكول تعاون يضمن استحداث لجنة فنية مشتركة أوكلت إليها مهمة وضـع البرامج التنفيذية لتطوير التعاون في هذا المجال (مرسوم رئاسي رقم 04-328، 2004)، ورصد وتقييم البرامج التي تم الاتفاق على تنفيذها واقتراح حلول للصعوبات التي تعترض تنفيذها.

#### ثالثا: التعاون في المجال الصحي

لقد تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال الصحي بين تونس والجزائر تتعلق بالصحة العمومية والوقاية، والصحة المدرسية والجامعية، والأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى ذلك يتضمن نطاق التعاون بين البلدين مجال السكان وعلاقته بالصحة الإنجابية، فضلا عن تنظيم وإدارة النظام الصحي (مرسوم رئاسي رقم 06-70، 2006).

كما تم التوقيع بين الجانبين على اتفاقية في إطار التأمين الصحي، والتي تهدف إلى ضمان حقوق المواطنين التونسيين والجزائريين المقيمين في بلد الطرف الآخر، وتؤكد هذه الاتفاقية على أهمية التنسيق الكامل بين أنظمة التأمين الصحي، سواء على الصعيد التشريعي أو من خلال التعاون بين مؤسسات الدولتين (مرسوم رئاسي رقم 06-78، 2006).

### المطلب الثاني: التعاون في المجال الفلاحي

في إطار دعم العمل المشترك بين الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية في مجال الأمن الغذائي والبحث عن سبل تفعيله من خلال تطوير المؤسسات والهياكل المختصة بما يحقق تطلعات الشعبين التونسي والجزائري في تحقيق اندماج اقتصادي تام، وعلى هامش الدورة الثامنة عشرة للجنة الوزراء المغاربية المختصة المنعقدة في تونس العاصمة يومي 26 و28 فبراير 2019، تم التوقيع محضر مباحثات بين الجانبين التونسي والجزائري، يعكس رغبة الطرفين في تعزيز علاقات التعاون والشراكة في القطاع الفلاحي، و يتجلى ذلك التعاون في المجالات التالية (وزارة الفلاحة التونسية، 2020):

* **في مجال البحث العلمي الزراعي:**
* تبادل نتائج البحوث المخبرية خاصة في مجال مقاومة الأمراض المتنقلة عبر الحدود؛
* الاستفادة من تجارب الدولتين في معالجة المياه المالحة واستعمالها في سقي المحاصيل الزراعية؛
* تطوير وتحسين أنواع النباتات الزراعية المحلية وجعلها مقاومة للجفاف والملوحة وكذا التغيرات المناخية التي تتميز بها المنطقة.
* **في مجال الإنتاج الفلاحي وحماية المحاصيل الزراعية:**
* العمل على ترسيخ ثقافة وتنمية الزراعة العضوية؛
* التطبيق الصحيح (وفق المعايير الدولية ) للحجر الزراعي والمقاومة الناجعة للآفات الزراعية ؛
* الاستفادة من المنتجات الزراعية الثانوية.
* **في مجال الثروة الحيوانية:**
* إنشاء مشاريع مشتركة بين البلدين في مجال تربية المواشي للحفاظ على السلالة المحلية؛
* العمل على تحسين سلالات الماشية باستعمال التلقيح الاصطناعي واحصاء عدد الرؤوس بالترقيم والمراقبة وذلك في إطار مشروع مشتركة ينفذ من كلا الطرفين؛
* التعاون في مجال انتاج وصناعة الألبان باعتماد التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من التجارب الاوربية في هذا القطاع؛
* الاستفادة من الخبرات في مجال إنتاج الأعلاف وذلك باستخدام مخلفات المحاصيل الزراعية في إنتاج غذاء وعلف الحيوانات وتخزين الفائض منه؛
* انشاء بنوك للبذور في كلا البلدين ومن ثم العمل على تبادل البذور العلفية بينهما؛
* العمل على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة في مجال الإنتاج الحيواني والحجر البيطري والصحة الحيوانية؛
* التعاون في مجال اللّقاحات الخاصة بالحيوانات.
* **في مجال الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية:**
* العمل تنمية الثروة السمكية في البلدين والمحافظة عليها للزيادة في حجم الصيد السمكي؛
* تدريب الصيادين على الصيد بطرقة علمية والاستفادة من البيانات والإحصائيات السمكية؛
* أنشاء محاضن لإنتاج اليرقات السمكية البحرية؛
* تجنب الصيد الفوضوي ببناء مراكز مراقبة، تراقب نشاط الصيد الجائر؛
* الحد من التلوث البحري وذلك من خلال خلق محميات بيئية بحرية.
* **في مجال مقاومة التصحّر والمحافظة على الحيوانات البريّة:**
* انجاز حدائق وطنية في المناطق الجنوبية في كل دولة؛
* العمل على التشجير لمقاومة التصحر.
* **تنسيق المواقف في الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمجال الزراعي**
* **الاستثمار والشراكة في المجال الفلاحي:**

تشجيع القطاع الخاصّ بالبلدين على إقامة شركات مختلطة ومشاريع شراكة في القطاع الزراعي، خاصّة في مجالات الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية التي توفّر فرص عمل لكلا الشعبين وفرص هامّة لتصدير المنتجات الزراعية الزائدة عن حاجة البلدين نحو الأسواق الخارجية، والعمل على زيادة المشاركة في المعارض بصفة عامة والمتعلقة بالفلاحة والصيد البحري بصفة خاصة.

### المطلب الثالث: التعاون في المجال التجاري

تهدف اتفاقية التجارة التفاضلية بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية إلى تسهيل وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين، وللاستفادة من الإعفاءات الجمركية الواردة في هذه الاتفاقية، يشترط أن يتم تسويق المنتجات المعنية بهذه الإعفاءات بصفة مباشرة بين البلدين وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقية التجارة التفاضلية الجزائرية التونسية لا تنطبق على السلع المصنعة في المناطق الحرة في البلدين. ومن بين هذه الإعفاءات (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، 2010):

#### 1. الإعفاء الكلي:

وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، يتعهد الطرفان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي المدرجة في الملحقين (ج 1) و(د 1) من جميع الرسوم الجمركية والجبايات والضرائب ذات الأثر المماثل.

تشمل القائمة (ج1) المنتجات ذات المنشأ التونسي والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها للمجال الجمركي التونسي.

وتشمل القائمة (د1) المنتجات ذات المنشأ الجزائري والمعفاة من جميع الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها للمجال الجمركي الجزائري.

#### 2. التخفيضات:

* يلتزم الطرف الجزائري بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 40% على السلع المدرجة في قائمة (ج2)، والتي تشمل السلع المصنعة محليًا في تونس.
* كما يتعهد الجانب الجزائري بتقديم خصومات إضافية على السلع والمنتجات المحددة في القائمة (ج2) بعد عام واحد من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
* وتستورد الجزائر بضائع تونسية المنشأ والواردة في قائمة (ج 3) حسب الكميات والإعفاءات الجمركية المبينة في هذه القائمة.
* كما يتم استيراد المنتجات ذات المنشأ الجزائري المدرجة في القائمة (د2) وفقا للكميات والإعفاءات الجمركية المحددة في هذه القائمة.
* ويحدد مفهوم السلع والمنتجات ذات المنشأ وطرق التعاون الإداري المرتبطة بذلك البروتوكول رقم 01 الملحق بهذا الاتفاق (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2013)، والتي تخص قوائم التصنيفات والتحويلات التي يجب إجراؤها على المواد التي ليست لها صفة المنشأ ليكسب المنتوج المحول صفة المنشأ.

### المطلب الرابع: التعاون في المجال الصناعي

أما على الصعيد الصناعي، فقد تعززت العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية بتوقيع الاتفاقية الإطارية الجديدة للتعاون الصناعي في عام 2001 (مرسوم رئاسي رقم 02-225، 2002)، بهدف تطوير طرق وأساليب الشراكة والاستثمار المباشر بين الدولتين، الأمر الذي يفضي إلى إنشاء مشاريع واستثمارات مشتركة.

وإدراكًا للأهمية الكبرى التي توليها الدولتان الشقيقتان للجانب الصناعي والاستثماري فقد تم توقيع اتفاقية تعاون لتشجيع الاستثمار والحماية المتبادلة لهذا الأخير، مما يعزز التبادلات الاقتصادية الخاصة ويضمن المعاملة العادلة في إطار اتفاقية التفاضل (مرسوم رئاسي رقم 06-404، 2006)، وقد مهد هذا الأمر الطريق لـ 17 مشروعًا اِسْتِثْمَارِيًّا تُونِسِيًّا في الجزائر و25 مشروعًا جَزَائِرِيًّا في تونس. ففي 19 يونيو 2002 تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء مشروع مشترك بين شركة " إيتاب " التونسية وشركة "سوناطراك" الجزائرية المتخصصتين في التنقيب عن النفط وإنتاجه في المناطق الواعدة في الدولتين (وزارة الشؤون الخارجية التونسية، 2019).

## خلاصة الفصل:

بات واضحا من خلال ما تم التعرض له في هذا الفصل أن كل من الجزائر وتونس تمتلكان إمكانيات هائلة تمكنهما من إرساء قواعد متينة لبناء تعاون اقتصادي ناجح يمكّن الدولتين من إنشاء سوق مشتركة ومنطقة تجارة حرة تكونان لبنة من لبناة التكامل الاقتصادي، مع وجود أدوات تعمل على إنجاح هذا التعاون كتعزيز التجارة البينية والمتمثلة في إطارها القانوني الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي والاستثمارات المشتركة، وكذا تنمية المناطق الحدودية بين البلدين، ويمكن أن يتحقق كل هذا في عدة مجالات كالمجال التجاري والصناعي والسياحي وفي عدة مجالات أخرى يمكن أن تكون رافدا من روافد التعاون الاقتصادي.

وقد استنتجنا في آخر هذا الفصل أن التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس ما زال دون المستوى المطلوب، مقارنة بالإمكانيات والأدوات التي تتوفر عليها الدولتان، وبالتالي لا بد من العمل على تعزيز هذا التعاون بإنشاء منطقة تبادل حر تعمل على تنشيط التجارة البنية وتسهل انسياب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية بين الدولتين.

ولمعرفة المزيد حول المؤهلات التي يمكن أن تؤدي لخلق تكامل اقتصادي بين البلدين سنتعرض في الفصل الرابع للتحديات والفرص التي يمكن أن تعزز هذا التعاون الاقتصادي والذي من شأنه أن يفضي إلى تكامل اقتصادي بين الجارتين على عكس ما شاهدناه بين دول المغرب العربي في الفصل الثاني.

الفصل الرابع:

التعاون الاقتصادي "الجزائري– التونسي" التحديات وفرص الاندماج الممكنة

## تمهيد

في كل مناسبة تجمع المسؤولين الجزائريين والتونسيين إلّا ويتم التأكيد من قبل الجانبين على عمق ومتانة العلاقة الدّبلوماسية والسياسية بين البلدين، وذلك بحكم أواصر الأخوة ووحدة الدين واللغة والثقافة والقرب الجغرافي بين الشعبين، حيث تعتبر الجزائر هي الجارة الغربية لتونس بحدود برية تبلغ حوالي 965 كلم، بالإضافة إلى التاريخ المشترك الذي يربط بين البلدين، والذي تجسد في أحداث ساقية سيدي يوسف سنة 1958 والتي اختلطت فيها الدماء التونسية بالدماء الجزائرية، كما كانت تونس أول دولة وقعت معاهدة الأخوة والوفاق مع الجزائر وهذا كان سنة 1983.

حيث نجد أنه ومنذ استقلال الجزائر جمعت الجزائر وتونس بعض الشركات الاقتصادية، كخط الغاز الطبيعي الذي يربط الجزائر بإيطاليا مرورا بتونس، كما أنّ هناك عدة اتفاقيات في مجال الربط المشترك للكهرباء بين البلدين واتفاقية تتعلق بتبادل الخبرات في مجال التحكم في استعمال وتطوير الطاقات المتجددة خاصة الشمسية منها واتفاقية تعاون بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة التونسية للنشاطات النفطية "إيتاب".

وبالرغم من هذه العلاقات الطيبة بين تونس والجزائر سواء كانت سياسية أو اقتصادية والكلمات المطمئنة للمسؤولين في كلا البلدين إلا أن التعاون الاقتصادي بينهما لا يزال دون مستوى طموحات الشعبين الشقيقين.

## المبحث الأول: مقومات وأهم تحديات التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي وسبل معالجتها

### المطلب الأول: مقومات التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي

عند التمعن في الخارطة الجغرافية للتونس والجزائر سنجد أنّ فرص التكامل والانسجام متوفر لدى الدولتين، وذلك لوفرة الموارد الطبيعية المختلفة في هذين البلدين الشقيقين، فضلا وجود عامل مهم لإنجاح هذا التكامل ألا وهو الحدود البرية والبحرية المشتركة التي تسهل حركة الأشخاص والبضائع، بالإضافة لوجود عمال إيجابي أخر هو وحدة الدين واللغة والثقافة.

كما يتمتع القطرين باقتصاد متنوع، حيث يعتمد الاقتصاد التونسي بنسبة كبيرة على الفلاحة وأنشطة أخرى كالسياحة، بينما يعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز بنسبة كبيرة، وتمتلك الدولتين أيادي عاملة مؤهلة الشيء الذي يوحي بإمكانية حدوث تكامل اقتصادي يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين ويجعل منها قوة اقليمية تنافس باقي الكتل الاقليمية المجاورة، ومن أبرز المقومات التي تمنح الجزائر وتونس إطارًا اقتصاديًا متكاملًا وذا أهمية استراتيجية هي:

#### 1. المقومات التاريخية والحضرية:

##### أ- وحدة اللغة والدين:

إن اللغة العربية هي اللغة الرسمية والرئيسية لكل من تونس والجزائر، ما نصت عليه دساتير البلدين، فهذا الواقع اللغوي المشترك يعد عاملا داعما وميسرا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين. كما أن هذا الارتباط اللغوي والثقافي المشترك بين الجزائر وتونس يعد إحدى الركائز الأساسية التي تدعم وتعزز جهود التكامل الاقتصادي بينهما (مانع، 2004).

كما تعتبر وحدة الدين عاملا مساعدا على بناء واستمرار تكامل اقتصادي، لأنّه الدين الذي يعتنقه شعبا البلدين منذ أزيد من أربعة عشر قرنا.

##### ب- وحدة التركيبة الاجتماعية:

تمتلك كل من الجزائر وتونس ثروة بشرية لابأس بها، فقد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2021 حوالي 44.6 مليون نسمة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (الإذاعة الجزائرية، 2022)، أمّا بالنسبة للجمهورية التونسية فقد بلغ عدد السكان سنة 2022 حوالي 11.8 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصاء، ويتميز سكان البلدين بالانسجام الثقافي والاجتماعي ووحدة التقاليد والمعتقدات، رغم وجود تنوع عرقي واختلاف في الخصائص المحلية، مما مهد لانصهارها داخل مجتمعات متجانسة منذ قرون وهو ما ولد لدى الشعبين الشعور بالمصير المشترك، والرغبة بالعيش معا ( قصري، 2017) .

#### 2. المقومات الطبيعية:

تحوز كل من الجزائر وتونس على العديد من المقومات الطبيعية، حيث تبلغ مساحة كل منهما حوالي 2.3 مليون كلم2 و163.610كم² على التوالي، وتطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله حوالي 1644 كلم، كما تمتد سواحل تونس على طول حوالي 2290 كلم حسب وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، مع تنوع في التضاريس ما بين جبال وغابات وسهول وأنهار وصحاري شاسعة، كما يوجد ثروات حيوانية ومعدنية هائلة خاصة في الجزائر وبدرجة أقل في تونس، وتتمثل هذه المقومات الطبيعية فيما يلي:

##### أ- الأراضي الفلاحية:

تمتلك الجزائر وتونس مساحات شاسعة قابلة لزراعة الحبوب والخضر والفواكه والزيتون والنخيل وتقدر هذه المساحات القابلة للاستصلاح بحوالي 283.2 مليون هكتار في الجزائر وحوالي 5,15 مليون هكتار في تونس (صالحي، 2004)، كما تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى أن نسبة الأراضي المروية منخفضة جدًا مقارنة بالموارد المائية المتاحة لكل دولة، وذلك بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية وخاصة الأمطار التي تهطل خلال العام، والاستفادة منها لسقى بعض المحاصيل الفلاحية.

##### ب- المواد الخام:

تعتبر دولتي الجزائر وتونس من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعة والمعدنية وخاصة مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز، حيث جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة افريقيا من حيث الدول المنتجة للنفط خلال شهر نوفمبر من عام 2022، فقد بلغ انتاج الجزائر من هذه المادة خلال هذا شهر حوالي مليون و60 ألف برميل وذلك وفقًا للتقرير الشهري لمنظمة أوبك (جريدة الشروق الجزائرية، 2022)،بينما انتاج تونس من النفط والغاز يعتبر قليل مقارنة بالجزائر، وبينما تتمتع هذه الأخيرة بميزة تنافسية في إنتاج الفوسفات، إلا أنّه شهد انخفاضًا ملحوظًا خلال المدة ( 2011- 2020 ) مقارنة بعام 2010 بسبب الأحداث التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة.

**ج- الثروة الحيوانية:**

تكمن أهمية تربية الحيوانات في تشابكها مع الإنتاج الفلاحي، وتحويلها من أشكالها الطبيعية إلى منتجات مصنعة ونصف مصنعة، وهذا من خلال الصناعات التحويلية كصناعة اللحوم والجلود، مما يوفر مواطن شغل دائمة وموسمية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في التخفيف من حدة البطالة، كما يمكن أن تكون مصدرًا للأسمدة العضوية والتي بدورها تخلق زراعة متوازنة تحد من استنزاف التربة.

#### 3. المقومات الاقتصادية:

##### أ- وجود رأس المال:

يصنف اقتصاد الجزائر ضمن الاقتصاديات التي تمتلك فائض في رأس المال ولا تمتلك القدرة الكبيرة على التصنيع والاستثمار، بينما تصنف تونس ضمن الاقتصاديات التي لديها عجز في الموارد المالية، ولكن لها القدرة إلى حدا ما في التصنيع، ولهذا يمكن أن يكون هذا المقوم محفزًا لإمكانية التكامل بين البلدين في هذا المجال.

##### ب- السوق المشتركة:

إنّ إقامة سوق مشتركة بين الجزائر وتونس يتيح لكلا الدولتين تصريف منتجاتها في هذه السوق، وهذا لاتساع رقعتها والتي تصل حسب آخر الإحصائيات حوالي 55 مليون مستهلك، كما يمكنها من إيجاد منافذ جديدة إلي الأسواق الخارجية، ولا يتم ذلك إلا بوجود موارد ومالية كبيرة.

##### ت- وفرة الأيادي العاملة:

وصل عدد سكان تونس والجزائر مجتمعين إلى ما يقرب من 55 مليون شخص، بما في ذلك القوى العاملة المهنية والجامعية والشبابية المتخصصة إلى حوالي 49 % حسب بينات البنك الدولي لسنة 2021، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة نتيجة زيادة مشاركة المكون النسوي في سوق العمل، وكذلك دخول من هم دون سن العشرين إلى سوق العمل في المستقبل ( قصري، 2017)، إلا أن معظم هذه الشريحة تعاني من التذمر والاستياء الأمر الذي قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية، ودفع البعض منهم للعمل خارج الدورة الاقتصادية الرسمية والبعض الآخر للهجرة خارج البلاد، وهذا ما يحتم على البلدين التقارب أكثر لتحقيق المصالحة المتبادلة، خاصة في المجالين الزراعي والصناعي، فالجزائر مثلا تمتلك وعاء عقاري كبير وغير مستغل خاصة في الصحراء الكبرى والذي يمكن أن يستوعب العديد من المشاريع خاصة منها المشاريع الصناعية والزراعية، والتي بدورها ستوفر العديد من مواطن الشغل لسكان البلدين.

### المطلب الثاني: تأثير الجانب الأمني على التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

يعتبر الأمن مطلب أساسي لا يمكن للدولة الاستغناء عنه، وجوهره يقوم على البقاء وحماية الأفراد والجماعات وتوفير البيئة الآمنة لتحقيق السلم والاستقرار، ولقد أصبحت ظاهرة الإرهاب عالمية تهدد أمن الدول واستقرارها وتعوق خطط التنمية، بالإضافة إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وزعزعة الاستقرار وإحداث الفوضى.

#### الفرع الأول: واقع التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر وتونس

إن التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة المغرب العربي وخاصة تونس والجزائر تدفع البلدين نحو مزيد بذل الجهود المشتركة من اجل توحيد المواقف لمواجهة تلك التهديدات المتمثلة في الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تعد الأشد خطورة وتأثيرا علي المنطقة والتي تعمل بدورها علي عرقلة عجلة النمو الاقتصادي في كلا البلدين، الأمر الذي حتم على الجزائر وتونس وضع مقاربة استراتيجية من اجل تحقيق سبل التعاون بينهما، وتجسدت هذه المقاربة من خلال ثالثة أبعاد، فالبعد الأول تمثل في الجانب العسكري والأمني، أما الثاني فتجسد في مجال الدعم السياسي وأما البعد الثالث فتمحور حول الجانب الاقتصادي التنموي، وقد عزز هذا التنسيق الاستقرار الأمني وجنب البلدين العديد من المشاكل والمخاطر الأمنية التي تهددهما (العمري،2015 ).

وأقامت الجزائر وتونس شراكة استراتيجية ذات بعدين بعد أمني وبعد تنموي تقومان أحيانًا على التعاون وأحيانًا أخرى على الدعم الجزائري لتونس في ظل الانهيار والتفكك الأمني الذي عرفته بعض دول الجوار خاصة ليبيا.

#### الفرع الثاني: التحدي الإرهابي في تونس وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري

لقد عرف الجمهورية التونسية اندلاع عديد الأحداث الارهابية وحالة من عدم الاستقرار الأمني وذلك منذ أواخر 2010 الشيء الذي حتم على الجزائر تكثيف تواجدها الأمني والاستخباراتي على الحدود وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية من شأنها المساس بالأمن القومي، وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار للعام 2014 بعد ما كانت 15 مليار دولار في 2013 ، وهذه الميزانية الضخمة موجهة للدفاع وتحديث منظومة السلاح وإن كانت طبيعية بالنظر إلى التحديات الجديدة إلا أنها اثقلت كاهل الميزانية العمومية للدولة الجزائرية.

ونلاحظ أن هذه الظروف أدت إلى زيادة انتماء الشباب التونسي للجماعات الإرهابية والمتطرفين الراديكاليين، لا سيما أن من بين منفذي العملية الارهابية على مجمع عين أميناس الغازي جنوب الجزائر إحدى عشرة تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد منهم التونسيين ( رمضان، 2013)، وبالتالي عرفت تونس منذ الحراك الشعبي والإطاحة بالرئيس السابق حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني على المستوى الداخلي وذلك من خلال العمليات الإرهابية التي شهدتها تونس وخاصة في ظل عدم الاستقرار الأمني لليبيا التي كانت لها تداعيات مباشرة على الوضع الأمني في تونس بحيث أصبحت تونس تتأثر مباشرة بما يحدث في ليبيا جراء الفوضى وعدم الاستقرار وخاصة عودة المقاتلين التونسيين من سوريا والتابعين لتنظيم داعش الإرهابي الذي يريد التموقع ونقل نشاطه إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

كما عرفت تونس تزايد نشاط التهريب على حدودها مع ليبيا خاصة نشاط الجريمة المنظمة من تهريب المخدرات والأسلحة حيث زاد تهريب الأسلحة من ليبيا إلى تونس في ظل عدم الاستقرار من أجل تخزينها واستعمالها، وهذا ما حصل في الأحداث جبل الشعابني التي كانت وما تزال تحتضن به مجموعات إرهابية وتوجه ضربات لأجهزة الأمن والجيش الذي فقد العشرات من جنوده نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرض لها كما يتم تهريب جزء من هذه الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود التونسية الجزائرية، لذلك فإن انعدام الأمن في ليبيا هو تهديد مشترك لكلا البلدين وهذا ما يشكل مصدر قلق للدولة الجزائرية بشأن الوضع الأمني في تونس، لا سيما أن هذه التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تهديدات غير تقليدية ولا تعترف بالحدود الدولية (بورزاق، 2017 ).

#### الفرع الثالث: أمن وتنمية المناطق الحدودية بين البلدين

أما في ما يتعمق بأمن وتنمية المناطق الحدودية فقد أسست الجزائر نمط امني وآخر تنموي فالأول تمثل في إعادة الانتشار بالنسبة لعديد فروع أجهزة الأمن الجزائرية ووحداتها القتالية سواء البرية أو الجوية، أما بالنسبة للنمط الثاني المتبع فركز على التنمية الاقتصادية الجهوية للمناطق الحدودية سواء علي الشريط الحدودي للجزائر والشريط الحدودي لتونس من خلال توافق الطرف التونسي مع الطرف الجزائري وتجسد هذا التوافق في المساعدات المالية لتونس وتفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي بين البلدين بما يخدم مباشرة مصلحة التنمية في المناطق الحدودية لكلا البلدين

وأسفر التنسيق الأمني بين تونس والجزائر في المرحلة التي سبقت انتخاب الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي عن عدة ترتيبات تمت بين الجانبين، حيث تمكنت المخابرات الجزائرية من إيقاف مجموعة إرهابية كانت تعمل على التسلل من الحدود التونسية باتجاه الحدود الجزائرية لتنفيذ عمليات ارهابية داخل التراب الجزائري، كما فرض هذا التنسيق ​​بين البلدين على المسؤولين التونسيين وضع رؤية استراتيجية شاملة للأمن الوطني وفق مقاربة أمنية شاملة وخطط استشرافية سياسية واقتصادية وعسكرية وذلك في ضل اتساع التهديدات الأمنية وتنوعها، وظهور أساليب مبتكرة للاعتداءات الارهابية التي أثرت تأثير بالغا على الوضع العام في تونس سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، كما أدى التعاون الأمني مع الجزائر إلى تعزيز القدرة القتالية للأجهزة الأمنية التونسية ومكنها من التعامل مع الاعتداءات الارهابية باحترافية ( بوصيان،2014)، الأمر الذي وفر حماية للمصالح الحيوية التونسية، كما عزز أمنها الداخلي والحدودي.

وفي الأخير يمكن القول إن العلاقة بين تونس والجزائر اتسمت بالدعم والتعاون على كافة المستويات بما في ذلك الأمنية والسياسية والاقتصادية وهذا خلال الفترة التي تلت ما يسمى بالثورة في تونس.

### المطلب الثالث: أهم تحديات التي تواجه التعاون الاقتصادي الجزائري التونسي

يواجه التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس عدة عقبات، أبرزها ضعف التبادل التجاري بسبب الافتقار إلى توافق في الآراء بشأن التجارة البينية، ونقص الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات واختلاف معايير الإنتاج في كل بلد والافتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل الصادرات والبطء في الإجراءات الجمركية، وكذا الاختلافات في التشريعات الاجتماعية، فضلا عن أوجه القصور في التنسيق والتعاون من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية، ومن أكبر وأهم الأسباب التي تعوق التجارة البينية هي تبعية الأسواق المحلية في كلا البلدين لأسواق الاتحاد الأوروبي. حيث نجد أن تونس والجزائر أبرمتا اتفاقات مع بلدان الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) بطريقة غير منسقة وغير مدروسة.

ومن أبرز هذه التحديات التي يمكن أنّ تكون سبب في فشل التعاون الاقتصادي ما يلي ( كيرييـف وو آخرون، 2018):

#### 1. الارتفاع الكبير في التعريفة الجمركية:

تواجه التجارة البينية لدول المغرب العربي وخاصة بين الجزائر وتونس العديد من الصعوبات نتيجة السياسات التجارية التقييدية على الرغم من وجود اتفاق تجاري تفضيلي بين البلدين إلا أن الدولتين ما زالتا تطبقان تعريفة جمركية مع دول الاتحاد الأوروبي أقل مقارنة بتعريفة الجمارك المطبقة بينهما، وبشكل عام فإن متوسط التعريفة الجمركية بين الجمهورية التونسية والجزائر أعلى بكثير من نظيراتها في الاقتصادات الأخرى، فمثلا بلغ متوسط التعريفة الجمركية لدول المغرب العربي في عام 2016 حوالي 14%، بينما وصلت في دول الاتحاد الأوروبي 5%، وفي الولايات المتحدة حوالي 4%، والصين حوالي 10%. ونظرًا لفرض الجزائر لدرجات عالية من الحماية على سوقها المحلي، وتشديد الحواجز الجمركية في بداية عام 2018 وفُرض حظر مؤقت على حوالي 850 نوعًا من المنتجات. بالإضافة إلى تسليط ضريبة بنسبة 30% على بعض السلع الانتقائية، من أجل ذلك تم رفع قيمة التعريفة الجمركية إلى حوالى 20 %، أمّا فيما يخص الجمهورية التونسية فقد أخضعت بعض قطاعاتها الاستراتيجية لحماية شديدة بالرغم من أنّها تعتبر من بين الدول المنفتحة نسبيا على التجارة العالمية، فنجد مثلا أنّها تفرض حوالي 31 % كجمركة على استيراد المنتجات الفلاحية.

#### 2. ارتفاع تكاليف التصدير:

بالإضافة للمعوقات الجمركية، هناك معوقات أخرى غير جمركية تتمثل في تكلفة التصدير، فمتوسطة تكلفة التصدير في تونس والجزائر أعلى بكثير منه في الدول المتقدمة، وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مؤسسة البنك الدولي أن المستثمرين الأجانب يواجهون صعوبات كبيرة في هذ الجانب، ومما زاد من صعوبات التصدير كثرة نقاط التفتيش وتأخر انسياب السلع عبر الحدود بسبب الإجراءات الجمركية المطولة والقصور في تطبيقها. بالإضافة إلى تشديد القيود عند الحدود بدلا من تسهيلها بحجة حماية المصلحة الوطنية، الأمر الذي ساهم في انتشار ظاهرة التجارة الموازية.

#### 3. ضعف البنية التحتية لوسائل النقل:

ومن أكبر معوقات الاندماج الاقتصادي بين البلدين ضعف شبكات النقل والمتمثلة في النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية وتعتبر جميــع وســائل النقــل غيــر متطــورة بالدرجــة الكافيـة باستثناء وسيلة النقــل البحــري، أمّا فيما يخص النقل الجوي فهناك رحالات جوية بين البلدين إلا أنّ شركات الخطوط الجوية المحلية تعتبر شركات صغيرة ومعظم رحلاتها داخلية في العموم.

كما يعتبر النقل البحري الوسـيلة الأساسـية للتجـارة داخـل المنطقـة، لكنه يخدم التجـارة الخارجية مع أوروبا بصفة أكبر، وبالرغم من وجود موانئ في كل من الجزائر وتونس، لكن لا توجد خطوط شـحن تجاريـة كبيـرة فيمـا بينهـا، فقـد تم تهيئة الموانئ في كل من تونس والجزائر علـى نحـو يخـدم التجـارة مـع الدول الأوربية، بينمـا تأتـي مصلحـة التجـارة البينية في المرتبة الثـاني كما لا يوجد سـوى عدد قليل مـن الموانـئ بمقاييس دولية، وهناك النزر القليل مـن خطـوط النقـل البحـري المباشـرة بيـن البلـدين، وفي حالات عديدة تستعمل موانئ اجنبية في نقـل السـلع الإقليميـة، مثـل مينـاء مارسـيليا في فرنسـا، ومينـاء ألميريـا في إســبانيا، وحتــى مينــاء روتــردام في هولنــدا. ويــؤدي اســتخدام هــذه الموانئ البعيدة إلى زيادة التكاليــف، كمـا يحـد مـن القدرة التنافسـية للمنتجات المحلية أمام السلع الأجنبية.

#### 4. القيود المفروضة على تدفق رأس المال:

وتوجــد قيــود كبيــرة علــى دخول رؤوس الأموال الأجنبية في كلا البلدين، حيث تفرض الجزائر قيود على دخول الرأس المال الأجنبي باشتراط وجود شريك جزائري يمتلك 51 % مقابل 49 % لشريك الأجنبي، وفي الجمهورية التونسية بقي الحساب الرأسمالي مقيدا نسبيا إلى غاية سنة 2015 حيث تم سن قانون سنة 2016 يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في تونس كأنه مستثمر تونسي له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، ومع ذلك تفرض تونس قيود مشددة على خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تشترط الجزائـر إعـادة اسـتثمار الأربـاح داخـل البلـد للحـد مـن هجـرة رؤوس الأمـوال.

### المطلب الرابع: سبل مواجهة تحديات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

لقد كان للتحديات التي سبق ذكرها الدور الأبرز تعطيل طريق الوصول إلى اندماج اقتصادي ثنائي بين الجزائر وتونس، لكن ومهما يكن من معوقات فإن مقومات الاندماج تبقى قائمة، وأن كلا البلدين يدركان حق الإدراك المنافع الكبيرة المترتبة عن التشابك الاقتصادي فيما بينهم، وبالتالي تبرز هنا ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

ومن بين الأسباب التي تساهم في المضي قدما نحو انجاح الاندماج الاقتصادي بين البلدين، هو تعديل ميزان القوى بين تونس والجزائر من جهة ودول الاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي لبلدين من جهة أخرى ومسايرة موجة التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء على الخارطة الاقتصادية العالمية، ومنه فإنّ هذه الأسباب وغيرها من الأسباب الاستراتيجية والجيوسياسية والأمنية تعود كلها إلى أهمية وضرورة الاندماج الاقتصادي بين الجزائر وتونس.

وبناءً على ما سبق يمكن اقتراح بعض الإجراءات التي نعتقد أنها لها دور مهم في التقليل من آثار معوقات الاندماج الاقتصادي بين الدولتين، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي ( كيرييـف وو آخرون، 2018) :

* العمل على تنسيق السياسات الخارجية أمام الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى لضمان المصالح المشتركة وتعزز القوة التفاوضية أمام هذه التجمعات الاقتصادية خصوصا أمام الاتحاد الأوروبي بوصفه الشريك الرئيسي لكلا الدولتين
* ضرورة اعتماد خطة متكاملة لتنمية التجارة البينية لتسهيل عبور البلدين إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي بين البلدين.
* الاتفاق على توحيد العملة لتسهيل التبادل التجاري بينهما، والعمل على إنشاء منطقة تبادل حر؛
* إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدين، خاصة في المجالين الصناعي والزراعي، باعتبارهما المدخلين الأساسيين لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي لمواطني البلدين؛
* إقامة مجموعة مؤسسات مشتركة تتكامل من خلالها مشاريع البنى التحتية الكبرى كشبكة الطرق والطاقة والمياه؛
* العمل على التخفيف من الحواجز الجمركية ومنه الانتقال إلى إنشاء اتحاد جمركي لتذليل الصعوبات أمام انسياب السلع والخدمات وحركة المواطنين ورؤوس الأموال؛
* الابتعاد عن حقيقة أن هناك دولة قائدة والأخرى مقوده، وخلق علاقات متكافئة بين القطرين الشقيقين لضمان استمرار التعاون والتنمية.

## المبحث الثاني: فرص التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

تكتسي العلاقات الجزائرية التونسية طابعا خاصا واستثنائيا من حيث عمق روابط الأخوة الصادقة التي تجمع البلدين (وكالة الانباء الجزائرية، 2021)، ومن خلال هذا المبحث يمكن أن نعرض لبعض الفرص التي من شأنها أن ترفع من وتيرة التعاون الاقتصادي بينهما.

### المطلب الأول: فرصة التجارة البينية بين الجزائر وتونس

للتجارة البينية بين الجزائر وتونس أهمية كبرى في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين، فمن خلال هذه الأخيرة يتم تعزيز التكامل الاقتصادي وتبادل الموارد والخبرات بين البلدين، كما تساهم التجارة البينية في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في كلا البلدين، كما لها دور كبير في تنويع مصادر إمدادات الأسواق بالسلع والبضائع مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي للبلدين، بالإضافة إلى تعزيز التفاهم والتواصل بين الشعبين مما يمتن العلاقات ويوثق أواصر الأخوة بينهما.

وتحكم العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس اتفاقية التجارة والجمارك المبرمة عام1981، إضافة إلى بروتوكول التفاهم التكميلي الموقع بالجزائر سنة 1991، مع وجود الاتفاقية التفاضلية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2014 والتي تنص على إعفاء " المنتجات ذات المنشأ التونسي أو الجزائري” من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. (سجال، 2021) وقد وصل حجم التجارة البينية بين الجزائر وتونس حوالي 1259 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وبلغت واردات الجزائرية من تونس، في إطار الاتفاقية التفضيلية عند حدود 15.66 مليون دولار، مقارنة بسنة 2019 التي بلغت فيها هذه الأخيرة حوالي 24.98 مليون دولار وبلغت وفق النظام التفضيلي لصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو تونس لسنة 2020 ما يقارب 80.03 مليون دولار.

وحسب إحصاءات الجمارك الجزائرية فإن الجزائر صدرت ما قيمته 1.032 مليار دولار إلى تونس مقابل واردات من تونس قدرت بحوالي 228.20 مليون دولار.

ويبقى التبادل التجاري بين البلدين معتمد بصفة عامة على المحروقات، فقد استفادت الخزينة التونسية ما قدره 173.34 مليون دولار نظير تلقيها لحوالي 3.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الذي يمر عبر أراضيها نحو إيطاليا. (سجال، 2021)

كما تواجه التجارة البينية بين الجزائر وتونس بعض التحديات، مثل العوائق التجارية والتشريعات، ولكنها توفر أيضًا فرصًا للتعاون والتنمية المشتركة بين البلدين. يمكن للشركات الجزائرية والتونسية استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الثنائية والعالمية لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي، باختصار تخلق التجارة البينية بين الجزائر وتونس علاقة حيوية ومهمة تساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة بين البلدين، فمن خلال تعزيز التجارة والاستثمار المشترك يمكن للجزائر وتونس تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الرفاهية لشعبي الدولتين.

### المطلب الثاني: فرصة الاستثمار المشتركة بين الجزائر وتونس

تعمل المشروعات المشتركة على جلب رؤوس الأموال والاستثمارات المهمة للدول الأعضاء، وترفع من حجم المبادلات التجارية البينية، كما تعزز المركز التنافسي للدول الأعضاء في الأسواق الدولية بصفة عامة.

كما تلعب الاستثمارات المشتركة بين الجزائر وتونس دورًا مهمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدين، ويتجلى الاستثمار المشترك في التعاون بين الشركات والمؤسسات الجزائرية ونظيرتها التونسية لإقامة مشاريع مشتركة أو المشاركة في مشاريع استثمارية في البلدين، ومن بين أهم عوامل نجاح الاستثمارات المشتركة بين البلدين ما يلي :

* يمكن توجيه الاستثمار المشترك بين الجزائر وتونس نحو مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعات التحويلية، والطاقة والموارد الطبيعية، والزراعة والثروة الحيوانية، والسياحة والضيافة، والخدمات المالية والتكنولوجيا، وغيرها، كما يتيح التركيز على هذه القطاعات فرصًا لتبادل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين.
* تشجيع الاستثمار المشترك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وآمنة للمستثمرين، تشمل هذه الجهود تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية، وتوفير الحوافز المالية والضريبية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وتوفير فرص متساوية للمستثمرين الجزائريون والتونسيون تمكينهم من الاستفادة من نفس الإجراءات لتحقيق النجاح في مشاريعهم المشتركة.
* يعزز الاستثمار المشترك بين الجزائر وتونس تبادل التكنولوجيا والمعرفة بين البلدين، كما يمكن للشركات والمؤسسات المشتركة الاستفادة من الخبرات والتقنيات المتاحة في كل بلد لتعزيز إنتاجيتها وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها، حيث يعتبر الاستثمار المشترك انجع وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة ( جرادات و المشاقبه، 2012)، فضلا عن تبادل الخبرات في مجالات التسويق والتصدير وإدارة الأعمال لتعزيز قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.
* من خلال الاستثمار المشترك يمكن للشركات في الجزائر وتونس تعزيز تجارتها الداخلية والخارجية، كما يمكن أن تتعاون الشركات المختلطة في إنتاج سلع وخدمات مشتركة وتبادلها بين البلدين، وهذا يعزز التكامل الاقتصادي ويعطي فرصًا لزيادة حجم التجارة وتوسيع قاعدة العملاء.
* من خلال الاستثمار المشترك يمكن للشركات في الجزائر وتونس تعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق الخارجية وتستفيد من شبكات التوزيع والتسويق المتاحة في البلدين لتصدير منتجاتها إلى أسواق أخرى، مما يعزز القدرة التنافسية ويساهم في زيادة الصادرات الأمر الذي يحقق نمو اقتصادي للبلدين.

بشكل عام فإن الاستثمار المشترك بين الجزائر وتونس يعزز التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة بين البلدين، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية متبادلة وتعزيز فرص العمل وتنويع الاقتصادات. وعلى الحكومات والمؤسسات في البلدين أن تحرص على توفير البيئة الملائمة والدعم اللازم لتعزيز الاستثمار المشترك وتحقيق أهداف التنمية المشتركة.

### المطلب الثالث: فرصة التعاون في المجال السياحي

توجد فرص كبيرة للتعاون الجزائري التونسي في مجال السياحة نظرًا للموارد السياحية الغنية والتنوع الثقافي في البلدين، وفيما يلي نذكر بعض الفرص المتاحة في هذا المجال:

1. **التبادل السياحي**: يمكن تعزيز التعاون بين الجزائر وتونس في زيادة حركة السياحة بين البلدين، لما يمتلك كل بلد من معالم سياحية فريدة من نوعها، مثل المواقع الأثرية والشواطئ الجميلة والصحاري والمدن التاريخية ولإنجاح هذا التبادل السياحي وتسهيل السفر وتبادل المعلومات السياحية والترويج المشترك للوجهات السياحية قامت كل من الجزائر وتونس بعديد الإجراءات، ومن ضمن هذه الإجراءات رفع الجمارك الجزائرية والديوانة التونسية من عدد العنصر البشري لشرطة الحدود على كل المعابر الحدودية وذلك من اجل تسريع عملية العبور للأشخاص والمركبات، كما قامت الجمارك الجزائرية بتوفير الخدمة الإلكترونية الخاصة بالسيارات عند عبور المراكز الحدودية الجزائرية-التونسية، وإمكانية تحميل استمارة "التصريح بالعملة والأشياء ذات القيمة. (إذاعة موزاييك، 2023).
2. **السياحة الثقافية**: يتميز كل بلد بتاريخ غني وتراث ثقافي متنوع يشمل الآثار الرومانية والمساجد والمعابد والمتاحف، مما يمكن البلدين من بناء تعاون مثمر في مجال السياحة الثقافية واستكشاف التراث الثقافي المشترك، وذلك بتنظيم جولات سياحية مشتركة لاستكشاف هذه الثروات الثقافية وتعزيز الفهم المتبادل بين الجزائريين والتونسيين.
3. **السياحة الصحراوية**: تمتلك كل من الجزائر وتونس مناظر طبيعية صحراوية خلابة تجذب السياح من جميع أنحاء العالم، فمن خلال تنظيم رحلات وسفاري في الصحراء وتوفير خدمات الضيافة والأنشطة الترفيهية المرتبطة بالصحراء كل ذلك يزيد من فرص التعاون في مجال السياحة الصحراوية.
4. **السياحة الرياضية**: يتميز البلدان بمناظر طبيعية خلابة توفر فرصًا لممارسة الرياضات الخارجية مثل التسلق الجبال وركوب الدراجات والغوص والرياضات المائية والتزحلق على الجليد...إلخ. مما يعزز التعاون في هذا المجال وذلك بتنظيم الفعاليات الرياضية المشتركة والترويج للوجهات السياحية الرياضية.
5. **السياحة الطبية**: يمكن للجزائر وتونس التعاون في تطوير السياحة الطبية والعلاجية، يتمتع كلا البلدين بمرافق طبية عالية الجودة وتوفر خدمات طبية متقدمة في مجالات مثل العلاج بالمياه الحرارية والعلاج الطبيعي والعلاج بالأعشاب. يمكن تعزيز التعاون في هذا المجال من خلال تبادل المعلومات الطبية وتسهيل سفر المرضى بين البلدين، ففي تونس يشهد قطاع السياحة الطبية تطورا ملحوظا، حيث تعتبر فاعلا مهما في السوق العالمية في هذا المجال وذلك بفضل الكوادر الطبية ذات الصيت العالمي والبنية التحتية الملائمة والعصرية، حيث تمتلك تونس العديد من المراكز الاستشفائية التي تمتاز بخدمات ذات جودة عالمية يمكن أن تستقطب أعدادا هامة من المرضى من جميع أنحاء العالم. (معلاوي، 2023)

هذه فقط بعض الفرص المحتملة في مجال التعاون السياحي بين الجزائر وتونس، يجب أن يتم تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالتسويق والترويج للوجهات السياحية وتطوير البنية التحتية السياحية وتسهيل السفر بين البلدين لتحقيق استفادة كاملة من الفرص المتاحة.

### المطلب الرابع: فرصة التعاون في القطاعات الاقتصادية

يشكل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس فرصة واعدة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مختلف القطاعات فبالإضافة إلى الروابط التاريخية والجغرافية بين الدولتين، هناك العديد من المجالات التي تتيح إمكانات كبيرة للتعاون الاقتصادي المثمر، في هذا السياق سنستعرض أبرز القطاعات ذات الإمكانات العالية للتعاون، بدءا من القطاعات الرئيسية كالزراعة والطاقة والبنية التحتية.

- قطاع الزراعة والصناعات الغذائية: في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، هناك فرص واعدة للتعاون بين الجزائر وتونس، فالجزائر تتمتع بقدرات كبيرة في إنتاج المواد الخام الزراعية، بينما تونس لديها خبرة متطورة في مجال تكنولوجيا التصنيع وتقنيات التعبئة والتغليف المتقدمة، كما يمكن تعزيز التعاون في مجال البحث الزراعي وتبادل الخبرات والتقنيات الحديثة في هذا المجال بما يساهم في تطوير الإنتاجية الزراعية في البلدين وتعزيز قدراتهما التنافسية في هذه القطاعات

- قطاع الطاقة والكهرباء: تتمتع الجزائر بوفرة في الموارد الطاقوية التي يمكن أن تستفيد منها تونس من خلال مشاريع التصدير. هذا بالإضافة إلى إمكانية التعاون بين البلدين في تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح. علاوة على ذلك يمكن أن يشمل التعاون ربط شبكات الكهرباء بين البلدين بينهما، كما يمكن للجزائر أن تزود تونس بالغاز الطبيعي، في حين يمكن لتونس أن توفر الفوسفات والموارد المعدنية الأخرى للجزائر، في حين تصدر الجزائر نحو تونس النفط ومشتقاته وجميع الزيوت الصناعية. ( وكال و رشاش، 2023)

- قطاع البنية التحتية، هناك مجالات واعدة للتعاون بين الجزائر وتونس في هذا المجال، حيث يمكن تطوير البنية التحتية للربط البري والبحري والجوي بين الجزائر وتونس، مما سيسهل حركة الأشخاص والبضائع وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين هذه المشاريع المشتركة في البنية التحتية ستسهم في تعزيز التواصل والتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس.

## المبحث الثالث: الأداء الاقتصادي للجزائر وتونس

### المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد شهد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة، حيث تم إرساء قواعد سياسية وقانونية للنهوض بها، لما لها من دور فعال في زيادة النمو وترقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ورفع حجم الناتج الداخلي وتحفيز الاستثمارات الصناعية عبرها، خاصة وأن صناعتها تواجه تحديات عدة نتيجة ظروف وعوامل مختلفة، غير أن ما يمكن التنبيه إليه هو هشاشة القاعدة الصناعية وضعف التسيير والتأهيل التقني وغياب الصناعي المحترف والفلاح المتخصص، وطغيان أنشطة الربح الآنية، كل ذلك يعد من العوامل التي تعيق بشكل كبير جهود إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية والمستدامة، ويؤدي إلى خلق وحدات صناعية جديدة. ومع ذلك يبقى التشبث ببرامج الأداء السارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الصناعة والفلاحة والإنتاج والتسويق والتوزيع، وإعادة تأهيل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتطويرها وتنظيم النشاط التجاري ومعالجة خلل مسالك التوزيع وتوجيهها، مع توفير الخرائط الاستثمارية واستغلال الطاقات والموارد المتاحة وتوفير الشروط المواتية للمستثمرين.

فأغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل مركبة، فبعضها لم يعد يشتغل بكامل طاقته، والبعض الآخر يعاني من أزمات تمويلية أو لم يرتق بعد إلى مستوى التنظيم الحديث الذي يجعل الإدارة تعمل وفق ضوابط نظامية، زيادة على ما يعيق عملية تقييمها ودراسة وضعيتها نتيجة نقص المعلومات عنها، والعراقيل الإدارية التي تكبل تعاملات المتعاملين معها، وكذلك التعقيدات التي تحيط بها على مختلف الأصعدة، لقد واكبت المنظومة المؤسساتية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات متلاحقة، هدفت جميعها إلى ترقية وتطوير القطاع، حيث قامت الدولة عشية الاستقلال بتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أخذ في التوسع تدريجيا ليصل إلى 119.333.9 مؤسسة مع بداية سنة 2019 .وهذه المؤسسات تساهم من جانبها في استغلال الموارد المحلية وفي جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كما تسهم في رفع إيرادات الجماعات المحلية التي تتواجد بها هذه المؤسسات ( عناني، 2014)، وقدرة هائلة على المزج بين النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، تطوير التكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية والتسييرية والاستشارة. وفي هذا السياق أقرت الحكومة آليات تحفيزية لدعم وتعزيز هذه الفئة من المؤسسات وأقرت عدة تدابير مساندة كتخفيض الضرائب وتسهيل الوصول إلى الائتمان، ناهيك عن آليات الدعم المختلفة لخلق وظائف الشغل ودعم مراكز الاستشارات وحاضنات الأعمال في المدن الكبرى. واعتماد أساليب إدارية جديدة في تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعناية كبيرة من خلال إنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي ترعى هذه المؤسسات وتمولها وتؤهلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. ولازالت هذه الهيئات تعمل على تفعيل الاستثمار والإسهام في التنمية، ومن هذه الهيئات: صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ساهم كثيرا في التخفيف من حدة هذه المشاكل، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني APSI، حيث تضطلع هاتين الهيئتان الأخيرتان بتشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم، وتوفير مختلف المعلومات التقنية، التشريعية، التنظيمية والمتعلقة بمجال استثماراتهم وكيفية استفادتهم من التسهيلات، وأخيرا تم الإعلان عن إنشاء مجلس وطني للتشاور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتألف اعضاؤه من ممثلي المنظمات والجمعيات المهنية، يلتقي فيه ممثلي الحكومة والمستفيدين من سياسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بغرض تعزيز السياسات والأدوات اللازمة لتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين نظام الدعم وتطويره وترقية الحوار بين القطاعين العام والخاص( (Office National des Statistiques,2020

ويمكن القول أن الهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد توافرت لها في إطار إصلاح منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدابير ملموسة تخص ترقية هذا القطاع، منها:

* ضرورة استغلال العقار الصناعي والتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن ليجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لتوطين المشاريع؛
* فتح شبابيك مراكز التسهيل للإعلام والتوجيه وتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ومرافقة أصحاب المشاريع؛
* تفعيل دور المشاتل في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع.

ولا زالت الجهود متواصلة لضبط خارطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المناطق والقطاعات بغرض تقسيم الاستثمارات حسب الاحتياجات وحسب توافر الموارد والبطالة، تراعي فيها تمركز المشروعات المستهدفة في منطقة ما أو في قطاع ما بحيث لا تولد زحاما لأن النظرة الإجمالية لواقعها اليوم تكشف عن ضعف ارتباط نشاطها ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، حيث يمكن القول بأن إسهامها في التنمية المحلية لا يزال محدودا، خاصة إذا ما اعتبرنا سيطرة قطاعات غير منتجة (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) في تعدادها الكلي. وفوق هذا تواجه جميع هذه المؤسسات تحديات أخرى مرتبطة بتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وانضمامها الوشيك إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يشكل موضوع قدرة منتجاتها على المنافسة الانشغال المحوري الملح. وضمن مقاومة هذه التحديات تلعب الدولة دور منشط للسوق وبعث الاستثمارات، خاصة في قطاعي الفلاحة والبناء وإعادة توزيع الدخل عبر استحداث هياكل وآليات تمويلية من شأنها تخفيض عنصر المخاطرة لدى البنوك في تعاملها مع هذه المؤسسات.

ولنتابع بالأرقام حراك هذا القطاع، حيث كان من أهداف المخطط الخماسي (2010- 2014) إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد تحقق هذا الهدف بزيادة 32981 مؤسسة، وقد دأبت أعداد هذه المؤسسات تتطور باستمرار، والجدول التالي يوضح تطورها خلال الفترة (2016- 2019 )

الجدول رقم (35): يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة (2016-2019)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة  البيان | | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| مؤسسات خاصة | اشخاص معنويين | 575906 | 609344 | 643493 | 671267 |
| اشخاص طبيعيين | 221083 | 222570 | 237457 | 247275 |
| أنشطة حرفية | 239242 | 242322 | 260652 | 274574 |
| مؤسسات عمومية | | 390 | 267 | 261 | 243 |
| المجموع | | 1022621 | 1074503 | 1141863 | 1193339 |

Source: (Ministère de l'Industrie, 2020)

وهنا يمكن إعطاء شهادة تفوق عن تطورها خلال العام الثاني من فترة المخطط الخماسي الحالي (2015 -2019 )، حيث استحوذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2016 على ما نسبته 96,99% من مجموع هذه المؤسسات، كما مثلت نسبة التزايد في المؤسسات الطبيعية خلال هذه الفترة 85,10% بينما تناقص عدد المؤسسات العامة بـ94 خلال نفس الفترة، مع ملاحظة اختفاء العديد من المؤسسات بعدة قطاعات اقتصادية باستثناء قطاع البناء والتشييد الذي تراجعت أعداده بــ533 مؤسسة، علما بأن غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات مصغرة، ترتكز أنشطتها أساسا على قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والنقل والمواصلات، وحسب نشرية إحصائية أعدتها الدوائر الحكومية في الجزائر أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية شهر جوان 2022 وصل إلى حوالي 1.3 مليون مؤسسة أي بزيادة قدرها %4,45 عن نفس الفترة من السنة الماضية ( داودي، 2023)، منها 97 % مؤسسات مصغرة تشغل أقل من 10 عمال، و6,2% مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عامل، و4 % مؤسسة تشغل ما بين 50 و249عامل ((Office National des Statistiques, 2020، وأغلب هذه المؤسسات ينشط في الخدمات بنسبة تقدر بــ91.31،% و8.69.% في الصناعة .

ومن حيث تمركزها نجد 59,69% منها يتمركز في الشمال، بينما يتمركز 21,98% في الهضاب العليا، بينما لا تمثل نسبة الجنوب إلا 8,43% زيادة على ذلك، ومن حيث كثافة تمركزها في المدن، نجد أكثر من نصفها يتمركز في المدن الكبرى: العاصمة، تيزي وز ووهران، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، باتنة، عنابة، شلف.

وعن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ، خلال الفترة (2018-2019 ) بحسب قطاعات النشاط نرى هيمنة قطاع الخدمات بنسبة تفوق النصف، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية، واحتل نصيب الصناعة نسبة ضعيفة قدرت 3,76% . وهو ما يكشف عن تشوه هيكلي بليغ، الأمر الذي يتطلب تعديل بنية الصناعة باتجاه التطوير والتنويع وتفعيل مساهمتها في النمو عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2018- 2019)

الجدول رقم (36): يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاعات النشاط للفترة (2018- 2019)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| مجالات النشاط | 2018 | | 2019 | | نسبة التطور |
| العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الفلاحة | 7169 | 0.63 % | 741 | 0.63 % | 4.37 % |
| الطاقة والمحروقات | 2985 | 0.26 % | 3066 | 0.26 % | 2.71 % |
| البناء والأشغال العمومية | 185137 | 16.21 % | 190170 | 15.94 % | 2.72 % |
| الصناعة | 99938 | 8.75 % | 103693 | 8.69 % | 3.76 % |
| الخدمات | 585983 | 51.17 % | 614375 | 51.48 % | 4.85 % |
| النشاطات الحرفية | 260652 | 22.83 % | 274554 | 23.01 % | 5.33 % |
| المجموع | 1141863 | 100 % | 1193339 | 100 % | 4.51 % |

source: (Ministère de l'Industrie, 2020)

وزيادة على دورها في تطور رقم الأعمال وفي خلق وتحقيق القيمة المضافة، تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في خلق مناصب الشغل الجديدة، ولا بأس أن نستشهد بتطور هذه المناصب خلال الفترة (2018 - 2019 ) ففي سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 114.186.3 مؤسسة شغلت 2724264 عامل، أما سنة 2019 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 119.333.9 مؤسسة، وشغلت 288.565.1 عامل بزيادة تشغيلية مئوية سنوية تقدر بـ 5،92 %، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (37): يبين تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال المدة (2018- 2019)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نوع المؤسسة | 2018 | | 2019 | | نسبة التطور |
| العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| مؤسسة متوسطة | 270.206.7 | 99.19 % | 286.456.6 | 99.27 % | 6.01 % |
| مؤسسة صغيرة | 221.97 | 0.81 % | 210.85 | 0.73 % | 5.01 - % |
| المجموع | 272.426.4 | 100 % | 288.565.1 | 100 % | 5.92 % |

(Ministère de l'Industrie, 2020) source:

وقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) دورا فعالا في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار، حيث أسهمت هذه الوكالة في تمويل 3029 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 797.138 مليون دينار، هذه المشاريع مجتمعة ساهمت في توفير 77389 منصب عمل وكذلك الامر فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) .

كما استمرت وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملها في تأهيل نسيج هذه المؤسسات، حيث منحت الأولوية للمؤسسات التي تزخر بخصوصيات ترتبط بالأداء ومستوى التشغيل، أو تمتلك قدرات تصديرية، وذلك بإيجاد آلية دعم في مجال تسويق المنتوجات ،ونشير هنا إلى أن الوزارة الوصية كانت قد أعدت برامج تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الانتقال والتحول إلى الريادة وخلق الثروة (خداوي وآخرون، 2021).

### المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

بدأت الجمهورية التونسية في ثمانينيات القرن الماضي بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، وذلك بتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي لعام 1986، وتماشياً مع مسار العولمة ازدادت وتيرة الانفتاح خلال التسعينيات ويتجلى هذا الانفتاح من خلال دخول تونس في العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (OMC) والذي كان في عام 1994، وكذلك توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (UE) في جويلية من عام 1995، والتي كان الهدف منها إقامة منطقة تجارة حرة (ZLE) بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي (يـحي، 2015).

ومن أجل مرافقة ومساندة السلطات التونسية للشركات العاملة في بيئة تنافسية للغاية وخاصة المتوسطة والصغيرة، تم إطلاق برنامج عام 1996 لتأهيل هذه الشركات لجعلها تعمل في بيئة مناسبة ودعم صمودها في مواجهة منافسة عالمية شرسة، ومرافقتها لدخول آمن في الاسوق الحرة من أجل تسهيل عملية تصدير منتجاتها لهاته الأسواق، وتمكينها من التكنولوجيا الحديثة لمواكبة متطلبات العصر وتوفير موارد بشرية كفؤة.

وتعد تونس من أهم دول شمال إفريقيا التي استطاعت مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة القيام بنشاطات التدويل، فالبدايات الأولى لهذه العملية كانت في منتصف سنوات الثمانينات من القرن الماضي من طرف شباب مبدعين اكتشفوا أسواق محفزة في كل من السنغال، كوت ديفوار، وليبيا، وهذا خلال جولاتهم الدراسية، أين قاموا بالاستثمار فيها بإنشاء مشاريع صغيرة خاصة في قطاع الصناعات الكيميائية، ثم تلى ذلك التوجه نحو الأسواق الأوروبية، بالتركيز على عمليات التصدير بشكل خاص، وما شجع التوجه نحو هذه الأسواق هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناشطة في تونس، والتي أعطتها الخبرة اللازمة للولوج إلى تلك الأسواق، حيث عرفت عمليات التدويل رواجا بين هذا النمط من المؤسسات في بداية القرن الحالي، ولكنها تراجعت منذ سنة 2012، والجدول التالي يبين تطور تحويل الأموال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في الخارج حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي.

جدول رقم (38): يبين التحويلات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية إلى الخارج

(الوحدة بالمليون دينار)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 |
| التحويلات | 20.9 | 70 | 50 | 160 |

**المصدر**: (ﻭﺯﺍﺭﺓ ﺍﻟﺼﻨﺎﻋﺔ ﻭﺍلمؤﺳﺴﺎﺕ ﺍﻟﺼﻐﺮﻯ ﻭﺍلمتوسطة ﺍﻟﺘﻮﻧﺴﻴﺔ، 2006)

يتضح التطور المضطرب وفقا لظروف معينة فيما يخص التحويلات المالية، ولكنها تعكس التوسع المقبول للتدويل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن العوامل المهمة التي ساعدت على تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية، اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 وبشكل رئيسي الاتفاقية التي تسهل ولوج المؤسسات الاقتصادية إلى دول الاتحاد الأوروبي الموقعة في 12 نوفمبر2012 والتي تعطي مجال تفضيل للمشاريع التونسية للدخول إلى السوق الأوروبي ما أدى إلى ارتفاع عمليات التصدير، حيث أن 44 % من هذه المؤسسات تمارس عمليات التصدير بصفة فعلية.

والجدير بالذكر فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية، أن 71 % منها هي ملك للتونسيين، و18 % لأجانب مقيمين، و11 % مشاريع مشتركة ما بين التونسيين والأجانب، أين يعد الأجانب من أهم المصدرين كونهم يسعون إلى استغلال المزايا التنافسية المتحققة لتونس خاصة فيما يخص انخفاض تكلفة العمالة والمواد الأولية، وكذا انخفاض العملة التونسية مقارنة بالعملة الأساسية للتصدير وهي الأورو، وهو ما شكل حافزا للمستثمرين المحليين على القيام بذلك، أين حققت المؤسسات التونسية ضمن الاستثمار المباشر في العديد من الأسواق خاصة ما بين سنتي 2016 و2017 عوائد ارباح قدرت بحوالي 638.71 مليون أورو، إضافة على عمليات التصدير المباشر للعديد من المنتجات الفلاحية والحرفية.

إن محفزات القيام بعمليات التدويل بالنسبة للمشاريع التونسية، هو السعي للاستفادة من محفزات السوق الأجنبية والأوروبية منها على وجه التحديد، وذلك من أجل الحصول مداخيل إضافية من العملة الصعبة، وتقديم تحفيزات جبائية من طرف الحكومة التونسية لأصحاب هاته المؤسسات، وهو ما انعكس ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، كون 70% من النسيج الصناعي التونسي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، توظف أكثر من 50 % من عدد القوى الناشطة، حيث تتجلى أهم أشكال الدعم المقدمة من طرف الحكومة التونسية في الدعم الفني والمالي، أين يتم منح 1دينار لكل 10 دنانير تصدير(Union tunisienne de l’industries du commerce et de l’artisanat,2016)، إضافة إلى مبلغ في حدود 150.000دينار تونسي موجه إلى:

* دراسة جدوى نشاط تلك المؤسسات في الخارج، إضافة إلى تكاليف اقتناء قاعدة بيانات لعملاء محتملين، أو اقتناء دراسات سوق (تم تنفيذها بالفعل).
* تسديد الرسوم القانونية والتسجيل ورسوم استئجار مبنى لمدة أقصاه 12شهر المساهمة في تكاليف وكالات التسويق والاتصالات لتنظيم وإطلاق النشاطات بطرق حديثة، وتسديد تكلفة المساعدات الفنية في حالة اللجوء إلى مستشار محلي في الدولة المستهدفة لاستقطاب عملاء هناك.
* تسديد نفقات السفر والإقامة في البلد المستهدف لرجل الأعمال ومعاونيه المقربين خلال سنة إنشاء المؤسسة.
* الزيادة في قيمة المبالغ القابلة للتحويل بحرية من قبل المؤسسات المصدرة في حالة الزيادة في الكمية المصدرة. فالدعم المالي لهذه النمط من المؤسسات في حالة القيام بنشاطات التدويل المختلفة يكون بتقديم إعانات مباشرة، أو من خلال الحصول على قروض ميسرة أو كلاهما معا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (39): يبين معدلات ومجالات الدعم التونسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتدويل

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| النشاط | معدل الدعم | قيمة القرض المساعد |
| إنشاء علامة تجارية خاصة وحمايتها.-  - المشاركة في المناقصات الدولية.  - المشاركة في التظاهرات الإنتاجية في الخارج | 30% | 50 % |
| - تطوير مجموعة من المنتجات موجهة للأسواق الخارجية.  - السعي لإقامة وحدة إنتاجية في الخارج أو أنشطة مساعدة لعمليات التصدير | 40 % | 40 % |
| إنشاء موقع إلكتروني للمشروع | 50 % |  |
| القيام بإشهار أو طبع كتالوج |  | 50 % |

Source: (Ministère de l’Industrie, 2019)

مكن هذا الدعم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولوج في العديد من الأسواق الخارجية سواء من أجل التصدير المباشر أو بالقيام باستثمار مباشر، كما يوضح الجدول التالي أهم مجالات التدويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية في سنة 2017

الجدول رقم (40): مجالات عمليات التدويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التونسية 2017

|  |  |
| --- | --- |
| النشاط | النسبة |
| التصنيع | %46.92 |
| تكنولوجيا الإعلام والاتصال | %23.29 |
| الخدمات | %19.18 |
| التجارة الخارجية | %6.51 |
| الحرف | %2.74 |
| الزراعة والصيد | %1.37 |

Source: (Ministère de l’Industrie, 2017)

فالجانب الأكثر استهدافا، هي المنتجات النهائية التي تمتاز بميزة سعرية وهيكلية والموجهة خصوصا إلى الأسواق الأوربية والإفريقية، وبالنسبة للقيمة المتحققة من نشاطات التدويل في بعض القطاعات فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): يبين مردودية نشاطات التدويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية في (2017 )

**(الوحدة بالمليون دينار)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المنتوجات | القيمة | معدل الزيادة بالنسبة للسنة السابقة |
| الزيوت | 142 | %60 |
| الصناعات الميكانيكية والكهربائية | 47 | %19.3 |
| مواد البناء | 86 | %7 |
| المنتوجات الكيميائية | 65 | - |

Source: (Ministère de l’Industrie, 2019)

ومن أوجه الدعم الخارجي للقيام بنشاطات التدويل الذي تستفيد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية نذكر:

* الصندوق الإسباني لمساعدة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية، حيث تتجلى آلية الدعم المقدمة من طرفه في مساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتحام السوق الإسباني، حيث قدرت قيمتها سنة 2017 حوالي 75 مليون دينار تونسي، وبذلك أصبحت إسبانيا رابع مستورد لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية.
* الصندوق الفرنسي التونسي الذي تم إنشائه في جويلية عام 2016 لمدة 10سنوات برأسمال قدره 20مليون أورو، لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية على ولوج الأسواق الخارجية، حيث تركز المساعدة على جوانب الحوكمة، ودراسة الأسواق الأكثر ربحية، مع العمل بشكل كبير على تحقيق استقرار في الوظائف على المستوى المحلي، وهذا بالتركيز على قطاعات معينة كتكنولوجيا الإعلام والاتصال، المواد الصيدلانية، منتجات الطاقة المتجددة، خدمات السياحة، المنتجات الزراعية.
* التعاون مع الاتحاد الأوروبي وفق برنامج EEN الذي يسهم في تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الأوروبية بالمساعدة على تصميم منتجات جديدة، إما من خلال شراكة أو بصفة فردية، حيث استطاعت أن تساعد في 2018 حوالي 362 مؤسسة كما حققت وساطات للعديد من المؤسسات مع 68 مؤسسة أجنبية كبيرة.

### المطلب الثالث: الأداء الاقتصادي للجزائر

#### 1. الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

تولي الدولة الجزائرية اهتمام كبير لاستراتيجية النمو الاقتصادي على المستوى الداخلي، و ذلك بدعم هذه العملية من خلال وضع برنامج للنمو في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005 – 2009 والفترة 2010 – 2014 وهي برامج تسعي من خلالها الدولة إلى دعم النمو خارج الميزانية، أمّا على الصعيد الخارجي، فقد وضعت الجزائر استراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال ترتكز على ثلاث أسس، أولها تحقيق الاستقرار المالي للموازنة العامة من خلال إجراءات جديدة لضبط وتنظيم عائدات النفط وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال لتمكين القطاع الخاص من المشاركة بفعالية في النمو الاقتصادي وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات التي تؤهلهم للمشاركة في رفع مستوى الاقتصاد الوطني.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو موجبة طیلة الفترة ( 2000- 2020) ویرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتمادها على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، ورغم أن معدلات النمو بقیت غیر مستقرة ومتذبذبة نتیجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولیة (بهلولي، 2014)، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نموًا مستمرا منذ دخول الألفية الجديدة ليبلغ 5.3 % للمرحلة 2000 – 2011، ويعزى ذلك للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية ، بالإضافة للبرنامج العمومي للاستثمار الذي نفذته الحكومة خلال الفترة (2001 – 2014)، والذي شمل عدة مشاريع هيكلية وقاعدية والتي كان الهدف منها تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات المحلية والأجنبية (لكساسي، 2009). وقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 2.8 % مع بداية سنة 2013 ليرتفع إلى حوالي 3.80 % خلال سنة 2014، ليعاود في الانخفاض ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2020 وهي السنة التي بلغت فيها نسبة نمو الناتج المحلي إلى أدنى مستوى حيث سجلت في هذه السنة حوالي (-5.10)، ويرجع ذلك لانخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث وصل تباطأ الإنتاج إلى الذروة بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وهذا ما سنراه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (42): يوضح الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بالأسعار الجارية (2000 – 2021 ) (الوحدة بالمليار دولار)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 54.79 | 54.74 | 56.76 | 67.86 | 85.33 | 103.20 | 117.03 | 134.98 | 171 | 137.21 | 161.21 |
| نسبة نمو الناتج المحلي | 3.80 | 3 | 5.60 | 7.20 | 4.30 | 5.90 | 1.70 | 3.40 | 2.40 | 1.60 | 3.60 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 200.01 | 209.06 | 209.76 | 213.81 | 165.98 | 160.03 | 170.10 | 174.91 | 171.76 | 145.74 | 163.47 |
| نسبة نمو الناتج المحلي | 2.90 | 3.40 | 2.80 | 3.80 | 3.70 | 3.20 | 1.30 | 1.20 | 1 | -5.10 | 3.40 |

**المصدر**: (البنك الدولي، 2022)

كما يلاحظ نمو الناتج المحلي خارج المحروقات نمو مشجعا ويظهر ذلك في قطاع الخدمات والفلاحة والتصنيع بنسبة قدرها 5,5% سنة 2015 و7,3 % لسنة التي تلتها، وقد ساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في خلق نواتج بنسب متفاوتة، وهذا ما سنراه أيضا في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): يبين التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر (2013-2015)

**(بالنسبة المئوية)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البيان السنوات | 2013 | 2014 | 2015 |
| الوقود | 5,5 | 6,0 | 4,0 |
| الزراعة | 2,8 | 5,2 | 4,6 |
| الصناعة | 1,4 | 9,3 | 3,4 |
| التصنيع ( الصناعات التحويلية الغذائية، عتاد بناء، منسوجات ..إلخ) | 8,6 | 8,6 | 5 |
| الخدمات التجارية (الاتصالات، المواصلات...إلخ ) | 5,8 | 8 | 3,5 |
| الخدمات غير تجارية (الدوائر الحكومية، قطاع البنوك، قطاع العقارات ) | 1,3 | 4,4 | 7,3 |
| إجمالي الناتج المحلي | 1,7 | 6,5 | 8,3 |

Source: (Insee , 2016)

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر قد سجل سنة 2013 نمو في قطاع الخدمات التجارية بنسبة قدرها 5,8% وتليها الفلاحة بنسبة 8,2% والتصنيع بــــــــــ 8,6%، أمّا في سنة 2015 فقد وصل هذا النمو في القطاعات السابقة بنسب قدرها 8 % و5,2% و8,6 % على التوالي، أما لسنة2015 فالفلاحة ساهمة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 4,6% والتصنيع بنسبة 5 % والخدمات التجارية بــــــــ 3,5 %، والخدمات غير التجارية بنسبة 7,3 %، وساهم هذه القطاعات مجتمعة في خلق ناتج محلي إجمالي بنسبة قدرها حوالي 8,3 % وذلك ضمن سياسة تنويع مصادر مداخيل الجزائر من خارج قطاع المحروقات ( بن طراد، 2018)،

#### 2. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد أصبح من المؤكد لدى السلطات الجزائرية أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في تحريك عجلة الاقتصاد ومصدر جد مهم في تمويل الخزينة العمومية من العملة الأجنبية، من أجل ذلك قامت الحكومة الجزائرية بسلسة من الإصلاحات والتغييرات في قوانين الاستثمار، لخلق بيئة استثمار جاذبة للمستثمرين الأجانب حيث أعادت هذه القانونين النظر في العلاقة بين الحكومة الجزائرية والمستثمرين الأجانب، ومن أهم ما جاءت به هذه القانونين ما يلي ((Guerid,2013 :

* يفرض قانون الاستثمار في الجزائر شرطا على المستثمرين الأجانب الراغبين في إنشاء مشاريع في البلاد أن يكون لديهم شريك جزائري مقيم، ووفقا للمادة 59 من هذا القانون لا يمكن تنفيذ الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تضمن مشاركة محلية تصل إلى 51 % من رأس المال المشروع؛
* حسب الفقرة الرابعة من المادة 59 من قانون الاستثمار الجزائري لا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب ممارسة أنشطة الاستيراد وتسويق الواردات داخل الإقليم كما هي إلا في إطار شراكة لا تقل المساهمة الوطنية المقيمة فيها عن 30 % من رأس مال المشروع؛
* يشترط على الأجنبي أن يكون ما يحوله من عملة صعبة لحسابه خارج الجزائر أقل بكثير من المبالغة التي يحولها داخل الجزائر، أي يجب على المشاريع الاجنبية المباشر أو التي يكون فيها شريك جزائري أنّ تحقق فائض في الميزان التجاري بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال فترة وجود المشروع على أرض الجزائر؛
* تحتفظ الدولة أو أي مؤسسة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة في جميع التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لصالح المساهمين الأجانب وذلك وفقا للمادة 62 من قانون الاستثمار في الجزائر ؛
* تلبي البنوك الجزائرية كل احتياجات الشركات الأجنبية باستثناء تمويل رأس المال، لأنه لا يسمح بتمويل المشاريع الأجنبية عن طريق قروض أجنبية ما عدا التمويل المحلي الذي يسمح به؛

وفيما يلي نتعرف على **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر،** والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك

الجدول رقم (44): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

**(الوحدة بالمليون دولار)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | 280،1 | 1113،11 | 1065 | 637،9 | 881،9 | 1145،3 | 1888،2 | 1743،3 | 2631،7 | 2753،8 | 2301،2 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | 2580،4 | 1499،5 | 1696،9 | 1506،7 | -584،5 | 1637 | 1232،3 | 1506،3 | 1381،9 | 1143 | 853،1 |

المصدر: ( الأونكتاد، 2022)

الشكل رقم (18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

**المصدر**: ( الأونكتاد، 2022)

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ( 2000 – 2010 ) تطورات ملحوظة، ففي تسعينيات القرن الماضي لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها التوجه الاقتصادي والسیاسي المتبع آنذاك من طرف السلطة العليا في البلاد والذي كان معادي لفتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر أمام المستثمرين الأجانب، وكذا الاضطرابات الأمنية والسیاسیة والاقتصادية التي مرت بها البلاد آن ذاك، ولذلك نجد أن هذا التدفق سجل قیمة محتشمة في سنة 2000بلغت حوالي 280.1 **مليون** دولار.

وخلال الفترة (2001- 2009 ) شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا كبیرا مقارنة بالفترة السابقة وعرف الخط العام اتجاها تصاعدیا، حیث بلغ في سنة 2001 حوالي111.311 مليون دولار أي بنسبة زیادة بلغت أكثر من 150 % مقارنة بسنة 2000، حيث كان هذا الارتفاع نتيجة لصدور القانون رقم 01-03 والمتضمن عدة إجراءات تحفيزية وضمانات استفاد منها المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، ليتراجع بعد ذلك حجم الاستثمار إلى حوالي 1065 مليون دولار سنة 2002، وذلك بسبب هجمات 11 سبتمبر 2001 الأمر الذي جعل الشركات الأجنبية تحجم عن الاستثمار في الدول العربية، وعلى الرغم من هذا التراجع المسجل فقد حازت الجزائر على المرتبة الأولى للدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية من بلدان المغرب العربي والمرتبة الثالثة إفريقيا، ومرد هذا التميز في الأداء هو نتيجة قيام الجزائر ببعض الاستثمارات الاستراتيجية كالاستثمار في المحروقات، والانفتاح على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال اصدار قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000، والذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (أوراسكوم تيليكوم) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب بيع شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (إسبات) الهندية (سي علي، طرشاني، وبن يوسف، 2021) .

ثم عاود انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنة 2003 ليصل إلى حوالي 637.9 مليون دولار أي بنسبة قدرها 10.40 % مقارنة بسنة 2002، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة والذي يعتبر أكثر القطاعات جاذبية للاستثمار الأجنبي، في حين أنّ في سنة 2004 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حوالي 25.38 % وذلك نتيجة لمنح السلطات الجزائرية الرخصة الثالثة للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي ( الشركة الكويتية " الوطنية للاتصالات ") وتم ذلك في 02 ديسمبر 2003 مقابل 421 مليون دولار، لیرتفع بعد ذلك بشكل تصاعدي لیحقق الذروة في سنتي 2008و 2009حیث بلغ حجم التدفق حوالي 263.17 مليون دولار و275.38 مليون دولار على التوالي، أي بنسبة زیادة قدرها حوالي 59 % و65 % على التوالي مقارنة بسنة 2007، ويعود هذا التحسن والنمو النسبي في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى التحسن في الأوضاع الأمنية والسیاسیة، والانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح المتمثل في التخفيضات الضريبية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007)، وكذا استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مع التأثير الإیجابی لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي.

أما خلال الفترة (2010- 2019) فقد شهد الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا طفيف، فقد بلغ في سنة 2010حوالي 230.12 مليون دولار، أي بانخفاض بلغ حوالي %17.5 مقارنة بسنة 2009، لیرتفع في سنة 2011مجددا ليصل إلى 2580.4 مليون دولار، لینخفض بعد ذلك في سنة 2012 حيث بلغ حوالي 149.95 مليون دولار أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي 42% وهذا راجع لتطبيق قاعدة( 49 % - 51 %) على الاستثمارات الأجنبية، لیرتفع بعد ذلك في سنة 2013 إلى حوالي 1696.9 مليون دولار، ليتكرر الانخفاض سنة 2014 ليصل إلى حوالي 1506.7 مليون دولار، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت بحدة سنة 2015 حیث بلغ الانخفاض حوالي (– 584.5 ) مليون دولار ما يمثل نحو18%من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال تلك السنة، لیرتفع مجددا سنة 2016 مسجلا تدفقا قدره 163.7 مليون دولار ويستمر على هذا النسق بأحجام متقاربة إلى غاية سنة 2020 حيث بدأ في الانخفاض مجددا ليصل إلى 114.3 مليون دولار وبقيمة أقل سنة 2021 أي حوالي 853.1 مليون دولار، ويرجع سبب ذلك إلى ظهور جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وكانت سببا في تجميد نشاطه الاقتصادي .

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخیرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم یحدث منذ أكثر من عشرین سنة، یؤكد على هیمنة قطاع المحروقات، وبأنه یشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر یتراجع بالإضافة إلى العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات منها: مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية (49 %-51%) (سي علي، طرشاني، وبن يوسف، 2021).

#### 3. معدلات البطالة في الجزائر:

تشكل ظاهرة البطالة وتطورها مع مرور الوقت الشغل الشاغل لجميع دول العالم، نظرا لأهميتها وظهورها كمؤشر يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويختلف معدل البطالة من منطقة إلى أخرى حسب اختلاف محدداتها المختلفة في هذه البلدان، ولقد عانت الجزائر من معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة تسعينيات القرن الماضي، لكن مع بداية الألفية الثانية بدأت معدلات البطالة في الانخفاض نسبيا، ومن أجل دراسة تطور معدلات البطالة أخترنا تتبع هذه الظاهرة خلال الفترة الممتدة بينة سنة 2000 وسنة 2020، والجدول والشكل التاليين يوضحان معدلات البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (45): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2020 )

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| معدل البطالة | 29.80 | 27.30 | 25.90 | 23.70 | 17.60 | 15.30 | 12.30 | 13.80 | 11.30 | 10.20 | 10 | 10 | 11 | 9.80 | 10.20 | 11.20 | 10.20 | 10.30 | 10.40 | 10.50 | 12.60 |

**المصدر**: (البنك الدولي، 2021)

الشكل رقم (19): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2020 )

**المصدر**: (البنك الدولي، 2021)

فمن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنّ معدل البطالة آخذ في الانخفاض خلال فترة الدراسة، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع المالیة في الجزائر نتیجة ارتفاع أسعار البترول مع بدایة 2001، وأمام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمیة، باشرت الجزائر بوضع مخططات الإنعاش والنمو الاقتصادي التي اتسمت بالإيجاب، نظرا لما حققته من نتائج مرضية، حیث بلغ معدل النمو نسبة 8,6%مع ارتفاع مناصب الشغل في الفترة (2001 - 2006 ) إلى ملیون منصب، وتعود أغلب هذه المناصب الجدیدة إلى سیاسة تطبیق دعم الإنعاش الاقتصادي وآلیات التشغیل، حیث تراجعت نسبة البطالة مقارنة بسنوات التسعينات، إلا أن الواقع لا یعكس ذلك، حیث أن أعداد الناشطین الباحثین عن العمل بلغت حسب الدیوان الوطني للإحصائیات 124.084.1 بطالا سنة 2006، وهو یعادل 3,12%وبلغ عدد البطالین الأقل من 30 سنة 869.879 بطالا، أي 1,70 %من إجمالي البطالین، وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 62,6% مقابل 37,4%في الوسط الریفي ووصلت نسبة البطالة سنة 2009 إلى حوالي 10,16% نتیجة لتحسن الظروف السیاسیة والأمنیة في البلاد، لتضل نسبة البطالة تتراوح بین 10 و11 % إلى أن تصل إلى12,14 % سنة 2018، لتنخفض سنة 2019 الى 11,70،% أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 63,3 %، ثم ارتفعت سنة 2020 بنسبة60,12 % وهذا نتيجة لتراجع أسعار النفط خلال هذه السنة، كما كان لجائحة كورونا القسط الأوفر في شل اقتصاديات دول العالم عامة والجزائر بالأخص(حفاصي وخليل، 2021).

### المطلب الرابع: الأداء الاقتصادي للجمهورية التونسية

#### 1. الناتج المحلي الإجمالي لتونس :

تعتمد الجمهورية التونسية في نمو ناتجها المحلي الاجمالي اعتمادا كليا على عدة قطاعات نذكر منا ما يلي:

* **القطاع الصناعي**: يدعم التنوع الصناعي النمو الاقتصادي، حيث تعتبر تونس سادس دولة في مجال القطاع الصناعي في قارة أفريقيا، ويتكوّن القطاع الصِّناعي التونسي من العديد من الشركات والتي يفوق عددها 5700 شركة، إذ إنّ ما يُقارب 34% من هذه الشركات تُنتج المنسوجات والملابس، وما يُقارب 18% منها تُصنّع منتجات غذائية.

كما يستوعب قطاع الصناعات التحويلية المتمثّل بتصنيع النسيج والجلود ما يُقارب نصف إجمالي القوى العاملة في البلاد، فيما تحتل الصناعات الزراعيّة المرتّبة الثانية ضمن أهم الصناعات، بما فيها تعليب الأسماك، والفواكه، والخضروات، وطحن الدقيق، ومعالجة زيت الزيتون؛ وتكرير السكر، بينما يأتي إنتاج المعدّات الميكانيكية والكهربائية في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى أنّ تونس تُعدّ من أكبر منتجي الفوسفات في العالم؛ لذلك فإنّ تصنيف الأسمدة الفوسفاتية فيها يُهيمن على صناعات معالجة المعادن (nationsencyclopedia,2021).

* **القطاع السياحي**: يساهم هذا القطاع بمداخيله الهائلة مساهمة فعالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي فهو يعتبر قطاعا استراتيجيا، ولذلك كان من أولى أولويات السلطات التونسية تأهيل القطاع الفندقي وتهيئة أماكن الترفيه.

جلب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجد أنّ السلطات التونسية وضعت هذا الأمر من صميم اهتماماتها، فأخذت في إعادة هيكلة الاقتصاد وذلك بإصلاح المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار وكذا المنظومة المصرفية (بوسخان وحاكمي، 2021).

وفيما يلي سنتعرف على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة ( 2000- 2020 ) والتي تم أخذها من البيانات المفتوحة للبنك الدولي، والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك.

الجدول رقم (46): يبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة ( 2000 – 2021 )

**(الوحدة بالمليار دولار)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 21.47 | 22.07 | 23.14 | 27.45 | 31.18 | 32.27 | 34.38 | 38.92 | 44.86 | 43.46 | 46.21 |
| نسبة نمو الناتج المحلي | 4.70 | 3.80 | 1.30 | 4.70 | 6.20 | 3.50 | 5.20 | 6.70 | 4.20 | 3 | 3 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 48.12 | 47.31 | 48.68 | 50.27 | 45.78 | 44.36 | 42.16 | 42.69 | 41.91 | 42.54 | 46.69 |
| نسبة نمو الناتج المحلي | 2 | 4.20 | 2.40 | 3.10 | 1 | 1.10 | 2.20 | 2.60 | 1.50 | -8.60 | 4.40 |

**المصدر**: (البنك الدولي، 2022)

الشكل رقم (20): يبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس للفترة ( 2000 – 2020 )

المصدر: (البنك الدولي، 2022)

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر أن الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2010 اتسم ببعض التذبذب إلا أنه في المجمل كان موجبا، حيث كان متوسط الناتج لهذه الفترة ما يقارب 4,20% وهذا نظر للاستقرار السياسي الذي عاشته البلد في هذه الحقبة الزمنية، إلا أنه في الفترة التي تلتها والتي كانت ما بين سنة 2011 وسنة 2020 تميزت بالتذبذب الشديد وهذا راجع إلى الاضطرابات التي شهدتها تونس ابتدأ من شتاء عام 2010 حين بدأت الثورة وما تبعها من عدم استقرار سياسي واقتصادي مما أثر سلبا على معدلات النمو وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح معدل هذا الأخير ما بين 1% و4,20 % باستثناء سنة 2020 فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي جاء سالبا بنسبة قدرها (–8,60 %) حسب المعطيات المفتوحة للبنك الدولي لسنة 2021، وسبب ذلك يعود إلى جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جل دول العالم كما اصابت الاقتصاد العالمي بركود كبير خاصة الدول النامية منه والتي كانت اقتصاداتها متباطئة قبل هذه الجائحة وزادها هذا الوباء تباطؤّا .

ولمعرفة مدى مساهمة بعض القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية التونسية خاصة منها (الفلاحة والصناعة والخدمات) نتعرض فيما يلي إلى تحليل بعض بيانات البنك الدول الواردة فيما يخص هذه القطعات، والشكل التالي يوضح متوسط مساهمة هذه القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي لتونس خلال الفترة (2008 – 2018)

الشكل رقم (21): يبين متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتونس خلال الفترة ( 2008 – 2018 )

المصدر: (البنك الدولي، 2019)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن بنية الناتج المحلي فيما يخص ميل الاقتصاد التونسي يعتمد بصفة كبيرة على قطاع الخدمات، وبالتالي يعتبر القطاع الخدمي من أهم القطاعات الخالقة للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث سجل مساهمة خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 57.19% من إجمالي الناتج المحلي، ويعود ذلك للأهمية البالغة التي أولتها السلطات التونسية لهذا القطاع، وكان ذلك بالتركيز أكثر على إنشاء الفنادق وتحسين شبكة الاتصالات والتأمينات، ثم يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بمتوسط سنوي قدره (27,09%)، و يأتي في المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي والذي بلغت نسبته من مجموع الناتج الإجمالي المحلي حوالي 09 %، وتعتبر هذه المساهمة ضعيف مقارنة بالقطاعات السابقة الذكر، و هذا راجع إلى النقص الكبير في كمية تساقط الأمطار المستمر طيلة السنوات الثلاثة الأخيرة حيث تسبب هذا النقص بالجفاف ونقص الأعشاب الأمر الذي اضطر المربين للتخلي عن تربية المواشي (الوافي، 2023)، مما أثر سلبا على المنتوج الفلاحي بصفة عامة.

#### 2. الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس

اعتمدت الجمهورية التونسية العديد من التدابير والإجراءات بغيت تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع وتيرة التنمية نحو الأمام، ومن أبرز هذه التدابير سن قانون موحد للاستثمار سنة 1993(قانون رقم 120 لسنة 1993المؤرخ في27ديسمبر 1993) يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات تصدر بمقتضى هذا القانون النصوص الملحقة المتعلقة بتشجيع الاستثمارات تحت عنوان "مجلة تشجيع الاستثمارات" وأصبح ساري المفعول منذ جانفي 1994.

كما تم إلغاء مجموعة من القوانين السابقة والمخالفة لهذا القانون، وذلك من أجل ضبط نظام إقامة المشاريع وتشجيع الاستثمارات في تونس من قبل مستثمرين تونسيين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين أو بالمشاركة وفق الاستراتيجية العامة للتنمية والتي تهدف إلى دفع نسق النمو والتشغيل في الأنشطة التابعة لقطاعات الفلاحة، والصيد البحري، والصناعات السياحية والنقل، والتربية والتعليم، والتكوين المهني، والصحة، والإنتاج والصناعات الثقافية، وحماية البيئة والمحيط والخدمات غير المالية، والبحث العقاري والأنظمة.

فمنذ سنة 2000 أصبحت تونس منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومكانا مفضلا للمستثمرين العرب والأجانب هذا بفضل حزمة القوانين التي تم إصدارها من أجل جلب المستثمرين إلى تونس، إذ تمكنت تونس من تسجيل العديد من الايجابيات التي ستكون منطلقا لمزيد من التقدم والحداثة، وهذا يرجع إلى الإجراءات المتخذة والتي سنذكر بعضها فيما يلي:

* عمل الجمهورية التونسية على التوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، وتركيا وتتضمن هذه الاتفاقيات إزالة التعريفة الجمركية على كافة السلع؛
* في جويلية وديسمبر من سنة 2004 عدلت السلطات التونسية قانون الاستثمار وقانون الشركات التجارية لتخفيض رأس مال المؤسسات التي يراد إنشاؤها داخل التراب التونسي ؛
* عملت الجمهورية التونسية مع منظمة التجارة العالمية على تحرير قطاعي الاتصالات والمصارف والتأمين التونسي، حتى تم اكتماله في عام 2006؛
* تم تحرير الاقتصاد بما يضمن الحركة الاقتصادية المحلية؛
* وضع كل القوانين والتشريعات المناسبة حيز التنفيذ؛
* ركزت الحكومة التونسية في خطتها التنموية العاشرة على جذب الاستثمار الخاص. ففي بداية عام 2005 أعدت تشريعات خاصة بالمصدرين بهدف الحفاظ على عائدات النقد الأجنبي؛
* عملت السلطات التونسية على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين فيما يتعلق بحركة التجارة ورأس المال؛
* استمرار عملية الخصوصة وخفض الضرائب على الاستثمارات.

ومن أجل انجاح الاستثمار في تونس قامت السلطات بإنشاء عدة هياكل وأجهزة لترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، ومن بين هذه الأجهزة نجد:

* **وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA):** حيث تقوم هذه الوكالة بإعطاء الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب وترقية الاستثمار الخارجي، ولها فروع في الخارج وتعمل على تزويد المستثمرين الأجانب بكل المعلومات اللازمة، ومن أهم النشطات التي تقوم بها ما يلي (*وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي*، بلا تاريخ):
* مد المستثمرين بالدراسات والبحوث المعدة بواسطة مكاتب الدراسات ذات سمعة عالمية أو مؤسسات تونسية مختصة؛
* جمع وتحويل المعلومات الخاصة بالمشاريع في تونس، وهذا بفضل بنك المعلومات حول البيئة الاقتصادية والأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية ؛
* استقبال وتأطير المستثمرين أثناء زيارتهم لتونس بتسهيل اتصالهم بالإدارات العمومية والخاصة وتمكينهم من زيارة على كل المواقع في جميع أرجاء تونس؛
* تحديد خريطة الأراضي والمباني الصالحة للاستثمار وبأفضل الأسعار.
* **وكالة النهوض بالصناعة**: هي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها مساندة للمؤسسات والمستثمرين كما توفر خدمات ومنتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل هي: مركز تبسيط الإجراءات والتصرف في الامتيازات، ومركز المساندة لبعث المؤسسات، ومركز الدراسات والاستشراف، ومركز مساندة الصناعات الصغرى والمتوسطة، ومركز التوثيق والمعلومة الصناعية، ومن أبرز مهام هذه المراكز ما يلي:
* احتضان ومساندة المستثمرين بالإرشاد والتوجيه والإيواء ؛
* توفير أدوات الدعم في هذه الحاضنات ؛
* تفعيل الحاضنات كإقامة دورات تدريبية ولقاءات داخل وخارج الدولة للإعلام والتدريب، والمشاركة في الفعاليات الإقليمية للتعريف بالحاضنة وبيئة المؤسسة.
* **وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية:** هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، تعمل على تطوير الاستثمار الخاص والإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بالفلاحين والصيادين البحريين والناشطين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وكل الخدمات المرتبطة بالمستثمرين التونسيين والأجانب وذلك من خلال:
* منح الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات لأصحاب المشاريع الفلاحية ومشاريع الصيد البحري والخدمات المتعلقة بها؛
* تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع الواعدة التي يمكن بعثها من قبل المستثمرين الخواص للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المنوطة بعهدة القطاع؛
* ربط الصلة بين المستثمرين التونسيين والأجانب لإنجاز مشاريع مشتركة في مجالات الإنتاج والتصدير؛
* تنشيط خلايا الجودة التي تم بعثها على مستوى مختلف المنظومات الفلاحية وذلك مع المؤسسات المهنية المشتركة والديوان الوطني.

وفيما يلي نتعرف على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس، والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك

الجدول رقم (47): يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس بالأسعار الجارية للفترة (2000-2020)

**(الوحدة بالمليار دولار)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | حجم الاستثمار الأجنبي المباشر | نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي | السنوات | حجم الاستثمار الأجنبي المباشر | نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي |
| 2000 | 0.750 | 3.50 | 2011 | 0.432 | 0.90 |
| 2001 | 0.451 | 2 | 2012 | 1.55 | 3.30 |
| 2002 | 0.790 | 3.40 | 2013 | 1.06 | 2.20 |
| 2003 | 0.394 | 2 | 2014 | 1.02 | 2.00 |
| 2004 | 0.592 | 1.90 | 2015 | 0.970 | 2.10 |
| 2005 | 0.712 | 2.20 | 2016 | 0.622 | 1.40 |
| 2006 | 3.24 | 9.40 | 2017 | 0.810 | 1.90 |
| 2007 | 1.52 | 3.90 | 2018 | 0.988 | 2.30 |
| 2008 | 2.60 | 5.80 | 2019 | 0.810 | 1.90 |
| 2009 | 1.53 | 3.50 | 2020 | 0.592 | 1.40 |
| 2010 | 1.33 | 2.90 | المجموع | 22.754 | 59.90 |

المصدر: ( البنك الدولي،2021)

الشكل رقم (22): يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس بالأسعار الجارية للفترة (2000-2020)

**المصدر**: ( البنك الدولي،2021)

يظهر الجدول والشكل السابقين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس ارتفع من 0.394 مليار دولار عام 2003 ليصل إلى3,24 مليار دولار عام 2006، وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الاتصالات (رزقين وبيري، 2015)، غير أنه سجل سقوطًا حر ً عام2009 حيث بلغ1,53 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، وكذلك ارتباط الاقتصاد التونسي بالأسواق العالمية للسلع والخدمات، كما شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تونس انخفاض آخر عام 2011حيث بلغت 0,432 مليار دولار وهذا بسبب الاضطرابات التي شهدتها تونس جراء الثورة التي قامت في أواخر سنة 2010،لتسجل بعض الارتفاع خلال السنوات الثلاث الموالية، لتعود للانخفاض من جديد ابتدأ من عام 2015 إذ سجلت رقمّا قدره 0,970مليار دولار لتستمر في الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الدراسة، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية في تونس، وإلى وباء كورونا الذي اجتاح أغلب دول العالم وفي القلب منه دول تونس في بدايات سنة 2020.

#### 3-معدلات البطالة في تونس:

أصبحت ظاهرة البطالة تمثل التحدي الأكبر للحكومات التونسية المتعاقبة، حيث باتت هذه الظاهرة تغطي ما يقارب 17 % من سكان تونس، ووصلت نسبتها بين الشباب إلى حوالي 30 % من حاملي الشهادات الجامعية، كما أصبح يسود اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلمة من الشباب، مما أدى ببعضهم إلى الانتحار بإضرام النار في أجسادهم في أماكن عامة للفت أنظار السلطات التونسية كما وقع مع الشاب البائع المتجول في مدينة سيدي بوزيد، الحادثة التي كانت سبب في اندلاع الثورة في تونس (المدني، 2012).

ولتتبع هذه الظاهرة اعتمدنا على بيانات البنك الدولي التي تبين تطور معدلات البطالة في تونس والجدول والشكل التاليين يوضحان نسبة إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في تونس:

الجدول رقم (48): يبين نسبة إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في تونس للفترة (2000– 2020 )

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| معدل البطالة | 14,90 | 14,40 | 14,60 | 14,50 | 14,20 | 12,90 | 12,50 | 12,50 | 12,40 | 13,30 | 13,10 | 18،30 | 17,60 | 15,60 | 15,10 | 15,20 | 15,60 | 15,30 | 15,50 | 10,15 | 16,60 |

**المصدر**: (البنك الدولي، 2021)

الشكل رقم (23): يبين نسبة إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة في تونس للفترة (2000 – 2020)

**المصدر**: (البنك الدولي، 2021)

من خلال معطيات الجدول والشكل التوضيحي السابقين يمكننا تقسيم فترت الدراسة إلى مرحلتين:

* **المرحلة الأولى (2000 – 2009):** نلاحظ أن معدل البطالة هذه المدة تراوح بين 12,40% لسنتي 2007 و2008 و14,90% سنة2000، فعلى مدى هذه الفترة، كان متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة التونسية في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي أكثر من 9 %، مقارنةً بمعدل نمو سلبي قدره 2 % للذين دون هذا المستوى من التعليم، ونتيجةً لذلك فإن حصة الباحثين عن العمل من ذوي الشهادات العليا ارتفعت من ‌20% سنة 2000 إلى حوالي 55 % بحلول نهاية سنة 2009، حيث لم يتناسب هذا التطور في مؤهلات الباحثين الجدد عن منصب شغل مع تطوّر مماثل في الطلب على اليد العاملة، فالبطالة فيتونس تمس حوالي 14 % من قوّة العمل، وقد باتت تضرب ربع فئة الشباب الذين هم دون الـ 25 من العمر وهي تتراوح ما بين 30 و35 في المئة في أوساط خريجي الجامعات (المدني، 2012).
* **المرحلة الثانية (2010 – 2020):** يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع كبير لنسبة البطالة مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث سجلت خلال سنة 2011 أكبر معدل لها وصل إلى ما يقارب 30,18%، وهذا نتيجة لما وقع من اضطرابات في أواخر سنة 2010 وبدايات سنة 2011 لكنها سرعان ما بدأت بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال هذه المدة، حيث بلغت ما يقارب 10,15 % خلال كسنة 2019 وهذا ما يؤكد فعالية السياسة التي انتهجتها تونس في الحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة لاحتواء هذه الظاهرة (وكالة تونس افريقيا للأنباء، 2021).

## المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي للجزائر وتونس

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول متغيرات الدراسة:

يشير مصطلح "متغيرات الدراسة" إلى العناصر التي يمكن قياسها سواء كانت كمية أو نوعية، كما يُطلق على كل عنصر قابل للتغيير اسم "متغير" وتتميز المتغيرات بعنصر التأثير والتأثر حيث يؤثر كل متغير على الآخر ويتأثر بالعوامل الأخرى في الدراسة، ويقوم الباحث بتحديد العلاقات بين جميع المتغيرات المشاركة في الدراسة ويعمل على ضبط هذه العلاقات بشكل مناسب بهدف فهم التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات وتحليل النتائج التي يمكن الحصول عليها من الدراسة. (خالد، 2022)

#### أولا: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (Growth):

يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل الخدمات والسلع النهائية المعترف بها داخل الحدود الجغرافیة للدولة من قبل مواطني الدولة أو من قبل الأجانب الذین یعملون داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه بالأسعار الجارية للدولار (مزوري، 2019)، كما قد یتضمن أیضاً في بعض الدول جانب من الإنتاج غیر المسوق مثل خدمات الدفاع أو التعلیم التي تقدمها الحكومة، وفي بعض الدول كذلك تقدیراً لقیمة الناتج في القطاع غیر المنظم (القطاع غیر الرسمي) بینما لا یشمل الناتج المحلي الإجمالي الأعمال التي تتم بلا مقابل من قبل متطوعین لأهداف خیریة.

أما فيما يخص معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي هو معدل يتم حسابه بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، ويتم قياسه على أساس سنوي ويعبر عن النسبة المئوية للتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد على مدى سنة واحدة وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي.

وإجمالي الناتج المحلي يمثل مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، ويشمل قيمة إنتاج جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، ويتم حساب إجمالي الناتج المحلي دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، ويستثني أية ضرائب على المنتجات ويخصم أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات.

#### ثانيا: التجارة البينية (INTRA):

يطلق مصطلح "التجارة البينية" على القيمة المالية الشاملة للسلع والخدمات التي يتم تداولها بين دولتين معينتين خلال فترة زمنية محددة ويشمل هذا المفهوم كلا من الصادرات والواردات بين البلدين المشار إليهما. ووفقا لوجهة نظر الاقتصادي "جاكوب فينر" يمكن أن تؤدي التجارة البينية إلى تحقيق أثرين، الأثر الأول مساهمتها في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بين الدول وفقا لقدراتها ومزاياها التنافسية، والأثر الثاني تحسين علاقات التعاون بين الدول وتعزيز الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، كما يمكن أن يشكل المفهوم المذكور أساساً لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي حيث يتم تشجيع التعاون والتداول الحر بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي ما، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية مشتركة، مثل زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. (الشاذلي وآخرون، 2022)

#### ثالثا: نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (GC):

نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام هي نسبة تعكس حجم النفقات التي تقوم بها الحكومة في شراء السلع والخدمات للاستهلاك العام، تشمل هذه النفقات جميع الإنفاق الحكومي الجاري بما في ذلك تعويضات الموظفين والإنفاق على الخدمات العامة والتجهيزات والمشتريات الأخرى التي يقوم بها القطاع العام.

وتندرج تحت هذه النفقات أيضا النفقات على الدفاع والأمن الوطني، والتي تشمل تكاليف الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، ومع ذلك فإن النفقات العسكرية الحكومية التي تستخدم لتطوير واقتناء التجهيزات العسكرية الثابتة (مثل الأسلحة والمعدات) تعتبر جزءا من تكوين رأس المال الحكومي وليست جزءا من الاستهلاك العام.

كما تتأثر نسبة نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام بعوامل مختلفة بما في ذلك حجم الاقتصاد الوطني وسياسات الحكومة المالية والاقتصادية، يمكن أن يؤثر ارتفاع هذه النسبة إيجابا على النمو الاقتصادي، حيث يتم تعزيز الطلب العام وتوفر فرص عمل إضافية، ومن المهم مراقبة هذه النسبة وضبطها بشكل مناسب لضمان استدامة المالية العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

#### رابعا: التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (INF):

التضخم هو ظاهرة اقتصادية شملت جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت ذات أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي عبر العصور، وتنوعت النظريات الاقتصادية في تفسيرها وفقًا لتنوع المدارس الاقتصادية ونوع التضخم ومصدره، لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. وفيما يلي سنحاول سرد بعض هذه التعريفات:

##### 1/ تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

أتباع النظرية الكمية للنقود يعرفون التضخم بأنه "زيادة في المستوى العام للأسعار تحدث نتيجة زيادة في كمية النقد المتداول" وبمعنى آخر عندما يزداد إصدار النقد في الاقتصاد بمعدلات تفوق نمو الناتج الوطني الحقيقي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم (عناية، 2003)، ويوضح ذلك معادلة التبادل لفيشر: M.V=P.T التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات الرئيسية: M (كمية النقد المتداولة)، V (سرعة دوران النقود)، P (مستوى الأسعار)، وT (حجم التبادل)،وتفترض هذه المعادلة ثبات سرعة دوران النقود وحجم التبادل، ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن النقود هي العامل الحاسم في تحديد المستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة ناتجة عن زيادة المعروض النقدي نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من بفعل انخفاض الطلب عليها وتوسعة الإنفاق النقدي. ( عوض الله والفولي، 2003)

سواء كانت الزيادة ناتجة عن زيادة العرض النقدي بفعل الإصدار النقدي وتوسعة الائتمان، أو بفعل انخفاض الطلب عليها وتوسعة الإنفاق النقدي.

##### 2/ تعريف التضخم على أساس خصائصه.

ويعتمد مؤيدي هذا المعيار في تعريف التضخم على عدة خصائص، من بينها ارتفاع المستوى العام للأسعار.

حيث يعرف (G.Olive) التضخم على أنه: "ارتفاع مستوى العام الأسعار العام، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع فقط بمعنى (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)"

ويمكن أيضًا تعريف التضخم عن طريق ربط ظواهره بأسبابه، وذلك على النحو التالي: حيث يشير التضخم إلى زيادة كمية النقود بنسبة تفوق زيادة كمية السلع في فترة زمنية قصيرة بما يكفي لتسبب ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، وعلى العموم تشير التعاريف المتعددة للتضخم إلى أنه يتمثل في ارتفاع متتابع في المستوى العام للأسعار وتراجع في القوة الشرائية لوحدة النقد.

#### خامسا: الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (STAB):

يتسم الاستقرار السياسي بطابعه المعقد وعدم وضوح تفاصيله، وهذا ما يجعله متعدد المفاهيم والمضامين وفقًا للظروف الزمنية والمكانية، كما أن الاستقرار بجميع أشكاله يعتبر أحد الأسس الضرورية لتأسيس المجتمعات وازدهارها ونموها، كما أنه يعتبر الشرط الأساسي للأمن والاستقرار النفسي لأفراد تلك المجتمعات، بالمقابل يتسبب عدم الاستقرار في حالة من الفوضى والاضطراب التي تقف سدا منيعا في سبيل تقدم الشعوب وتطورها ( بوعافية.، 2016).

وتعرّف الموسوعة البريطانية :" encyclopedia britanica" الاستقرار السياسي بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي" (BENTON HELEN, 1999)، وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية إذ عرفه "آلان بال" في قوله بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسي ( Heslop, 2024).

كما يعرفه "ريتشارد هيقوت" على أنه قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام ( بدر الدين إكرام، 1981)

يتم استخدام مؤشر((Stability and Absence of Violence/Terrorism لقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب ( STAB)، ويهدف هذا المؤشر إلى تقدير احتمالية حدوث عدم الاستقرار السياسي أو العنف ذو الدوافع السياسية بما في ذلك الإرهاب في دولة معينة.

ويعتمد تقدير المؤشر على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والعنف السياسي، يشمل هذا التحليل عوامل مثل توافر الحريات السياسية، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي، وقوة المؤسسات السياسية، وغيرها من المعطيات ذات الصلة. ويتم حساب النتيجة النهائية للمؤشر بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي، حيث يتراوح النطاق من -2.5 إلى +2.5 تقريبًا.

وعندما تكون قيمة مؤشر STAB موجبة تشير إلى وجود استقرار سياسي قوي وغياب للعنف والإرهاب، حيث يعكس هذا المستوى القوة والثبات في المؤسسات السياسية والاجتماعية، وتوافر الحريات السياسية والتماسك الوطني والاستقرار الاقتصادي، مما يجعل هذه الظروف تعزز الإطار الأمني وتنشئ بيئة يتعزز فيها السلم الاجتماعي والاقتصادي، ويحقق النمو المستدام والاستثمار، في حين أن القيمة السلبية تشير إلى احتمالية حدوث عدم استقرار سياسي ووجود عنف سياسي مرتفع بما في ذلك الإرهاب، الأمر الذي يزيد من المخاطر الأمنية وتقويض الاستقرار الشامل للدولة، ويعرقل التنمية ويقلص فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي.

### المطلب الثاني: الإطار النظري للدراسة القياسية

مـن أكثـر التطـورات فـي الاقتصاد هو التأكيد المتزايد علـى تطـوير الطـرق الإحصـائية واسـتخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية، هـذا النوع من التحليل يسمى بـ: الاقتصاد القياسي؛ وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معـادلات نمـاذج الانحـدار، وفـي أواخـر الثمانينـيات من القرن العشرين ظهرت طريقة التكامل المتزامن وأصبحت الأكثر شـيوعاً واسـتعمالاً لتقـدير نمـاذج الانحـدار، كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية ممـا يجنب الوقـوع فـي الانحدار الزائف.

في إطار بحثنا والذي مفاده دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي لكل من الجزائر وتونس وبالاعتماد على الدراسات السابقة سنقوم بتحديد النموذج القياسي للدراسة، وكذا التعريف بمتغيرات الدراسة،من أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التجارة البينية ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي ومعدل التضخم لكل من البلدين والاستقرار السياسي) على المتغير التابع ألا وهو النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مجموع البينات المتوفرة على موقع البنك الدولي وموقع صندوق النقد العربي، وكذا بعض المؤسسات الرسمية للبلدين وهذا كله خلال الفترة (2002– 2021)**،**كما يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج 12.Eviews

#### الفرع الأول: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن، وغالباً ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية) وتستخدم السلاسل الزمنية في مجالات عديدة ومختلفة منها الإحصاءات الاقتصادية الدورية والإحصاءات السكانية؛ وتستخدم أيضاً في عملية التنبؤ بقيم متغير ما.

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشـروط المهمـة للتكامـل المتـزامن لأن غيابهـا يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق مـن اسـتقرار أو عـدم اسـتقرار السلسـلة الزمنية، ومعرفة نوعية عـدم الاسـتقرار مـا إذا كـان مـن النـوع TS (Trend Stationary) أو DS (Difference Stationary).

* **السلاسل من نمط TS:** هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار، لها اتجاه عام محدد، فضلاً عن سياق عشوائي توقعه الرياضي مساوٍ للصفر وتباينه ثابت؛
* **السلاسل من نمط DS:** هي أيضاً عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة، ذات اتجاه عام عشوائي، وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل.

وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبـارات الاسـتقرارية، التي من بينها اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون.

##### أولاً- اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller (ADF):

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: Augmented Dickey and Fuller (ADF)، ويستلزم اختبار ديكي - فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضاً بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل. واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية، ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي (AR) Autoregressive process من الرتبة الأولى (AR1) يمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي ( ادريوش، 2014):



حيث أن: معامل المتغير المستقل؛ : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:



فإذا كان فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات.



ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير حيث ( ) لتصبح:



حيث



ويصبح الفرض العدم يساوي الصفر أي وجود جذر وحدة في السلسلة، يعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل مختلف عن الصفر ، ويلاحظ أنه في حالة أن فإن فعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولىI(1) Integrated of Order، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية ( الفروق الأولى للفروق الأولى ) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2)، وهكذا ...، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ؛ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي - فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغيتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:



والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة ثابت وبدون اتجاه زمني، وأضيف الثابت والاتجاه العام الزمني في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

غير أن اختبار ديكي - فولر (DF) البسيط لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط السلسلي Serial Correlation، وذلك بالرغم من كون المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى: اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller (عبد القادر عطية، 2004).

ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج يمكن استخدامه في حالة ADF:



وهذه تمثل صيغ اختبار ديكي - فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller (ADF test وتحمل نفس خصائص الاختبار المبسط (DF test) .

ويلاحظ هنا إن مشكلة الارتباط الذاتي سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح غير مرتبطة ذاتياً.



وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة سابقاً كالآتي:

فرضية العدم: ( السلسلة غير مستقرة )



الفرضية البديلة: ( السلسلة مستقرة )



عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد *p* عدد التأخيرات الأمثل ( إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz or Akaike) أو استخدام إحصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة لـــ مع القيمة الجدولية لــديكي - فولر وهي للنموذج *m* بصيغه الثلاث (4-5-6)، وحجم العينة *n*، ومستوى المعنوية *α* من جداول خاصة باختبار ديكي - فولر والمطورة أيضاً بواسطة ماكينون (Mackinnon(1991 .



وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرجة ( الجدولية )، فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم *H0* ونقبل الفرضية البديلة *H1*، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة ( Unit Root) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة ( Stationary)، والعكس صحيح، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي إن السلسلة غير مستقرة( Non stationary ) وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول ( First Difference ) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

##### ثانياً- اختبار فيليبس - بيرون Phillips – Perron Test (PP):

وبالنسبة لاختبار فيليبس - بيرون ( Phillips – Perron Test، 1988 )فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية Non-Parametric لإحصاءات ديكي ـ فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل: (شيخي، 2012):

* التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي ـ فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
* تقدير التباين قصير المدى: حيث  تمثل البواقي؛
* تقدير المعامل المصححالمسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب ايجاد عدد التباطؤات *l* ( *Newey-West* ) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T: ؛

* حساب إحصائية فيليبس - بيرون *PP*: مع والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون  تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماكينون.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عمليةAutoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، ولذا يرى هالام وزانولي Hallam and Zanoli (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار ( PP test) (ادريوش 2014) .

#### الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

تقوم فكرة التكامل المشـترك علـى المفهـوم الاقتصـادي للخصـائص الإحصـائية للسلاسـل الزمنيـة، وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصـادية التـي تفتـرض وجـود علاقـة توازنيـة بينها في الأجـل الطويـل لا تتباعـد عـن بعضـها الـبعض بشـكل كبيـر ويصـحح هـذا التباعـد عـن التـوازن بفعـل قـوى اقتصـادية تعمـل علـى إعـادة هـذه المتغيـرات الاقتصـادية للتحـرك نحـو التـوازن طويـل الأجـل وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل تؤول إليـه المتغيرات الاقتصـادية، وأهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:

* اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر؛
* اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن؛
* منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

##### أولاً- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر:

يعـد اختبار انجـل غرانجـرEngel and Granger مـن أهـم الطـرق المسـتخدمة فـي اختبـار التكامـل المشـترك، حيـث اعتمد على اختبار الفرض الصــفري القائل بـ: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيـرات، وذلـك بتقـدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثـم اختبـار وجـود جـذر الوحـدة في سلسلة البـواقي، فـإذا كانـت سلسـلة البـواقي بهـا جـذر وحـدة أي غيـر مسـتقرة فـيمكن قبـول الفـرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أمـا إذا كانـت سلسـلة البـواقي مسـتقرة ولا تشـمل علـى جــذر الوحــدة فيــتم رفــض الفــرض الصــفري وقبــول الفــرض البــديل بوجــود علاقــة تكامــل مشــترك بــين المتغيرين، ويشمل هذا الاختبار خطوتين (علاوي و راهي، 2013):

* **الخطوة الأولى:** وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:



شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التأكد من ذلك باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة.

يتم اختبار استقرار البواقي ()فإذا تم قبول فرضية العدم ( ) نستنتج بأن سلسلة البـواقي المقـدرة تحتـوي علـى جـذر الوحـدة، أي أنهـا غيـر مسـتقرة، ومنـه عـدم وجـود تكامـل مشـترك بـين متغيـرات السلاسـل الزمنيـة فـي النمـوذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.



* **الخطوة الثانية:** وتشمل على تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، إذ يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيـان العلاقـة في الأجل القصير، وبعـد ذلـك القيام بإدخـال البـواقي المقـدرة فـي الانحـدار كمتغيـر مسـتقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقـة الأجـل القصـير بجانـب فـروق المتغيـرات الأخـرى كمـا في المعادلة الآتية:



حيث أن:

∆: الفرق الأول؛ : حد الخطأ، سالب الإشارة ومعنوي إحصائياً؛ : حد تصحيح الخطأ.



##### ثانياً- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن Johansen:

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار Engle and Granger، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد منهجية جوهانسن على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة بـ: رتبة مصفوفة التكامل المشترك، ويعتمد على تقدير النموذج التالي:



حيث أن:

المصفوفة تكتب على الشكل التالي: ؛



: عدد التأخيرات.

ومن أجل يصبح النموذج كالتالي:



إذا كانت كل عناصر المصفوفة معدومة، فإن رتبة المصفوفة تصبح: *r = 0* فنقول أنه لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت: *r = k* فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا رتبة المصفوفة: *k-1>r>1* فإنه يوجد *r* علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.



رتبة المصفوفة تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم إحصائياً حسابها كما يلي:



حيث: *n*: عدد الملاحظات؛ *k*: عدد المتغيرات؛ و: هي قيم اختبار الأثر للمصفوفة .



ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد *r* .

##### ثالثاً- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

تركز طرق تحليل التكامـل المـشترك المعتـادة، مثـل طريقـة انجـل- غرانجر (Engle and Granger)وطريقة جوهانسن (Johansen) على الحـالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجـة وهـي الدرجة الأولى، هذا يضع شرطاً مسبقاً وقيداً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات فـي شـكل المـستوى؛ لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ( Autoregressive Distributed Lag Model ، ARDL ) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل.

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل بازاران وآخرون Pesaran et al (2001)؛ حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model، AR(p)) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model)، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز أسلوب اختبار الحدود بعدة ميزات إذا مـا قـورن بطـرق التكامـل المشترك المستخدمة الأخرى، من أبرزها أربع ميزات: أما الأولى، فهي أنه يختبر مـدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيـرات المفـسرة عنـدما لا يكون معلوماً يقيناً ما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صـفر I(0)، أو من الدرجة الأولى I(1)، أو متكاملة بشكل مشترك. وأما الثانية، فتتمثل في تميـز أسلوب اختبار الحدود بالثبات في حالة تحليل التكامل المـشترك للعينـات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظـل العينـات الصغيرة، وتكمن الميزة الثالثة في أنه يتضمن معادلة واحدة فقط مما يسهل تقديرها وتفسير نتائجها، أما الميزة الرابعة فهي أن طول إبطاءات المتغيـرات الداخلة في النموذج يمكن أن تكون مختلفة (عبد الله بلق، 2015).

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدم بازران وآخرونPesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود ( Bounds Testing Approach )، ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:



تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، وتمثل: معلمات العلاقة طويلة الأجل، و معلمات العلاقة قصيرة الأجل، في حين أن *C*، تشير إلى الحد الثابت وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.



يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، ولأجل ذلك يتم حساب إحصائية ((F من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتكون الفرضية الصفرية *H0* كالتالي:



ولدينا العكس أي الفرض البديل *H1* الذي ينص على " وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج":



بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية ((F مع القيم الجدولية التي وضعهاPesaran et al، حيث نجد بهذه الجداول القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت قيمة ((F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيـم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل؛ إضافة إلى مجموعة من الاختبارات تهدف إلى معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل هيكلية مثل: اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، واستقرارية النموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

### المطلب الثالث: دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في تونس

تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جداً من الواقع ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، فإنه سيتم التعرض إلى بناء النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية وكذا تحديد فترات الإبطاء المثلى، واختبار التكامل المشترك بنموذج ARDL، ثم تقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير.

#### الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة واختبار استقرارية المتغيرات

بناء على ما سبق عرضه من الإطار النظري والتحليل القياسي فإنه سوف يتم اختيار عدة متغيرات مستقلة التي من بينها التجارة البينية بين الجزائر وتونس التي يمكن أن تكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في تونس، ولتحقيق هذه الغاية نتبع في ذلك نموذج Nurjannah & al, 2023) )ويمكن ذكر المعادلة التي تم الاعتماد عليها بالصيغة التالية:

حيث: GROWTH: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)؛

**INTRA**: التجارة البينية بين الجزائر وتونس؛

**GC**: نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام؛

**INF**: التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي؛

**STAB**: الاستقرار السياسي وغياب العنف و الإرهاب.

ويمكن توضيح هذه المتغيرات ومصادرها ووحدة القياس في الجدول التالي:

الجدول رقم (49): مصادر متغيرات الدراسة ووحدة قياسها

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المتغير | اسم المتغير | مصدر البيانات | وحدة القياس |
| GROWTH | نمو إجمالي الناتج المحلي | البنك الدولي | النسبة المئوية |
| INTRA | التجارة البينية بين الجزائر وتونس | صندوق النقد العربي | %من الناتج المحلي الإجمالي |
| GC | الانفاق العام | البنك الدولي | %من الناتج المحلي الإجمالي |
| INF | التضخم | البنك الدولي | النسبة المئوية |
| STAB | الاستقرار السياسي | مؤشرات التنمية العالمية | تقديري |

**المصدر:** من إعداد الطالب**.**

سوف يتم الاعتماد على نموذج ARDL في هذه الدراسة، وقبل تقدير النموذج يجب إجراء بعض الاختبارات الضرورية للتأكد من صلاحية استخدام السلاسل الزمنية، وذلك عن طريق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

تعتبر هذه الخطوة أولى خطوات تقدير النموذج عن طريق ARDL وذلك من أجل التأكد من أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة صفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، والتأكد من أنه لا توجد سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبـار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر بمعنى تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة فـي مسـتواها الأصـلي (level)، أم أنهـا غيــر مســتقرة، وإذا تبــين عــدم اســتقرارها فإنــه يجــب أخــذ الفــروق لهــا حتــى تصــل إلى حالة الاستقرار.

والجدول الآتي يوضح نتائج هذه الاختبارات على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (50): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النتيجة** | **ADF** | | | | | | **Variable** |
| **الفرق الأول** | | | **المستوى** | | |
| **بدون ثابت واتجاه عام** | **بوجود ثابت واتجاه عام** | **بوجود الثابت** | **بدون ثابت واتجاه عام** | **بوجود ثابت واتجاه عام** | **بوجود الثابت** |
| (0)I | --- | --- | --- | - 2.670147 | 5.763801 - | 3.862553- | GROWTH |
| (1)I | -4.703115 | - 4.227736 | - 4.628975 | - 0.234952 | - 1.867114 | - 2.027477 | INTRA |
| (1)I | - 4.915787 | - 6.275260 | - 5.141079 | 0.942179 | - 1.773141 | - 0.248606 | GC |
| (1)I | -9.197048 | -8.888740 | -9.028041 | 0.004695 | - 4.973508 | - 3.903058 | INF |
| (1)I | -3.216596 | -3.579677 | -3.483422 | -0.022025 | -1.104412 | -0.940295 | STAB |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 12Eviews .

الجدول يوضح تطبيق اختبار ديكي فولر المطور للسلاسل الزمنية وتشير النتائج إلى أن المتغير التابع (النمو الاقتصادي) مستقر عند المستوى، أما سلاسل المتغيرات المستقلة فإنها مستقرة عند الفرق الأول، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، مما يعني إمكانية تطبيق نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في تونس.

#### الفرع الثاني: اختبار النموذج وتحديد فترات الإبطاء واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

بهدف إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدمPesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (Bounds Testing Approach) .

##### أولا- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:

الجدول رقم (51): اختبار أنموذج ARDL الخاص بتونس

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Dependent Variable: GROWTH | | |  |  |
| Method: ARDL | |  |  |  |
| Date: 01/09/24 Time: 11: 05 | | |  |  |
| Sample (adjusted): 2004 2021 | | |  |  |
| Included observations: 18 after adjustments | | | |  |
| Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection) | | | | |
| Model selection method: Akaike info criterion (AIC) | | | | |
| Dynamic regressors (2 lags، automatic): INTRA GC INF STAB | | | | |
| Fixed regressors: C | | |  |  |
| Number of models evalulated: 162 | | | |  |
| Selected Model: ARDL(2، 1، 2، 2، 2) | | | |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.\* |
| GROWTH(-1) | -1.137301 | 0.306194 | -3.714317 | 0.0206 |
| GROWTH(-2) | -0.198061 | 0.073598 | -2.691131 | 0.0546 |
| INTRA | 1.864801 | 0.282783 | 6.594465 | 0.0027 |
| INTRA(-1) | 0.421827 | 0.558929 | 0.754706 | 0.4924 |
| GC | -3.189616 | 0.305832 | -10.42929 | 0.0005 |
| GC(-1) | -1.152942 | 1.109106 | -1.039524 | 0.3573 |
| GC(-2) | 5.577516 | 1.623675 | 3.435118 | 0.0264 |
| INF | -1.497611 | 0.148363 | -10.09423 | 0.0005 |
| INF(-1) | -1.728118 | 0.427456 | -4.042798 | 0.0156 |
| INF(-2) | 0.231120 | 0.162497 | 1.422304 | 0.2280 |
| STAB | 3.628830 | 1.307592 | 2.775201 | 0.0501 |
| STAB(-1) | -4.754631 | 1.757306 | -2.705636 | 0.0538 |
| STAB(-2) | 4.890834 | 2.316759 | 2.111067 | 0.1024 |
| C | -2.800875 | 8.370607 | -0.334608 | 0.7547 |
| R-squared | 0.996963 | Mean dependent var | | 2.430107 |
| Adjusted R-squared | 0.987093 | S.D. dependent var | | 3.468371 |
| S.E. of regression | 0.394033 | Akaike info criterion | | 1.026712 |
| Sum squared resid | 0.621047 | Schwarz criterion | | 1.719224 |
| Log likelihood | 4.759590 | Hannan-Quinn criter. | | 1.122200 |
| F-statistic | 101.0116 | Durbin-Watson stat | | 2.463940 |
| Prob(F-statistic) | 0.000222 |  |  |  |
| \*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model | | | | |
| selection. | | |  |  |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 12Eviews .

يوضح لنا الجدول بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير المعتمد (GROWTH)2 درجات ابطاء زمني، أما المتغير المفسر INTRA فتوجد له درجة واحدة ابطاء زمني أما المتغيرات المفسرة (GC، INF، STAB ( فتوجد لها 2 درجات ابطاء زمني وقد اظهرت نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن المتغيرات المفسرة قد فسرت (98%) من التغيرات الحاصل للمتغير المعتمد (GROWTH)، وأن (2%) تعود الى عوامل خارجية، أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي Prob(0.000222). اقل من (0.05) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائياتD-W)) التي بلغت قمتها (2.463940) وهذا يفسر أن الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

##### ثانيا- تحديد فترات الابطاء المثلى:

يستخدم في نموذج ARDL فترات إبطاء يتم تحديدها لكي لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال تطبيق معايير القيم الحرجة مثل معيار Akaike وSchwarz، وفيما يلي الشكل الذي يوضح نتائج الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike:

الشكل رقم (24): فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike لدولة تونس

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 12Eviews .

يتضح من خلال الشكل السابق أن فترات الإبطاء المثلى هي 2، ليكون النموذج الأمثل هو:

ARDL(2،1،2،2،2)

والجدول التالي يوضح درجات الإبطاء الزمني للنموذج:

الجدول رقم (52): نتائج اختيار درجات الإبطاء الزمني

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Model Selection Criteria Table | | |  |  |  |  |
| Dependent Variable: GROWTH | | |  |  |  |  |
| Date: 01/08/24 Time: 08: 37 | | |  |  |  |  |
| Sample: 2002 2021 | |  |  |  |  |  |
| Included observations: 18 | | |  |  |  |  |
| Model | LogL | AIC\* | BIC | HQ | Adj. R-sq | Specification |
| 28 | 4.759590 | 1.026712 | 1.719224 | 1.122200 | 0.987093 | ARDL(2، 1، 2، 2، 2) |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews12 .

##### ثالثا- اختبار التكامل المشترك:

يبين الجدول التالي نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم (53): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فترات التباطؤ | F-Stat | النتيجة |
| ARDL(2،1،2،2،2) | 10.478544 | وجود علاقة تكامل مشترك |
| القيم الحرجة | الحد الأدنى I(0) | الحد الأقصى I(1) |
| عند مستوى معنوية 10 % | 2.2 | 3.09 |
| عند مستوى معنوية 5 % | 2.56 | 3.49 |
| عند مستوى معنوية 2.5 % | 2.88 | 3.87 |
| عند مستوى معنوية 1 % | 3.29 | 4.37 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews12 .

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic = 10.478544 أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى عند مستوى معنوية 10 %، 5%، 2.5 % و1 %، وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة " هناك علاقة توازنية في المدى الطويلة ".

#### الفرع الثالث: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير

بناء على النتائج السابقة، من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى والدرجة الأولى، ووجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير النموذج، وذلك من خلال الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، ويوضح الجدول الآتي هذه النتائج:

الجدول رقم (54): تقدير العلاقة طویلة الأجل لنموذج ARDL

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Levels Equation | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| INTRA | 0.979132 | 0.167083 | 5.860152 | 0.0042 |
| GC | 0.528808 | 0.209751 | 2.521116 | 0.0653 |
| INF | -1.282289 | 0.082918 | -15.46456 | 0.0001 |
| STAB | 1.612183 | 0.292815 | 5.505813 | 0.0053 |
| C | -1.199332 | 3.545397 | -0.338279 | 0.7522 |
| EC = GROWTH - (0.9791\*INTRA + 0.5288\*GC -1.2823\*INF + 1.6122\*STAB -1.1993) | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews12 .

كما يظهر الجدول رقم ( 55) نتائج التقدير في الأجل القصير:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ARDL Error Correction Regression | | | |  |
| Dependent Variable: D(GROWTH) | | |  |  |
| Selected Model: ARDL(2، 1، 2، 2، 2) | | | |  |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | |  |
| Date: 01/08/24 Time: 08: 39 | | |  |  |
| Sample: 2002 2021 | | |  |  |
| Included observations: 18 | | |  |  |
| ECM Regression | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GROWTH(-1)) | 0.198061 | 0.033527 | 5.907453 | 0.0041 |
| D(INTRA) | 1.864801 | 0.128316 | 14.53284 | 0.0001 |
| D(GC) | -3.189616 | 0.097758 | -32.62779 | 0.0000 |
| D(GC(-1)) | -5.577516 | 0.738051 | -7.557088 | 0.0016 |
| D(INF) | -1.497611 | 0.051221 | -29.23795 | 0.0000 |
| D(INF(-1)) | -0.231120 | 0.043916 | -5.262830 | 0.0062 |
| D(STAB) | 3.628830 | 0.605493 | 5.993183 | 0.0039 |
| D(STAB(-1)) | -4.890834 | 0.739020 | -6.617999 | 0.0027 |
| CointEq(-1)\* | -2.335363 | 0.196353 | -11.89371 | 0.0003 |
| R-squared | 0.998369 | Mean dependent var | | -0.016496 |
| Adjusted R-squared | 0.996920 | S.D. dependent var | | 4.733268 |
| S.E. of regression | 0.262688 | Akaike info criterion | | 0.471157 |
| Sum squared resid | 0.621047 | Schwarz criterion | | 0.916343 |
| Log likelihood | 4.759590 | Hannan-Quinn criter. | | 0.532542 |
| Durbin-Watson stat | 2.463940 |  |  |  |
| \* p-value incompatible with t-Bounds distribution. | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews12 .

#### الفرع الرابع: اختبارات استقرارية النموذج

قبل الكشف عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجلين الطويل والقصير سوف نقوم بالكشف عن مدى استقرارية النموذج، وهل يمكن الاعتماد على نتائجه أم لا؟ وذلك من خلال إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، واختبار عدم وجود أي تغيرات هيكلية في أحد السلاسل الزمنية.

##### أولا- الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:

قبل إجراء تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير، يجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (Serial Correlation LM Test)، وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث (اسماعيل و حسن ، 2018).

وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)؛ ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

* الأول، Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛
* الثاني، Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

الجدول رقم (56): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | |  |
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| F-statistic | 0.966255 | Prob. F(2،2) | 0.5086 |
| Obs\*R-squared | 8.845543 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0120 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews12 .

تشير نتائج اختبار (LM Test)أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.5086 وهي أكبر من 0.05، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق باختبار مشكلة عدم ثبات التباين، فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (57): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | | |
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |  |
|  |  |  |  |  |
| F-statistic | 0.498982 | Prob. F(13،4) | | 0.8467 |
| Obs\*R-squared | 11.13420 | Prob. Chi-Square(13) | | 0.5996 |
| Scaled explained SS | 0.734174 | Prob. Chi-Square(13) | | 1.0000 |

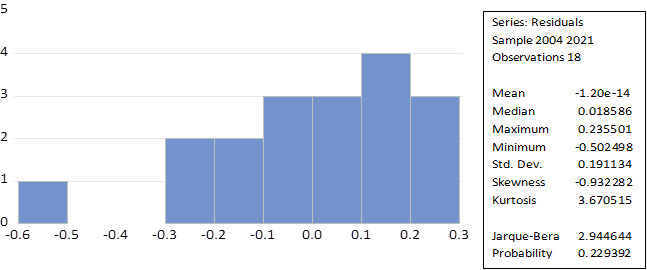
**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews12.

تظهر نتائج الجدول أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.8467 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على: عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

##### ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، فباستخدام اختبار Jarque-Bera وجد أن نتيجة القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، كما أن قيمة JB = 0.131904 والتي كانت أقل من = 5.99 يثبت أن سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (25): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي النموذج



**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews12 .

##### ثالثا- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) التي اقترحها كل من (1975) Brown and Evans and Dublin، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين، وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5 % (ادريوش و ناصور، 2013، صفحة 23).

بعد إجراء اختبار CUSUM على النموذج كانت النتائج كما هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم (26): اختبار CUSUM



وبعد إجراء اختبار CUSUM of Squares على النموذج كانت النتائج كما هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم (27): اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة اختبار CUSUM of Squares



**المصدر:** من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج 12Eviews.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى، مما يعني إمكانية مواصلة تحليل النموذج.

#### الفرع الخامس: تحليل النتائج ودراستها

من خلال الجدولين رقم (54- 55) يمكن عرض نتائج التحليل الإحصائي والاقتصادي المستخرجة منهما كما يلي:

* وجود علاقة معنوية طردية في الأجلين الطويل والقصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في تونس، إذ أن زيادة التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تونس بنسبة 0.9791 % في الأجل الطويل و1.8648 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي، حيث تتمثل الصادرات التونسية نحو الجزائر في المواد الميكانيكية والمواد الصيدلية والغذائية والمواد الكهربائية وقطاع الخدمات، كما أن للصادرات التونسية ميزة نسبية عالية مقارنة بالميزة النسبية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ( مخضار ، 2018) .

والجدير بالذكر أن هذه العلاقة الإيجابية قد تعززت بسبب التعاون الاقتصادي الذي وقع بين الجزائر وتونس في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد ابرام الاتفاق التفاضلي بين البلدين، ويتضح جليا من خلال مطلب " الاتفاق التفاضلي التونسي الجزائري" الذي تعرضنا له آنفا أن هناك دور كبير لهذه الاتفاقية التفاضلية في زيادة حجم الصادرات والواردات بين الجزائر وتونس بحكم أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ منذ 01 مارس 2014 وحسب الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية قدرت قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس بنحو 2.1 مليار دولار في 2014 (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، د.ت)،وهو ما يشجع على زيادة التجارة البينية وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ومنه ارتفاع حجم النمو الاقتصادي.

* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام في تونس والنمو الاقتصادي في تونس، إذ أن الزيادة في هذا المؤشر بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.5288 % في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكنزية، حيث يرى رواد هذه النظرية أنّ الدول تعلب دورا مهما في النمو الاقتصادي وأكدوا على أنّ الإنفاق العام يشكل عامل خارجي وأداة سياسية تعزز النمو الاقتصادي لأنه يحفز الطلب العام في الاقتصاد، وتقوم فكرة هذه النظرية على أن الحكومة قادرة على تحفيز الأداء الاقتصادي من خلال تمويل برامج الإنفاق المختلفة وبالتالي فإن الإنفاق الاستثماري العام على السلع والخدمات العامة مثل الطرق والصحة والاتصالات والكهرباء والتعليم يحفز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي وبالتالي فإن المستويات المرتفعة من الإنفاق العام تزيد من فرص العمل والربحية والاستثمار من خلال تأثيرات مضاعفة على الطلب الكلي، كما يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج على أساس مضاعفات الإنفاق في الواقع (Patricia, & Izuchukwu, , 2013)

كما يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال قناتين على الأقل:

* بشكل مباشر من خلال زيادة المخزون الرأسمالي للاقتصاد من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الذي يكون مكمل للاستثمار الخاص أو الاستثمار من قبل المؤسسات العامة.
* بشكل غير مباشر وذلك من خلال زيادة الإنتاجية الهامشية لعوامل الإنتاج التي يقدمها القطاع الخاص من خلال الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تساهم في تراكم رأس المال البشري. ( Tanzi & Zee, 1997)

بينما في الأجل القصير كانت العلاقة معنوية عكسية بين المتغيرين، إذ أن الزيادة في هذا المتغير بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 3.1896 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الكلاسيكية الجديدة، ووفقًا لهذه النظرية فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما تشير هذه النظرية إلى أن زيادة الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى عجز في الميزانية العامة، وهذا يعني أن الحكومة ستحتاج إلى زيادة الاقتراض لتمويل الإنفاق الزائد وبالتالي ستكون هناك ضغوط على سوق الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة مما يقلل من الاستثمار في القطاع الخاص وبشكل عام يُعتبر الإنفاق الحكومي المفرط وتمويله من خلال ارتفاع مستويات الاقتراض ضارًا بالنمو الاقتصادي، حيث يزاحم الاستثمار الخاص ويؤدي إلى تقليل الاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى استبدال السلع العامة بالسلع الخاصة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على التعليم والصحة والنقل والسلع والخدمات الأخرى. (Suleiman & Aamer, 2006)

* وجود علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل والقصير بين معدل التضخم في تونس ونمو اقتصادها، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.2822 % في الأجل الطويل و1.4976 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المعروفة بـ "التضخم المؤذي" إذ يرى مؤيدو هذه النظرية أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي وذلك لأن التضخم المفرط يؤدي إلى ارتفع الأسعار بشكل أسرع من الأجور وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي والاستثمار بشكل سلبي، كما يمكن أن يؤثر التضخم أيضًا على القدرة التنافسية للاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث تصبح المنتجات المستوردة أقل تكلفة مقارنة بالمنتجات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على المنتجات المستوردة وينخفض الطلب على المنتجات المحلية مما يؤثر سلبًا على الصناعات المحلية وقدرتها على التنافس في السوق الداخلية والخارجية، علاوة على ذلك يعاقب التضخم المدخرات عن طريق خسارة قيمة المبالغ المدخرة وتقليل معدل العائد عليها، كما يقلل من حوافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم بسبب تراجع دخولهم الحقيقية ( الوادي و العساف، 2010)، كل هذه التأثيرات قد تؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستثمار وبالتالي إمكانيات النمو.
* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين الاستقرار السياسي في تونس ونمو اقتصادها، إذ أن الاستقرار السياسي سوف تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1.6121 % في الأجل الطويل و3.6288 % في الأجل القصير، حيث يمكن للاستقرار السياسي أنّ يلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ومصادر تراكم رأس المال ( Younis,, Lin, & Sharahili, 2008)، كما يؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد من خلال آليات متعددة. فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي الاستقرار السياسي إلى زيادة الثقة في الاستثمار حيث يشعر المستثمرون بالأمان والاستقرار في بيئة سياسية مستقرة، كما يمكن أن يسهم الاستقرار السياسي في تحسين بيئة الأعمال وتقليل المخاطر الاقتصادية، مما يعزز نمو القطاع الخاص ويحفز الابتكار ويعزز الاقتصاد بشكل عام (سي جيلالي و مختاري ، 2020).
* أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ CoinEp(-1) فقد ظهرت سالبة عند مسـتوى معنويـة 1 % وبقيمة 2.335363، ممـا يؤكـد علـى دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل ( وجــود تكامل مشترك بــين المتغــيرات )؛ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والتي تساوي: 233.5363 % سنوياً.

### المطلب الرابع: دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر

سوف يتم في هذا المطلب توضيح أثر التجارة البينية والانفاق الحكومي والتضخم والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة واختبار استقرارية المتغيرات

سوف يتم اختيار عدة متغيرات مستقلة التي من بينها التجارة البينية بين الجزائر وتونس التي يمكن أن تكون لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذه الغاية، نتبع في ذلك نموذج (Nurjannah & al,2023) ويمكن ذكر المعادلة التي تم الاعتماد عليها بالصيغة التالية:

حيث: GROWTH: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)؛

INTRA: التجارة البينية بين الجزائر وتونس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

GC: نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام؛

INF: التضخم، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي؛

STAB : الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب.

سوف يتم الاعتماد على نموذج ARDL في هذه الدراسة، وقبل تقدير النموذج يجب إجراء بعض الاختبارات الضرورية للتأكد من صلاحية استخدام السلاسل الزمنية، وذلك عن طريق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

والجدول الآتي يوضح نتائج هذه الاختبارات على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (58): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النتيجة | ADF | | | | | | Variable |
| الفرق الأول | | | المستوى | | |
| بدون ثابت واتجاه عام | بوجود ثابت واتجاه عام | بوجود الثابت | بدون ثابت واتجاه عام | بوجود ثابت واتجاه عام | بوجود الثابت |
| (0)I | --- | --- | --- | - 2.892270 | - 4.656092 | - 3.029585 | GROWTH |
| (1)I | -2.798128 | -7.065915 | -2.321295 | -0.065620 | -1.301202 | -4.194341 | INTRA |
| (1)I | -2.981124 | -2.716784 | -2.886395 | 0.030317 | -1.508078 | -1.170853 | GC |
| (0)I | --- | --- | --- | -2.630412 | -4.305864 | -3.839493 | INF |
| (1)I | -4.210353 | -4.426658 | -4.416906 | -1.379625 | -2.537986 | -2.150016 | STAB |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

الجدول يوضح تطبيق اختبار ديكي فولر المطور للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن المتغير التابع (النمو الاقتصادي في الجزائر) مستقر عند المستوى، أما سلاسل المتغيرات المستقلة فإنها مستقرة عند الفرق الأول، ما عدا معدل التضخم فلقد أظهرت النتائج أنه مستقر عند المستوى، مما يعني إمكانية تطبيق نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

#### الفرع الثاني: اختبار النموذج وتحديد فترات الإبطاء واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL:

سوف يتم استخدام طريقة اختبار منهج الحدود.

##### أولا- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:

الجدول رقم (59): اختبار أنموذج ARDL الخاص بالجزائر

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Dependent Variable: GROWTH | | |  |  |
| Method: ARDL | |  |  |  |
| Date: 01/09/24 Time: 10: 49 | | |  |  |
| Sample (adjusted): 2004 2021 | | |  |  |
| Included observations: 18 after adjustments | | | |  |
| Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection) | | | | |
| Model selection method: Akaike info criterion (AIC) | | | | |
| Dynamic regressors (2 lags، automatic): INTRA GC INF STAB | | | | |
| Fixed regressors: C | | |  |  |
| Number of models evalulated: 162 | | | |  |
| Selected Model: ARDL(2، 2، 2، 2، 2) | | | |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.\* |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| GROWTH(-1) | -0.495873 | 0.208237 | -2.381297 | 0.0975 |
| GROWTH(-2) | 0.529205 | 0.450525 | 1.174641 | 0.3249 |
| INTRA | 8.480820 | 2.712715 | 3.126322 | 0.0522 |
| INTRA(-1) | 2.014155 | 2.417937 | 0.833005 | 0.4660 |
| INTRA(-2) | -8.411681 | 3.273242 | -2.569831 | 0.0825 |
| GC | -0.435777 | 0.282415 | -1.543041 | 0.2205 |
| GC(-1) | 0.700329 | 0.370391 | 1.890782 | 0.1550 |
| GC(-2) | -0.654090 | 0.282074 | -2.318859 | 0.1032 |
| INF | -0.089943 | 0.074040 | -1.214785 | 0.3113 |
| INF(-1) | -0.162004 | 0.050075 | -3.235246 | 0.0480 |
| INF(-2) | -0.240908 | 0.060672 | -3.970673 | 0.0286 |
| STAB | 11.53343 | 2.552232 | 4.518960 | 0.0203 |
| STAB(-1) | 9.289697 | 2.298316 | 4.041959 | 0.0273 |
| STAB(-2) | 15.01578 | 3.272341 | 4.588698 | 0.0194 |
| C | -11.99340 | 3.686208 | -3.253587 | 0.0474 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| R-squared | 0.979612 | Mean dependent var | | 0.663264 |
| Adjusted R-squared | 0.884468 | S.D. dependent var | | 2.263167 |
| S.E. of regression | 0.769249 | Akaike info criterion | | 2.188103 |
| Sum squared resid | 1.775232 | Schwarz criterion | | 2.930080 |
| Log likelihood | -4.692928 | Hannan-Quinn criter. | | 2.290412 |
| F-statistic | 10.29613 | Durbin-Watson stat | | 2.333676 |
| Prob(F-statistic) | 0.039665 |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| \*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection. | | | | |
| **المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 | | | | |

يوضح لنا الجدول بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير المعتمد (GROWTH) 2 درجات ابطاء زمني، أما المتغيرات المفسرة (INTRA، GC، INF، STAB ( فتوجد لها 2درجات ابطاء زمني أيضا وقد اظهرت نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن المتغيرات المفسرة قد فسرت (88%) من التغيرات الحاصل للمتغير المعتمد (GROWTH)، وأن (12%) تعود الى عوامل خارجية، أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي Prob(0.039665). أقل من (0.05) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائياتD-W)) التي بلغت قمتها (2.333676) وهذا يفسر أن الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

##### ثانيا- تحديد فترات الابطاء المثلى:

فيما يلي الشكل الذي يوضح نتائج الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike للنموذج الخاص بالجزائر:

الشكل رقم (28): فترات الإبطاء المثلى وفق معيار Akaike لدولة الجزائر

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

يتضح من خلال الشكل السابق أن فترات الإبطاء المثلى هي 2، ليكون النموذج الأمثل هو:

ARDL(2،2،2،2،2)

والجدول التالي يوضح درجات الإبطاء الزمني للنموذج:

الجدول رقم (60): نتائج اختيار درجات الإبطاء الزمني

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Model Selection Criteria Table | | |  |  |  |  |
| Dependent Variable: GROWTH | | |  |  |  |  |
| Date: 01/08/24 Time: 08: 50 | | |  |  |  |  |
| Sample: 2002 2021 | |  |  |  |  |  |
| Included observations: 18 | | |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
| Model | LogL | AIC\* | BIC | HQ | Adj. R-sq | Specification |
|  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |
| 1 | -4.692928 | 2.188103 | 2.930080 | 2.290412 | 0.884468 | ARDL(2، 2، 2، 2، 2) |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

##### ثالثا- اختبار التكامل المشترك:

يبين الجدول التالي نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم (61): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فترات التباطؤ | F-Stat | النتيجة |
| ARDL(2،2،2،2،2) | 12.25890 | وجود علاقة تكامل مشترك |
| القيم الحرجة | الحد الأدنى I(0) | الحد الأقصى I(1) |
| عند مستوى معنوية 10 % | 2.2 | 3.09 |
| عند مستوى معنوية 5 % | 2.56 | 3.49 |
| عند مستوى معنوية 2.5 % | 2.88 | 3.87 |
| عند مستوى معنوية 1 % | 3.29 | 4.37 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic = 12.25890 أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى عند مستوى معنوية 10 %، 5%، 2.5 % و1 %، وهو ما يجعلنا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة " هناك علاقة توازنية في المدى الطويلة ".

#### الفرع الثالث: تقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير

بناء على النتائج السابقة، من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى والدرجة الأولى، ووجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير النموذج، وذلك من خلال الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، ويوضح الجدول الآتي هذه النتائج:

الجدول رقم (62): تقدير العلاقة طویلة الأجل لنموذج ARDL

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Levels Equation | | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. | |
| INTRA | 2.155129 | 4.496332 | 0.479308 | 0.6645 | |
| GC | -0.402971 | 0.188809 | -2.134276 | 0.1225 | |
| INF | -0.509850 | 0.157411 | -3.238983 | 0.0479 | |
| STAB | 17.85466 | 6.177708 | 2.890175 | 0.0630 | |
| C | -12.40695 | 7.956886 | -1.559272 | 0.2168 | |
| EC = GROWTH - (2.1551\*INTRA -0.4030\*GC -0.5099\*INF +17.8547\*STAB - 12.4070) | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

كما يظهر الجدول الآتي نتائج التقدير في الأجل القصير:

الجدول رقم (63): تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ARDL Error Correction Regression | | | |  |
| Dependent Variable: D(GROWTH) | | |  |  |
| Selected Model: ARDL(2، 2، 2، 2، 2) | | | |  |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | |  |
| Date: 01/08/24 Time: 08: 53 | | |  |  |
| Sample: 2002 2021 | | |  |  |
| Included observations: 18 | | |  |  |
| ECM Regression | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GROWTH(-1)) | -0.529205 | 0.078765 | -6.718773 | 0.0067 |
| D(INTRA) | 8.480820 | 0.921635 | 9.201925 | 0.0027 |
| D(INTRA(-1)) | 8.411681 | 0.821433 | 10.24026 | 0.0020 |
| D(GC) | -0.435777 | 0.091100 | -4.783497 | 0.0174 |
| D(GC(-1)) | 0.654090 | 0.091753 | 7.128794 | 0.0057 |
| D(INF) | -0.089943 | 0.016340 | -5.504369 | 0.0118 |
| D(INF(-1)) | 0.240908 | 0.019160 | 12.57371 | 0.0011 |
| D(STAB) | 11.53343 | 0.840146 | 13.72789 | 0.0008 |
| D(STAB(-1)) | 15.01578 | 1.376802 | 10.90628 | 0.0016 |
| CointEq(-1)\* | -0.966668 | 0.069023 | -14.00508 | 0.0008 |
| R-squared | 0.987935 | Mean dependent var | | -0.225443 |
| Adjusted R-squared | 0.974361 | S.D. dependent var | | 2.941940 |
| S.E. of regression | 0.471067 | Akaike info criterion | | 1.632548 |
| Sum squared resid | 1.775232 | Schwarz criterion | | 2.127199 |
| Log likelihood | -4.692928 | Hannan-Quinn criter. | | 1.700753 |
| Durbin-Watson stat | 2.333676 |  |  |  |
| \* p-value incompatible with t-Bounds distribution. | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

#### الفرع الرابع: اختبارات استقرارية النموذج

سوف نقوم بالكشف عن مدى استقرارية النموذج وذلك من خلال إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، واختبار عدم وجود أي تغيرات هيكلية في أحد السلاسل الزمنية.

##### أولا- الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:

الجدول الآتي يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

الجدول رقم (64): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |  |
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | | |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| F-statistic | 23.17032 | Prob. F(2،1) | | 0.1453 |
| Obs\*R-squared | 17.61978 | Prob. Chi-Square(2) | | 0.0001 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

تشير نتائج اختبار (LM Test)أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.1453 وهي أكبر من 0.05، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم ( عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي )، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق باختبار مشكلة عدم ثبات التباين، فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (65): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | |  |
| F-statistic | 0.806789 | Prob. F(14،3) | 0.6673 |
| Obs\*R-squared | 14.22247 | Prob. Chi-Square(14) | 0.4333 |
| Scaled explained SS | 0.210303 | Prob. Chi-Square(14) | 1.0000 |

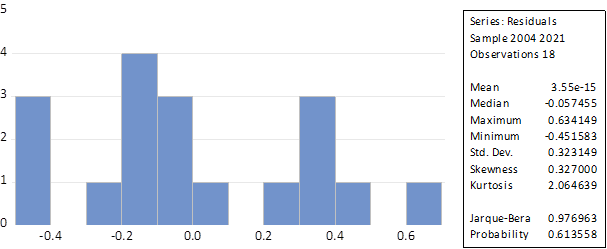
**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

تظهر نتائج الجدول أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.6673 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على: عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة.

##### ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج، فباستخدام اختبار Jarque-Bera وجد أن نتيجة القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، كما أن قيمة JB = 0.976963 والتي كانت أقل من = 5.99 يثبت أن سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (29): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي النموذج



**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12 .

##### ثالثا- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

بعد إجراء اختبار CUSUM على النموذج كانت النتائج كما هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم (30): اختبار CUSUM



وبعد إجراء اختبار CUSUM of Squares على النموذج كانت النتائج كما هي موضحة على الشكل التالي:

الشكل رقم (31): اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة اختبار CUSUM of Squares



**المصدر:** من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الرسم البياني نلاحظ اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى، مما يعني إمكانية مواصلة تحليل النموذج.

#### الفرع الخامس: تحليل النتائج ودراستها

من خلال الجدولين رقم (62-63) يمكن عرض نتائج التحليل الإحصائي والاقتصادي المستخرجة منهما كما يلي:

* عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بسبب التذبذب الشديد الناتج عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، فقد شهدت صادرات هذا القطاع معدلات مرتفعة حيث بلغت حوالي 96% من إجمالي الصادرات الجزائرية ( بوسخان و حاكمي ، 2021)، والمتوجهة بشكل رئيسي إلى دول الاتحاد الأوروبي، هذا الارتباط القوي بقطاع المحروقات يجعل النمو الاقتصادي في الجزائر معرضًا للتقلبات والتحديات الناتجة عن تقلب أسعار النفط والغاز، بالإضافة إلى وجود قيود هيكلية وعوائق أخرى، كالنقص الواضح في البنية التحتية وضعف التنافسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من التجارة البينية في الأجل الطويل.
* وتوجد علاقة معنوية طردية في الأجل القصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر إذ أن زيادة التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 8.480820 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وينتج هذا التأثير الإيجابي على زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الجزائرية الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي.
* عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام الاستهلاكي في الجزائر ونموها الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات التطبيقية السابقة ومع توقعات النظرية الاقتصادية التي تعتبر أن هذا النوع من الإنفاق غير منتج، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي العام والخلل في هيكله، حيث توجه النسبة الأكبر منه نحو الأجور والتعويضات والتحويلات وهي نفقات غير منتجة، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد على نسبة كبيرة على المحروقات( العياطي و بن عزة ، 2018).
* بينما في الأجل القصير كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وهذا ما يتوافق مع النظرية الكنزية، حيث كانت هناك مرونة الانفاق الحكومي سالبة ، أي أن لهذا الأخير تأثير عكسي ، إذ أن الزيادة في هذا المتغير بنسبة 1% سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.435777 %، ويرجع السبب في ذلك إلى إن الإنفاق في بدايته الأولى يعتبر اقتطاعا من الناتج، حيث يتم توجيهه نحو تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات المحلية، وهذا ما توافقت فيه هذه الدراسة مع دراسة. (بن سليمان ، 2019)
* وجود علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل والقصير بين معدل التضخم في الجزائر ونمو اقتصادها، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.509850 % في الأجل الطويل و0.089943 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع دراسة (خان وصنهاجي،2001 ) ومعنى ذلك أن تأثير ارتفاع معدل التضخم على الأداء الاقتصادي يكمن في زيادة المستويات العامة للأسعار مما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للعملة وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة. ونتيجة لذلك يحدث تراجع في الطلب المحلي مما يؤدي بدوره إلى انكماش في الإنتاج المحلي وخسارة أصحاب المشروعات بسبب تكدس السلع وارتفاع تكاليف الإنتاج، علاوة على ذلك يمكن أن يتسبب ارتفاع معدل التضخم في تراجع قدرة السلع والخدمات المنتجة محليًا على المنافسة في الأسواق الخارجية، مما يتسبب في تراجع صادرات الدولة، كل هذه العوامل تعمل معًا على تقييد النشاط الاقتصادي وتضييق نطاق النمو الاقتصادي . ( شلوفي و عزاوي ، 2017)
* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين الاستقرار السياسي في الجزائر ونمو اقتصادها، إذ أن الاستقرار السياسي سوف يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 17.85466 % في الأجل الطويل و11.53343 % في الأجل القصير، وهذا ما تم تأكيده في أغلب الأبحاث والدراسات السابقة كدراسة (سي جيلالي و مختاري ، 2020) بأن الاستقرار السياسي يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤدي الاستقرار السياسي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية، بينما عدم الاستقرار السياسي يعوق النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في الاقتصاد المحلي وهذا ما يتوافق مع نتائج دراستنا. (سي جيلالي ومختاري، 2020)

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ CoinEp(-1) فقد ظهرت سالبة عند مسـتوى معنويـة 1 % وبقيمة 0.966668، ممـا يؤكـد علـى دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل ( وجــود تكامل مشترك بــين المتغــيرات )؛ وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والتي تساوي: 96.6668 % سنوياً.

## خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس وذكرنا بشيء من التفصيل التحديات والفرص المتاحة، كم تم تسليط الضوء على المقومات التي تعزز هذا التعاون كالعوامل الجغرافية والثقافية وتكامل القطاعات الاقتصادية، وتناولنا أيضا تأثير الجوانب الأمنية على التعاون الاقتصادي وأهم التحديات التي تواجه هذا التعاون.

كما تم التركيز على الفرص المتاحة للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس كفرص التجارة البينية والاستثمار المشترك والتكامل الاقتصادي بين البلدين، وفرصة التعاون في المجال السياحي، مع تحليل الأداء الاقتصادي لكل من الجزائر وتونس، كما تم التركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية.

وبشكل عام يتضح أن هناك فرصا كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس في مجالات متعددة، ومع ذلك هناك العديد من التحديات التي تحتاج بذل الجهد من أجل التغلب عليها، ومن خلال التركيز على التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التنافسية الإقليمية للبلدين.

كما تضمن هذا الفصل دراسة قياسية تجريبية متعلقة بتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي، وهل تؤدي إلى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين البلدين، من خلال معرفة ما إذا كانت هناك علاقة معنوية بين كل من التجارة البينية وكذا كل من التضخم والإنفاق الحكومي والاستقرار السياسي مع نمو إجمالي الناتج المحلي لكلا القطرين بالاعتماد على برنامج "12Eviews"، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الطريقة الحديثة والمتمثل في نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئ (ARDL)، كما تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وتوصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن هناك علاقة معنوية طردية في الأجلين الطويل والقصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي بالنسبة لتونس، وهذه النتيجة تتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن التجارة البينية يمكن أن تكون محفزا للنمو الاقتصادي، أما بالنسبة الجزائر فلا يوجد علاقة معنوية في الأجل الطويل بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي وهذا ما يختلف من النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات التي توجه بشكل رئيسي نحو أوروبا، وبالتالي فإن التجارة البينية لا تلعب دورا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، ومع ذلك تم العثور على علاقة معنوية طردية في الأجل القصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يمكن تفسير ذلك بأن التجارة البينية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير، وربما يكون ذلك بسبب تأثير زيادة النشاط التجاري على الطلب المحلي وتحفيز الاستثمارات.

الخاتمة

إن تعزيز الموقع الاقتصادي [الجزائري](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) التونسي في المحيط الاقتصادي الإقليمي والدولي يتطلب خطوات في تحسين الإطار القانوني للتعاون [التونسي](https://www.turess.com/city/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) [الجزائرية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1)، لأن ذلك يخدم مسار تشابك المصالح، كما يعد الدرع الواقي ضد التحديات المطروحة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو ما سيكون له واقع ايجابي بالنسبة إلى رجال الأعمال والمؤسسات المالية والخدماتية في البلدين، كما سيعطي دفعا للمبادلات التجارية الثنائية ويسهم في خلق ديناميكية جديدة بين المتعاملين الاقتصاديين لتطوير علاقات التعاون والشراكة، في مرحلة تشهد فيها العلاقات الاقتصادية والبشرية بين [تونس](https://www.turess.com/city/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) والجزائر تطورا ملحوظا.

وجاءت هذه الدراسة لإبراز مساهمة التعاون الاقتصادي في تجسيد تكامل اقتصادي بين الجزائر وتونس، وذلك من خلال دراسة وتحليل أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ( التجارة البينية والتضخم ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب) على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي والمتمثل في نمو إجمالي الناتج المحلي، كما بينت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية وأخرى عكسية على المديين الطويل والقصير بين بعض متغيرات الدراسة وخاصة بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي.

أولا: اختبار الفرضيات:

* **الفرضية الاولي**: تقوم هذه الفرضية على افتراض أن عدم توفر الإمكانيات الاقتصادية الكافية لتحقيق الهدف المنشود هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس، وتحول دون قدرتهما على تحقيق قوة إقليمية تمكنهما من القدرة على المنافسة مع التكتلات الإقليمية والعالمية الأخرى، حيث يعتبر افتقار الجزائر وتونس إلى الإمكانيات الاقتصادية الكافية واحدة من أهم عوامل ضعف المبادلات التجارية بينهما وعدم جعلهما قوة إقليمية، يمكن أن يؤدي نقص الاستثمارات والموارد المالية والبشرية إلى تقليل كفاءة الإنتاج وعرقلة نمو الاقتصاد مما يؤثر على القدرة على تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤثر العوائق الحاجزة التي تفرضها الدولتان على التجارة الحرة بينهما، مثل الرسوم الجمركية العالية والإجراءات الإدارية المعقدة، على تدفق السلع والخدمات بين البلدين وتقليل الحوافز للاستثمار في الاقتصادين، لذلك يمكن للجزائر وتونس تحسين مبادلاتهما التجارية وزيادة قوتهما الإقليمية من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية وتقليل العوائق التجارية بينهما، كما يمكن لهما العمل على تحسين القدرات التصنيعية والتصديرية للسلع والخدمات المحلية، وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، مثل الصناعات التحويلية والزراعة والتجارة الإلكترونية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية.**

* **الفرضية الثانية: على الرغم من وجود اتفاق تفاضلي بين الجزائر وتونس ينصّ على العديد من الامتيازات للبلدين في مجال التبادل التجاري ، إلا أنّ هناك العديد من التحديات التي تقف في طريق نجاح هذا التبادل ،ومن هذه التحديات نجد:**
* **العوائق التجارية: رغم وجود اتفاق تفاضلي بين الجزائر وتونس، إلا أنهما يواجهان العديد من العوائق التجارية، مثل الرسوم الجمركية العالية والإجراءات الإدارية المعقدة والتي تؤثر على تدفق السلع والخدمات بين البلدين وتقلل من حوافز الاستثمارات المشتركة.**
* **نقص الاستثمارات: يؤدي نقص الاستثمارات والموارد المالية والبشرية إلى تقليل كفاءة الإنتاج ويعرقل نمو الاقتصاد، مما يؤثر سالبا على تحقيق الأهداف الإقليمية والعالمية لكلا البلدين.**
* **ضعف القدرات التصنيعية: إن الضعف في القدرات التصنيعية للجزائر وتونس يرجع إلى عوامل متنوعة. أبرزها البنية التحتية الصناعية المتقادمة ،محدودية المهارات الفنية، ضعف البحث والتطوير، القيود التنظيمية والإدارية.**
* **التنافس الدولي: يواجه الاقتصاد الجزائري وتونسي تحديات كبيرة بسبب المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق العالمية، مما يصعب عليهما عملية تحقيق النمو المستدام والتوسع في سوق التصدير.**
* **عدم الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي عاملاً حاسمًا في تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر وتونس، ومع ذلك يواجه البلدين تحديات في هذا الصدد، وخاصة تونس التي شهدت هزات سياسية منذ عام 2011 وحتى الآن، لذلك من المهم مواجهة هذه التحديات وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التعاون بين البلدين لتحقيق الاستفادة القصوى من الاتفاق التفاضلي، وتحويله إلى فرصة حقيقية لتعزيز التبادل التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر وتونس. ومنه الحكم على صحة الفرضية الثانية.**
* **الفرضية الثالثة:** تتحدث الفرضية الثالثة عن أهمية الإطار القانوني والإطار المؤسسي والاستثمارات المشتركة والتجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي، فعندما يتعلق الأمر بالتكامل الاقتصادي، فإن الإطار القانوني والإطار المؤسسي يلعبان دورًا حاسمًا في إنشاء بيئة تنافسية وعادلة للأعمال وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أن الإطار المؤسسي يسهل عملية التكامل ويوفر الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لدعمه. ويمكن أن تساعد الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية في تحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات والخدمات المشتركة بين الدول المتكاملة، وتحسين التبادل التجاري بينها، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين الدول ويحقق الهدف منه وهو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول المتكاملة، **ومنه يمكن الحكم بصحة هذه الفرضية**.
* **الفرضية الرابعة:** تتحدث الفرضية الرابعة عن إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول رغم وجود اختلافات اقتصادية وتفاوت في الثروات والموارد، وتشير هذه الفرضية إلى أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للدول، حيث يمكن للدول الأكثر تقدماً مساعدة الدول الأقل تقدماً في التنمية من خلال الاستثمار المشترك والتجارة البينية ونقل التكنولوجيا والمعرفة، ومع ذلك يجب مراعاة عوامل مثل تسوية الفجوة الاقتصادية وإدارة الموارد بطريقة فاعلة ومستدامة والتعاون الدولي والتنسيق بين الدول لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول رغم اختلاف الثروات وتفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة **وهذا ما يثبت صحت الفرضية**.
* **الفرضية الخامسة**: تركز هذه الفرضية على المعوقات التي تعترض التكامل الاقتصادي بسبب الاختلافات بين الدول المتكاملة، والتي يمكن أن تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية أو تنظيمية. فعلى الرغم من أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون مفيدًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، إلا أن وجود العديد من الاختلافات والعوامل المؤثرة يمكن أن يعترض سبيله، فعلى سبيل المثال قد تكون هناك اختلافات اقتصادية في المستويات الاقتصادية وحجم الاقتصاد بين الدول، وهذا يمكن أن يؤثر على قدرتها على التكامل الاقتصادي. كما يمكن أن تكون هناك عوامل سياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية وتنظيمية، مثل النزاعات السياسية والمشاكل الأمنية والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والفساد والتبعية الاقتصادية والتحكم في السوق والتنظيم السيئ وغيرها من العوامل التي يمكن أن تسبب عراقيل في تحقيق التكامل الاقتصادي، لذلك يجب مراعاة هذه العوامل ومعالجتها بشكل مناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة، **ومنه فإن هذه الفرضية صحيحة**.
* **الفرضية السادسة**: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس يلعب دورا مهما في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فمن خلال التبادل التجاري بين البلدين، يتم تعزيز تدفق السلع والخدمات بينهما، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل إضافية في القطاعين العام والخاص.

فقد تبين لنا من خلال الدراسة القياسية أن هناك علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين التبادل الجاري والمتمثل في (التجارة البينية) والنمو الاقتصادي في تونس حيث أن كلما زادت التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تونس بنسبة 0.9791 % في الأجل الطويل و1.8648 % في الأجل القصير، بينما في الجزائر وجدنا أن هناك علاقة معنوية طردية في الأجل القصير حيث أن زيادة التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 8.480820 %، بينما لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرين في الأجل الطويل، **وهذا ما يثبت صحة هذه النظرية جزئياً**.

ثانيا: نتائج الدراسة

لقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس وكذا تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في كل من البلدين، ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته في أربعة فصول، تمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج نوردها في النقاط التالية:

أ/ نتائج الدراسة النظرية:

* أصبحت التكتلات الإقليمية ضرورة ملحّة في وقتنا الحالي، لذلك سمى هذا العصر بعصر التكتلات.
* يعتبر القرب الجغرافي والتنوع المناخي من الأمور المشجعة للغاية في إنجاح التعاون والعمل المشترك بين البلدان.
* لا تستطيع أية دولة من دول العالم النأي بنفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من دون وجود علاقات تجمعها مع باقي دول العالم، ومن الضروري قيام مبادلات بين جميع الدول ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وانما أيضاً من أجل إنعاش كياناتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والحاجة لتصريف فائض الإنتاج والانتفاع بمزايا التخصص لكل دولة لتحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات.
* لجوء معظم الدول وبقصد تطوير تجارتها الخارجية والارتقاء بها إلى تنظيم العلاقات فيما بينها عن طريق التعاون فيما بينها اقتصاديا، وذلك لمّا لهذا الأخير من الدور مهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بالنسبة للدول الداخلة في هكذا علاقات ويتم هذا التعاون من خلال أنواع وأشكال مختلفة من الاتفاقيات التجارية سواء ثنائية أو متعددة الأطراف.
* تلعب الاتفاقيات الثنائية دورًا مهمًا في تطوير التجارة الخارجية للدول الداخلة في هذه الاتفاقيات، إذ إن لهذه الأخيرة أثار إيجابيا على الأداء التصديري لكل من البلدين الموقعين على الاتفاقية، ويظهر هذا الأثر الإيجابي جليا في ارتفاع نسبة صادرات كل من البلدين بنسبة مرتفعة جداً بعد تنفيذ هذه الاتفاقية، فضلا على أنّ هذا الأثر يتعدى التجارة الخارجية إلى مجالات أخرى في مقدمتها تحسين العلاقات السياسية بين البلدين الأمر الذي يساعد على خلق بيئة مناسبة وثقة أكبر للدخول في مجالات أخرى للتعاون، كما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستثمارات المشتركة بين البلدين بشكل جد ملحوظ.
* سيخلق تنوع الموارد الطبيعية اقتصادًا متكاملًا مما يزود هذه البلدان الداخلة في العملية التكاملية بقوة تفاوضية كبيرة.
* إن وجود الوحدة اللغوية والدينية والمذهبية بين الدول العربية والمغاربية عامل ضروري ومهم في تأسيس عمل مشترك، وعامل مشجع وميسر لعملية التبادل التجاري، حيث يعزز عملية التواصل بين سكان البلدان المغاربية.
* إن من أهم عوامل مواجهة التحديات التي تعترض التعاون العربي هو التركيز على النقاط التي تجمع ولا تفرق واستغلال الفرص المتاحة.
* للجزائر علاقات قوية مع جارتها تونس في السابق واستكملت العلاقات الجزائرية التونسية مسيرتها السابقة بعد الاستقلال، وحصلت كثير من التطورات في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تمثلت في عقد العديد من الاتفاقيات في هذا المجال وغيرها من المجالات الأخرى ومنها النقل والطاقة والسياحة وغيرها.
* أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتونس في تزايد خاصة بعد دخول الاتفاقية التفاضلية حيز التنفيذ في 01 مارس 2014، مما يدل على أن للاتفاقية الأثر الإيجابي على زيادة التبادل التجاري بين البلدين، مع العلم أن الاتفاقية لم تفعّل على الوجه المطلوب.
* تعدّ السوق الجزائرية الأولى إفريقيا وعربيا بالنسبة لتونس والرابعة عالميا ما يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة لتونس.

وفي الأخير يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس ورغم ما سبق ذكره تبقى دون مستوى تطلعات شعوب هذه المنطقة والتي تطمح إلى قيام تكامل تام بين البلدين.

ب/ نتائج الدراسة القياسية:

لقد أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

النتائج فيما يخص تونس:

* وجود علاقة معنوية طردية في الأجلين الطويل والقصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في تونس، إذ أن زيادة التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تونس بنسبة 0.9791 % في الأجل الطويل و1.8648 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية
* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام في تونس والنمو الاقتصادي في تونس، إذ أن الزيادة في هذا المؤشر بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.5288 % في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكنزية، بينما في الأجل القصير كانت العلاقة معنوية عكسية بين المتغيرين، إذ أن الزيادة في هذا المتغير بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 3.1896 %.
* وجود علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل والقصير بين معدل التضخم في تونس ونمو اقتصادها، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 1.2822 % في الأجل الطويل و1.4976 % في الأجل القصير.
* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين الاستقرار السياسي في تونس ونمو اقتصادها، إذ أن الاستقرار السياسي سوف تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1.6121 % في الأجل الطويل و3.6288 % في الأجل القصير.

النتائج فيما يخص الجزائر:

* عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يتناقض مع النظريات الاقتصادية، بينما هناك علاقة معنوية طردية في الأجل القصير بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في الجزائر إذ أن زيادة التجارة البينية بين الجزائر وتونس بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 8.480820 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية.
* عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام في الجزائر ونموها الاقتصادي، بينما في الأجل القصير كانت هناك علاقة معنوية عكسية بين المتغيرين، إذ أن الزيادة في هذا المتغير بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.435777 %.
* وجود علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل والقصير بين معدل التضخم في الجزائر ونمو اقتصادها، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 % سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.509850 % في الأجل الطويل و0.089943 % في الأجل القصير، وهذا ما يتوافق مع دراسة (خان وصنهاجي،2001).
* وجود علاقة معنوية طردية في الأجل الطويل والقصير بين الاستقرار السياسي في الجزائر ونمو اقتصادها، إذ أن الاستقرار السياسي سوف يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 17.85466 % في الأجل الطويل و11.53343 % في الأجل القصير.

ثالثا: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

* من الضروري اعتماد خطة لتكامل اقتصادي شاملة ترتكز بشكل رئيسي على تنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي التكتل الاقتصادي.
* يجب القضاء على جميع الصعوبات والعقبات أمام حركة انسياب السلع والخدمات والأشخاص وعوامل الإنتاج، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنسيق الاقتصادي المبكر، أي تخفيض الحواجز الجمركية حتى يتم إنشاء اتحاد جمركي بين البلدين.
* العمل على بناء تكتل اقتصادي تتلاقى فيه السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي وتتشابك فيه المصالح من خلال إقامة مؤسسات مشتركة للبنى التحتية من طرق وطاقة ومياه وزراعة.
* من الضروري تجاوز الخلاف بين ما هو وطني وما هو غير وطني، والابتعاد عن عقلية الدولة التي تقود التكتل، والسعي لإقامة علاقات متكافئة في العلاقات المشتركة بين الدول.
* إنشاء استثمارات مشتركة سواء في المجال الاقتصادي أو الفلاحي بين الدول المغاربية، ولما لا بين الجزائر وتونس تكون مدخلا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لسكان المنطقة.
* على الدول الأعضاء في أي كتلة اقتصادية وعند التعامل مع الكيانات الإقليمية الأخرى توحيد سياساتها الخارجية لحماية مصالحها المشتركة وتعزيز قوتها التفاوضية أمام هذه المجموعات وخاصة أمام الاتحاد الأوروبي، معتبرة إياه شريكًا اقتصاديًا وليس وصي على المنطقة.
* الإسراع في إطلاق "منطقة للتجارة الحرة" بين الجزائر وتونس، وإنشاء وحدة نقدية لتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين.
* على مسؤولي البلدين تعزيز الاتفاقيات الثنائية وتطويرها في مجال التجارة البينية لما تحمله هذه الاتفاقيات من آثار إيجابية على اقتصاديات الدولتين وحركة التجارة الخارجية لكل منهما، بالإضافة إلى انعكاس هذه الآثار على كافة مجالات الحياة، وهذا ما أثبتته الزيادة المطردة في عدد هذه الاتفاقيات الثنائية في العالم واحتلالها نسبة مرتفعة جداً من إجمالي الاتفاقيات المعقودة في واقعنا اليوم.
* تقديم تسهيلات إضافية لجذب الاستثمارات المباشرة والغير مباشر، ما ينعكس إيجاباً على جميع نواحي الاقتصاد والحياة بين البلدين، ورفع معدلات التبادل بين الطرفين.
* تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري لإنجاح مسار التعاون الاقتصادي والذي يفضي في الأخير إلى تكامل اقتصادي.
* إتباع سياسة تنموية مشتركة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة مع إتباع سياسات سليمة داخل كل بلد، ولا يكون ذلك إلا بتطوير المناطق الحدودية بين الطرفين.
* على تونس والجزائر تفعيل الاتفاقية التفاضلية بينها اكثر ممّا علية في الوقت الراهن، ويكون ذلك بتنويع السلع المعفاة من الرسوم الجمركية مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية، للمساهم في رفع النمو الاقتصادي في كلا البلدين.

رابعا: آفاق الدراسة

يمكن تفتح هذه الرسالة آفاقا لمزيد من البحث المستقبلي حول دور التعاون الدولي في تعزيز التجارة البينية بين الجزائر وتونس، والذي يمكن أن تؤدي إلى تكامل اقتصادي تام أو حتى اندماج اقتصادي شامل، وبالتالي نقترح الموضوعات التالية للبحث المستقبلي:

أولا: اقتصرت هذه الدراسة على التركيز على اربع متغيرات رئيسية: التجارة البينية، والانفاق الحكومي، والتضخم، والاستقرار السياسي، ومع ذلك ينصح الباحثين في الدراسات المستقبلية بالنظر في متغيرات أخرى ذات صلة والتي قد تكون لها تأثير جوهري على النمو الاقتصادي، مثل: (البطالة ومعدل الفائدة وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر... إلخ)

ثانيا: يقترح على الباحثين المستقبليين استكشاف أساليب تحليلية متقدمة أخرى، كنماذج البيانات اللويحة (Panel Data Models) والمتغيرات غير المتماثلة (Nonlinear Models) والتي قد تساعد على تحليل البيانات على مستوى الدول أو المناطق مما يزيد من قوة التحليل، وتوفر القدرة على التحكم في الآثار الثابتة والعشوائية على مستوى الوحدات، وتسمح بالكشف عن العلاقات غير الخطية بين المتغيرات.

ثالثا: ينصح الباحثون المستقبليون بإضافة عدد من دول إلى عينة الدراسة كمصر والمغرب مثلا، مما سيمكن من إجراء تحليل مقارن أكثر شمولا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

ابراهيم العيسوي، وآخرون . (1989). الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقارب نظرية. المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصاديّة . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

احميدة محمد السنوسي. (1999). الاتّحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية (المجلد د.ط). طرابلس: جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.

اسامة الجدوب. (2001). العولمة والإقليمية (المجلد 1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

أسامة المجدوب. (2000). العولمة الإقليمية مستقبل: العالم العربي في التجارة الدولية (المجلد 1). الدار المصرية اللبنانية.

أسامة المجذوب. (2001). العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

إسماعيل العربي. (1981). التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة (المجلد 2). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

إسماعيل بن حماد الجوهري. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية. (المجلد 4). بيروت: دار العلم للملايين.

إسماعيل نزال العرموطي. (1975). نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي. عمان: معهد الدراسات المصرفية.

إكرام عبد الرحيم . (2002). التحديات المقستبلية للتكتل الاقتصادي العربي (المجلد 01). القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر.

ألكسـي كيرييـف، وو آخرون . (2018). الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد (المجلد د.ط). واشنطن: مكتبة الكونغرس.

إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي.(د.ط) الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع.

بيلا بلاسا. (1964). نظرية التكامل الاقتصادي. (رشيد البراوي، المترجمون) القاهرة: دار النهضة العربية.

تارا طه عثمان. (2013). النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية (المجلد د.ط). مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

توفيق المديني. (2006). اتّحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية (المجلد 1). دمشق: منشورات اتّحاد المغرب العربي.

تيسير عبد الجابر. (1972). دراسات فب التكامل الاقتصادي العربي.(د.ط) القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

جمال عبد الناصر مانع . (2007). التنظیم الدولي ــ النظریة العامة والمنظمات العالمیة والإقلیمیة المتخصصة (المجلد د.ط). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

جمال عبد الناصر مانع. ( 2004). اتّحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية). الجزائر: دار العلوم، الجزائر .

جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (المجلد 1). (وليد عبد الحي، المترجمون) الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (المجلد 257). القاهرة: سلسلة عالم المعرفة.

حسين عبد المطلب الأسرج. (2005). الاتحاد الجمركي العربي العقبات والمنطلقات. النشرة المصرفية العربية - القاهرة: اتحاد المصارف العربية.

حسين عمر. (1998). التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر" النظرية والتطبيق"، د.ط القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

حلمي رجب یحي. (1983). مجلس التعاون لدول الخلیج العربیة رؤیة مستقبلیة ــ دراسة قانونیة سیاسیة اقتصادیة (المجلد د.ط). الكويت: مكتبة دار العربة، الكويت.

حمدي رضوان. (2002). الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية.(د.ط) القاهرة: جامعة عين شمس.

حنان نايف ملاعب. (2015). التعاون الدولي (المجلد 1). منشورات الحلبي الحقوقية.

دايف سالم الإبراهيم. (2003). إدارة الطلب على المياه: ترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد (المجلد د.ط). عمان: مؤسسة مرشد للإعلانات والنشر.

رابح خوني، ورقية حساني. (2005). التكامل الاقتصادي العربي. اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي (الصفحات 409-425). سطيف: دار الهدى.

رمزي زكي. (1989). الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية: مركز دراسات الوحدة العربية.

زهرة عطا محمد صالح . (2004). في النظرية الدبلوماسية (المجلد 1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

زينب حسن عوض الله. (1999). الاقتصاد الدولي( نظرة عامة على بعض القضايا ).(د.ط) الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

سامي عفيفي حاتم. (2003). التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق (المجلد 4). القاهرة: جامعة حلوان، القاهرة.

سامي عفيفي حاتم. (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (المجلد 1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

شفیق علي. (1989). مجلس التعاون الخلیجي من منظور العلاقات الدولیة، (المجلد د.ط). بیروت: دار النهضة العربیة للنشر، بیروت.

صالح صالحي. (2005). الاتّحاد المغاربي الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة (المجلد د.ط). دار الهدى، الجزائر.

صبحي تاورس قريصة، ومدحت محمد العقاد. (1983). النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

صلاح الدين السيسي. (2003). الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم (المجلد 1). القاهرة: عالم الكتاب.

عامر مصباح. (2006). الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (المجلد 2). الجزائر: الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الجابر يتيم، وو آخرون. (1998). مستقبل التنمية في الوطن العربي. عمان: دار البازوري العلمية.

عبد الحميد الإبراهيمي. (1996). المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (المجلد 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

عبد الرحمان بن يوسف بن حارب. (1999). السياسة الخارجية لدولة الإمارات الغربية المتحدة (المجلدات ب-ط). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث،.

عبد الرحيم خليل عليان. (2009). الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق حالة المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات (المجلد د.ط). الرياض: معهد الإدارة العامة.

عبد العزيز هيكل. (1976). الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية (المجلد 1). بيروت: معهد الإنماء العربي.

عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. (2015). التكامل الاقتصادي العربي (المجلد 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عبد الله الاشعل . (1983). الإطار القانوني والسیاسي لمجلس التعاون الخلیجي (المجلد د.ط). الرياض: كتبة الملك عبد العزیز العامة.

العبد الله مصطفى الكفري. (2009). اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. دمشق: منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد.

عبد المجيد رشيد محمد التكريني. (1987). التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي. بغداد: دار الرسالة للطباعة،.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة (المجلد 1). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (المجلد 1). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عبد المنعم السيد علي. (2008).ا لاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة (المجلد 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الناصر الزيوي. (2004). مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي. نموذج لتكتل اقتصادي عربي. الأردن: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

عبد الناصر جندلي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (المجلد 01). دار الخلدونية - الجزائر.

عبد الناصر جندلي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (المجلد 1). الجزائر: دار الخلدونية.

عبد الوهاب بن خليف. (2010). اتّحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع (المجلد 1). دار طليطلة، الجزائر.

عبد الوهاب حميد رشيد. (1982). التنمية العربية ومدخل للمشروعات المشتركة (المجلد 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبدالمطلب عبدالحميد. (2003). السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة (المجلد 1). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عثمان أبو حرب. (2008). الاقتصاد الدولي (المجلد 1). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عصام الدين خليل حسن. (2000). إعذاب المياه (الإصدار 1، المجلد 1). المكتبة الأكاديمية.

علاء الدين شحاتة. (2000). التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

علي اشتان بالمدادحة. (2004). مؤتمر التجارة العربية والتكامل الاقتصادي. المناطق الحرة المشتركة ودورھا في تعزیز التكامل الاقتصادي العربي. الاردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

علي القزويني. (2004). التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. (المجلدات ب-ط). طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

علي توفيق الصادق. (2010). التكامل الاقتصادي العربي (المجلد 1). القاهرة: الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريد.

علي خليفة الكواري. (1986). نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مـع بقية الأقطار العربية (المجلد 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عماد محمد الليثي. (2002). التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات الإقتصاد الدولي المعاصر. (د.ط)القاهرة: دار النهضة العربية.

فاتح النور، رحموني . (2017). محاضرات موجهة لطلبة سنة ثانية علوم سياسية. "الاستراتيجية والأمن الدولي". جامعة محمد بوضياف المسيلة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - الجزائر.

فليح حسن خلف. (2001). العلاقات الإقتصادية الدولية.(د.ط) عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر.

كارل دويتش. (1983). تحليل العلاقات الدولية. (شعبان محمد محمود، المترجمون) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كاظم عبادي حمادي الجاسم. (2018). الثروة الحيوانية في الوطن العربي (المجلد 1). مكتبة دار دجلة للنشر والتوزيع.

كامل بكري. (1984). التكامل الاقتصادي (المجلد د.ط). الإسكندرية: المكتبة العربية الحديثة للطباعة والنشر.

كمال محمد مصطفى، ونهرا فؤاد. (2001). صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية (المجلد د.ط). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

لينا الصمادي. (14 12، 2020). مبدأ التعاون في القانون الدولي. تاريخ الاسترداد 17 05، 2023، من موقع اي عربي على الويب: https: //e3arabi.com

مجذاب بدر عناد، وومحي الدين حسين. (1998). المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

محمد الشكري . (2007). رؤية عربية للقمة الاقتصاد. تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتجية.

محمد بوبوش. (2016). التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة (المجلد 2). عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع عمان.

محمد بوعشة. (1998). التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (المجلد 1). بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع.

محمد رنيف مسعد عبده. (2005). التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.(د.ط) القاهرة: دار الثقافة العربية.

محمد شفيق عبد الفتاح. (1974). اثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية. القاهرة: الهيئة المصرية.

محمد عابد سيد. (2001). التجارة الدولية.(د.ط) الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

محمد عبد الله شاهين. (2014). التبادل التجاري الإسلامي( المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع .

محمد عبد المنعم عفر، وأحمد فريد مصطفى. (1999).، الاقتصاد الدولي (المجلد د.ط). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

محمد لبيب شقير. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (المجلد 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد محمود الإمام. (1998). تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد محمود الإمام. (2000). التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق (المجلد د.ط). القاهرة: معهد البحوث والدرسات العربية.

محمد محمود يوسف. (2003). الإدارة الاستراتيجية لتكالیف النقل ودورھا في تنمیة حركة التجارة العربیة البینیة. مصرالمنظمة العربية للتنمية الادارية.

محمد مدحت مصطفى. (2001). اقتصاديات الموارد المائية: رؤية شاملة لإدارة المياه (المجلد د.ط). الإسكندرية: مكتب ومطبعة الإشعاع الفنية.

محمد هشام خواجكية. (1976). التكتلات الاقتصادية الدولية (المجلد د.ط). حلب: مديرية المطبوعات الجامعية.

محمود الحمصي. (1986). خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (المجلد 4). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

ممدوح محمود مصطفى منصور. (1997). سياسات التحالف الدولي (المجلد د.ط). القاهرة: مكتبة مدبولي.

موسى ر حماني. (2005). التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية. (المجلدات د-ط). دار الهدى.

نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2006). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية (المجلدات د-ط). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

هجير عدنان زكي أمين. (2010). الإقتصاد الدولي: النظرية والتطبيقات (المجلد 1). عمان، الاردن: إثراء للنشر والتوزيع.

هوشيار معروف. (2005). دراسات في التنمية الاقتصادية: استراتجيات التصنيع والتحول الهيكلي (المجلد 1). عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

يحي بوعزيز. (1986). الأيّديولوجيات السياسية للحركة الوطنية (المجلد 4). ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.

يمن محمد حافظ الحماقي. (2004). التطور الاقتصادي. مصر: كلية التجارة، جامعة عين الشمس.

كمال محمد مصطفى مصطفى، ونهرا فؤاد فؤاد. (2001). صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية، (المجلد د.ط). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جون هدسون، ومارك هرندر. (1987). العلاقات الاقتصادية الدولية (المجلد د.ط). (طه منصور منصور، ومحمد عبد الصبور محمد، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ.

عبد القادر حليمي. (1968). جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية (المجلد 01). الجزائر: المطبعة العربية.

محمد الهادي لعروق.(2013).أطلس الجزائر والعالم. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية (المجلد 40). المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2015). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم: منظمة العربية للتنمية الزراعية.

أحمد حسين الوادي، وأحمد عارف العساف. (2010). الاقتصاد الكلي (المجلد الثانية). عمان: دار الميسرة.

بلعزوز بن علي. (2006). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية.* الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

دحماني محمد ادريوش. (2014). *سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي،* (المجلد د.ط). سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2004). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق* (المجلد د.ط). الإسكندرية: الدار الجامعية، الإسكندرية.

كامل كاظم علاوي، ومحمد غالي راهي. (31 12، 2013). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصـادية في العـراق للمـدة 1974-2010. *مجلـة الغـري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 29*، الصفحات 221-232.

1. محمد شيخي. (2012). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات (المجلد 1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
2. منال بوكورو . (2023). محاضرات في مقياس التعاون الدولي (المجلد د.ط). قسنطينة: جامعة الأخوة منتوري - قسنطينة - الجزائر.

اللغات الأجنبية:

Australian government. (2010). Bilateral And Regional Trade Agreements. Productivity Commision.

Battistella، D. (2006). Théories des relations internationales (Vol. 5). Paris: Presses de sciences PO.

-Descheemaekere، F. (1995). l´Union Européenne: les grands défis (Vol. 2). Paris: les éditions.

Erik Roswell Peterson، E. R.(1988). The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic Region. special studies on the middle east. Westview Press.

Forowicz، Yadwiga. (1995). Economie internationale à l'heure des grandes transformations. Quebeq: Beauchemin Editions.

-Fränkel، J. (1973). Contemporary International Theory and the Behavior of States. London: Oxford.

-Haas، E. (1958). The Uniting of Europe: political، social، and economic forces 1950-1957. Great Britain: University of Notre Dame Press.

Hamouchene ، H.، & Pérez، A. (2016). ENERGY COLONIALISM: THE EU’S GAS GRAB IN ALGERIA. Barcelona: the Observatory on Debt and Globalisation (ODG).

Hamouchene، H.، & Pérez ، A. (2016). *ENERGY COLONIALISM: .* Barcelona: the Observatory on Debt and Globalisation (ODG).

-Harrison. Reginald J. (1974). Europe in Question: Theories of Regional International Integration. New York University Press.

Institut Tunisien des Etudes Stratégique. (2014). Système hydraulique de la Tunisie à l'horizon 2030. Institut Tunisien des Etudes Stratégique.

Krugman، P.، Maurice، O.، & Melitz، M. (2022). International Economics: Theory and Policy (Vol. 12th). Pearson

lahrèche، Amina. (2005). L’économie mondiale. paris: éditions la découverte.

Marchesin، P. (2001). Les nouvelles menaces: Les relations nord- sud des années1980 à nos jours (Vol. sans édition). Paris: La maison d'édition Karthala.

-Peterson، E. (1988). The Gulf Cooperation Council: Search For Unity In A Dynamic Region (WESTVIEW SPECIAL STUDIES ON THE MIDDLE EAST). Routledge

-Philip، M. S. (2001). les nouvelle menace، les relations nord- sud des années 1980 à Nos jours. paris: ED kaftala.

Salvatore، Dominick. (2013). International Economics (Vol. 11th). Wiley.

ZARKA، J.-C. (2002). L’essentiel des institutions de l´Union Européenne (Vol. 5). Paris: Gualino éditeur.

ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

باللغة العربية:

أ/المجلات العلمية:

أحمد طالب الابراهيمي. (1985). المجموعة الاقتصاديّة الأوروبية والمغرب العربي. مجلة الثقافة.

أحمد ناجي. (1993). "الاتّحاد المغاربي (طموحاته واشكالياته). مجلة السياسة الدولية.

أسماء سي علي، سهام طرشاني، وو خلف الله بن يوسف. (2021). القاعدة الاستثمارية %51\_%49 ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيالجزائر خلال الفترة (2000-2019). مجلة الباحث، الصفحات 210-195.

سليمان معتصم، وصبري عبد الرحمان. (2000). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار العربي. مجلة الدرسات المالية والمصرفية، 1.

صفوت عبد السلام عوض. (2007). تقويم تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المجلة الاقتصادية الكويتية، 21.

عبد اللطيف بن أشنهو . (1990). التعلم من التجربة الأوربية في بناء الوحدة المغاربيّة، . مجلة المستقبل العربي، المجلد: 13، العدد: 139، الصفحات 19-37

عبدالرزاق حمد حسين. (2011). التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 1، الصفحات 17-27.

عز الدين شكري. (1988). "المغرب الكبير آليات الوحدة والتجزئة". مجلة السياسة الدولية.

عطیة حسین أفندي عطیة. (1989). مجلس التعاون وظاھرة التكامل الدولي. مجلة مجلس التعاون، المجلد: 04، العدد: 13

علي خالفي، وعبد الوهاب رميدي. (31 جانفي، 2009). رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 6، الصفحات 81-94.

عمار عنان. (2009). إنشاء مجلس حقوق الإنسان الاممي. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الصفحات 07 - 522.

محسن عبد الخالق. (1988). الدبلوماسية: التعريف والمعنى،. مجلة الدبلوماسي.

محمد الصالح - قريشي، وو آخرون . (03 09،2019). التجربة التونسية في صناعة السياحة. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 06، العدد: 01، الصفحات 163-180.

محمد لكساسي . (2009). معالم الاستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر. مجلة الأبحاث الاقتصادية.

محمد لمين أعجال لعجال. (09 02،2014). معوقات التكامل في إطار الاتّحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك. مجلة المفكر، المجلد: 05، العدد: 01، الصفحات 19-37

محمود الفقي. (جانفي، 2005). رابطة دول الأسيان والصين، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة. مجلة السياسة الدولية، المجلد: 41، العدد: 159، الصفحات 252-255.

الهاشمي مقراني. (1999). التكامل الإقتصادي العربي- واقع وآفاق-. مجلة العلوم الإنسانية،، المجلد: 01، العدد: 10، الصفحات 89-95.

وصفي محمد عقيل. (2014.02.09). التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. مجلة العلوم الانسانية،، المجلد: 42، العدد: 01،الصفحات 99-118.

امحمد بن البار، وعلي سنوسي. (2016). أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية-. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، الصفات 303-316.

إياد خالد شلاش المجالي. (2011). أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 27، العدد: 04، الصفحات 333-361.

منصور الرّاوي. (أيلول، 1995). حول معوقات التّكامل الاقتصادي العربي. مجلّة شؤون عربيّة، 13.

جميل ابراهيم الحجيلان. (03، 1998). مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما: مقومات البقاء والعطاء،. مجلة التعاون، 13.

عمر حسن. (03، 2001). التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات. مجلة سلسلة دراسات اقتصادية. العدد 4. مركز الخليج للدارسات الاستراتيجية.

سمية كبير. (01، 2008). أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 61-86.

أحمد الكواز. (مارس، 2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي. مجلة جسر التنمية، 21(8).

محمد عادل قصري . (06، 2017). معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله. مجلة دراسات اقتصاديّة، الصفحات 478 - 501.

محمد اسماعيل، وجمال قاسم محمود. (4، 2018). قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذجالجاذبية. مجلة دراسات اقتصادية.

إنصاف سرکالي. (01، 2019). العامل الاقتصادي وتکامل الاتحاد المغاربي. مجلة المعهدالمصري، 04، الصفحات 102-118.

فتحية اشتيوي منصور أبوراوي. (09، 2019). الإنتاج السمكي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي. مجلة كلية التربية، الصفحات 292-313.

أحمد الشاذلي، ووآخرون. (05، 2022). التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية. دراسات إقتصادية.

سليمة الجوزي. (01 01، 2008). التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصفحات 25-44.

سمير حفاصي، وعبد القادر خليل . (01 01، 2021). دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Ardl خلال الفترة (1990-2019). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 4، الصفحات 137-156.

عباس بلفاطمي، وجمال بلخباط. (01 01، 2008). تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 4، الصفحات 45-60.

عبد الإله مباركي، وفيصل مختاري . (09 01، 2022). أثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي على النمو الاقتصادي: حالة الدول المغاربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 16، الصفحات 01-28.

عبود رزقين، ونورة بيري. (31 01، 2015). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب " دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012 ". مجلة الإستراتيجية والتنمية، 8، الصفحات 7 - 39.

عبد الحميد بوخاري، وعمر شتاتحة . (01 02، 2019). فعالية السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري الأزمة النفطية 2014 انموذجا،. مجلة البديل الاقتصادي، 1، الصفحات 249-266.

يحي بن سليمان . (01 02، 2019). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة Ardl Bound Testing"" خلال الفترة 1980-2014. مجلة البديل الاقتصادي، الصفحات 94-115.

جهيدة العياطي، ومحمد بن عزة . (01 03، 2018). الانفاق العام والنمو الاقتصادي .. علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، الصفحات 124-147.

حبيب محمود، وظافر حمودة. (03 03، 2013). فاعلية التجارة البينية بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (1998-2009). مجلة جامعة تشرين للبحوث الدراسات العلمية، الصفحات 74-92.

الهذبة مناجلية. (15 03، 2017). الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 08، الصفحات 141-151.

الطاهر شليحي، وصافية زورداني . (31 03، 2020). دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 1، الصفحات 1-16.

حسن الحاج علي أحمد. (01 04، 2005). العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي السياسة العالمية. مجلة الفكر، 33.

عوار عائشة، وآخرون. (24 04، 2022). قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2001-2018. مجلة البشائر الاقتصادية، 1، الصفحات 107-118.

رولا اسماعيل، وحسين حسن . (13 05، 2018). محددات سرعة دوران النقود في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، 40(03)، الصفحات 301- 319.

سلمان عثمان، وزينو محمد. (15 05، 2015). دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية السورية – الروسية. مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، 37.

عبد الرحمان غالم . (30 05، 2021). التنمية المستدامة في المناطق الحدودية - دراسة حالة الجزائر. مجلة السياسة العالمية، 01، الصفحات 91-106.

مليكة بوجيت . (30 05، 2021). نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدل: الواقع والتحديات.مجلة السياسة العالمية، 1، الصفحات 361-374.

فيصل بهلولي . (01 06، 2014). إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة. مجلة الباحث، 14، الصفحات 193-208.

محمد الناصر حميداتو، وعلي عبابة. (01 06، 2016). التجارة العربية البينية وآثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013. مجلة معارف، 21، الصفحات 241-256.

زهير عماري . (08 06، 2013). إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره. مجلة أبحاث اقتصادية، 7، الصفحات 135-158.

سليم مخضار . (15 06، 2018). واقع تنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب. المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، الصفحات 32-50.

نسيمة أوكيل. (16 06، 2014). دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة معارف، 9، الصفحات 111-126.

جميلة علاق . (19 06، 2019). المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 02، الصفحات 205-227.

عبد القادر بن عدة، ورشيد يوسفي . (21 06، 2021). التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة-واقع وآفاق-"دراسة تحليلية مقارنة". مجلة اقتصاديات شمال، 17، الصفحات 1-16.

رتيبة برد . (27 06، 2021). الإتحـــــــــــاد المغـــــــــــاربي: الواقــــــــع والمعـــــــوقات. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 1، الصفحات 137-157.

حـسـين يـحي. (30 06، 2015). البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض – تحليل - تقييم. مجلة المعيار، 01، الصفحات 458-470.

محمد بلغالي. (01 07، 2009). سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وافاق التطوير. المجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 1(2)، الصفحات 73-93.

سعيدة بوسخان، وبوحفص حاكمي . (20 07، 2021). دور التجارة البينية في دعم النمو الإقتصادي - (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس)-. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الصفحات 378-394.

بشير بن عيشي، وعمار بن عيشي. (01 09، 2014). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصاديبين دول مجلس التعاون الخليجي.مجلة التكامل الاقتصادي، الصفحات 121-154.

عبد القادر خداوي مصطفى، وو آخرون. (15 09، 2021). التنمية الاقتصادية عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2، الصفحات 365-380.

وحيد انعام غلام. (23 09، 2017). تركيا وروسيا التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 59، الصفحات 43-66.

عمير شلوفي، وعبد الباسط عزاوي . (30 09، 2017). العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (tr) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 – 2016. مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصفحات 1-15.

حازم حسانين، ووآخرون. (15 10، 2019). آليات ومداخل تعزيز التعاون الاقتصادي بين جمهورية كوريا ومصر بإستخدام منهجية سوات. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2، الصفحات 14-30.

محمد طرشي، ونبيل بوفليح. (29 10، 2018). التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الصفحات 36-47.

شعبان فرج. (1 12، 2008). التجارة العربية البينية التحديات وسبل تطويرها. مجلة معارف، الصفحات 51-87.

أشرف الصوفي، وعبد المنعم الدامي . (03 12، 2018). واقع وآفاق تنمية المناطق الحدودية التونسية. مجلة الاقتصاد والقانون، 3، الصفحات 161-171.

مديحة عواد الفضلي. (07 12، 2020). العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح. مجلة حوليات آداب عين شمس، الصفحات 253-278.

ساسية عناني . (10 12، 2014). دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالمة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2، الصفحات 91-112.

عبد القادر عوينان. (10 12، 2018). الاستثمارات العربية البينية دراسة تحليلية للفترة ( 2006-2016). مجلة العلوم الانسانية، الصفحات 63-78.

عمر حساني. (25 12، 2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول". مجلة المالية والاسواق(1)، الصفحات 127-145.

حكيم بو حرب. (30 12، 2021). دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي. مجلة الباحث الاقتصادي، 1، الصفحات 415-433.

حنان عمروسي. (30 12، 2020). تحلية مياه البحر بديل استرتبيجي لسد الفجوة المائية في المنظقة العربية - دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، 2، الصفحات 287-300.

فاطمة راشدي، وخضرة راشدي . (31 12، 2020). أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة استشرافية للسكان في سن العمل آفاق 2040. مجلة العلوم الانسانية، 3، الصفحات 1214-1227.

نعيمة كعبور . (31 12، 2014). معوقات التبادل التجاري لدول اتّحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 11، الصفحات 167-183.

بشير عبد الله بلق. (31 12، 2015). محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة من 1962 إلى 2015. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 06، الصفحات 29-55

كامل كاظم علاوي، ومحمد غالي راهي. (31 12، 2013). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصـادية في العـراق للمـدة 1974-2010. مجلـة الغـري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 29، الصفحات 221-232.

هاشمي سي جيلالي، وفيصل مختاري . (31 12، 2020). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي على النمو الاقتصادي في الجزائر دارسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصفحات 65-84.

ب/الملتقيات والندوات العلمية:

امحمد مالكي. (2013). ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة. "الاتّحاد المغاربي ورهانات التكتلات الاقليمية". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

جمال عمورة. (2012). الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،. عوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي- مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل.

الحاج العربي منصوري، وآخرون. (2018). الملتقى الثاني حول تنمية المناطق الحدودية: واقع وآفاق. دور الاتفاقية التفاضلية الجزائرية -التونسية في تنمية التبادل التجاري للفترة (2006-2015). 2. سوق أهراس: جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر.

خيضر خنفري، ومريم بورنيسة. (2017). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي. الملتقى الدولي: الجزائر أمام الأمن الغذائي واقع وآفاق. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - الجزائر.

رابح زبيري. (2001). إشكالية الأمن المائي في الجزائر. الملتقى العاشر " الشباب والعولمة ". 10. سكيكدة: جامعة سكيكدة.

سعود البريكان، وآخرون. (2005). الندوة الرابعة، صندوق النقد العربي. التكامل الاقتصادي العربي التّحديات والآفاق. 4. مركز دراسات الوحدة العربية.

صالح صالحي. (2004). الإمكانيات والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة. الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية- الأوربية. سطيف: جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الطيب داودي. (2005). بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة08-09ماي 2004. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر.

عبد الحليم بن مشري. (2013). ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،. التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي. الدوحة: الجزيرة للدراسات.

على محمد رمضان الماقوري. (2004). مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي. التجارة العربية البينية: المعوقات وسبل التطوير. الثنية. عمان: المنظمة العربية للتنمية الادارية والجامعة الأردنية عمان.

عيسى حمد الفارسي.(2004).التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه. الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية – الأوربية. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.

غالم جلطي، وعبد الله، إشكالية بن منصور. (2014). إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي. الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية واقع ورهانات المستقل. 1. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

كمال زريق، ومخلوف خالد. (2013). الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل. فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق. الزرقاء: جامعة الزرقاء.

محمد العسومي. (1998). المستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

محمد عبد الرشيد على. (2004). العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي. مؤتمر التجارة البينية والتكامل الاقتصادي. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة الأردنية.

مصطفى الصالحين الهوني. (2007). المغرب العربي في مفترق الشراكات الندوة السادسة. نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي – الاجتماعي - الثقافي. تونس: الأمانة العامة للدول العربية.

نعيمة البالي. (2013). "الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض". ندوة المغرب العربي والتحولات. الاقليمية الراهنة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الهادي الجيلاني. (2007).دور الاتّحاد المغاربي لرجال الأعمال. الندوة السادسة " المغرب العربي في مفترق الشراكات، مركز جامعة الدول العربية بتونس.

دحماني محمد ادريوش، وعبد القادر ناصور. (11-12 03، 2013). دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. مقالة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1.

باللغات الأجنبية:

Antunes، S.، & Camisão، I. (2018، 02 27). Introducing Realism in International Relations Theory. International Scholar Journal of Arts.

Arab، T.، & Boubakeur، M. (2020، 12 31). Intégration économique Régionale Au Maghreb Arabe: Succès Ou Un échec Pour Les Pays De La Région. Journal of Economic Sciences Institute، 23(2)، pp. 1493-1512.

Azzouz، A. (2022، 02 21). Economic diplomacy Items – Tools. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies، 44، pp. 29-44.

Bensekri ، M. (2017، 12 15). Données De Base Sur Les Ressources En Eau Dans La Région Maghrébine. ، 2، pp. 269-288.

Guerid، O. (2013، 06 05). Climat des investissements en Algérie: Insuffisances et perspectives d’amélioration. Recherchers economiques manageriales، 1، pp. 23-40.

-Keohane، R. (1988، 12). International Institutions: Two Approaches. International Studies Quarterly، 32، pp. 379-396.

Mearsheimer، J. (1995). The False Promise of International Institutions. International Security، 03، pp. 5-49..

Nurjannah، N، Masbar، R، Abd. Majid، M.S، and Suriani، S، (2023)، « Inter-regional trade and economic growth of ASEAN low middle income: Are corruption control and HDI important? »، Cogent Economics and Finance،

Prezas، I. (2006). La justice pénale internationale à l'épreuve de maintien de la paix. revue belge de droit international.

ثالثًا: الرسائل العلمية

باللغة العربية:

إسمهان خاطر. (2013). رسالة دكتوراه غير منشورة. دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي). بسكرة، الجزائر: كلّية العلوم الاقتصاديّة والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر .

آسيا الوافي. (2007). رسالة دكتوراه غير منشورة. التكتلات الاقتصاديّة الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. بسكرة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، لخضر، باتنة، الجزائر.

إلياس حناش. (13 01، 2018). واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل اقتصاد المعرفة -أطروحة دكتوراه. المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف- المسيلة - الجزائر.

بشير بن موسى. (2012). رسالة دكتوراه غير منشورة. سياسات تفعيل التجارة البينية –دراسة حالة دول المغرب العربي. الجزائر: جامعة الجزائر3 .

جمال المجيد عمورة . (2006). اتفاقيات الشراكة العربية الأورو - متوسطية، رسالة دكتوراه في التحليل الاقتصادي . دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو - متوسطية. جامعة الجزائر.

حنان بالراشد. (2015). دور التجارة العربیة البینیة والإستثمارات العربیة البینیة كأداة مساهمة في تحقیق التكامل الإقتصادي العربي-رسالةدكتوراه. الوادي، الجزائر: كلیة العلوم الاقتصادیة والتجاریة وعلوم التسییر - جامعة الشهید حمه لخضر بالوادي.

خير الدين بوسقيعة. (2019). رسالة دكتوراه. امكانية تشكيل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى. جيجل، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-.

ذهبية بوباية. (2005). معوقات التكامل العربي وسبل تحقيقه، رسالة دكتوراه غير منشورة. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سطيف-.

زينب بوقاعة . (2018). اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر .

سهام خلوفي . (2016). اطروحة دكتوراه غير منشورة. العلاقات البينية بين الجزائر والمغرب في ظل التكامل . جامعة سعيدة، الجزائر .

العاليا الشرع. (2011). اطروحة دكتوراه غير منشورة. أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية. غرداية، الجزائر: المركز الجامعي بغرداية.

عبد السلام قريقة . (2004). رسالة دكتوراه غير منشورة. دور الجزائر في إطار المغرب العربي . جامعة الجزائر .

عبد الناصر عز الدين بوخشيم. (2003). أطروحة دكتوراه. تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي -دارسة تحليلية قياسية الفترة 1973-1998. الاسكندرية، مصر: كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

عبد الوهاب رميدي. (2007).. التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة.رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

فاطمة بيرم. (2010). اطروحة دكتوراه غير منشورة. أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة. بسكرة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

كريمة بومهدي. (2002). " رسالة دكتوراه غير منشورة في الفانون الدولي والعلاقات الدولية، كلّية الحقوق جامعة الجزائر. معاهدة أنّشاء اتّحاد المغرب العربي. الجزائر: جامعة الجزائر.

كمال مقروس. (31 12، 2013). دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الاوربية والمغربية -اطروحة دكتوراه. سطيف، سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس-.

محمد الطاهر عديلة. (2015). رسالة دكتوراه غير منشورة. تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس. جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر.

محمد بدر عطية الجبوري. (2002). اطروحة دكتوراه. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الواقع والأفاق المستقبلية، . بغداد، العراق: الجامعة المستنصرية.

رقية بلقاسمي. (2011). رسالة دكتورة غير منشورة.التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية . الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة بسكرة .

دحماني محمد ادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل. أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنميـة، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان.

دحماني محمد ادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل. الجزائر: أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه في العلـوم الاقتصــادية، فــرع اقتصــاد التنميـة، جامعــة أبــو بكــر بلقايــد بتلمســان.

مرام تيسير مصطفى الفرا. (2012). دور القطاع المصـرفي في تمويـل التنميـة الاقتصـادية الفلسـطينية (1995-2011). رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية. غزة: الجامعة الإسلامية.

باللغات الأجنبية:

Hanaf، Z.، & B.A. (2010، 04 30). A Thesis. Maghreb Trade Relations: Evaluation And Prospects. The Graduate School of Arts and Sciences.

TALEB ، F. (2016). Thèse pour l’obtention de Doctorat en Sciences Economiques. Le projet d’integration Regionale Maghrebine: impact sur l’algerie. tlemcen، Algerie: universite abou baker belkaid، tlemcen.

رابعاً: التقارير والمراسيم

أ/ التقارير:

إحصائيات تونس. (2016). التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية 2015-2016. تونس: المعهد الوطني للإحصاء.

الإسكوا. (2001). مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية: إلى أيّن نحن ذاهبون. نيويورك: هيئةالأمم المتحدة .

الاسكوا. (2021). نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية. واشنطن: هيئة الأمم المتحدة.

أوابك. (2021). التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ( أوابك).

إيمي سوزوكي. (2019). ديموغرافية،مجموعة بيانات التنمية. واشنطن: البنك الدولي.

البنك الدولي في الجزائر. (2022). تقرير عن الاقتصاد الجزائري. تاريخ الاسترداد 23 12، 2022، من موقع البنك الدولي: [https: //www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org).

البنك الدولي. (2003). التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن: البنك الدولي.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2020). التجارة الخارجية للدول العربية. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2000). اتجاهات التجارة الخارجية. أبو ظبي: منشور ضمن تقرير لصندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2009). التقرير السنوي 2009. أبو ظبي: منشور ضمن تقرير لصندوق النقد العربي.

غرفة تجارة وصناعة عمان. (د.ت). الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية(العولمة، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية ). عمان: غرفة تجارة وصناعة عمان.

المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي. (2003).تقرير بعنوان: المياه في الجزائر من اكبر رهانات المستقبل. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

المعهد العربي للتخطيط. (2009). تقرير حول الاستثمارات البينية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. (02 02، 2020).تقرير حول العلاقات الاقتصادية الجزائرية-التونسية: تعاون ليس في مستوى العلاقات السياسية الممتازة. الجزائر، الجزائر: التلفزيون الجزائري.

وائل حامد عبد المعطي. (2021). تقرير حول تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الثاني من عام 2021. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

وزارة الصناعة التونسية. ( 2019). التقرير السنوي لاستكشاف وإنتاج المحروقات. تونس: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وزارة الفلاحة التونسية. (2016). الاستقصاء الخاص بمتابعة الموسم الفلاحي لتربية الماشية 2015-2016 . تونس: وزارة الفلاحة التونسية .

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري . (2021). القرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2020. تونس: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائرية. (2001). تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر. الجزائر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

أوابـــــــك. (2015). التقرير الاحصائي السنوي2015. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

أوابك. (2021). التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2021. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. (2019). التقرير السنوي لاستكشاف وإنتاج المحروقات. تونس: الإدارة العامة للمحروقات.

صندوق النقد العربي. (2020). تقرير الأمانّة العامة للاتّحاد المغاربي2020. صندوق النقد العربي.

أوابك. (2019). التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2019. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

صندوق النقد العربي. (2011-2019). تقرير الأمانّة العامة للاتّحاد المغاربي2020. صندوق النقد العربي.

ب/المراسيم:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (21 08، 2013). ملاحق البروتوكول رقم 01 منشورة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 بتاريخ 21 أوت 2013. الجزائر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2006). مرسوم رئاسي. مرسوم رئاسي رقم 06-404 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006. الجمهورية الجزائرية.

المرسوم الرئاسي رقم 10-12. (بلا تاريخ). التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية. - المرسوم الرئاسي رقم 10-12 مؤرخ في 11 يناير 2010 المتضمن التصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية. الرأسة الجمهورية.

مرسوم رئاسي رقم 02-225. (03 06، 2002). مرسوم رئاسي رقم 02-225 مؤرخ في 17 فيفري 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 45، 3. جوان 2002. الجزائر: الجريدة الرسمية.

مرسوم رئاسي رقم 02-387. (25 11، 2002). مرسوم رئاسي. مرسوم رئاسي يتضمن المصادقة على اتفاقية نقل الاشخاص والبضائع بين تونس والجزائر. الجريدة الرسمية.

مرسوم رئاسي رقم 04-328. (10 10، 2004). مرسوم رئاسي. يتضمن المصادقة على برتوكول التعاون في مجال الصناعات التقليدية بين الجزائر وتونس. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.

مرسوم رئاسي رقم 06-404. (19 11، 2006). مرسوم رئاسي رقم 06-404 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 73، 19 نوفمبر 2006. الجريدة الرسمية.

مرسوم رئاسي رقم 06-70. (11 02، 2006). مرسوم رئاسي. مرسوم رئاسي يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون في مجال الصحة بين الجزائر وتونس. الجزائر: الجريدة الرسمية.

مرسوم رئاسي رقم 06-78. (18 02، 2006). مرسوم رئاسي رقم 06-78 مؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،. مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الجزائر وتونس. الجزائر: الجريدة الرسمية.

مرسوم رئاسي رقم 08-50. (09 02، 2008). مرسوم رئاسي. مرسوم رئاسي يتضمن اتفاقية التعاون في مجال الصحة بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية. الجزائر: الجريدة الرسمية.

ج/ التقارير باللغة الأجنبية:

Ministère de l'agriculture tunisien. (2017). Rapport National du Secteur de L’eau. Tunisie: Ministère de l’Agriculture، des Ressources Hydrauliques et de la Pêche.

Ministère des Ressources en eau algérien. (2005). le secteur de l'eau en Algérie. Alger: Ministère des Ressources en eau.

خامسا: الجرائد والمجلات

سعيد ا النجار. (2001). اتفاقات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي،. جريدة الحياة اللندنية، 13994.

أمينة داودي. (2023). ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 1.3 مليون مؤسسة. جريدة النهار اليومية.

حمد الأمين ولد أحمد جدو. (جوان، 2001). أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي. المستقبل العربي، 23.

حنان قيراط. (09 03، 2023). رئيس مدير عام الديوان الوطني للمعابر الحدودية لـ"الصباح ": 240 مليون دينار لتهيئة جذرية لكل المعابر.. وقريبا إطلاق طلب عروض ملولة وبوشبكة. جريدة الصباح التونسية.

خالد حنفي. (17 11، 2019). مستوى التبادل التجاري العربي من أضعف النسب في العالم. (محمد الحميدي، المحاور) المنامة، البحرين: جريدة الشرق الاوسط.

خالد زوبيري. (16 12، 2021). توقيع 27 اتفاقية تعاون تمس العديد من المجالات بين الجزائر وتونس. يومية النهار أون لاين(5109).

نسرين مخلوف. (2022). الجزائر الثالثة عربيا و26 عالميا في احتياطي الذهب. يومية البلاد، 12.

باللغة الاجنبية:

1. Younis،، M.، Lin، X.، & Sharahili، Y. (2008، 03 31). Political Stability and Economic Growth in Asia American Journal of Applied Sciences، 5

2. Tanzi، V.، & Zee، H. (1997). Fiscal Policy and Long-Run Growth. IMF Staff Papers، 02، pp. 179-209

3. Patricia، ، C.، & Izuchukwu، ، C. (2013). Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria. International Journal of Business and Management Review، 04، pp. 64-71

4. Suleiman ، A.-B.، & Aamer، S.-Q. (2006). Financial Development and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from Middle Eastern and North African Countries. IDEAS.

سادسا: المواقع الالكترونية

باللغة العربية:

الإذاعة الجزائرية. (22 01، 2022). ديموغرافيا. تاريخ الاسترداد 22 01، 2023، من موقع الإذاعة الجزائرية: [https: //news.radioalgerie.dz](https://news.radioalgerie.dz)

الإسكوا. (1، 2016). مخطط التنمية 2016-2020 المجلد الثاني: المحتوى الجهوي. تاريخ الاسترداد 12 01، 2023، من بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية: [https: //andp.unescwa.org](https://andp.unescwa.org)

أسماء بن طراد . (2018). تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري. تاريخ الاسترداد 23 10، 2022، من موقع مركز دراسات الوحدة العربية على الويب: [https: //caus.org.lb](https://caus.org.lb)

اسماء سعد الدين. (18 03، 2022). تفاصيل واهداف معاهدة ماستريخت. تاريخ الاسترداد 13 01، 2022، من موقع المراسل: https: //www.almrsal.com

أكرم الحوراني. (14 12، 2011). التعاون الاقتصادي الدولي. تاريخ الاسترداد 30 04، 2023، من الموسوعة العربية.: https: //arab-ency.com.sy

آلاء الروابي . (2018). الدبلوماسية المالیة وأزمة الائتمان. تم الاسترداد من موقع الأهرام بتاريخ: 15/07/2022 [https: //gate.ahram.org.eg](https://gate.ahram.org.eg)

الأمانة العامة لاتّحاد المغرب العربي. (2010). تاريخ الاسترداد22/10/ 2022، من موقع الأمانة العامة لاتّحاد المغرب العربي على الويب: https: //maghrebarabe.org

الأمانة العامة للأمم المتحدة . (2018). التوقّعات السكأنّية في العالم. تاريخ الاسترداد 01 09، 2022، من موقع الأمانة العامة للأمم المتحدة: https: //population.un.org

أمل ابراهيم الملاح. (28 02، 2019). النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع . تاريخ الاسترداد 03 06، 2023، من موقع شعبة علم الاجتماع على الويب: [https: //www.facebook.com/isslamefirdawss](https://www.facebook.com/isslamefirdawss)

اميره قعدان. (26 09، 2022). *مبدأ التعاون في القانون الدولي.* تاريخ الاسترداد 21 05، 2023، من موقع موضوع على الويب: [https: //mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

إبراهيم نوار. (17 07، 2017). الأزمة الاقتصادية في مصر: رفع أسعار الفائدة وأثره على التضخم. تاريخ الاسترداد 20 06، 2019، من http: //www.acrseg.org/40537 .

تقي خالد. (10 05، 2022). مكتبتك. تاريخ الاسترداد 24 01، 2024، من موقع مكتبتك على الويب: https: //www.maktabtk.com

اميل قسطندي خوري. (31 10، 2009). نظرة شمولية على الاقتصاد المغربي. تاريخ الاسترداد 10 08، 2022، من موقع صحيفة دنيا الوطن الالكتروني: https: //pulpit.alwatanvoice.com

أمينة عمر. (18 07، 2020). الدبلوماسية الاقتصادية . تاريخ الاسترداد 07 12، 2022، من political-encyclopedia: https: //political-encyclopedia.org

بتاريخ: 20 /02/2022.

براء الغرايبية. (2018). رابطة دول "الآسيان" نموذج للتعاون الإقليمي المشترك. موقع ن بوست [https: //www.noonpost.com/](https://www.noonpost.com/).

بشير النجاب. (05 07، 2015). "النظرية الواقعية". صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية تم الاسترجاع بتاريخ: 12/05/2023.متاح على الموقع: https: //www.ahewar.org

بوابة اتحاد المغرب العربي. (د.ت). التبادل التجاري داخل وخارج منطقة المغرب العربي. تاريخ الاسترداد 29 04، 2023، من موقع بوابة اتحاد المغرب العربي: https: //maghrebarabe.org

بوابة اتحاد دول المغرب العربي. (د.ت). اللجان الوزارية المتخصصة. تم الاسترداد من موقع البوابة الرسمية لاتحاد دول المغرب العربي: https: //maghrebarabe.org

البوابة الرسمية لاتّحاد المغرب العربي. (21 03، 2022). الأهداف والمهام. تاريخ الاسترداد 23 05، 2022، من موقع اتحاد المغرب العربي على الويب: [https: //maghrebarabe.org](https://maghrebarabe.org)

توفيق المدني. (23 01، 2012). ظاهرة البطالة في تونس . تاريخ الاسترداد 08 02، 2023، من مجلة نواة الاكترونية: [https: //nawaat.org](https://nawaat.org)

جامعة الدول العربية. (بلا تاريخ). جامعة الدول العربية . تاريخ الاسترداد 02 07، 2021، من موقع جامعة الدول العربية: [http: //www.lasportal.org/ar](http://www.lasportal.org/ar)

جريدة الشروق الجزائرية. (21 11، 2022). الجزائر الثالثة افريقيا في انتاج النفط خلال شهر نوفمبر. تاريخ الاسترداد 14 01، 2023، من الجزائر الثالثة افريقيا في انتاج النفط خلال شهر نوفمبر، مقال موقع جريدة الشروق أونلاين الجزائرية: [https: //www.echoroukonline.com](https://www.echoroukonline.com)

جريدة الوسيط المغاربي. (18 01، 2021). العلاقات الجزائرية التونسية: ارتباط تاريخي ومصير مشترك. (قسم الاخبار، المحرر) تاريخ الاسترداد 22 09، 2022، من [http: //www.wassitmag.dz](http://www.wassitmag.dz)

جريدة عسيلة الإخبارية. (16 10، 2016). قطاع تربية الإبل في تونس. تاريخ الاسترداد 08 11، 2022، من موقع جريدة عسيلة الإخبارية على الويب: [https: //www.elyssanews.com](https://www.elyssanews.com)

حسني الخطيب. (17 08، 2021). النظرية الليبرالية والبنائية في العلاقات الدولية. تاريخ الاسترداد 28 05، 2023، من موقع ساسة بوست: [https: //www.sasapost.com](https://www.sasapost.com)

خالد بدرالدين. (23 01، 2013). مجلة المال. تاريخ الاسترداد 28 07، 2021، من المال نيوز: https: //almalnews.com

خميس بن بريك . (10 11، 2009). نجاح خوصصة الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض . تاريخ الاسترداد 22 10، 2022، من موقع المصدر: https: //ar.webmanagercenter.com

درّة الوافي. (12 01، 2023). الجفاف يهدّد تونس بالعطش ومخاوف من انهيار القطاع الزراعي. تاريخ الاسترداد 27 02، 2023، من اخبار لان: [https: //www.akhbaralaan.net](https://www.akhbaralaan.net)

الديوان الوطني للإحصاء. (2021). تاريخ الاسترداد 19 06، 2022، من [https: //www.ons.dz](https://www.ons.dz)

صباح بالة. (07 04، 2018). مفهوم التكامل الإقتصادي. تاريخ الاسترداد 05 03، 2023، من موقع الموسوعة السياسيّة على الويب: https: //political-encyclopedia.org

صبيحة بخوش. (2010). الموقع الالكتروني المتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تاريخ الاسترداد 06 04، 2022، من مداخيل وآليات تفعيل اتّحاد المغرب العربي: www.politics.ar.com

طه محمد قليصي. (2020). التجارة العربية البينية ؛ معوقات وحلول. تاريخ الاسترداد 12 05، 2022، من موع الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين:، http: //www.1auce.org

عبد الحفيظ سجال. (11 12، 2021). علاقات استثنائية بين تونس والجزائر.. ماذا عن التعاون الاقتصادي؟ . تاريخ الاسترداد 13 12، 2022، من ultraalgeria موقع: [https: //ultraalgeria.ultrasawt.com](https://ultraalgeria.ultrasawt.com)

عبد الله لكحل. (03 10، 2004). صفحة الجزيرة. تاريخ الاسترداد 13 07، 2021، من الجزيرة نت: [https: //www.aljazeera.net/](https://www.aljazeera.net/)

عبدالحافظ الصاوي . (21 04، 2021). التجارة بين دول الخليج: اقتصادات متنافسة لا متكاملة. تاريخ الاسترداد 23 10، 2022، من موقع البيت الخليجي للدراسات: https: //gulfhouse.org

عبدالله تركماني. (01 03، 2021). أسباب تعثّر الاتحاد المغاربي. تاريخ الاسترداد 18 07، 2022، من موقع الحوار المتمدن على الويب: https: //www.ahewar.org

عزوز مقدم. (2004). المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون. تاريخ الاسترداد 02 12، 2022، من موقع صحيفة الوسط البحرينية: [http: //www.alwasatnews.com/news/428718.html](http://www.alwasatnews.com/news/428718.html)

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (17 02، 2010). الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي،. تم الاسترداد من موقع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: https: //www.commerce.gov.dz بتاريخ: 22/05/2022 .

كفاية حسن ميثم الياسري. (04 10، 2018). السهول في الوطن العربي. تاريخ الاسترداد 02 07، 2021، من كلية التربية الاساسية جامعة بابل: [http: //basiceducation.uobabylon.edu.iq](http://basiceducation.uobabylon.edu.iq)

المتحف الوطني بباردو. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع متحف باردو. [http: //www.bardomuseum.tn](http://www.bardomuseum.tn)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2007). المسيرة والإنجاز. تاريخ الاسترداد 12 10، 2022، من الأمانة العامة للمجلس: [https: //www.gcc-sg.org](https://www.gcc-sg.org)

محمد صخري . (08 06، 2019). التعاون الدولي وهيئاته. تاريخ الاسترداد 15 05، 2023، من موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية على الويب: https: //www.politics-dz.com

مدونة التعليم والتربية. (12 03، 2019). الموارد الطبيعية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 15 07، 2022، من موقع مدونة التعليم والتربية: [http: //education-onec-dz.blogspot.com](http://education-onec-dz.blogspot.com)

مراد الشوابكة. (06 01، 2022). مقع كوم على الويب. تاريخ الاسترداد 30 06، 2022، من أين تقع الجزائر: mawdoo3.com

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (02 08، 2002). الأسباب الحقيقية لضعف التجارة الخليجية البينية. تاريخ الاسترداد 17 09، 2021، من موقع مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على الويب: [https: //www.ecssr.ae/reports\_analysis](https://www.ecssr.ae/reports_analysis)

مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية MenaCC. (30 04، 2019). الصادرات العربية تسجل أكبر تراجع لها في السوق الأمريكية والأوروبية. تاريخ الاسترداد 14 04، 2020، من [https: //www.menaccenter.com](https://www.menaccenter.com)

المركز الفني للتمور. (د.ت). واقع قطاع التمور في تونس. تاريخ الاسترداد 15 01، 2022، من موقع وزارة الفلاحة التونسية: http: //www.ctd.tn

المعهد الوطني للرصد الجوي. (2009). مناخ تونس. تاريخ الاسترداد 16 08، 2022، من https: //www.meteo.tn

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2016). دليل الاحصاء لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2016. تاريخ الاسترداد 05 12، 2022، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: [https: //unctad.org](https://unctad.org)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2007). ضمان الاستثمار. https: //www.dhaman.net.

موسوعة الجزيرة. (28 02، 2017). www.aljazeera.net. تاريخ الاسترداد 08 04، 2019، من تعرف على اتفاقية ماستريخت‎ المؤسِسة للاتحاد الأوروبي.

الموقع الرسمي لوزارة السياحة التونسية: "التعرف على تونس"، https: //www.tourismtunisia.com/ar

موقع الفنك. (03 05، 2021). الموارد المائية في تونس. تاريخ الاسترداد 24 08، 2022، متاح على الموقع: [https: //water.fanack.com](https://water.fanack.com)

مؤمن منصور فنون. (2019). تضاريس الوطن العربى. تاريخ الاسترداد 02 07، 2012، من صفحة موضوع: [https: //mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

ميا لبانة. (06 05، 2022). جدول الزراعي لأهم المزروعات في تونس عام 2022. تاريخ الاسترداد 22 08، 2022 .متاح على الموقع: [https: //tijaratuna.com](https://tijaratuna.com)

ميدل ايست اونلاين. (10 05، 2018). ارتفاع عائدات السياحة في تونس. تاريخ الاسترداد 31 10، 2022، من موقع ميدل ايست اونلاين: [https: //middle-east-online.com](https://middle-east-online.com)

وزارة التجارة الجزائرية. (2014). تم الاسترداد من موقع وزارة التجارة الجزائرية: [contact@commerce.gov.dz](mailto:contact@commerce.gov.dz)

وزارة الثقافة والمحافظة على التراث . (بلا تاريخ). انواع السياحة في التونس. تاريخ الاسترداد 29 10، 2022، من 2020: [https: //www.tunisiepatrimoine.tn](https://www.tunisiepatrimoine.tn)

وزارة الثقافة والمحافظة على التراث التونسية .( بلا تاريخ) . أنواع السياحة في تونس. تاريخ الاسترداد 16 03، 2022، من موقع وزارة الثقافة: [http: //www.culture.gov.tn](http://www.culture.gov.tn)

وزارة السياحة الجزائرية. (14 15، 2020). السياحة في الجزائر. تاريخ الاسترداد 21 08، 2022، من موقع وزارة السياحة: [www.mta.gov.dz](http://www.mta.gov.dz)

وزارة الشؤون الاقتصاديّة الموريتانية. (د.ت). موريتانيا بلد المليون فرصة استثمار.. وفرة وتنوع في الموارد. تاريخ الاسترداد 13 02، 2022، من موقع وزارة الشؤون الاقتصاديّة الموريتانية على الويب: [https: //www.economie.gov.mr](https://www.economie.gov.mr)

وزارة الشؤون الخارجية التونسية . (2019). العلاقات التونسية الجزائرية . تاريخ الاسترداد 22 09، 2022، من موقع وزارة الشؤون الخارجية التونسية: [https: //www.diplomatie.gov.tn](https://www.diplomatie.gov.tn)

وزارة الشؤون الخارجية التونسية. (بلا تاريخ). الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: [http: //www.diplomatie.gov.tn](http://www.diplomatie.gov.tn)

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية. (2020). أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية. تم الاسترداد من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة: [https: //www.energiemines.gov.tn](https://www.energiemines.gov.tn)

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية.(2020).موقع الوزارة: [https: //www.energiemines.gov.tn](https://www.energiemines.gov.tn)

وزارة الفلاحة التونسية. (05 09، 2016). قطاع تربية الماشية بالبلاد التونسية. تاريخ الاسترداد 07 11، 2022، من موقع وزارة الفلاحة التونسية: [http: //www.agriculture.tn](http://www.agriculture.tn)

وزارة الفلاحة التونسية. (2020). موقع وزارة الفلاحة: [http: //www.agriculture.tn](http://www.agriculture.tn)

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية . (د.ت). تاريخ الاسترداد 11 02، 2022، من موقع وزارة الفلاحة الجزائرية على الويب: [https: //madr.gov.dz](https://madr.gov.dz)

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية . (د.ت). تاريخ الاسترداد 11 02، 2022، من موقع وزارة الفلاحة الجزائرية على الويب: [https: //madr.gov.dz](https://madr.gov.dz)

وفيق حلمي الأغا. (1 2، 2011). التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي.متاح على الموقع: http: //www.alazhar.edu.ps/arabic/faculties/Eco/intro.htm. تاريخ الاسترداد 2 4، 2020،.

وكالة الأنباء الجزائرية. (03 03، 2022). انتاج الذهب في الجزائر. تاريخ الاسترداد 08 08، 2022، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية: [https: //www.aps.dz/ar](https://www.aps.dz/ar)

وكالة الأنباء الجزائرية. (06 06، 2018). فضاء أخضر بحوض البحر الأبيض المتوسط. تاريخ الاسترداد 17 08، 2022، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية: [https: //www.aps.dz](https://www.aps.dz)

وكالة الأنباء الجزائرية.(2021).موقع الوكالة: [https: //www.aps.dz/ar/algerie](https://www.aps.dz/ar/algerie)

وكالة الأنباء السعودية. (25 08، 2013). إمتلاك الجزائر ثاني إحتياطي عالمي من غاز الهيليوم. تاريخ الاسترداد 23 07، 2022، من موقع وكالة الأنباء السعودية على الويب: [https: //www.spa.gov.sa](https://www.spa.gov.sa)

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 02، 2023، من موقع الوكالة [www.investissement.tn/fr/index](http://www.investissement.tn/fr/index)

الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات. (د.ت). الغاز الطبيعي والطاقات الجــديدة في الجزائر. تاريخ الاسترداد 11 02، 2022، من موقع الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات على الويب: https: //www.alnaft.dz

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. (د.ت). تاريخ الاسترداد 05 07، 2023، من موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: [www.algex.dz](http://www.algex.dz)

وكالة تونس افريقيا للأنباء. (15 02، 2021). وكالة تونس افريقيا للأنباء. تاريخ الاسترداد 10 02، 2023، من الصفحة الالكترونية لجريدة الشروق التونسية: [https: //www.alchourouk.com](https://www.alchourouk.com)

ويكبيديا. (02 12، 2017). جغرافيا الجزائر. تاريخ الاسترداد 15 08، 2022، من موقع ويكبيديا: [https: //ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

بوابة افريقيا الإخبارية. (04 07، 2017). العلاقات التونسيّة الجزائريّة بين التاريخ والحاضر. تاريخ الاسترداد 13 06، 2023، من موقع بوابة افريقيا الإخبارية على الويب: https: //www.afrigatenews.net

حمد بن عبد الرزاق. (25 02، 2022). الجزائر تدعم علاقاتها الاقتصادية مع تونس وتنفتح على افريقيا. تاريخ الاسترداد 11 07، 2023، من موقع تونس الرقمية على الويب: https: //ar.tunisienumerique.com

وكالة الانباء الجزائرية. (09 12، 2021). الجزائر- تونس: علاقات متميزة وحرص على تعميق سنة التشاور . تاريخ الاسترداد 13 07، 2023، من موقع وكالة الأنباء الجزائرية علة الويب: https: //www.aps.dz

عبد الحفيظ سجال. (11 12، 2021). علاقات استثنائية بين تونس والجزائر.. ماذا عن التعاون الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 14 08، 2023، من موقع إلترالجزائر على الويب: https: //ultraalgeria.ultrasawt.com

احصائيات تونس. (2016). صادرات الجزائر باتجاه دولة تونس. تاريخ الاسترداد 15 04، 2023، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: https: //www.ins.tn

إحصائيات تونس. (2022). السكان في تونس. تاريخ الاسترداد 09 04، 2023، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: https: //www.ins.tn

احصائيات تونس. (25 03، 2021). موارد المياه العذبة . تاريخ الاسترداد 18 07، 2022، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: https: //www.ins.tn/ar/statistiques/141

إحصائيات تونس. (د.ت). قيمة صادرات الجزائر نحو تونس . تاريخ الاسترداد 14 05، 2022، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: https: //ins.tn

المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية. (2014). المياه الجوفية . تاريخ الاسترداد 13 05، 2022، من موقع المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية: https: //www.ites.tn

إحصائيات تونس. (2015-2016). التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية 2015- 2016. تاريخ الاسترداد 03 07، 2022، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: [https: //ins.tn](https://ins.tn)

احصائيات تونس. (16 03، 2021). عدد رؤوس الماشية. تاريخ الاسترداد 11 04، 2022، من موقع المعهد الوطني للإحصاء: https: //ins.tn/ar/statistiques/45

وزارة الفلاحة التونسية . (2016). الاستقصاء الخاص بمتابعة الموسم الفلاحي لتربية الماشية 2015-2016 . تاريخ الاسترداد 12 05، 2022، من موقع وزارة الفلاحة: http: //www.agriculture.tn

البنك الدولي. (1995-2020). السياحة التونسية، إيرادات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي). تاريخ الاسترداد 14 5، 2022، من موقع البنك الدولي: https: //data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=TN

الفاو. (2019). الاراضي الفلاحية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 04، 2022، من موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: https: //www.fao.org

البنك الدولي. (2022). إجمالي الناتج المحلي للجزائر. تاريخ الاسترداد 17 06، 2023، من موقع مجموعة البنك الدولي: https: //data.albankaldawli.org

البنك الدولي. (2019). مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لتونس . تاريخ الاسترداد 11 07، 2023، من موقع مجموعة البنك الدولي: https: //data.albankaldawli.org

وزارة الفلاحة الجزائرية. (2018). احصاء رؤوس الماشي. تاريخ الاسترداد 05 12، 2022، من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الويب: https: //madr.gov.dz

الديوان الوطني للإحصاء. (2017). الإحصاء السكاني في الجزائر. تاريخ الاسترداد 13 06، 2022، من موقع الديوان الوطني للإحصاء: https: //www.ons.dz

الأونكتاد. (2022). قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . تاريخ الاسترداد 15 07، 2023، من موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https: //unctad.org/

أونكتاد. (2019). احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تاريخ الاسترداد 12 06، 2022، من موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https: //www.un.org

الأونكتاد. (2017). معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي. تاريخ الاسترداد 07 05، 2023، من موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD): [https: //www.google.com](https://www.google.com))

البنك الدولي. (2021). البيانات المفتوحة للبنك الدولي 2021. تاريخ الاسترداد 12 08، 2023، من موقع البنك الدولي: https: //data.albankaldawli.org

بسمة معلاوي. (13 02، 2023). السياحة الطبية في تونس محرك حقيقي لانعاش الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 15 07، 2023، من موقع افريكان مانجر: https: //ar.africanmanager.com

البنك الدولي. (2020). صادرات وواردات دول النافاتا من والى العالم. تاريخ الاسترداد 12 05، 2022، من صفحة البنك الدولي: https: //data albankadawli.org /indicato

صندوق النقد الدولي. (2019). الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق آسيا. تاريخ الاسترداد 12 05، 2022، من صفحة صندوق النقد الدولي على الويب: https: //www.imf.org/ar/Home

صندوق النقد الدولي . (2016). الناتج القومي للصين واليابان. تاريخ الاسترداد 25 08، 2022، من صفحة صندوق النقد الدولي على الويب: https: //www.imf.org

الديوانة التونسية. (27 07، 2022). *اجتماع اللجنة الجمركية التونسية الجزائرية بتونس.* تاريخ الاسترداد 17 07، 2023، من صفحة الديوانة التونسية على الويب: [https: //www.douane.gov.tn](https://www.douane.gov.tn)

إذاعة موزاييك. (01 07، 2023). *تسهيل إجراءات تنقل المسافرين بين الجزائر وتونس.* تاريخ الاسترداد 21 08، 2023، من موقع اذاعة موزاييك على الويب: https: //www.mosaiquefm.net

باللغة الأجنبية:

Arı، T. (2018، 04). Theories of International Relations I-II. Retrieved 05 26، 2023، from rchgate: https: //www.researchgate.net/publication.

BENTON HELEN, B. (1999). Retrieved 05 02, 2024, from ENCYCLOPEDIA BRITANNICA: https://www.britannica.com

chambre-algerienne-de-commerce-et-d-industrie-caci https: //www.commerce.gov.dz

Heslop، A. (2024، 01 01). Stable political systems. Retrieved 01 31، 2024، from Encyclopaedia Britannica: https: //www.britannica.com

nationsencyclopedia. (2021). "Tunisia - Industry". Récupéré sur nationsencyclopedia.com: https: //www.nationsencyclopedia.com.

Office National des Statistiques. (2020). Bulletin d’information statistique de la PME. Consulté le 09 11، 2022، sur https: //www.ons.dz.

Union tunisienne de l’industries du commerce et de l’artisanat. (2016). Récupéré sur sité de l' Union tunisienne de l’industries du commerce et de l’artisanat: https: //www.utica.org.tn.le: 21/02/2022

worldatlas. (2019، 11 05). Geography Statistics of Tunisia. Retrieved 08 14، 2022، from https: //www.worldatlas.com.

worldometer. (2022، 04 08). Tunisia Population. Consulté le 08 24، 2022، sur Worldometer site: [https: //www.worldometers.info](https://www.worldometers.info)

الملاحق

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية . إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعياً منها بما سيترتب على هذا الاندماج من أثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تمنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاُ أخر عربية وأفريقية. اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي .

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى: -

* تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .
* تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
* المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
* نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
* العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال
* فيمام بينها .

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

* **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .
* **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
* **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .
* **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

* يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.
* تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه .

المادة السابعة

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية .

المادة العاشرة

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

المادة الثانية عشرة

* يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
* يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
* يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
* يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة

* تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
* تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية .
* كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.
* تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .
* يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها .

المادة الرابعة عشرة

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة

للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول يعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة

* تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو .
* وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الرابع عاشر رجب الفرد ١٣٩٨ و.ر ١٤٠٩ه الموافق ١٧ النوار / فبراير ١٩٨٩م

* عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي.
* عن المملكة المغربية الحسن الثاني.
* عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي.
* عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد.
* عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي الطايع.

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

* انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير .
* واستلهاماً من أمجاد إسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كان خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة .
* وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي .
* ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة، يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات .
* ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي، بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود .
* ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات، وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.
* ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيسكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.
* وإذ نعلن عن أرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية .
* وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تمي زت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية، وما طبع تخطيطها من عقلانية واعتبار لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانيات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة .
* واعتقاداً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.
* واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الأفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الأفريقية وازدهارها .
* واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا .
* ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحهما وتحصينه.
* واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكنا لدقة ا لمرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسئولية التاريخية الملقاة على عاتقنا .
* وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية .

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بمالها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام

عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته، وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

**الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي**









